0

الاتحاد البرلماني العربي

الاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الاتحاد البرلماني الدولي

حول اجتماعات الجمعية 138، والدورة 202، للمجلس الحاكم

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف/ سويسرا 21 – 28 آذار/ مارس 2018)

Union Interparlementaire
Pour la démocratie. Pour tous.

جدول المحتويات

الصفحات

الاجتماعات والفعاليات الأخرى

الجمعية العامة الـ 138

1. حفل الافتتاح 5
2. المشاركة..... 7
3. اختيار البند الطارئ..... 9
4. مناقشات وقرارات الجمعية ولجانها الدائمة..... 10
5. الجلسة الختامية للجمعية 16

الدورة 202 للمجلس الحاكم

1. عضوية الاتحاد البرلماني الدولي 18
2. النتائج المالية لعام 2017 18
3. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي..... 19
4. التعاون مع منظومة الأمم المتحدة 20
5. تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021 20
6. الاجتماعات المتخصصة الأخيرة 21
7. تقارير الهيئات العامة واللجان المتخصصة 21

8. الاجتماعات البرلمانية المقبلة 21
9. تعديلات على النظام الأساسي والقواعد 22

الدورة 278 للجنة التنفيذية 23

منتدى النساء البرلمانيات 27

الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم

1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين 29
2. لجنة شؤون الشرق الأوسط 29
3. لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي 30
4. مجموعة الشراكة الجندرية (بين الرجال والنساء) 31
5. الفريق الاستشاري المعني بالصحة 32
6. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص 33
7. منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي 33
8. المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف 34

فعاليات أخرى

1. اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية 35
2. جلسة تفاعلية حول ضمان المساءلة والرقابة لصحة المراهقين 36
3. جلسة تفاعلية مع المنظمات والجمعيات البرلمانية الإقليمية وغيرها حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 37
4. ورشة عمل حول حماية اللاجئين: تنفيذ الإطار الشامل للاستجابة للاجئين – ما الذي يمكن أن تقوم به البرلمانات؟ 37
5. ورشة عمل حول تنفيذ معاهدة حظر الأسلحة النووية ، من الأمم المتحدة إلى البرلمانات: وضع حظر الأسلحة النووية موضع التنفيذ 38

الانتخابات والتعيينات 40

1. مكتب النساء البرلمانيات 40
2. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين 41

3. لجنة شؤون الشرق الأوسط 41
4. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني 41
5. مكاتب اللجان الدائمة 41
6. مقررو الجمعية العامة الـ 140 45

الإعلام والاتصالات..... 46
عضوية الاتحاد البرلماني الدولي 48

جدول الأعمال، القرارات، والنصوص الأخرى للجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي

جدول الأعمال 50
إعلان حول تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسات مستندة إلى الأدلة 51
البنود الموضوعة:
القرار: استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة 60
القرار: إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة 69
البند الطارئ
- نتائج التصويت بنداء الأسماء على طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة..... 75
- القرار: تداعيات إعلان الإدارة الأمريكية حول القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية 83

تقارير اللجان الدائمة
تقرير لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان 85
تقرير اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة..... 88

التقارير، القرارات، والنصوص الأخرى للمجلس الحاكم واللجنة التنفيذية

التقارير، القرارات والنصوص الأخرى للمجلس الحاكم

- التعاون مع منظومة الأمم المتحدة: قائمة بالأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي في الفترة من 15 أيلول / سبتمبر 2017 حتى 15 آذار/ مارس 2018 .. 92
- تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط 99
- إحصاءات مجموعة الشراكة الجندرية (بين الرجال والنساء) 101
- تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده 105

الاجتماعات المقبلة

- الاجتماعات المقبلة والأنشطة الأخرى 107
- جدول أعمال الجمعية العامة الـ 139 110

قرارات تتعلق بحقوق الإنسان للبرلمانيين

- كمبوديا: خمسة وخمسون برلمانياً 111
- جزر المالديف: خمسون برلمانياً 117
- السيد زوريغ سانجاسورين، من منغوليا 123
- النيجر: السيد أمادو هاما 130
- النيجر: السيد سيدو بكاري 134
- الفلبين السيدة ليلى دي ليما..... 138
- تركيا: سبعة وخمسون برلمانياً 141
- فنزويلا: سبعة وخمسون برلمانياً 147
- زامبيا: أحد عشر برلمانياً 153

الجمعية العامة الـ 138

1. حفل الافتتاح

أُفتتحت الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي يوم الأحد، 25 آذار / مارس 2018 في الساعة الحادية عشرة صباحاً في المركز الدولي للمؤتمرات، برئاسة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة غابرييلا كويفاس بارون (المكسيك)، وساعدها عدد من نواب الرئيس: السيدة منساه – وليامز، رئيسة المجلس الوطني (ناميبيا)؛ السيد م. أوكابي، رئيس البرلمان (غانا)؛ السيد ب. غالاغر، نائب رئيس مجلس النواب (إيرلندا)؛ السيد أ. فلوريس، رئيس الوفد (تشيلي)؛ السيد م. بوفا، نائب رئيس الجمعية الوطنية (سورينام)؛ السيد س. سيمينا، رئيس الكونغرس (ولايات ميكرونيزيا الموحدة)؛ السيدة أ. توللي، نائب رئيس مجلس النواب (نيوزيلندا)؛ السيد أ. جاسم أحمد، رئيس الوفد (الإمارات العربية المتحدة)؛ السيدة ر. روث، نائب رئيس البرلمان (ألمانيا)؛ والسيد أ. أناستازيا، عضو مجلس الشيوخ الاتحادي (البرازيل).

الجزء رفيع المستوى

ألقى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي كلمة افتتاحية حول الموضوع الرئيس للمناقشة العامة، *تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسات مستندة إلى الأدلة*. حيث يعتبر الموضوع موضوع الساعة ومهم للغاية: فهناك 258 مليون شخص تقريباً في العالم يقيمون في بلدان غير البلدان التي ولدوا فيها. والعديد منهم من المهاجرين، النظاميين أو غير النظاميين، الذين سعوا إلى حياة أفضل، واللاجئين الذين فروا من بلدانهم بسبب الاضطهاد أو الصراع أو الكوارث الطبيعية أو غيرها من الكوارث التي تهدد سلامتهم وتهدد حياتهم. ومن المتوقع أن تزداد أعدادهم نتيجة عدم الاستقرار الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي أو السياسي، مقترنة بالبحث عن فرص جديدة في عالم متزايد الترابط.

تعتبر الهجرة ومنذ أمدٍ طويل جزءاً من نسيج الحضارة. ومع ذلك، فإن النظام العالمي الذي تم بناؤه بشكل فضفاض والذي يحكم تنقل الأشخاص بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، أثبت عدم كفاءته. وإن الإرادة السياسية ونهج حقوق الإنسان مطلوبين للتصدي للقضايا القانونية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية العديدة التي يقدمها المهاجرون واللاجئون، وكذلك المجتمعات المضيفة وبلدان المنشأ والعبور على الأرض. وقد أضافت تدفقات الهجرة المختلطة درجة إضافية من التعقيد. وتعمل الأمم المتحدة حالياً على تطوير

اتفاقين عالميين – أحدهما بشأن الهجرة والآخر بشأن حماية اللاجئين. ويعتبر المنظور البرلماني والمشاركة أمرين مهمين جداً في صياغة الحلول المستدامة.

ولذلك تم تصميم المناقشة العامة للمساعدة في صياغة مساهمة برلمانية في المحادثات العالمية الجارية حالياً. لبدء النقاش، شارك رؤساء وكالات الأمم المتحدة الرئيسية في العملية – السيد وليام لاسي سوينغ، المدير العام، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، السيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والسيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في مناقشة تفاعلية رفيعة المستوى أدارتها السيدة كلير دولي، الصحافية السابقة في هيئة الإذاعة البريطانية (BBC).

في ملاحظاتهم الأولية وفي ردودهم على أسئلة الحضور، سعى رؤساء هيئات الأمم المتحدة الثلاثة إلى تبديد بعض المفاهيم الخاطئة الشائعة التي أحاطت بالنقاش العام حول اللاجئين والمهاجرين. وشملت تلك الأفكار فكرة أنه لا يمكن إدارة تدفقات الهجرة، وأن المهاجرين واللاجئين يرتبون خسارة اقتصادية صافية بالنسبة إلى البلدان المضيفة لهم، أو أن التنوع يقوّض النسيج الاجتماعي للمجتمعات. فهناك دليل دامغ على أن هذا الأمر نادر ما يحدث، ولكن، كما أشار المقدمون، صحيح أنه يجب تعزيز حوكمة الهجرة من أجل منع التدفقات الكبيرة التي لا يمكن إدارتها بسهولة، لدعم اندماج المهاجرين، من أجل مشاركة المسؤولية بشكل أفضل عن المهاجرين واللاجئين بين البلدان، ولمساعدة البلدان في التمويل وأشكال الدعم الأخرى حسب الحاجة. وكان توضيح هذه المسائل بالتحديد هو الهدف من الاتفاقين العالميين بشأن المهاجرين واللاجئين اللذين تجري مناقشتهما في الأمم المتحدة.

وشدد مقدمو العروض أيضاً على أنه في حين يتعين أن تستند جميع السياسات المتعلقة باللاجئين والمهاجرين إلى أدلة تم فحصها بشكل دقيق، في التحليل النهائي، فإن القاعدة الأساسية التي ينبغي أن تثري النقاش على جميع المستويات هي إطار العمل الدولي لحقوق الإنسان. يتمتع جميع الناس، المواطنين وغير المواطنين، بنفس الحقوق غير القابلة للتصرف. وينطبق ذلك بشكل خاص على اللاجئين الذين تم تكريس حقهم في عدم الرفض وغير ذلك من الحقوق بوضوح في اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 الملحق بها. وكانت الرسائل الرئيسية الأخرى لفريق المناقشة، هي أنه يجب أن ينص الاتفاقان العالميان على عملية مراجعة فعالة حتى يتم إجبار الموقعين بالحفاظ على التزاماتهم، وأن البرلمانات ستؤدّي دوراً رئيسياً في تنفيذ الاتفاقيات العالمية من خلال المساعدة في تصميم سياسات فعالة للمهاجرين واللاجئين وعن طريق المساعدة في التوسط في النقاش العام.

وتماشياً مع ممارسة الاتحاد البرلماني الدولي، تم دعوة وجهات نظر الشباب وتلك المراعية للاعتبارات الجنسانية (الجندرية) بغرض إفادة المناقشة العامة التي كان من المقرر أن تتبعها.

وأكدت السيدة مارغريت منساه – وليامز (ناميبيا)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، على ضرورة أن يعمل البرلمانيون على المستوى الوطني لضمان أن تكفل القوانين وسياسات الهجرة بشكل منهجي بعدا جندرياً، بما في ذلك من حيث تحديد الأشكال المتعددة للتمييز وحماية النساء والفتيات المهاجرات. وعلى الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، من المهم تبادل أفضل الممارسات بشأن سياسات التكامل، ووضع برامج شاملة قبل المغادرة وبعد الوصول، ووضع أهداف لتسريع إدماج المهاجرين. أخيراً وليس آخراً، لم يعد من الممكن اعتبار النساء المهاجرات واللاجئات ضحايا في المقام الأول – فقد طالبت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بتمكين جميع النساء. ولكي يحدث ذلك، يتمتع البرلمانيون بالسلطة اللازمة لخلق بيئة تمكينيه تكفل وعي المهاجرات واللاجئات بحقوقهن ويستطعن المطالبة بها، وإنشاء منتديات للنساء للتعبير عن احتياجاتهن وشواغلهن، وضمان تمثيل النساء من جميع الأصول – بما في ذلك المهاجرات – في المؤسسات السياسية.

أكدت السيدة روث إيتاماري شوكي (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، عضو مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، على أهمية نهج حقوق الإنسان في جميع سياسات الهجرة وحماية اللاجئين، ودعت جميع البرلمانات إلى محاسبة الحكومات في التأكد من تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة. كما يتعين أن تكون السياسات قائمة على الأدلة، مع بيانات مصنفة بحسب العمر عن المهاجرين واللاجئين، من أجل فهم أفضل لخصوصيات الشباب. وللبرلمانات دور رئيس في ضمان توفير الخدمات اللازمة للمهاجرين الشباب واللاجئين للنجاح في محيط جديد، لا سيما فيما يتعلق بالرعاية الصحية الجيدة، التعليم والفرص الاقتصادية من خلال الوظائف اللائقة وبرامج تنظيم المشاريع. وتعتبر تكلفة هذه التدابير أقل بكثير من تكلفة السكان غير المتعلمين وغير الصحيين الذين لم يتمكنوا من المساهمة في المجتمع.

2. المشاركة

شاركت وفود من 148 برلماناً عضواً في أعمال الجمعية العامة[1]:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، الكاميرون، كندا، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو،؟

[1] للاطلاع على القائمة الكاملة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، انظر الصفحة 48

كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، العراق، إيرلندا، ...، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، مدغشقر، مالاوي، جزر المالديف، مالي، مالطا، موريتانيا، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، منغوليا، مونتينيغرو، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عُمان، باكستان، فلسطين، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفينيا، الصومال، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فيتنام، اليمن، زامبيا، وزيمبابوي.

كما شارك الأعضاء الثمانية التالية في الجمعية: البرلمان العربي، برلمان أمريكا الوسطى، الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (IPA CIS)، برلمان أمريكا اللاتينية (PARLATINO)، وبرلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود (PABSEC)، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE).

وشمل مراقبون آخرون ممثلون عن: (1) منظومة الأمم المتحدة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH). برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (UNAIDS)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وكيان الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR)؛ (2) منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، منظمة التجارة العالمية

(WTO)؛ (3) الجمعية البرلمانية المشتركة بين دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي (JPA)، الاتحاد البرلماني الإفريقي (APU)، الاتحاد البرلماني العربي (AIPU)، الجمعية البرلمانية الآسيوية (APA)، الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، منتدى برلمانات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (FP-ICGLR)، المجلس الاستشاري المغاربي، برلمان عموم إفريقيا، برلمانيين لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح (PNND)، الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM)، والجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالتركية (TURKPA)، الجمعية البرلمانية لاتحاد بيلاروسيا وروسيا، الاتحاد البرلماني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (PUIC)؛ (4) الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ (5))؛ منظمة ديمقراطية الوسط الدولية، الاشتراكية الدولية؛ (6) مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (International IDEA).

ومن بين 516 1 مندوباً حضروا الجمعية، كان هناك 744 برلمانياً. وكان من بين هؤلاء البرلمانيين 59 من رؤساء البرلمانات، و 39 من نواب الرؤساء و 227 امرأة (30.5 بالمائة).

3. اختيار البند الطارئ

في 25 آذار / مارس 2018، أبلغ الرئيس الجمعية بأنه تم اقتراح الطلبات الأربعة التالية لإدراج بند طارئ:

- تداعيات الأنشطة الإيرانية الخبيثة، بقيادة فيلق الحرس الثوري الإسلامي وقوات القدس التابعة له، في الساحات الرئيسية في الشرق الأوسط، بما في فيها سورية، لبنان، العراق واليمن، وفي الساحة الفلسطينية"/ مُقدم من قبل وفد إسرائيل.
- العنف ضد المرأة في مكان العمل، لا سيما في البرلمانات، في أعقاب حركة أنا أيضاً #MeToo"، مُقدم من قبل وفد السويد.
- تداعيات إعلان الإدارة الأمريكية حول القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية، مُقدم من قبل وفود فلسطين، الكويت، البحرين وتركيا.
- ضرورة تقديم الدعم للشعب الفلسطيني لتحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف، ورفض قرار الإدارة الأمريكية حول القدس الشريف، مُقدم من قبل وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وكانت وفود كل من فلسطين، الكويت، البحرين وتركيا قد تقدمت في البداية بمقترحات فردية ومن ثم دمجت في وقت لاحق تلك المقترحات في الاقتراح المذكور أعلاه. وقبل التصويت، سحب وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية اقتراحه.

وشرعت الجمعية في التصويت بنداء الأسماء على البنود الثلاثة المتبقية (انظر الصفحات 75-83). وقد حصلت المقترحات حول نتائج الإعلان الأمريكي حول القدس والعنف ضد المرأة على أغلبية الثلثين المطلوبة للتصويت. تم تبني الاقتراح المتعلق بالقدس، الذي حصل على عدد أكبر من الأصوات الإيجابية، وأضيف إلى جدول الأعمال بوصفه البند رقم /9/.

4. مناقشات وقرارات الجمعية العامة ولجانها الدائمة

(أ) المناقشة العامة: تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسات مستندة إلى الأدلة (البند 3)

خلال الأيام الثلاثة من المداولات، ساهم في المناقشة العامة أكثر من 120 مشرّعاً من 111 برلماناً عضواً، بما في ذلك 42 من رؤساء البرلمانات، بالإضافة إلى ممثلين عن خمس منظمات شريكة. وتم بث وقائع الجلسات على شبكة الإنترنت، وعكست العديد من الممارسات والتوصيات الجيدة التي ظهرت في الوثيقة الختامية.

بالإضافة إلى افتتاح الحوار التفاعلي الرفيع المستوى في 25 آذار/ مارس مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن الهجرة وحماية اللاجئين – المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) – في 26 مارس / آذار، عقدت الجمعية جلسة خاصة مع الدكتور تيدروس أدانوم غبريسيس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (WHO). وأبرز الدكتور تيدروس حقيقة أن نصف سكان العالم على الأقل يفتقرون إلى الخدمات الصحية الأساسية، وأن ما يقرب من 100 مليون شخص دُفعوا إلى الفقر المدقع كل عام بسبب اضطرارهم إلى دفع تكاليف الرعاية الصحية من جيوبهم الخاصة. ودعا البرلمانيين إلى المشاركة في تلك القضايا وضمان أن تصبح التغطية الصحية الشاملة أولوية سياسية وتشريعية.

وشدّد الدكتور تيدروس على دور البرلمانات في خلق بيئة يمكن أن تزدهر فيها الصحة، ليس من خلال توفير الخدمات الصحية الفقط، ولكن أيضاً من خلال التأثير على المحددات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للصحة. وقدم ثلاثة طلبات محددة للبرلمانيين: للتصديق على بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع

بمنتجات التبغ في أقرب وقت ممكن؛ لإنشاء مجموعة من أصدقاء منظمة الصحة العالمية في بلدانهم لمناصرة قضايا الصحة العالمية؛ ولحضور جمعية الصحة العالمية. وأعلن أنه في جمعية الصحة العالمية القادمة في أيار/ مايو 2018، ستعقد منظمة الصحة العالمية إحاطة فنية للبرلمانيين حول التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي العالمي.

وفي 27 آذار / مارس، عقدت الجمعية جلسة مع السفير أحمد أزومكو، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، والسفير نوبوشيغ تاكاميزاوا، رئيس المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي قدم مراجعة عامة لهاتين الاتفاقيتين الرئيسيتين، وشجع جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على لعب دور نشط في تصديقهما وتنفيذهما. وفي معرض التعريف بالضيفين الخاصّين، أشار رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إلى مساهمة البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي في صياغة وتعزيز اتفاقية الذخائر العنقودية، في السعي إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وكذلك في حماية المواطنين من ويلات العنف المسلح.

وأشار رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إلى الاستخدام الواضح للأسلحة الكيميائية في مناطق الحرب مثل العراق وسورية، ولكن أيضاً في قلب أوروبا – لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية. تلك كانت قضايا مصدر قلق بالغ، ويجب على جميع البرلمانات أن تكون متيقظة وأن تمنع وقوع مثل هذه الانتهاكات. ويظل استخدام الأسلحة النووية، سواء عن قصد أو عن غير قصد، يشكل خطراً حقيقياً على وجود البشرية نفسه، وعلى البرلمانات واجب أخلاقي ومسؤولية أخلاقية للعمل على إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال التصديق على المعاهدة الجديدة بشأن الحظر على الأسلحة النووية وتنفيذها. ودعت جميع البرلمانات إلى اتخاذ إجراءات حازمة في هذا الصدد.

وقد استكملت المناقشة العامة *بقصص حول تغير المناخ والبشر*، وهو مشروع متعدد الوسائط يوفر نهجاً وثائقياً لآثار تغير المناخ على حياة الناس وقدرتهم على الصمود. علاوة على ذلك، فإن القصص المصورة في المعرض وضعت في الاعتبار القوى الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي كان لها تأثير على الظواهر البيئية. كما تم وضع خيمة للاجئين في الطابق الأرضي من مركز المؤتمرات لتزويد البرلمانيين بإحساس حقيقي بالظروف التي يواجهها اللاجئون كل يوم.

(ب) لجنة السلم والأمن الدوليين

عَقدت لجنة السلم والأمن الدوليين أربع جلسات في الفترة من 25 إلى 27 آذار / مارس 2018 برئاسة السيدة ل. روخاس (المكسيك). ونظرت اللجنة في جلستها الأولى في مذكرة إيضاحية ومشروع قرار بعنوان "*استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة*"، أعدها المقرران المشتركان، السيدة م. فارغاس بارسينا (المكسيك) والسيد أ. كاروني (سويسرا). كما نظرت في 136 مشروع تعديل مقدم من 18 برلماناً عضواً ومن منتدى النساء البرلمانيات.

وتم اعتماد 37 بالمائة من التعديلات المقترحة، بعضها مع تعديلات فرعية طرحها المقررون المشاركون في المقام الأول. واعتمدت اللجنة في جلستها المنعقدة في 27 آذار / مارس النص المعدل بتوافق الآراء. وقدم وفد الصين تحفظاً على الفقرة 18 من المنطوق. وقد قُدّم مشروع القرار، بصيغته المعدلة من اللجنة، إلى الجلسة العامة للجمعية بعد ظهر يوم 28 آذار / مارس، وتم إقراره بالإجماع.

وعُقدت انتخابات للمكتب خلال الجلسة الرابعة والأخيرة للجنة. تم ملء تسعة من الشواغر العشر (انظر الصفحات 41-44).

واجتمع المكتب في 26 آذار / مارس لمناقشة موضوع البند للقرار التالي وبرنامج عمل اللجنة. وبحث بندين موضوعين تم تلقيهما قبل الموعد النهائي، وقرر أن يقترح على اللجنة البند الذي قدمه وفد أوكرانيا: *عدم مقبولية استخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان*. واعتمدت اللجنة الاقتراح ولاحقاً الجمعية.

ووافقت اللجنة على عقد جلسة استماع في الجمعية العامة الـ 139بشأن البند الموضوع هذا وحلقات النقاش، بما في ذلك موضوع البند الذي لم يتم اختياره: *مكافحة العنف الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وخارجها*.

(ج) لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة

عقدت لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة جلساتها في 25 و 26 و 27 آذار/ مارس 2018 برئاسة نائب رئيسها، السيد أ. سيسي (مالي). وكان معروضاً على اللجنة الدائمة مذكرة إيضاحية ومشروع قرار بعنوان "*إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما بشأن الطاقة المتجددة*"، أُعدّت بشكل مشترك من قبل المقررين المشاركين، السيد أ. جريفروي (بلجيكا) والسيد دوونغ كووك آنه (فيتنام).

وعرض عليها أيضاً 115 تعديلاً على مشروع القرار المقدم من 18 برلماناً عضواً ، فضلاً عن تعديلات قدمها منتدى النساء البرلمانيات.

واستمعت اللجنة أولاً إلى عرض مشروع القرار من جانب المقررين المشاركين، تبعته مناقشة. وتحدّث ما مجموعه 25 متحدثاً. ثم شرعت اللجنة الدائمة في النظر في التعديلات المقترحة في جلستين عامتين.
في جلستها الأخيرة التي عُقدت في 27 آذار/ مارس، اعتمدت اللجنة الدائمة المسودة الموحدة بالإجماع.
واتفقت اللجنة على أن يقدم السيد غريفروي مشروع القرار إلى الجمعية.
بالنيابة عن اللجنة، قدم السيد غريفروي مشروع القرار إلى الجمعية العامة في جلستها العامة المنعقدة بعد ظهر يوم 28 آذار / مارس. وتم اعتماده بالإجماع من قبل الجمعية.

في جلستها الأخيرة وبناءً على اقتراح المكتب، اعتمدت اللجنة الدائمة موضوعها التالي، *دور الاستثمار والتجارة العادلة والحرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما ما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، البنية التحتية المستدامة، التصنيع والابتكار*. ووافقت اللجنة على تعيين السيدة س. راسكوفيتش إفيتش (صربيا) والسيد ج. ويلسون (أستراليا) كمقررين مشاركين. وفي وقت لاحق، رشحت الجمعية السيد إد إدريسو (غانا) كمقرر مشارك ثالث.

وفيما يتعلق بخطة العمل الخاصة بالجمعية العامة 139، وافقت اللجنة على اقتراح المكتب بتنظيم مناقشة حول البند الموضوع، بالإضافة إلى فريق لمناقشة طرق تنفيذ القرار الخاص *بإشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة في مجال الطاقة المتجددة*. كما وافقت اللجنة على أنه ينبغي تنظيم جزء قصير للإعداد للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في بولندا في كانون الأول/ ديسمبر 2018.

وأجرت اللجنة انتخابات لمكتبها (انظر الصفحات 41-44).

(د) لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

عقدت اللجنة جلسات في 26 و 27 آذار / مارس ترأستها السيدة ب. تيشيريليتسو (بوتسوانا). في جلستها الأولى، أجرت اللجنة مناقشة تحضيرية حول موضوع القرار التالي: *تعزيز التعاون البرلماني حول الهجرة وحوكمة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة وقانونية*. ووافقت اللجنة على تعيين ثلاثة مقررين للقرار التالي، السيد ج. إيتشانيز (إسبانيا)، السيدة ك. سوسا (السلفادور) والسيد أ. تويزي (المغرب).

وقد قُدمت المناقشة من قبل الميسرين المشتركين للميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة وقانونية، والسفير ج. لاوبر (سويسرا) والسفير ج. غوميس كاماتشو (المكسيك)، تلاهم المقررين الثلاثة. وأثار المندوبون عدداً من القضايا، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ووضع تشريعات شاملة تحمي حقوق المهاجرين، وحتمية مكافحة التمييز وكراهية الأجانب في سياق الهجرة. ودعا الرئيس جميع الأعضاء إلى مساعدة المقررين في صياغة القرار بتقديم مساهمات خطية بحلول الموعد النهائي وهو 20 نيسان/ أبريل 2018.

وفي جلستها الثانية، قامت اللجنة بمزيد من الدراسة باقتراح إجراء مناقشة حول "*دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجنسية، وضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات، المثليين، مزدوجو الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI)*". وعملت اللجنة في جو من الاحترام المتبادل، حيث تمكّن جميع المندوبين الراغبين في ذلك من إبداء آرائهم حول الاقتراح والاستماع إلى وجهات نظر الآخرين. تم تقديم الاقتراح من قبل بلجيكا، وبعدها أخذ 28 مندوباً من جميع المجموعات الجيوسياسية الكلمة للتعبير عن موقفهم. ولتجنب أي شك محتمل بشأن القرار، أجرت اللجنة تصويتاً بنداء الأسماء، وصوتت لصالح إجراء هذه المناقشة في الجمعية المقبلة.

وانتخبت اللجنة أعضاء جدد في مكتبها (انظر الصفحات 41-44). وانتخبت رئيساً جديداً ولكنها أبقت القرار المتعلق بنائب الرئيس حتى الجمعية العامة 139.

(هـ) اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة

اجتمعت اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة في 25 و 27 آذار / مارس 2018. وركزت كلتا الجلستين على أهداف التنمية المستدامة. وقيّمت الجلسة الأولى العمل البرلماني حول أهداف التنمية المستدامة، وساعدت الثانية في إعداد البرلمانيين للمناقشة التي ستعقد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبل، حول الركيزة البيئية لأهداف التنمية المستدامة. وتم تمثيل ما يقرب من 60 برلماناً في الجلسات، مع أكثر من 20 بياناً تم الإدلاء بها.

وقد عرض كل من السيد مياتوفيتش (صربيا)، السيدة س. كريكسيل (الأرجنتين) والسيد إي. سارافابافان (سريلانكا) أعمالهم في البرلمان بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع تحديد الخطوط العريضة للهيكل، وتقديم أمثلة عن النجاح. وقدمت السيدة ن. إيسلر، مديرة مختبر أهداف التنمية المستدامة في جنيف، نظرة عامة على عمل المخبر في المساعدة على تماسك السياسات عبر أهداف التنمية المستدامة.

وفي الجلسة الثانية، قدّم السيد أ. سينماليزا (إكوادور) والسيدة هـ. هاوكلاند لاندال (النرويج) وصفاً لعملهما البرلماني في الحد من استهلاك الطاقة وبناء مجتمعات أكثر استدامة.

وأوضح السيد م. واكرناغل، المؤسس والرئيس التنفيذي لشبكة البصمة العالمية، والسيد س. ستون من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، العمل التكميلي الذي قاما به لتشجيع التعليم على الوضع البيئي المقلق في جميع أنحاء العالم، وكيف لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للحد من الاستهلاك والاحترار العالمي.

(و) المناقشة حول البند الطارئ

تداعيات إعلان الإدارة الأمريكية حول القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية، (البند 9)

عُقدت المناقشة في صباح يوم الاثنين ، 26 مارس 2018 برئاسة السيدة إي. تالين فين، نائب رئيس البرلمان (السويد). وتحدث أربعة عشر مندوباً، هم من وفود: البحرين، بنغلادش، كوبا، فرنسا، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، العراق، إسرائيل، الأردن، المغرب، فلسطين، قطر، سويسرا والإمارات العربية المتحدة. ومارس كل من الأردن وإسرائيل حقوقهما في الرد.

وأدان معظم المندوبين اعتراف الإدارة الأمريكية من جانب واحد بالقدس عاصمة لإ..... وقرارها بنقل سفارتها هناك، مشيرين إلى أن مثل هذه الخطوة ستقوّض بشكل خطير الأمن في المنطقة وخارجها. كما أعرب المندوبون عن دعمهم القوي لحل الدولتين.

كما أكدَّ العديد من المندوبين على أهمية الاقتراح المتعلق بالعنف ضد المرأة.

ثم أحالت الجمعية البند الطارئ إلى لجنة صياغة تتألف من ممثلين عن بلجيكا، تشاد، إندونيسيا، المكسيك، المغرب، فلسطين، أوروغواي وزامبيا.

(ز) اعتماد القرار المتعلق بالبند الطارئ

بعد ظهر يوم 27 آذار/ مارس 2018، اتخذت الجلسة العامة للجمعية القرار بتوافق الآراء (انظر الصفحة 84). ومع أن العديد من الوفود أعربت عن دعمها لحل قائم على وجود دولتين، فإنها تشعر بالقلق إزاء بعض العبارات والعناصر الواردة. وأبدت الوفود التالية تحفظات على فقرات محددة من المنطوق: فنلندا، إيطاليا وسان مارينو (الفقرة 2)؛ فرنسا (الفقرتان 2 و 5)؛ وسويسرا (الفقرات 2 و 4 و 5). كما أبدت فرنسا تحفظات على الفقرة 5 من الديباجة. وعلاوة على ذلك، فإن وفود أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا،

كندا، الجمهورية التشيكية، الإكوادور، إستونيا، فيجي، ألمانيا، هنغاريا، لاتفيا، مالطة، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، صربيا، سيشيل، السويد، تايلاند، المملكة المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية، قد أبدت تحفظات على القرار ككل.

5. الجلسة الختامية للجمعية

في الجلسة الختامية التي عُقدت في 28 مارس / آذار، قدّم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الوثيقة الختامية للمناقشة العامة، والإعلان المتعلق بتعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسية مستندة إلى الأدلة. وكان الهدف من الإعلان، بالاستناد إلى الآراء التي تم الإعراب عنها أثناء المداولات ومن خلال استقصاء للبرلمانيين، هو توجيه رسالة واضحة إلى العالم وإلى الأمم المتحدة مفادها أن البرلمانيين ملتزمون بالكامل بالمساعدة في إدارة تدفقات المهاجرين واللاجئين بطريقة مسؤولة. وهذا يعني النظر في وقائع المسألة، والاستماع بعناية إلى جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المهاجرون واللاجئون، والمساعدة في وضع الحلول الناجعة. وأوضح الإعلان أن على البلدان أن تتجاوز الاستجابات المخصصة الأحادية الجانب وأن تعمل معاً من خلال نظام دولي أكثر تنسيقاً.

وبالاقتباس من الإعلان نفسه، أكد الرئيس أنه بصفتهم برلمانيين "نلتزم بتحفيز النقاش بشأن المهاجرين واللاجئين الذي يُبني على نقاط القوة لدى الناس وأحلامهم وتطلعاتهم، بغض النظر عن اختلافاتهم. وحيث توجد جدران، سنعمل على بناء الجسور. وحيث يوجد خوف، سنسعى لاستعادة الأمل. وسيتم مشاركة الإعلان (النص الكامل في الصفحات 51-60) مع جميع البرلمانات الوطنية لإجراء المتابعة، وكذلك مع مفاوضي الأمم المتحدة، كإسهام برلماني رسمي في المشاورات الجارية المؤدية إلى الميثاق العالمي حول الهجرة وحماية اللاجئين.

وأخذت الكلمة عدة وفود – منها أنغولا، كندا، تشيلي، غانا، الإكوادور، السودان وأوغندا – لتدعيم الرسائل الرئيسية للإعلان وتعهدت بالتزامها بالعمل الجاد سعياً إلى تحقيق الأهداف الرئيسية المنصوص عليها في الوثيقة الختامية. وتم إقرار الإعلان من قبل الجمعية.

وأُعتمدت بالإجماع القرارات المقدمة من لجنة السلم والأمن الدوليين حول استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك القرار المقدم من لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة، وإشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة في مجال الطاقة المتجددة. ووافقت الجمعية العامة أيضاً على البنود الموضوعة والمقررين لهاتين اللجنتين الدائمتين للدورة التالية لمدة عام واحد (انظر الصفحة 45).

ووافقت الجمعية العامة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي.

وأخذت الجمعية علماً بتقارير لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان واللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة. وعلى الرغم من القرار الذي اتخذته لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان فيما يتعلق بجدول أعمالها للجمعية المقبلة، أخذت عدة وفود الكلمة للتعبير عن اعتراضها على إدراج في جدول أعمال اللجنة نقاش لدراسة دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على أساس التوجه الجنسي. وفي ضوء تأخر الوقت وغياب النصاب القانوني اللازم لاتخاذ قرار رسمي، تقرر رفع الجلسة وإعادة النظر في القضية بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي.

في ختام أعمال الجمعية، عبّر ممثلو المجموعات الجيوسياسية الكلمة عن إشادتهم برئيس الاتحاد البرلماني الدولي الجديد على قيادته، والترحيب بالنتائج الموضوعية للجمعية. وقد لخص رئيس الاتحاد البرلماني الدولي نتائج الجمعية وشكر جميع المشاركين على مشاركتهم النشطة وأعلن اختتام الدورة 138 للجمعية العامة.

الدورة 202 للمجلس الحاكم

1. عضوية الاتحاد البرلماني الدولي

لم تكن هناك طلبات جديدة للحصول على العضوية أو على وضع مراقب. مع ذلك، في محاولة الاتحاد البرلماني الدولي لتحقيق العضوية العالمية، أيدَّ المجلس طرائق تهدف إلى الاحتفاظ بالعضوية في حد ذاتها بالنسبة إلى الأعضاء المتأخرين عن سداد التزاماتهم، مع تعليق حقوقهم في المشاركة في الاجتماعات العادية وحقوق التصويت وأهلية تولي مناصب في الاتحاد البرلماني الدولي. وطلب المجلس من الأمانة أن تقدم الاقتراحات المناسبة لتعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده من أجل عكس تلك التغييرات.

وفي الجلسة التي عُقدت في 28 آذار / مارس، أطلّع المجلس على حالة بعض البرلمانات وأقرَّ التوصيات ذات الصلة التي صاغتها اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بكل منها. وقرر المجلس تشجيع جميع الأطراف على الحوار في بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا – بيساو، وكرر عرض الاتحاد البرلماني الدولي لمساعيه الحميدة للتوسط في تلك الأزمات. وفيما يتعلق بكمبوديا، لاحظ المجلس تقلص المساحة السياسية وحثّ لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين على متابعة القضايا المعروضة عليها بمشاركة برلمانيين معارضين كمبوديين. ورحب بالرسائل التي صدرت مؤخراً من إريتريا، وقرر مواصلة رصد الحالة في ليبيا، جنوب السودان، تايلاند وتركيا. وقد أيدّ توصيات بعثة أُجريت مؤخراً في جزر المالديف.

وشجع المجلس فريق العمل المعني بسورية على مواصلة ولايته، وكرر دعوته إلى القيام ببعثة سياسية وحقوق الإنسان إلى فنزويلا نظراً إلى الحالة البالغة السوء السائدة في ذلك البلد. وفيما يتعلق باليمن، أيدَّ قرار اللجنة التنفيذية بقبول وفد يمني واحد يضم طرفي البرلمان في صنعاء وعدن إلى الجمعية العامة 138 على أساس أنهم سيعملون سوياً ويتحدثون بصوت واحد.

2. النتائج المالية لعام 2017

درس المجلس الحاكم التقرير المالي والبيانات المالية المُدققة لعام 2017. وقد أُعدت البيانات المالية بالامتثال التام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، وتم توحيد حسابات الاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية المغلق مرة أخرى في مجموعة واحدة من البيانات المالية.

قُدمت النتائج المالية لعام 2017 من قبل السيدر. ديل بيتشيا (فرنسا)، رئيس اللجنة الفرعية للشؤون المالية، الذي أفاد بأن المدقق الخارجي قد أعرب مرة أخرى بأن البيانات المالية ذات جودة عالية وأن التعاون مع فريق الشؤون المالية للاتحاد البرلماني الدولي ممتاز. وخلال السنة قيد المراجعة، ازداد صافي الأصول بمبلغ 559,617 فرنك سويسري نتج من عدة عوامل إيجابية. وقد حقق أداء استثمارات الاتحاد البرلماني الدولي عائداً جيداً للغاية، وأدت إضافة أعضاء جدد إلى زيادة الإيرادات بشكل أكبر من المبلغ الأساسي المدرج في الموازنة، كما تمت ممارسة مراقبة صارمة للموازنة على النفقات. وقد تحقق وفر في الجمعية الثانية، التي جرت في سانت بطرسبرغ، حيث قدم برلمان روسيا الاتحادية دعماً إضافياً لتغطية تكاليف بشكل أكبر من المعتاد. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت المساهمات الطوعية والنفقات ذات الصلة مستقرة. كما لفت رئيس اللجنة الفرعية الانتباه إلى حقيقة أن تحصيل الاشتراكات المقدرة من الأعضاء كان أقل مما عليه في السنوات السابقة، وطلب من المجموعات الجيوسياسية أن تلفت انتباه الأعضاء إلى مسؤوليتهم في سداد مستحقاتهم في الوقت المحدد.

قدم السيد ك. أورنفيارد (السويد) تقرير مدقق الحسابات الداخلي. وعبّر عن رأيه بأن الحسابات تعطي صورة حقيقية وعادلة للوضع المالي للاتحاد في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2017، وتم الالتزام بجميع المعايير والقواعد الحالية. ولم يبدِ المدقق الخارجي أي تحفظات على البيانات المالية. مشيراً إلى أن جودة البيانات المالية مرتفعة وأن جميع توصياته السابقة قد نفذت بالكامل. سيتم تنفيذ توصية جديدة واحدة تتعلق بتطور تفسير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للمساهمات الطوعية اعتباراً من عام 2018 وصاعداً. وكانت النتيجة الإجمالية لعام 2017 زيادة احتياطي الاتحاد البرلماني الدولي بفضل ارتفاع الدخل من الاستثمارات والأعضاء الجدد، وتحقيق وفورات في النفقات المدرجة في الموازنة. وحثّ مدقق الحسابات الداخلي الأعضاء على أن يدفعوا فوراً أية متأخرات من الاشتراكات المقدرة، وشجع جميع البرلمانات على متابعة أي فرص للتمويل الطوعي لدعم أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي.

وقد افق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية لعام 2017.

3. الوضع المالي

تلقى المجلس الحاكم عرضاً عاماً مكتوباً حول الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي كما هو في 31 كانون الثاني / يناير 2018، والذي أشار إلى أن مستوى الإنفاق العام على المسار الصحيح في هذه المرحلة المبكرة من العام. وبلغت المتأخرات من الاشتراكات المقدرة 619,000 فرنك سويسري، وهناك 37 عضواً لديهم حسابات متأخرة.

وتم بالفعل دفع الاشتراكات المقررة بمبلغ 5.9 مليون فرنك سويسري في عام 2017، أي بنسبة 56 بالمائة من المبلغ الإجمالي المستحق. وقدّم الأمين العام تقريراً شفوياً إلى المجلس الحاكم بشأن تعبئة التمويل الطوعي لتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي عن الفترة 2017-2021.

4 . التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

أخذ المجلس علماً بالقائمة المرجعية المعتادة للأنشطة المضطلع بها بالتعاون مع الأمم المتحدة منذ انعقاد الجمعية السابقة في تشرين الأول / أكتوبر 2017 في سانت بطرسبرغ 2017 (انظر القائمة الكاملة في الصفحات 92-99).

وأخذ علماً بمشروع القرار بشأن "التفاعل بين الأمم المتحدة، البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي"، الذي من المحتمل أن تعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 أيار/ مايو 2018. وتم تشجيع الأعضاء على الضغط على وزارات الخارجية لديهم للمشاركة في تقديم القرار وإظهار أعداد كبيرة في دعم القرار في نيويورك.

وقد أبلغ الأمين العام المجلس بمذكرة تفاهم تم توقيعها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، ومذكرة تفاهم مزمعة سيتم توقيعها مع منظمة الأمم المتحدة للبيئة في عام 2018. كما أنه يناقش مذكرة تفاهم جديدة مع منظمة الصحة العالمية.

ولاحظ على وجه الخصوص أن الاجتماع الأول للفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (HLAG) قد عُقد في جنيف يومي 5 و 6 شباط / فبراير بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). وفي حين أنه تم تشجيع الفريق على مواصلة عمله، فقد أوصى بأن يتم مراجعة تشكيله كجزء من اختصاصاته من قبل اللجنة التنفيذية وإعادة تقديمه للمصادقة عليه في الدورة القادمة.

5 . تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي عن الفترة 2017-2021

أخذ المجلس علماً بتقرير عن الأنشطة الأخيرة في تنفيذ الاستراتيجية. وعلى وجه الخصوص، أخذ علماً بتقرير مفصل حول مشروع عن مركز الابتكار في البرلمان، الذي وافق المجلس على إنشائه في دورته الـ 200 في دكا في نيسان / أبريل 2017. وسيستخدم التقرير لأغراض تعبئة الموارد.

6. الاجتماعات المتخصصة الأخيرة

أخذ المجلس الحاكم علماً بنتائج الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (http://archive.ipu.org/splz-e/cop23.htm)؛ المؤتمر الدولي حول تعزيز التعاون الإقليمي الأفضل نحو الهجرة الذكية والإنسانية عبر البحر المتوسط (http://archive.ipu.org/splz-e/valletta17.htm)؛ المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب (http://archive.ipu.org/splz-e/youngmp17.htm)؛ المؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية (http://archive.ipu.org/splz-e/trade17.htm)؛ جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2018 في الأمم المتحدة (https://www.ipu.org/event/annual-parliamentary-hearing-united-nations)؛ والاجتماع البرلماني بمناسبة الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة (https://www.ipu.org/event/parliamentary-meeting-62nd-session-commission-status-women-parliaments-deliver-rural-women-and-girls).

7. تقارير الهيئات العامة واللجان المتخصصة

أخذ المجلس الحاكم علماً في جلسته المنعقدة في 18 أكتوبر / تشرين الأول بالتقارير المتعلقة بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات (انظر الصفحة 27)؛ لجنة شؤون الشرق الأوسط (انظر الصفحة 29)؛ لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني (انظر الصفحة 30)؛ مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) (انظر صفحة 31)؛ الفريق الاستشاري المعني بالصحة (انظر الصفحة 32)؛ مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص (انظر صفحة 33) ومنتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي (انظر الصفحة 34).

واستمع المجلس أيضاً إلى تقرير لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ووافق على تسعة مقررات قدمتها اللجنة (انظر الصفحات من 113 إلى 157)، مشيراً إلى التحفظات التي أعرب عنها وفود منغوليا، النيجر وتركيا فيما يتعلق بالحالات في بلدانها.

8. الاجتماعات البرلمانية المقبلة

أُبلغ المجلس بأن السلطات الأرجنتينية قد قدمت ضمانات حول تأشيرة الدخول لجميع المندوبين المدعوين إلى حضور الدورة 140 للجمعية العامة في بوينس آيرس، فيما عدا الأفراد المدرجين في قائمة العقوبات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو في قائمة مذكرات الاعتقال الصادرة عن الإنتربول. ووافق على

مقترحات بشأن عدد من الاجتماعات المتخصصة (انظر الصفحات 108-111 للاطلاع على القائمة الكاملة للاجتماعات المقبلة).

9. تعديلات على النظام الأساسي والقواعد

اعتمد المجلس الحاكم تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي.

الدورة 278 للجنة التنفيذية

عَقدت اللجنة التنفيذية دورتها الـ 278 في جنيف في 22 و 23 و 27 آذار/ مارس 2018. وترأس الاجتماعات رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وشارك الأعضاء التالية أسماؤهم في الدورة: السيدة ف. بن باديس (الجزائر)؛ السيدة م. أوليفيرا فالنتي (أنغولا)؛ السيد أ. لينس (البرازيل) في 22 و 23 آذار / مارس؛ السيد د. ماكغينتي (كندا) ؛ السيدة ي. فيرير غوميز (كوبا)؛ السيد ع. س. عبد العال (مصر)؛ السيد ر. ديل بيتشيا (فرنسا)؛ السيد ك. جلالي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)؛ السيد ك. تاناكا والسيدة ك. أوتسوجي محل السيد س. سوزوكي (اليابان) في 22 و 23 و 27 آذار / مارس على التوالي؛ السيد ك. لوساكا (كينيا)؛ السيدة أ. حبيبو (النيجر)؛ السيدة هـ. هاوكلاند ليادال (النرويج)؛ السيد ك. كوساشيف (روسيا الاتحادية)؛ السيدة م. كينر – نيلين (سويسرا)؛ السيد فو هاي ها محل السيد نغوين فان غياو (فيتنام)؛ السيدة منساه – وليامز (ناميبيا) بصفتها رئيسة لمنتدى النساء البرلمانيات؛ وحضرت السيدة ر. إيتاماري تشوك (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) الجلسة التي عُقدت في 27 آذار / مارس بالنيابة عن السيدة م. أوسورو (أوغندا)، رئيسة مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، التي كانت غائبة.

نظرت اللجنة التنفيذية في مراجعة رؤية رئيس الاتحاد البرلماني الدولي في جلستيها الأولى والثالثة، واقترحت تحديد الأولويات للسنة الحالية وعام 2019 مع تحديد تكلفة كل مقترح جديد. وفي الجلسة الأخيرة التي عقدت في 27 آذار/ مارس، أقرت اللجنة عدداً من الأنشطة التي اقترحها الرئيس.

وتمت دراسة المجموعات الثلاث من التعديلات المقترحة: (1) مجموعة أولى لتعزيز مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي؛ (2) مجموعة أخرى اقترحتها روسيا الاتحادية بشأن تحديد دور رئيس الاتحاد البرلماني الدولي؛ ومجموعة ثالثة قدمها رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وقررت بالإجماع التوصية بأن يعتمد المجلس الحاكم المجموعة الأولى من التعديلات بشأن مشاركة الشباب.

وبعد نقاش طويل حول مجموعتي المقترحات الثانية والثالثة، وفي غياب توافق في الآراء، قرر نائب رئيس اللجنة التنفيذية والرئيس سحب اقتراحاتهما من أجل إتاحة المزيد من الوقت للمشاورات بين المجموعات الجيوسياسية وعموم الأعضاء. وتقرر أن تظل مسألة التعديلات على جدول أعمال اللجنة التنفيذية، التي ستدرسها في دورة استثنائية في الوقت المناسب لتقديم حزمة تعديلات معدلة إلى الجمعية المقبلة في تشرين الأول/ أكتوبر 2018. وفي الوقت نفسه، تم تكليف نائب رئيس اللجنة التنفيذية، السيد ك. كوساشيف، بإجراء المشاورات اللازمة.

استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير السيد ر. ديل بيتشيا، رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالتمويل. وقد اجتمعت اللجنة الفرعية المعنية بالتمويل في 21 آذار/ مارس 2018 لإعداد وتسهيل نظر اللجنة التنفيذية في المسائل المالية وتلك المتعلقة بالموازنة. وقد درست بعناية جميع الوثائق المالية، بما في ذلك النتائج المالية، تقرير مدقق الحسابات الخارجي، الوضع المالي الحالي وتحديث التمويل الطوعي. وكان من دواعي السرور ملاحظة أن حسابات الاتحاد البرلماني الدولي كانت مرة أخرى متوافقة تماماً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وقد زاد صافي الأصول بمبلغ 559,617 فرنكاً سويسرياً، مع تفسير الفائض التشغيلي بمجموعة من العوامل بما في ذلك تحقيق عائد جيد على الاستثمارات، والرقابة الصارمة على الموازنة، والوفورات التي تحققت في الجمعية الثانية في سانت بطرسبرغ، حيث غطى برلمان روسيا الاتحادية جزءاً كبيراً من التكاليف. ولفت رئيس اللجنة الفرعية الانتباه إلى حقيقة أن المتأخرات من الاشتراكات المقدرة من الأعضاء كانت أعلى مما كانت عليه في السنوات السابقة، وطلب من المجموعات الجيوسياسية أن تلفت انتباه الأعضاء إلى مسؤوليتهم في سداد مستحقاتهم.

وقد لاحظت اللجنة الفرعية استقرار المساهمات الطوعية. وتتطلع إلى تحضيراتها لموازنة عام 2019. أوصت اللجنة الفرعية بالبيانات المالية لعام 2017 وتقرير التدقيق الخارجي إلى اللجنة التنفيذية لاعتمادها.

شكرت اللجنة التنفيذية اللجنة الفرعية والأمانة على العمل المنجز، وأوصت بأن يوافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية لعام 2017.

درست اللجنة التنفيذية مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة، البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، ووافقت على أن تأخذ العملية مسارها، بقيادة البلد الذي يتولى رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، المكسيك. وتمت دعوة الأعضاء إلى الضغط على وزراء الخارجية في بلادهم لرعاية القرار وبكامل قوتها في نيويورك في 22 أيار / مايو 2018، حيث من المحتمل اعتماد القرار.

وتم إطلاع اللجنة التنفيذية على التطورات المتعلقة بالموظفين. تم تعيين السيدة ماري غرازييلا نغويني، وهي مواطنة كاميرونية، كمساعد إداري على مستوى G5 لبرنامج الشراكة بين الجنسين لتحل محل السيدة فاليريا سيستك، التي تقاعدت في كانون الأول/ ديسمبر 2017.

أعلن الأمين العام أن السيد توماس فيتزسيمونز، الذي يحمل الجنسيتين البريطانية والفرنسية المزدوجة، قد تم تعيينه كمدير اتصالات جديد على مستوى P5. وقدم الأخير نفسه إلى اللجنة التنفيذية وأطلع الأعضاء

على رؤيته لوضع استراتيجية اتصالات جديدة وشاملة، يتم وضعها من خلال مشاورات واسعة مع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي. وبالفعل، في الجمعية الحالية، جري تعميم دراسة استقصائية عن الرضا تضم عنصراً للاتصالات على الأعضاء.

قدّم الأمين العام تعديلات للجنة الخدمة المدنية الدولية (ICSC) حول مخصصات التسوية اللاحقة للموظفين العاملين في مقر العمل بجنيف لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا لأعضاء اللجنة التنفيذية والتحديات التي تنطوي عليها للاتحاد البرلماني الدولي (EX/278/10-P.1).
وأعرب أعضاء اللجنة التنفيذية بالإجماع، عن يجب الإبقاء على مبلغ التسوية المتعلق بمقر العمل في جنيف عند مستواه الحالي (كانون الثاني/ يناير 2018)، وذلك حتى لا يتم تخفيض رواتب موظفي الاتحاد البرلماني الدولي. ولذا ينبغي ألا يطبق الاتحاد البرلماني الدولي تخفيض التسوية اللاحقة في جنيف المقترح وفق تعديلات لجنة الخدمة المدنية الدولية.

استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير لنائب رئيس المجموعة الاستشارية الرفيع المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (HLAG) حول اجتماعها الأول الذي عُقد يومي 5 و 6 شباط/ فبراير 2018. وقد ناقشت المجموعة اختصاصاتها، بما في ذلك تكوينها، الذي تم، بناء على توصية من اللجنة التنفيذية، بما ينسجم مع الشمولية والتوازن الجيوسياسي والتوازن بين الجنسين. وأوصت اللجنة التنفيذية أيضاً بتعيين 15 عضواً كعددٍ أقصى، وطلبت من الأمانة إعداد اقتراح موازنة منقحة. وأوصت بأن يعتمد المجلس تقرير المجموعة الاستشارية HLAG واختصاصاتها.

ودرست اللجنة التنفيذية حالة بعض البرلمانات، وقدمت توصيات محددة إلى المجلس الحاكم بشأن برلمانات كل من بوروندي، كمبوديا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إريتريا، غينيا بيساو، ليبيا، المالديف، جنوب السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلاند، تركيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية واليمن. وشجعت على تعزيز الحوار بين جميع الأطراف، وعرضت مساعيها الحميدة على برلمانات بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا – بيساو. ورحبت بالعروض الأخيرة للتعاون من البعثة الدائمة لإريتريا في جنيف، وأخذت علماً بتوصيات البعثة الأخيرة التي أجريت في الملديف.

استمعت اللجنة من رئيس فريق العمل المعني بسورية، وقررت السماح بمواصلة ولايته بالرغم من الظروف الصعبة في سورية. وأعربت اللجنة التنفيذية عن قلقها إزاء الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في

فنزويلا، وكررت الدعوة إلى القيام بمهمة سياسية وحقوق إنسان في كاراكاس. وسيتولى قيادة الجهود رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وعضو اللجنة التنفيذية من كوبا.

وقررت إلغاء تجميد مشاركة اليمن في الجمعية الحالية، بعد التأكد من أن الفريقين البرلمانيين اللذين يوجد مقرهما في صنعاء وعدن قد أبديا استعدادهما للمشاركة، كوفد واحد والتحدث بصوت واحد.

في جلستها التي انعقدت في 27 آذار/ مارس، استمعت اللجنة التنفيذية من رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بهدف الحصول على فهم أفضل لحالة حقوق الإنسان في البرلمانات موضع التمحيص. وتعهدت ببناء أوجه التآزر بين اللجنتين.

وفي محاولة لتحقيق العضوية العالمية، درست الورقة البحثية المتعلقة بالحفاظ على عضوية البرلمانات المتأخرة لعدة أسباب، بينما تم تعليق بفعالية حقوقها في الاتحاد البرلماني الدولي. وسيتم نقل هذه البرلمانات إلى فئة جديدة من "الأعضاء غير المشاركين"، الذين لن يكونوا قادرين على المشاركة في الاجتماعات العادية أو التصويت أو تولي مناصب لدى الاتحاد البرلماني الدولي. وأوصت بأن يوافق المجلس على ذلك.

وأُبلغت اللجنة التنفيذية بأن اتفاق الاستضافة قد تم التوقيع عليه رسمياً مع الأرجنتين في الدورة الحالية، وأن السلطات الأرجنتينية قد قدمت ضمانات بتقديم تأشيرة دخول كاملة لجميع مندوبي الاتحاد البرلماني الدولي باستثناء الأفراد المدرجين في قائمة عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو الذين صدت بحقهم مذكرات اعتقال من قبل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول).

فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021، نظرت اللجنة التنفيذية في عدد من المسائل التي أُحيلت لاحقاً إلى المجلس الحاكم، لا سيما اقتراح مشروع مفصّل لمركز الابتكار في البرلمانات، والذي كان قد طُلب من قبل اللجنة، والتي كانت مخصصة للمانحين المحتملين.

وقررت اللجنة التنفيذية معاودة النظر في اختصاصات الفريق الرفيع المستوى المعني بالدبلوماسية البرلمانية في دورته القادمة في تشرين الأول/ أكتوبر 2018. وذكر الأمين العام أنه تلقى عدداً من الرسائل من فلسطين وأعضاء آخرين بشأن القدس. وفي ضوء القرار بشأن البند الطارئ، أصبح موقف الاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذه المسألة واضحاً الآن.

منتدى النساء البرلمانيات

عُقدت الدورة السابعة والعشرون لمنتدى النساء البرلمانيات في 24 و 27 آذار / مارس 2018. وجمعت 116 مشتركاً، من بينهم 90 مندوباً من 63 بلداً، بينهم 76 امرأة و 14 رجلاً. وترأست السيدة منساه وليامز (ناميبيا)، رئيسة المكتب، أعمال الدورة. ورحب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة ج. كويفاس بارون، بالمشاركين وأدلت ببيان افتتاحي. في وقت لاحق من اليوم، السيد م. تشونغ ونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، وسعادة السيدة ر. مكاربي، الممثلة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة ، وكلاهما من أعضاء شبكة القيادة "المناصرين الدوليين للقضايا الجنسانية"، قدما الشبكة إلى المشاركين.

وكمساهمة في الجمعية، نظر المشاركون، من وجهة نظر المساواة بين الجنسين، في مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة 138، وهي: الحفاظ على السلام كوسيلة للتنمية المستدامة وإشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة في مجال الطاقة المتجددة. وتم تشكيل مجموعتين لإجراء المناقشات. واقترح المنتدى بعد ذلك تعديلات أدرجتها اللجان الدائمة في مشروعي القرارين.

ثم ناقش المشاركون الأسباب الجذرية لتمثيل المرأة تمثيلاً ناقصاً وطرق معالجتها. اتفقوا على أن التعليم والتنشئة الاجتماعية يجب أن تُعدّ الفتيات للحياة العامة والسياسية. كما أن التعليم عاملٌ رئيسٌ في تغيير المعايير الثقافية والاجتماعية التي عملت ضد انضمام المرأة إلى مواقع صنع القرار. واستشهد المشاركون بالإرادة السياسية الحقيقية على جميع المستويات، دعم الأحزاب السياسية، تدابير لتشجيع النساء على المشاركة في السياسة ووصول النساء إلى تمويل الحملات الانتخابية كوسائل لتحقيق التقدم وتحقيق المساواة في السياسة. وقد تم تحديد العنف القائم على نوع الجنس والقوالب النمطية السلبية المتعلقة بالمرأة في السياسة على أنها عقبات كبيرة، تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة اليوم. وهناك حاجة أيضاً إلى إصلاحات وخطط داخلية لمكافحة السلوك الجنسي، التحرش الجنسي والعنف الجنسي في البرلمان وفي الأحزاب السياسية. ولا بد من اتخاذ تدابير لإنهاء العنف عبر الوسائل الالكترونية والكلام الذي يحض على الكراهية ضد المرأة، والذي كثيراً ما واجهته وسائل الإعلام الاجتماعية.

وفي الجلسة التي عُقدت في 27 آذار / مارس، انتخب المنتدى ممثلات لملء نصف مقاعد الممثلات الإقليميات واستبدال الممثلات اللواتي غادرن المكتب. ويمكن الاطلاع على قائمة محدثة بأعضاء المكتب في الصفحة 40. وبناء على اقتراح من المكتب، انتخب المنتدى أيضاً السيدة يو. كارلسون (السويد) لشغل

منصب رئيسة المكتب، السيدة س. واكاراورا كييكا (كينيا)، في منصب النائب الأول للرئيس والسيدة أ. البسطي (الإمارات العربية المتحدة) لمنصب النائب الثاني لرئيس مكتب النساء البرلمانيات.

الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم

1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

شارك في الدورة 156 للجنة التي عُقدت في الفترة من 23 إلى 27 آذار / مارس 2018 كل من: السيد أ. العرادي (البحرين)، رئيس اللجنة؛ السيدة د. سولورزانو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، نائب الرئيس؛ السيدة ف. كوفي (أفغانستان)؛ السيد ف. بينيدو (الأرجنتين)؛ السيد أ. ب. م. ف. ك. تشودري (بنغلادش)؛ السيد ن. باكو – أريفاري (بنن)؛ السيدة ل. دومون (فرنسا)؛ جيركوف (صربيا)؛ والسيد أ. كاروني (سويسرا). ولم تتمكن السيدة ج. موكودا – زابوي (أوغندا) من الحضور.

وقدمت اللجنة تسعة مقررات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها فيما يتعلق بالبلدان التالية: كمبوديا، مالديف، منغوليا، النيجر، الفلبين، تركيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، وزامبيا.

وخلال الدورة، عقدت اللجنة 12 جلسة واجتماعاً غير رسمي مع وفود ومقدمي شكوى لتعزيز فهمها للقضايا المعروضة عليها والإعراب عن نواحي قلقها. وفي تلك الدورة، كان على جدول أعمال اللجنة 18 قضية تتعلق بحالة 248 عضواً في البرلمان في 12 بلداً. ومن بين الحالات التي تم دراستها، كان هناك 44 بالمائة من آسيا، 25 بالمائة من الأمريكتين؛ 23 بالمائة من أوروبا؛ 2 بالمائة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و 6 بالمائة من إفريقيا. وتتعلق نسبة 98 بالمائة من الحالات بأعضاء من المعارضة في البرلمان و 22 بالمائة منهم نساء. وقد أثارت مسألة حرية التعبير قلقاً مباشر أو غير مباشر في معظم الحالات، وأكثر الانتهاكات التي نظرت فيها اللجنة كانت بشكل أكبر قضايا تتعلق بالتعليق غير المبرر للولاية البرلمانية أو فقدان تلك الولاية، الافتقار إلى المحاكمة العادلة، وانتهاك لحرية التجمع والتعذيب.

2. لجنة شؤون الشرق الأوسط

عقدت اللجنة جلستين، في 24 و 26 آذار / مارس 2018. وحضر كلتا الجلستين كل من: السيدة ب. غرويلز (بلجيكا)، والسيدة س. أتلجان (كندا)، السيدة د. باسكال أليندي (تشيلي)، السيدة ر. علواني (مصر) ، السيد أ. ن. م. الأحمد (فلسطين)، السيد ف. موري (سويسرا)، والسيد م. المحرزي (الإمارات العربية المتحدة). وحضر السيد ر. منور (إندونيسيا) الجلسة الأولى في 24 آذار / مارس بينما حضر السيد هـ. جوليان لافرير (فرنسا) والسيد ن. شاي (.....) الجلسة الثانية في 26 آذار / مارس.

انتخبت اللجنة بالإجماع السيدة س. أتلجان كرئيس جديد لها لمدة سنة تنتهي في آذار/ مارس 2019.

تمت دراسة الوضع الحالي في المنطقة وتلقت معلومات محدّثة موجزة من الوفد اليمني للوضع الحالي في البلاد. ورحب جميع أعضاء اللجنة بالجهود التي يبذلها اليمن للمشاركة في الدورة 138 للجمعية العامة بصفتهم وفداً موحداً، وأثنوا على الاتحاد البرلماني الدولي لمنحه الوفود منبراً للحوار.

وأعادت اللجنة تأكيد التزامها بأنشطتها، بما في ذلك مدارس العلم من أجل السلام، على الرغم من التوترات الحالية في المنطقة. كما أكد جميع الأعضاء التزامهم بالعمل معاً على مشاريع تعاونية تعزز السلام. واتفقوا على المضي قدماً في أنشطة اللجنة والبدء في التخطيط للمائدة المستديرة الثالثة حول المياه وأول مدرسة للعلم من أجل السلام.

3. لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني يوم الاثنين 26 آذار/ مارس. شارك في الاجتماع ممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM).

ناقشت اللجنة متابعة قرار البند الطارئ، إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينيغيا، باعتبارها تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار، الذي تم اعتماده في الجمعية العامة السابقة. وقد وجد ما يقرب من مليون من الروهينغا ملجأ لهم في بنغلاديش، التي بذلت جهوداً كبيرة، لكن يلزم تقديم المزيد من الدعم لتلبية احتياجات كل من اللاجئين والمجتمع المضيف.

وأثيرت عدة مسائل تتعلق بالحماية، بما في ذلك ضمان تحديد اللاجئين وتسجيل المواليد والتصدي للعنف الجنسي والجنساني وتوفير التعليم. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتم عمليات العودة فقط على أساس طوعي وفي غياب أي مخاطر أمنية.

وأعربت اللجنة عن قلقها من أن الحالة لم تتحسن على ما يبدو. وينبغي إيلاء الاهتمام لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى سكان ميانمار. وسوف تشارك المخاوف مع برلمان ميانمار، وتقدم دعم الاتحاد البرلماني الدولي، وتضطلع ببعثة لتقصي الحقائق إلى بنغلادش وميانمار، قبل اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي المقبل إن أمكن.

كما ناقشت الوضع الإنساني في اليمن، حيث إن أكثر من 80 بالمائة من السكان في حاجة ماسة إلى المساعدة. ودعت اللجنة البرلمانات الأعضاء إلى الالتزام مجدداً بالإجراء المتوخى في قرار البند الطارئ بشأن الإجراءات الدولية العاجلة لإنقاذ ملايين الأشخاص من المجاعة والجفاف في أجزاء من إفريقيا واليمن الذي تم تبنيه في دكا، في الجمعية العامة 136.

شجعت اللجنة البرلمانات الأعضاء على ضمان ترجمة المنشور المشترك بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد البرلماني الدولي بعنوان "القانون الإنساني الدولي: كُتيب للبرلمانيين رقم 25" إلى اللغات الوطنية. ورحبت أيضاً بإصدار كُتيب الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية شؤون اللاجئين من أجل البرلمانيين: دليل للحماية الدولية للاجئين وبناء أنظمة اللجوء الحكومية.

وفيما يتعلق بالميثاق العالمي بشأن اللاجئين، لاحظت اللجنة أن المشروع الحالي لا يتضمن أي إشارة إلى البرلمان باعتباره أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين، ودعت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى دعم إدراج هذه الإشارة من خلال ممثليها في المفاوضات.

4. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

في 27 آذار/ مارس 2018، اجتمعت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، التي تتألف من السيدة هـ. هاوكلاند ليديل (النرويج)، السيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية)، السيد ك. م. لوساكا (كينيا) والسيدة م. منساه – وليامز (ناميبيا)، وترأست السيدة منساه وليامز الاجتماع. وقد استعرضت المجموعة الأرقام المتعلقة بتكوين الوفود الحاضرة في الجمعية العامة 138 للاتحاد البرلماني الدولي. ففي 27 آذار / مارس 2018، كان 30.5 بالمائة من المندوبين في الجمعية من النساء (انظر الصفحة 101). وأعربت المجموعة عن رغبتها في زيادة هذا الرقم بشكل مستمر، ووافقت على مناقشته في اجتماعاتها المقبلة لطرق اختراق على ما يبدو أنه حاجز غير مرئي لمشاركة الإناث بنسبة 30 بالمائة.

ومن بين 148 وفداً حاضراً، كان هناك 142 وفداً يتألفون من مندوبين اثنين على الأقل من بينهم 18 فرداً فقط من الرجال (12.7 بالمائة) وثلاثة يتألفون فقط من النساء. وكان 21 وفداً من جنس واحد من برلمانات الدول التالية: أندورا، البوسنة والهرسك، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كوت ديفوار، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، غينيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليشتنشتاين، جزر المالديف، مالطا، موريتانيا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، المغرب، بنما، بيرو، جمهورية مولدوفا، الصومال واليمن. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك ستة وفود يتألف كل منها من عضو واحد فقط حاضراً في الجمعية – وكانت

ثلاثة وفود منها تتألف من مندوب واحد من الرجال، وثلاثة أخرى يتألف كل منها من مندوب واحد من النساء. ووافق أعضاء المجموعة على إعادة هذه الأرقام إلى مجموعاتهم الجيوسياسية للمناقشة واتخاذ الإجراءات بشأنها.

ورحبت المجموعة بدراسة الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة بعنوان المرأة *في البرلمان في عام 2017: السنة قيد الاستعراض*. وشددت على أهمية الوصول إلى هذه البيانات لأغراض التوعية وصنع السياسات. وفي آذار / مارس 2018، كان هناك أربعة مجالس برلمانية جميعها تتكون من برلمانيين رجال: وهي مجالس ميكرونيزيا، بابوا غينيا الجديدة، فانواتو والمجلس الجنوبي من اليمن. ورحبت المجموعة بتعيين أربع نساء في المجلس الاستشاري لقطر الذي كان آخر برلمان في العالم العربي يقوم بإشراك النساء. وقررت المجموعة دعوة ممثلين من البرلمانات الأربع التي لم تتضمن نساء برلمانيات إلى المناقشة في دورته القادمة. كما اتفقت، حيثما أمكن، على القيام بزيارات إلى هذه البرلمانات من أجل الدخول في حوار وتقديم مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي. كما أحذت المجموعة علماً بعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن العنف ضد المرأة في البرلمان.

5. الفريق الاستشاري المعني بالصحة

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة في 24 آذار / مارس، بحضور سبعة من أعضائه العشرة. وحضر المؤتمر ممثلون عن منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)، كما ساهم في المناقشات أيضاً الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، السل والملاريا. وقدمت حركة النهوض بالتغذية (SUN)، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) عروضاً حول أهمية التغذية من أجل الصحة. واقترح الفريق الاستشاري تنظيم حدث جانبي بشأن تعزيز الصحة مع التركيز على التغذية في الجمعية المقبلة.

واستمع الفريق الاستشاري إلى تقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها في رواندا في الفترة من 24 إلى 27 كانون الثاني / يناير 2018. وقد أعجب الفريق بالتقدم الذي أحرزه البلد في مختلف المؤشرات الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. وأشاد بالالتزام القوي بهذه القضية على جميع المستويات، من الحكومة والبرلمان، إلى العاملين في مجال الصحة المجتمعية والقادة. وحث الفريق رواندا على مشاركة تجربتها مع البرلمانات الأخرى في إفريقيا وعلى نطاق أوسع، وذلك لإلهام مشاركة برلمانية أقوى بشأن الصحة.

ودرس الفريق الاستشاري قواعده وممارساته بهدف ضمان المساواة بين الجنسين في عضويته. وأوصى بأن تولي جميع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي اهتماماً دقيقاً لضمان المساواة بين الجنسين في عضويتها وفي مناصب

قيادتها. ورأى أن القاعدة من لوائح لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين التي حددت التكافؤ بين الجنسين في عضوية تلك اللجنة، هي نموذج جيد للتشكيل المستقبلي للفريق الاستشاري. كما أن مبدأ التناوب بين الرجال والنساء بالنسبة إلى الرؤساء ونواب الرؤساء في مختلف هيئات الاتحاد البرلماني الدولي خياراً يتعين النظر فيه. وبالإضافة إلى نوع الجنس، التوازن الجغرافي، الكفاءة والخبرة ذات الصلة، هناك معايير مهمة بنفس القدر لهيئات الاتحاد البرلماني الدولي القوية. ولذلك حثّ الفريق الاستشاري جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على اتباع نهج اختيار أصحاب المناصب في الاتحاد البرلماني الدولي بطريقة منهجية ودقيقة.

6. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

اجتمعت مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص في 24 آذار / مارس 2018. وحضر الاجتماع اثنان من الميسرين، هما السيد ب. فان دن دريش (بلجيكا) والسيد ج. دي ماتوس روزا (البرتغال) وأربعة أعضاء في مجلس النواب في جمهورية قبرص.

وأعرب الأعضاء عن رغبتهم في استئناف المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل شامل لمشكلة قبرص، وفقاً للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقيم الاتحاد الأوروبي ومبادئه. وأعرب الأعضاء عن التزام قوي بتحقيق حل من خلال الحوار السلمي، بما يعود بالفائدة على جميع القبارصة، وخاصة للأجيال القادمة.

7. منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي

اجتمع منتدى البرلمانيين الشباب يوم الأحد 25 آذار/ مارس بحضور 72 برلمانياً شاباً، 36 بالمائة منهم من النساء. وفي غياب رئيس مجلس إدارة المنتدى، ترأس المنتدى السيدة ر. ت. إيتاماري تشوك (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) بصفتها أصغر عضو في المجلس الحاضرين في الجمعية العامة الـ 138.

وقام المشاركون بتقييم الجهود الوطنية لتعزيز مشاركة الشباب، وسلطوا الضوء على خفض متطلبات السن للترشح للمناصب، اعتماد وتنفيذ الحصص الانتخابية للشباب، وتعزيز مشاركة الشباب على المستويين المحلي والإقليمي كاستراتيجيات تفضي إلى انتخاب عدد أكبر من البرلمانيين الشباب. ورحبوا بموافقة اللجنة التنفيذية على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي والقواعد لتعزيز مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، دعا البرلمانيون الاتحاد البرلماني الدولي إلى أخذ زمام المبادرة في تحديد

هدف معترف به دولياً لمشاركة الشباب في البرلمان. وركز جزء خاص من المنتدى على ضرورة استعراض وإصلاح السياسات، عند الاقتضاء، لضمان التمتع بحقوق الإنسان والقضاء على وصمة العار والتمييز التي يواجهها الشباب المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

كما اجتمع المجلس يوم الأحد 25 آذار/ مارس. وحدد سُبل المضي قدماً فيما يتعلق بحملة الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تمكين الشباب التي أوصى بها المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. ووافق أعضاء المجلس على عقد مشاورات حول هدف تمثيل الشباب في البرلمان، والعمل على الوسائل القائمة على التكنولوجيا لتعزيز عمل البرلمانيين الشباب بشكل أفضل في الاتحاد البرلماني الدولي، ولربطه بشكل أفضل مع منظمات الشباب على المستوى الوطني، ولتقييم عملية تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي بعنوان *مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية* (بانكوك، 2010). وعيّن المجلس السيد و. الطبطبائي (الكويت) لإعداد تقرير استعراض عام للشباب يتم تقديمه بحلول 20 نيسان/ أبريل 2018 إلى المقررين المشاركين للجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

8. المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

لم تجتمع المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى في الجمعية العامة الـ 138. غيرَ أن نائب رئيس المجموعة، السيدة م. كينر – نيلن (سويسرا) ، قدمت تقرير الاجتماع الأول للمجموعة، الذي عُقد يومي 5 و 6 شباط/ فبراير 2018 في مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، إلى اللجنة التنفيذية، ثم إلى المجلس الحاكم.

وأعرب العديد من الأعضاء عن قلقهم بشأن الكيفية التي تقرر بها تكوين المجموعة على النحو الوارد في اختصاصاتها منذ القرار الذي اعتمده المجلس في الجمعية السابقة. وفي هذا الصدد، قرر المجلس إعادة المسألة إلى اللجنة التنفيذية لمزيد من المداولات والمراجعة. ودعا الأعضاء إلى اتباع منهجية شفافة في اختيار أعضاء المجموعة مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن الجيوسياسي والتوازن بين الجنسين.

ومع ذلك، قرر المجلس، من خلال إجراء تصويت بسيطة، السماح للمجموعة بمتابعة عملها وتقديم تقرير إليه في جلسته التالية في تشرين الأول/ أكتوبر 2018. ولهذا الغرض، ستعقد اجتماعها الثاني في أبو ظبي في أوائل أيار/ مايو.

فعاليات أخرى

1. اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية

في صباح 24 آذار/ مارس، اجتمع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية لمناقشة إصلاح المنظمة، وعمل اللجان الدائمة وطرائق تعزيز رؤية الاتحاد البرلماني الدولي.

أشارت الرئيس إلى رؤيتها لمنظمة أكثر ديناميكية وأهمية، وأوضحت أنه في عقب المناقشات التي جرت في اللجنة التنفيذية، سيتم سحب مقترحاتها بشأن إدخال تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، لإتاحة مزيد من الوقت للمشاورات داخل المجموعات الجيوسياسية وبين الأعضاء. وقد عُهد إلى نائب رئيس اللجنة التنفيذية، السيد ك. كوساشيف، بإجراء المشاورات اللازمة وإعداد مجموعة جديدة من المقترحات لتعميمها قبل انعقاد الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول / أكتوبر. وفي الدورة التي تعقد في شهر آذار/ مارس، سوف تعتمد الأجهزة الرئاسية التعديلات التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي – وهو في حد ذاته إنجاز ضخم للاتحاد البرلماني الدولي ورسالة قوية للمجتمع الدولي حول الحاجة إلى إشراك الشباب في الحياة العامة وفي السياسة.

لاحقاً للمشاورات وبناءً على التوزيع السابق للمناصب القيادية في الاتحاد البرلماني الدولي، وافق رؤساء المجموعات الجيوسياسية على إعادة التوزيع التالية لرؤساء اللجان الدائمة لفترة السنتين التالية (2018–2020):

- لجنة السلم والأمن الدوليين – مجموعة الاثني عشر زائداً.
- لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة – المجموعة الإفريقية
- لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان – مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
- اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة – مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

واستعرض رؤساء المجموعات الجيوسياسية طرائق إعداد تقرير الأنشطة عن عام 2018 من قبل الأعضاء، والمتعلق بمتابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وقرارات أخرى. وقاموا بدراسة الممارسات الجيدة التي يمكن تكرارها من قبل الأعضاء الآخرين، واتفقوا على مضاعفة جهودهم للمشاركة بنشاط مع أعضاء المجموعة من أجل ضمان أفضل معدل استجابة ممكن قبل انعقاد الجمعية العامة 139 في تشرين الأول/ أكتوبر. كما

رحبوا بتعيين مدير جديد للاتصالات وتطلعوا إلى العمل معه عن كثب بشأن استراتيجية الاتصالات الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي.

2. جلسة تفاعلية حول ضمان المساءلة والرقابة لصحة المراهقين

أدار الجلسة السيدة هـ. فوغستاد، المديرة التنفيذية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)، رحب السيد هـ. مليت، عضو البرلمان، رئيس الفريق الاستشاري المعني بالصحة بالمشاركين. وقدمت عروض من قبل الدكتور ف. تشاندرا مولي، عالم، منظمة الصحة العالمية، والدكتور إ. ماسون، عضو هيئة المساءلة المستقلة التابعة للأمين العام للأمم المتحدة (IAP). وقد حضر الجلسة أكثر من 50 مندوباً.

وأشار الدكتور ف. تشاندرا مولي إلى أنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز في خفض وفيات الأطفال والأمهات، إلا إن صحة المراهقين متخلفة. وهناك ما يقرب من 1.5 مليون مراهق يموتون سنوياً، وذلك أساساً لأسباب يمكن الوقاية منها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لقضايا الاعتداء المنزلي والجنسي، حمل المراهقات، إساءة استخدام المخدرات، والإعاقة، وكذلك الصحة العقلية بوجه عام. وشدد الدكتور إي. ماسون على الضرورة الملحة لإزالة العوائق القانونية والتكاليف وغيرها من العوائق الرئيسية التي تحول دون وصول المراهقين إلى الرعاية الصحية. فيجب توفير حرية الوصول إلى مجموعة من الخدمات الصحية الأساسية. وللبرلمانيين دور البرلمانيين حيوي في تنفيذ وضع موازنات تستجيب للمراهقين، وجعل وزارات التعليم مسؤولة عن القضاء على جميع الحواجز التمييزية، وضمان استشارة البرلمانيين من قبل المراهقين، من ضمن جملة أمور أخرى.

وأعرب البرلمانيون الأحد عشر الذين تحدّثوا خلال الجلسة عن دعمهم القوي للحاجة إلى إعطاء الأولوية لصحة المراهقين، وقدموا رؤى إضافية عن تجارب بلدانهم. وعلى الرغم من التحديات المختلفة التي تواجهها البلدان النامية والمتقدمة، فإن الموضوع الشامل الذي ظهر هو الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للصحة النفسية والعقلية. وأثارت بلجيكا، نيوزيلندا وصربيا مخاوف بشأن تزايد حالات الانتحار بين المراهقات. وفيما يتعلق بحمل المراهقات، أشارت بوتسوانا إلى ضرورة قيام البرلمانات بالتحقيق في الأسباب الأساسية. وأشارت أوغندا إلى أنه سيتم عقد جلسات استماع عامة ودعوة الشباب للمشاركة. وتعهدت ليسوتو بتعميم صحة المراهقين كأولوية بين مختلف القطاعات.

وإن جميع البرلمانيين ملتزمون بتنفيذ برامج لمعالجة صحة المراهقين، ودعوا إلى دعم الاتحاد البرلماني الدولي في تسهيل الدور الرقابي للبرلمانات الوطنية.

3. جلسة تفاعلية مع المنظمات والجمعيات البرلمانية الإقليمية وغيرها حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تم افتتاح الجلسة التفاعلية بمقدمات وملاحظات عامة من قبل المشاركين في مجالات عمل كل منهم. وشاركت المنظمات الشريكة للاتحاد البرلماني الدولي بمجموعات الأدوات ونتائج الدراسات وغيرها من المنتجات المعرفية.

أثارت منظمة "Air Quality Asia" مسألة تلوث الهواء العابر للحدود. ودعت البرلمانيين إلى اتخاذ إجراءات تشريعية من أجل حماية الحق في تنقية الهواء بشكل فعال عن طريق وضع أهداف وجداول زمنية لتحسين نوعية الهواء، مع وجود مساءلة واضحة، وإنشاء شبكة شاملة لرصد تلوث الهواء وتشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة، وإلغاء الإعانات إلى استهلاك الوقود الأحفوري والحراري..

وقدمت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) أداتين رقميتين محددتين يمكن أن تساعد البرلمانيين في إحضار أهداف التنمية المستدامة من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي: "سوق الطاقة المستدامة" – وهي منصة تربط مقترحات المشاريع والمستثمرين، و "متصفح المشاريع Project Navigator"، والتي تقدم معلومات عملية، أدوات وتوجيهات للمساعدة في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة القابلة للتمويل.

وشددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على أهمية زيادة الوعي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذكرت أن الالتزام السياسي والنهج الذي تشارك فيه وزارات متعددة هما أمران أساسيان لتطوير هذا البرنامج.

وتبادل المشاركون الآراء، كما حددوا سبل التعاون المحتمل، مع مراعاة الخصوصيات الوطنية والاحتياجات الخاصة. كما تم التأكيد على أهمية العمل مع القطاع الخاص. وقد ساهمت الجلسة في وضع خطوط أوضح للاتصال والدعم بين المشاركين لتجنب الازدواجية وتحقيق أقصى قدر من النتائج.

4. ورشة عمل حول حماية اللاجئين: تنفيذ الإطار الشامل للاستجابة للاجئين – ما الذي يمكن أن تقوم به البرلمانات؟

عُقدت ورشة عمل الاتحاد البرلماني الدولي – مفوضية شؤون اللاجئين في 24 آذار/ مارس. وجمعت ما يقرب من 80 مشاركاً. وتحدث أعضاء البرلمان من 19 بلداً، وتبادلوا الآراء مع خبراء من المفوضية.

وركزت ورشة العمل على تنفيذ إطار الاستجابة الشاملة للاجئين (CRRF) الذي أكد، إلى جانب إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين، أن جميع الجهات الفاعلة الإنسانية، الإنمائية، السياسية والأمنية لها جميعاً أدوار تؤديها في تحقيق حماية اللاجئين وحلولهم، وتمهد الطريق لتحولات السياسة الهامة والمبادرات الجديدة.

وسلط الخبراء الضوء على الكيفية التي عكس بها الإطار تغييرات هامة في النهج التاريخية للاستجابة اللاجئين: بدلاً من الاستجابة من خلال الجهات الفاعلة والأساليب الإنسانية البحتة (والتي غالباً ما تكون ناقصة التمويل)، تم تصميم عناصر إطار الاستجابة الشاملة للاجئين (CRRF) بحيث تشكل الاستجابة أكثر منهجية واستدامة والتي تفيد كلا من اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

ووفرت ورشة العمل مساحة للبلدان التي تنفذ فيها إطار الاستجابة الشاملة للاجئين لإلقاء الضوء على التحولات في السياسات التي قامت بها معظم الحكومات، فضلاً عن مشاركة البرلمانيين في الماضي والمستقبل. كما سلط المشاركون الضوء على الأولويات والمخاوف الرئيسية: أمن البلدان المضيفة؛ تقاسم المسؤولية من جانب المجتمع الدولي؛ معالجة الأسباب الجذرية لحركة السكان؛ فهم محدود للتمييز بين اللاجئين والمهاجرين؛ والحاجة إلى التصدي للتهجير الناجم عن تغير المناخ وبناء السلام.

5. ورشة عمل حول تنفيذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، من الأمم المتحدة إلى البرلمانات: وضع حظر الأسلحة النووية موضع التنفيذ

في مساء يوم الأربعاء، 28 آذار/ مارس 2018، وبالتعاون مع اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة ولجنة السلم والأمن الدوليين، نظمت الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية (ICAN)، الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام 2017، ورشة عمل حول معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وقام السيد أفسان، رئيس اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة، بإدارة المناقشة، وتناول الكلمة خلال المناقشة كل من: السيد د. هوغستا، المنسق، الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية (ICAN)؛ السيد ل. ماريسكا، كبير المستشارين القانونيين، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)؛ السيد ج. ويلسون، عضو البرلمان الأسترالي؛ السيد ج. م. كولين، باحث مشارك، مجموعة البحوث والمعلومات حول السلم والأمن (GRIP)، الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية، فرنسا وفي بداية المناقشة، تلا السيد د. باتشيكو، نائب رئيس لجنة السلم والأمن الدوليين، بياناً لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وصفت فيه عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن حظر الأسلحة النووية، وشددت على الحاجة إلى مشاركة البرلمانيين.

وزودت ورشة العمل المشاركين بمعلومات عن المعاهدة وتنفيذها في جميع أنحاء العالم. واعتمدتها الأمم المتحدة في 7 تموز/ يوليو 2017، اعتمدت المعاهدة على القانون الدولي الإنساني واستكملت الحظر الحالي على أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وسيكون هدفها، بمجرد دخولها حيز النفاذ، تجريم، بموجب القانون الدولي امتلاك أو شراء أو بيع الأسلحة النووية. ومثلها مثل المعاهدات الأخرى ذات الطبيعة المماثلة، فإنها لا تنطبق حصراً على الموقعين عليها. وحتى الآن، وقعت 53 دولة على المعاهدة، وصادقت عليها خمس دول وستدخل حيز التنفيذ بمجرد قيام 50 دولة بذلك.

وتطرق النقاش أيضاً إلى طرق مختلفة لإقناع الدول التسع الحائزة للأسلحة النووية المعروفة وحلفائها بالانضمام إلى المعاهدة، أو اتخاذ خطوات أخرى نحو نزع السلاح النووي. ويمكن أن تتمثل إحدى هذه الخطوات في أن يكفل البرلمانيون أن تظل القضية ذات أولوية عالية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، وطرحها للمناقشة مرة أخرى من خلال قرار جديد.

الانتخابات والتعيينات

1. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب المكتب السيدة يو. كارلسون (السويد) رئيساً لها لمدة أربع سنوات تنتهي في آذار / مارس 2022.
وانتخبت الممثلات الإقليميات التالية أسمائهنّ لمدة أربع سنوات تنتهي في آذار/ مارس 2022

المجموعة الإفريقية:

- السيدة س. واكاراورا كييكا (كينيا)
- السيدة م. درام (مالي)

المجموعة العربية:

- السيدة إ. الملوحي (الجمهورية العربية السورية)
- السيدة ع. البسطي (الإمارات العربية المتحدة)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيدة ب. هيماتبهاي (الهند)
- شاغر

مجموعة أوراسيا

- السيدة ز. جريشني (جمهورية مولدوفا)
- السيدة إ. فتيورينا (روسيا الاتحادية)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (GRULAC):

- السيدة ج. ألفاريز فيرا (تشيلي)
- السيدة ك. سوسا دي روداس (السلفادور)

مجموعة الاثنا عشر زائداً:

- السيدة أ. توللي (نيوزيلندا)
- السيدة يو كارلسون (السويد)

2. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لمدة خمس سنوات تنتهي في نيسان/ أبريل 2023:

- السيد د. كارتر (نيوزيلندا).

3. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب المجلس الحاكم السيدة س. أتلجان (كندا) رئيساً للجنة لمدة عام واحد تنتهي في آذار / مارس 2019.

كما انتخبت العضوين التاليين في اللجنة لمدة أربع سنوات تنتهي في آذار مارس 2022:

المجموعة الإفريقية:

- السيدة أ. ماكوندا ريدلي (ملاوي)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (GRULAC):

- السيدة م. غيرا كاستيلو (المكسيك).

4. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لمدة أربع سنوات تنتهي في آذار/ مارس 2022:

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (GRULAC):

- السيد أ. سينماليزا (إكوادور).

5. مكاتب اللجان الدائمة

في أعقاب الانتخابات في اللجان الدائمة، تم انتخاب الأعضاء التاليين لمدة عامين (قابلة للتجديد مرة واحدة) تنتهي في آذار/ مارس 2020:

لجنة لسلم والأمن الدوليين

- الرئيس: السيد ج. إيشانيز (اسبانيا)
- نائب الرئيس: السيد س. رحمانوف (بيلاروسيا)

المجموعة الإفريقية:

- السيد ر. إجبوكوي (نيجيريا) – الفترة الأولى
- السيد أ. ل. س. سيباجالا (أوغندا) – الفترة الثانية.

المجموعة العربية:

- السيد ك. البكّار (الأردن) – الفترة الثانية
- السيدة ز. أحمد حسن جابر (السودان) – الفترة الأولى
- السيد أ. جاسم أحمد (الإمارات العربية المتحدة) – الفترة الأولى

مجموعة أوراسيا

- السيد س. رحمانوف (بيلاروسيا) – الفترة الأولى
- السيدة ف. ستراتان (جمهورية مولدوفا) – الفترة الأولى

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (GRULAC):

- السيدة م. أريغوي (إكوادور) – الفترة الأولى
- السيدة ل. روخاس (المكسيك) – الفترة الثانية
- السيد ج. ماهيه (أوروغواي)– الفترة الأولى

مجموعة الاثنا عشر زائداً:

- السيد هـ. جيلين (.....) – الفترة الأولى
- السيد آ ج. إيتشانيز (اسبانيا) – الفترة الأولى

لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة

- الرئيس: السيدة ج. مهلانجا (زمبابوي)
- نائب الرئيس: السيدة و. بني مصطفى (الأردن)

المجموعة الإفريقية:

- السيد ل. باتوث بن (توغو)) – الفترة الأولى

المجموعة العربية:

- السيد م. الجبوري (العراق) – الفترة الأولى
- ر. الهلع (المغرب) – الفترة الأولى

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيد ف. سوكاتيانوراك (تايلاند) – الفترة الأولى

مجموعة أوراسيا

- السيدة ل. نازاريان (أرمينيا) – الفترة الأولى
- السيدة ل. غوميروفا (روسيا الاتحادية) – الفترة الثانية

مجموعة الاثنا عشر زائداً:

- السيدة أ. مولدر (هولندا) – الفترة الأولى
- السيد ن. إيفانز (المملكة المتحدة) – الفترة الأولى

لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

- الرئيس: السيد أ. ديساي (الهند)
- نائب الرئيس: شاغر

المجموعة الإفريقية:

- السيدة ب. تيشيريليتسو (بوتسوانا) – الفترة الثانية
- السيد ر. أوسيل ندونغ (غابون) – الفترة الأولى

المجموعة العربية:

- السيد م. موسى (لبنان) – الفترة الأولى
- السيد / ي. الخاطر (قطر) – الفترة الأولى

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيد ب. وانغتشوك (بوتان) – الفترة الثانية
- السيد أ. ديساي (الهند) – الفترة الثانية
- السيدة س. باتسوخ (منغوليا) – الفترة الأولى

مجموعة أوراسيا

- السيدة س. إيسايان (أرمينيا) – الفترة الثانية
- السيد ف. باتروسيا (جمهورية مولدوفا) – الفترة الأولى
- السيدة ن. رحمونوفا (طاجيكستان) – الفترة الأولى

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (GRULAC):

- السيدة ج. فيرمين (الجمهورية الدومينيكية) – الفترة الأولى
- السيد م. تيكسيرا (فنزويلا) – الفترة الأولى. ليحل محله السيد ج. بوريتش (تشيلي) في نهاية الفترة الأولى.

مجموعة الاثنا عشر زائداً:

- السيدة س. لاهاي – باتيو (بلجيكا) – الفترة الأولى
- السيدة أ. جيركنز (هولندا) – الفترة الأولى

اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة

- الرئيس: السيد ج. روميرو (الأرجنتين)
- نائب الرئيس: شاغر

المجموعة العربية:

- السيدة س. الهاشم (الكويت) – الفترة الأولى
- السيد ع. العامري (عُمان) – الفترة الأولى
- السيد م. صوف (تونس) – الفترة الأولى

مجموعة أوراسيا

- السيدة د. نزاربابيف (كازاخستان) – الفترة الأولى

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (GRULAC):

- السيد ج. روميرو (الأرجنتين) (ليحل محل السيدة س. ل. كركسل التي استقالت أثناء الجمعية) – آذار / مارس 2019 ، نهاية الفترة الأولى
- السيدة م. خوسيه كاريون (إكوادور) – الفترة الأولى
- السيد ب. لانو (باراغواي) – الفترة الأولى

مجموعة الاثنا عشر زائداً:

- السيد ل. ويرلي (سويسرا) – الفترة الأولى.

6. مقررو الجمعية العامة الـ 140

عينت لجنة السلم والأمن الدوليين السيد ك. البكّار (الأردن) والسيد ب. تاراسيوك (أوكرانيا) كمقررين مشاركين للموضوع المعنون "*عدم مقبولية استخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الانسان*".

وعينت لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة السيدة س. راسكوفيتش إفيتش (صربيا)، السيد ج. ويلسون (أستراليا) والسيد هـ. إدريسو (غانا) مقررين مشاركين في موضوع البند المعنون "*دور الاستثمار والتجارة العادلة والحرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما ما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، البنية التحتية المستدامة، التصنيع والابتكار*".

الإعلام والاتصالات

صدرت ثلاثة بيانات صحفية خلال الجمعية العامة الـ 138. وعُقد مؤتمر صحفي واحد مع 15 من الصحفيين الدوليين المسجلين. وكان هناك اهتمام كبير بالتفاعل بين وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ووفود جمهورية كوريا الجنوبية، والبند الطارئ وقرار حقوق الإنسان بشأن فنزويلا. وشملت التغطية الإعلامية الدولية مقالتين في صحيفة نيويورك تايمز ومقال في صحيفة واشنطن بوست. وصور ومقالات وكالة رويترز ووكالة الأسوشيتيد برس من الجمعية، تم التقاطها من قبل أكثر من 100 منفذ من منافذ وساط الإعلام. كما غطت وسائل الإعلام اليابانية الجمعية على نطاق واسع.

ووفقا لرصد شركة "MailChimp"، كان هناك حوالي 2499 مشاهدة لبيانات الجمعية الصحفية في الفترة ما بين 19 و 29 آذار/ مارس. وأشار الرصد الإعلامي إلى أن البيانات الصحفية وصلت إلى جمهور محتمل يبلغ 450 مليون شخص.

تم بث المناقشة العامة على موقع الاتحاد البرلماني الدولي على الإنترنت لمدة ثلاثة أيام. كما تم بثها على الإنترنت لجمهور عالمي مع شركة إعلامية ألمانية. كما طلب برلمان جنوب افريقيا نقلاً مباشراً.

وفقا لشركة livestreaming، كان هناك 766 وجهة نظر في الجلسات المختلفة التي توالت طوال الأيام الخمسة. وأجرى موظفو الاتصالات بالاتحاد البرلماني الدولي أيضاً 10 مقابلات فيديو مع أعضاء برلمانيين مختارين.

ونشر الاتحاد البرلماني الدولي على تويتر 187 مرة حول الجمعية. بلغ عدد التغريدات (على موقع تويتر) 334,380 انطباعاً، وتم مشاركتها في 7,777 مرة، بما في ذلك 891 إعجاباً و 672 تعليقاً. حصل الاتحاد البرلماني الدولي على أكثر من 1000 متابع، ليصبح المجموع 15,110.

كان لدى الاتحاد البرلماني الدولي 43 منشور على موقع فيسبوك حول الجمعية. وصلوا إلى 11,413، وكانوا متابعين بمقدار 1,093 مرة، بما في ذلك المشاركات والإعجاب. حصل الاتحاد البرلماني الدولي على 67 متابع لصفحته، ليصل إلى ما مجموعه 1,214.

وثبت أن منصة منشورات الاتحاد البرلماني الدولي تحظى بشعبية كبيرة، وأن المندوبين أخذوا جميع المنشورات بسرعة. كان هناك طلب كبير على نسخ من التقرير السنوي لعام 2017، بالإضافة إلى *النساء في البرلمان في عام 2017: السنة قيد الاستعراض*.

وقد استكمل ما يزيد عن 100 مندوب استطلاع رأي المندوبين في جمعيات واتصالات الاتحاد البرلماني الدولي، و 76 آخرين على الإنترنت.

تم استخدام موقع Flickr مرة أخرى لتوزيع صور الجمعية على وسائل الإعلام والمشاركين. وكان هناك 62 ألبوم Flickr مع 376,272 مشاهدة خلال الفترة من 21 إلى 28 آذار/ مارس.

عضوية الاتحاد البرلماني الدولي[2]

عدد الأعضاء (178)

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، العراق، ايرلندا، .....، ايطاليا، اليابان، الاردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، مونتينيغرو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلاند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

[2] كما هي عند اختتام الجمعية العامة الـ 138.

الأعضاء المنتسبون (12)

برلمان الأنديز، البرلمان العربي، برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)، الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، البرلمان الأوروبي، الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (IPA CIS)، اللجنة البرلمانية المشتركة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU)، برلمان أمريكا اللاتينية (PARLATINO)، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (PABSEC)، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE).

جدول الأعمال، القرارات، والنصوص الأخرى
للجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة الـ 138
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة حول موضوع تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسات قائمة على الأدلة
4. استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة
(لجنة السلام والأمن الدوليين)
5. إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة
(لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة)
6. تقارير اللجان الدائمة
7. الموافقة على البنود الموضوع للجنة السلم والأمن الدوليين، ولجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة في الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين
8. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده
9. تداعيات إعلان الإدارة الأمريكية حول القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية

إعلان حول تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين:
الحاجة إلى حلول سياسات مستندة إلى الأدلة

أقرته الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف، 28 آذار/ مارس 2018)

في ختام نقاش دام أسبوعاً حول تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين، ومع المدخلات المضافة للردود على الاستبيان (انظر أدناه)، من نتائج جلسة الاستماع البرلمانية السنوية لعام 2018 في الأمم المتحدة، بعنوان "*نحو اتفاق عالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة وقانونية: منظور برلماني*"، والرؤى المكتسبة من النقاش التفاعلي مع رؤساء المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)، نحن، البرلمانيين من جميع أنحاء العالم، أصدرنا الإعلان التالي.

إن الهجرة سمة هي من سمات الحضارة الإنسانية والتفاعل منذ زمن بعيد. إذا تمت إدارتها بشكل صحيح، فإنها تساهم في زيادة رفاه الإنسان وأن تكون الثروة للجميع، فهي توسّع المعرفة وتقويّ روابط التضامن الإنساني.

وبالمثل، فإن فرار اللاجئين من الاضطهاد والصراع ليس جديداً. وعندما يفر اللاجئون، فإن من يوفر لهم الحماية والمساعدة الذين يحتاجون إليها، يسهم في قضية الإنسانية وينبغي دعمهم في جهودهم من جانب المجتمع الدولي.

يتجاوز الناس الاختلافات الوطنية، ويتطلعون في كل مكان إلى الأشياء نفسها: حياة كريمة، صحة وتعليم جيدين، بيئة آمنة، مؤسسات ديمقراطية قوية، وقبل كل شيء السلام.

ومع ذلك، فإن النظام العالمي اليوم للمهاجرين لا يستغل دائماً الفوائد المحتملة للهجرة، ولا يقوم نظام اللاجئين الدولي بما يكفي لتخفيف الضغوط على أولئك الذين يستضيفون أعداداً كبيرة من اللاجئين. في كثير من الأحيان، يفشل النظامان في حماية أعداد متزايدة من المهاجرين واللاجئين من التمييز أو الاستغلال أو غير ذلك من أشكال سوء المعاملة. حيث إن التكاليف البشرية والاقتصادية لهذا الفشل هائلة، وتتعارض مع رؤيتنا المشتركة لعالم مزدهر ومستدام وسلمي.

يظل جزء كبير من سياسة اللاجئين والهجرة اليوم خاضعاً للظروف، حيث تضع الدول حلولها الخاصة لمجموعة من المشكلات الشائعة. فنحن بحاجة إلى نظام أكثر تنسيقاً يجمع البلدان معاً حول حلول عملية تعمل لصالح الجميع. ولما كانت هذه واحدة من أهم القضايا التي تواجه بلداننا، فإننا نرحب ترحيباً حاراً بمبادرة الأمم المتحدة لصياغة اتفاقيتين عالميتين – واحدة للهجرة الآمنة، المنظمة والقانونية، والأخرى بشأن اللاجئين – اللتين ستعتمدهما الحكومات رسمياً في وقت لاحق من هذا العام.

وفي حين أننا نعترف بالفوارق القانونية الهامة بين المهاجرين واللاجئين، نرى العديد من القواسم المشتركة بين هاتين المجموعتين الكبيرتين، من حيث حاجتهما إلى الخدمات الأساسية وخوفهما من التمييز أو الاضطهاد غير القانوني. ونؤكد أن جميع الأشخاص الذين يتنقلون – من المهاجرين الطوعيين وغير الطوعيين، النظاميين وغير النظاميين والمهاجرين لأسباب اقتصادية، والنازحين واللاجئين، بغض النظر عن دوافعهم الفردية للانتقال إلى بلدان أخرى – يحق لهم التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم، عملاً بالمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة. ويجب ألا نتغاضى عن التمييز ضد المهاجرين أو اللاجئين على أساس الثقافة، أو الجنس، أو العرق، أو الأصل الاثني أو الدين أو غير ذلك من الاختلافات. كما ينبغي علينا دعم الحماية المعززة للمهاجرين واللاجئين الأكثر ضعفاً، بدءاً بالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

إن التحدي الذي يواجهنا، بوصفنا صنّاع السياسات، قادة الرأي وممثلي الشعب، هو التوفيق بين مصالحنا الوطنية على المدى القصير وبين هذه النظرة العالمية الطويلة الأمد التي تسعى إلى جني منافع الحراك البشري بطريقة منظمة. وإننا نؤمن بقوة بأن سياسات الهجرة، والجدل العام حول المهاجرين واللاجئين يجب أن تكون أكثر توازناً، وتعتمد على أساس الأدلة العملية لما يصلح وما لا يصلح. نحن ندرك أن التنوع يجعل بلادنا أقوى، وليس أضعف. وإننا ندين الاتجاه المقلق المتمثل في تحميل الأجانب المسؤولية عن مشاكل محلية ليس لهم علاقة بحدوثها. وإننا نؤكد واجبنا، بصفتنا أمناء للصالح العام، لتفادي اللغة التي توقد نار كراهية الأجانب والعنصرية.

والأهم من ذلك، إننا نتحمل مسؤولية العمل بحزم لمعالجة الأسباب الجذرية لأوضاع اللاجئين (بما في ذلك الاضطهاد والنزاع المسلح) والدوافع وراء الهجرة، سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم بيئية. والقيام بذلك، سيؤكد على الحق في المغادرة وكذلك الحق في الإقامة في موطنهم الأصلي. وفي عالم يتسم بانخفاض الدخل، عدم المساواة في الثروات، تغير المناخ وإضعاف المؤسسات الديمقراطية، فإن الشعور بانعدام الأمن العميق من جانب أعداد متزايدة من الناس، هو السبب الذي يدفع الناس إلى الانتقال، وأحد الأسباب الرئيسية

للاستجابة السلبية للمهاجرين واللاجئين. في العديد من البلدان، يجب أن تكون الاستجابة شاملة للجميع وتسعى إلى دعم رفاهية وازدهار جميع الناس – المواطنين وغير المواطنين على حد سواء – في كل مكان.

نؤكد من جديد، تعهدنا بالعمل من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المعتمدة من الأمم المتحدة، وأهداف التنمية المستدامة المرافقة (SDGs). توفر أهداف التنمية المستدامة خريطة طريق واضحة لتحقيق الرخاء الشامل والمستدام للجميع، ومن خلال تمكين جميع البلدان اقتصادياً ومؤسسياً، ومن خلال تعزيز أسس السلام بين البلدان وداخلها، ستساعد أهداف التنمية المستدامة على معالجة الأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين وتساعد في تحقيق توازن أفضل بين فوائد وتكاليف الهجرة، مثل الاستفادة من التحويلات المالية وتكاليف هجرة العقول بالنسبة للبلدان النامية. كما سيدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تقاسماً أكثر عدلاً للمسؤولية التي تقع على عاتق جميع الدول تجاه المهاجرين واللاجئين.

كل هذه الإجراءات، مجتمعةً، سوف تسمح للناس بالانتقال اختيارياً، وليس نتيجة الحاجة، بالتالي تحتوي إلى حد كبير اختلال محتمل يمكن أن يأتي من حركة كبيرة لا يمكن التنبؤ بها للأشخاص ذوي الصدمات على مستوى المجتمع. وفي الوقت نفسه، ندرك أن إدماج المهاجرين واللاجئين ليس حدثاً، ولكنه عملية تتطلب وقتاً وجهداً. وعلى عكس رأس المال الجامد والسلع التي يمكن أن تتحرك بسرعة عبر الحدود، فإن الناس لديهم روابط عاطفية واحتياجات شخصية. ويجب أن نكون حساسين لهذا الأمر من منظور المجتمعات المضيفة والمهاجرين واللاجئين أنفسهم، من خلال تبني سياسات استباقية للتماسك الاجتماعي. مع ذلك، نجد بصفة عامة أن التكامل الكبير هو أمر ممكن ويعمل كما ينبغي في غالبية بلداننا.

وكما تبين الإحصاءات بوضوح، فإن نسبة ضئيلة للغاية من المهاجرين واللاجئين تشكل تهديداً للأمن القومي. وفي حين أن هذا الأمر بالغ الأهمية لنا جميعاً، فإننا نلتزم بالمساعدة في تبديد المفاهيم الخاطئة في الإعلام وفي الخطاب العام بأن المهاجرين واللاجئين يمثلون خطراً كبيراً. وفي الوقت نفسه، نلتزم بضمان أن تكون ضوابط الحدود وإجراءات القبول مصممة لكشف وتصفية الإرهابيين المحتملين وعناصر الجريمة المنظمة.

إننا ندرك أن وضع عوائق مصطنعة لهجرة الناس سيولد معاناة إنسانية وتوترات اجتماعية لا داعي لها. وإن الاستجابة للهجرة غير النظامية المتزايدة، تكمن في توليد مسارات أكثر انتظاماً للناس للعمل والعيش في بلدان المقصد بطرق مفيدة للطرفين. فليس كل المهاجرين يبحثون عن الإقامة الدائمة، ويمكن استيعاب العديد منها من خلال ترتيبات مؤقتة ومن خلال سياسات تسهل عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. وفي الوقت نفسه، تحتاج بلدان المنشأ إلى بذل المزيد من الجهد للسماح للمهاجرين منها بالعودة.

المواثيق العالمية

إن الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة، نظامية ومنتظمة، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين يجب أن يعزز كل منهما الآخر، ما يخلق إطاراً عملياً شاملاً لإدارة شتى أنواع التنقل البشري على نحو أكثر فعالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وهما بحاجة إلى تضمين المبدأ الرئيس المتمثل في تقاسم المسؤولية بين بلدان المنشأ والمقصد، وكذلك بين البلدان والمجتمع الدولي.

ولكي تكون الاتفاقيات فعالة، عليها ـ أولاً ـ أن تضع تعريفاً واضحاً للمهاجرين كفئة متميزة من اللاجئين، والتي ستكون مفيدة بشكل خاص في سياسة الاستهداف في التدفقات المختلطة، أو الفئات الجديدة الناشئة مثل الأشخاص الذين يفرون من عواقب تغير المناخ، أو النازحين الذين لا يَسهُل دائماً تحديد وضعهم كمهاجرين أو كلاجئين. وتحتاج الاتفاقات إلى إعادة تأكيد جميع معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وتحتاج الاتفاقيات إلى إنشاء آليات مراجعة قوية لمساءلة الحكومات عن التزاماتها. إن دور البرلمانات كأصحاب مصلحة رئيسية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ كلاً من الاتفاقيتين، يتطلب أن يتم الاعتراف بهذا الدور تحديداً في النص. أما فيما يتعلق بالوضع القانوني للاتفاقيات، كما يتبين من استقصائنا، فلا ينبغي استبعاد إمكانية وجود نظام ملزم قانوناً بشكل كلي.

أظهرت مناقشتنا دعماً كبيرًا للأحكام المحددة التالية التي سيتم توضيحها في كلا الاتفاقيتين:

-يجب توليد المزيد من البيانات الأفضل حول المهاجرين واللاجئين، وتبادلها على جميع المستويات وطنياً وعالمياً، لإثراء النقاش العام والسياسات الوطنية ذات الصلة؛

- ينبغي التشجيع على إقامة شراكات مع السلطات المحلية، منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة التي هي الأولى في الاستجابة لتدفق المهاجرين واللاجئين؛

- ينبغي تنفيذ تسجيل مواليد لأطفال المهاجرين كافّةً واللاجئين لضمان حماية حقوقهم؛

- يجب وضع معيار دولي للممارسات الخاصة بالبلدان التي تتعامل مع المهاجرين المستضعفين، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بذويهم؛

- يجب وضع حد للاتجار بالبشر من خلال تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، فضلاً عن تعزيز إنفاذ القوانين القائمة؛

– ينبغي ألا تستفرد سياسات الأمن القومي المهاجرين واللاجئين، بل ينبغي أن تهدف بدلاً من ذلك إلى اتباع نهج شامل لكشف العناصر الإجرامية ومحاكمتها في مجتمعاتنا ككل؛

– ينبغي توفير الخدمات العامة مثل الصحة، التعليم، الإسكان والدعم الغذائي لجميع اللاجئين والمهاجرين، إلى جانب وجود إطار حماية يحميهم من إنفاذ القانون؛

– ينبغي معاقبة خطاب وجرائم الكراهية المحددة بوضوح في القانون، مع تزويد دوائر إنفاذ القانون والخدمات الاجتماعية بالأدوات اللازمة لمكافحة هذه الجرائم والمعاقبة عليها؛

– هناك حاجة إلى مزيد من دعم المجتمع الدولي لمساعدة البلدان على مواجهة التدفقات الكبيرة من المهاجرين واللاجئين.

المهاجرون

فيما يتعلق تحديداً بالمهاجرين النظاميين وغير النظاميين، فإننا ندعم الأحكام التالية التي يجب أن تنعكس في الاتفاق العالمي للهجرة:

– يتعين على بلدان المنشأ والعبور والمقصد أن تتعاون بصورة أوثق لتيسير حركة العمال المهاجرين، بما في ذلك عن طريق تيسير اعتماد الشهادات الأكاديمية والمهنية، عن طريق السماح بتحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي، وتخفيض تكلفة التحويلات؛

– ينبغي منح الجماعات المستضعفة مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة حماية خاصة في سياسات الهجرة، وفي قانون مكافحة الاستغلال وسوء المعاملة؛

– يجب أن تتضمن سياسات الهجرة الوطنية مدخلات من المهاجرين أنفسهم، وضمان أن المهاجرين ليسوا عناصر سلبية، وإنما هم مشاركون فاعلون في المجتمعات التي يعيشون فيها؛

– يمكن أن تسهم الحصص الوطنية للمهاجرين العمال في زيادة القدرة على التنبؤ بتدفقات الهجرة، على الرغم من أن يبقى على عاتق كل بلد أن يقرر ما إذا كان سيتم إنشاء حصص أم لا؛

– ينبغي منح المهاجرين عموماً الحق في المشاركة في صنع القرار السياسي في البلدان المضيفة لهم فقط عند الحصول على الجنسية فقط، على الرغم من أنه ينبغي النظر في بعض الأحكام المتعلقة بمشاركة المقيمين الدائمين.

اللاجئون

فيما يتعلق بالاتفاق العالمي للاجئين، نرحب بالإطار الشامل للاستجابة للاجئين وأركانها الأربعة الرئيسية لتخفيف الضغط على البلدان التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين، لتوفير حياة كريمة لجميع اللاجئين، لتسهيل إعادة التوطين في بلد ثالث، للإعداد لعودة اللاجئين إلى أوطانهم عندما تسمح الظروف بذلك.

كما نوصي بإدراج الأحكام التالية في الوثيقة النهائية، التي تم الانتهاء منها:

- ينبغي أن يتمتع الأشخاص الفارين من النزاع بالحماية القانونية كلاجئين بموجب اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين؛
- ينبغي، قدر الإمكان، تحفيز البلدان على منح الإقامة الدائمة للاجئين لمدة طويلة، في حين لا ينبغي حرمان أي لاجئ من حق العودة إلى الوطن؛
- يجب احترام حرية تنقل اللاجئين في البلدان المضيفة لهم في جميع الظروف؛
- تتطلب عودة اللاجئين وإعادة توطينهم، موافقتهم، ويتعين تنسيقها بعناية بين البلدان المضيفة أو بلدان المنشأ أو البلدان الأخرى؛
- لا يمكن عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية إلا عندما يمكن ضمان جميع الحريات الأساسية والسلامة الشخصية؛
- ينبغي توجيه المزيد من التمويل لإيواء اللاجئين في البلدان المضيفة إلى البلدان النامية حيث تعيش الغالبية العظمى من اللاجئين؛
- ينبغي تشجيع جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، على القيام بذلك.

سبل المضي قدماً

إلى جانب الحكومات والأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص، المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سيكون للبرلمانات دور رئيس في تنفيذ الاتفاقيات العالمية.

مهمتنا كبرلمانيين، هي مساءلة الحكومات عن التزاماتها، والتأكد من توافق القوانين والموازنات مع تلك الالتزامات. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشجع المجتمع الدولي والاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه منظمتنا العالمية، على مواصلة العمل عن كثب مع برلماناتنا، وتعزيز قدراتنا المؤسسية لتصميم السياسات الملائمة للمهاجرين واللاجئين، والإشراف على هذه السياسات بفعالية.

والأهم من ذلك، أننا نلتزم بتحفيز النقاش بشأن المهاجرين واللاجئين الذي يُبني على نقاط القوة لدى الناس وأحلامهم وتطلعاتهم، بغض النظر عن اختلافاتهم.

عندما تكون هناك جدران، سنعمل على بناء الجسور. وحيث يوجد خوف، سنسعى لاستعادة الأمل.

****

الاستبيان البرلماني عن المهاجرين واللاجئين

لضمان أقصى مساهمة برلمانية في هذا الإعلان والتي تتجاوز البيانات الرسمية التي تم الإدلاء بها خلال المناقشة العامة للجمعية الـ 138، تمت دعوة جميع البرلمانيين المشاركين إلى الرد على استبيان عبر الإنترنت، تم إعداده بالتعاون مع First Contact، وهي مؤسسة استطلاع متخصصة في مجال السياسة العامة. كما تم توفير الاستبيان للمشاركين في جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2018 في الأمم المتحدة (22-23 شباط/ فبراير 2018) وفي الاجتماع البرلماني في لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (13 آذار/ مارس).

تم تحليل مائتين وتسعة وثلاثين (239) استبيان من مندوبين يمثلون 84 دولة. وقد توزع المستجيبون بالتساوي بين أعضاء في الأحزاب الحاكمة وفي المعارضة / والمستقلين. وحدّد 64 بالمائة من المستجيبين أنهم رجال، و33 بالمائة نساء و 3 بالمائة كنوع جنس آخر أو رفضوا تحديد نوع الجنس. يعتقد 79 بالمائة من المشاركين أن وجهات نظرهم تتماشى بشكل كبير مع آراء أعضاء حزبهم السياسي، وبلغ متوسط شغل الوظيفة للبرلمانيين الذين أجابوا على الاستبيان 8.2 سنة.

وصف المستجيبون بلدهم إما كبلد منشأ (24 بالمائة)، أو عبور (43 بالمائة)، أو مقصد (65 بالمائة) أو لا شيء (12٪)، أي ما مجموعه 144 بالمائة، وهذا يعكس الأدوار المتعددة التي يمكن لكل بلد لعبها في ظاهرة الهجرة. وأظهر الاستبيان مستوى عالياً من الدعم للاتفاق العالمي بشأن الهجرة والميثاق العالمي للاجئين، حيث أيدَّ 86 بالمائة من المستجيبين بشدة، أو يؤيدون. وأبلغ المستجيبون عن مستوى أدنى (بنسبة 67 بالمائة) من الإلمام بالميثاق المقترح.

ويعتقد 91 بالمائة من المشاركين، أنه ينبغي أن يكون هناك معيار دولي للممارسة عند التعامل مع المهاجرين المستضعفين، بما في ذلك النساء والأطفال. ويعتقد 94 بالمائة أنه على البلدان أن تعمل على حماية المهاجرين من الاستغلال وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي كلتا الحالتين، كان المستجيبون الذين يدعمون كلا "الاتفاقين العالميين" يدعمون بقوة هذه التدابير.

ارتبط دعم الاتفاق العالمي ارتباطاً إيجابيا بالألفة؛ فقد أفاد المستجيبون بأنه من المألوف جداً أو مألوف إلى حد ما أن يكونوا داعمين بشكل أكثر من أولئك الذين لم يكن الأمر مألوف بالنسبة لهم. وبالمثل، المستجيبون الذين أفادوا بأنه يُنظر للهجرة بشكل إيجابي في بلدهم من المرجح أن يدعموا الاتفاق العالمي، على الرغم من أن 45 بالمائة فقط ذكروا أنه يُنظر للهجرة بشكل إيجابي أو إيجابي إلى حد ما. وكانت إجابات 70 بالمائة موافق بشدة أو موافق على أن بلدهم يحتاج إلى إجراء مناقشة أكثر توازناً تستند إلى الأدلة بشأن مسألة الهجرة.

ويعتقد 51 بالمائة من المستجوبين أن الاتفاق يجب أن يكون ملزماً قانونياً، بينما يعتقد 36 بالمائة أنه ينبغي أن يكون طوعياً و 14بالمائةلم يقرروا بعد. أعربت أقلية من المستجوبين عن تأييدها لاعتماد حصة من المهاجرين ليتم قبولهم، حيث أن 51 بالمائة "وافقوا بقوة"، و26 بالمائة "وافقوا" على ذلك.

وعندما سئلوا متى ينبغي أن يشارك المهاجرون في صنع القرار السياسي في بلدهم، قال 68 بالمائة عندما يصبحون مواطنين، و 27 بالمائة عندما يكونون في وضع دائم و 5 بالمائة عند وصولهم.

وإذا أخذناها مجتمعةً، فإن ما ورد أعلاه يوحي بأنه على الرغم من وجود دعم واسع للاتفاق العالمي، إلا أن بعض الدعم المعبّر عنه قد يكون مشروط اجتماعياً، وهناك قدر أقل من الدعم لتدابير ملزمة محددة على الدول الفردية أو إجراءات من شأنها أن تعطي المهاجرين مساواة في المشاركة مع المواطنين. وقد تكشف الأبحاث الإضافية أن معارضي "الاتفاق العالمي" أجابوا كمترددين أو غير متآلفين أكثر منه معارضة الدولة أو عدم التركيز على الهجرة والميثاق العالمي. إن بناء الوعي من خلال التعليم المستمر للبرلمانيين سيؤثر بشكل إيجابي على النقاش.

وأفاد 73 بالمائة من المشاركين بأن الهجرة هي واحدة من أهم القضايا التي تواجه بلدهم، في حين قال 31 بالمائة فقط إن بلدهم على أتم الاستعداد للتعامل مع هذه القضية. وأفاد المستجيبون من إفريقيا بأنهم الأقل استعداداً (14 بالمائة) للتعامل مع الهجرة، بينما أفاد المستجيبون من أوروبا الغربية بأعلى مستويات الاستعداد (52 بالمائة). وعلى النقيض من ذلك، أفاد 56 بالمائة من المستجيبين بأن بلدانهم تقوم بعمل جيد في إدماج المهاجرين.

ويعتقد 75 بالمائة من المندوبين أن مسألة الهجرة هي مسؤولية كل دولة بمفردها والمجتمع الدولي على حد سواء، في حين يعتقد 13 بالمائة أنها تقع في المقام الأول على عاتق كل دولة على حدة، و 12 بالمائة يعتقدون أنها في المقام الأول مسؤولية المجتمع الدولي. ومن المرجح أن يعتقد المستجيبون من بلدان العبور

والبلدان الأقل استعداداً للتعامل مع الهجرة، أن المسؤولية عن مسألة الهجرة هي مسؤولية المجتمع الدولي أو المجتمع الدولي والبلد المضيف.

وكان لتنبؤات المستجيبين حول أعداد المهاجرين في المستقبل تأثير ضئيل على إدراكهم لأهمية المسألة أو دعمهم للاتفاق العالمي. فيعتقد أقل من نصف المستجيبين (48 بالمائة) أن عدد المهاجرين الوافدين إلى بلادهم سوف يزداد في المستقبل، بينما يعتقد 29 بالمائة أن هذا العدد سيبقى نفسه، كما يعتقد 23 بالمائة أن هذا العدد سينخفض. وعلى النقيض من ذلك، يتوقع 72 بالمائة من المستجيبين زيادة عدد المهاجرين في العالم مستقبلاً، بينما يعتقد ما نسبته 9 بالمائة أن هذا العدد سيبقى على حاله، ويعتقد 19 في المائة أن هذا العدد سينخفض.

استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة

قرار تم اعتماده بالإجماع من قبل الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف ، 28 مارس 2018)

إن الجمعية الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تؤكد من جديد، وفقاً لنظامها الأساسي، أن العمل من أجل السلام والتعاون بين الشعوب، هو أحد المقاصد الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي،

وإذ تشير إلى قرارات الاتحاد البرلماني الدولي المعنونة: *منع الصراعات واستعادة السلام والثقة في البلدان الخارجة من الحرب؛ عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية، تعزيز العمليات الديمقراطية والإسراع في إعادة البناء* (المؤتمر البرلماني الدولي الـ99، ويندهوك، 1998)، *تحقيق السلام، الاستقرار والتنمية الشاملة في العالم وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية أوثق بين الشعوب* (المؤتمر البرلماني الدولي الـ 103، عمّان، 2000)؛ *ضمان الاحترام والتعايش السلمي بين جميع الطوائف والمعتقدات الدينية في عالم يتسم بالعولمة* (الجمعية العامة 116، نوسا دوا، 2007)؛ *تعزيز وممارسة الحوكمة الرشيدة كوسيلة لتعزيز السلام والأمن: استخلاص الدروس من الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا* (الجمعية العامة 126، كمبالا، 2012)؛ *إنفاذ المسؤولية عن الحماية: دور البرلمان في أرواح حماية المدنيين* (الجمعية العامة 128، كيتو، 2013) *ودور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول* (الجمعية العامة 136، دكا، 2017)،

وإذ تشير أيضاً إلى نتائج المناقشات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وهي بيان كيتو (الجمعية العامة 128، كيتو، 2013)، إعلان هانوي (الجمعية العامة 132، هانوي، 2015)،) وإعلان سانت بطرسبرغ (الجمعية العامة 137، سانت بطرسبرغ، 2017)، والتي تتضمن إجراءات المجتمع البرلماني نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة،

وإذ تشير أيضاً إلى التصميم على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير كذلك إلى أن استدامة السلام قد حددت في القرارات المتطابقة جوهرياً للجمعية العامة للأمم المتحدة (262/70) ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2282 (2016)) التي تم اعتمادها في 27

نيسان / أبريل 2016 "كهدف وعملية لبناء رؤية مشتركة للمجتمع، وضمان مراعاة احتياجات جميع قطاعات السكان، التي تشمل الأنشطة الرامية إلى منع نشوب الصراعات، تصعيدها، استمرارها، وتكرارها، معالجة الأسباب الجذرية، مساعدة أطراف النزاع على إنهاء الأعمال العدائية، ضمان المصالحة الوطنية، الانتقال نحو الإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية، التأكيد على أن استدامة السلام مهمة ومسؤولية مشتركتين يتعين على الحكومة وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين الوفاء بها، وينبغي أن تتدفق من خلال الركائز الثلاث لمشاركة الأمم المتحدة في جميع مراحل الصراع، وبجميع أبعاده، وتحتاج إلى اهتمام ومساعدة دوليين متواصلين "،

وإذ ترحب بالولاية المتجددة التي قدمتها قرارات الأمم المتحدة هذه إلى لجنة بناء السلام، صندوق بناء السلام، مكتب دعم بناء السلام في سياق خطة استدامة السلام،

وإذ ترحب أيضاً بإعطاء الأمين العام للأمم المتحدة الأولوية لمنع نشوب الصراعات العنيفة،

وإذ تدعم بشكل كامل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 (2000)، بشأن المرأة، السلام والأمن الذي يؤكد على دور المرأة الهام في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وكذلك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250 (2015) بشأن الشباب، السلام والأمن الذي يعترف بالدور الإيجابي للشباب في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما،

وإذ تعترف بهذه القرارات والتنفيذ الكامل لجدول أعمال التنمية المستدامة 2030، باعتبارهما خطوتين هامتين نحو مزيد من الترابط بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي: السلام والأمن، التنمية وحقوق الإنسان،

وإذ تضع في اعتبارها أن جدول أعمال عام 2030 يُسلّم بالحاجة إلى استدامة السلام ووضمان الأمن وتضمينها قضايا شاملة لعدة قطاعات،

وإذ تسلّم بأن أهداف التنمية المستدامة تنطبق على جميع الدول، مع *الاعتراف* بأن تنفيذها سيتم تكييفه وفقاً للطابع المميز لكل دولة، وأن لكل دولة الحق في تحديد أولوياتها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة تبعاً لظروفها واحتياجاتها السائدة،

وإذ تشير إلى أن جدول أعمال عام 2030 يدعو الحكومات، البرلمانات، وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تصميم وتنفيذ قوانين وبرامج تلبي احتياجات الشعب، ويكسر الطابع الانعزالي للسياسات، ويدعم حقوق الإنسان، ويشمل الجميع،

وإذ تؤكد على وجود صلة بين السلام وتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. *وتقرّ* بإرادة الجمعية العامة للأمم المتحدة في مواصلة دراسة مسألة تعزيز وحماية الحق في السلام،

وإذ تؤكد أيضاً أنه، نظراً للطبيعة المترابطة للتنمية، حقوق الإنسان، والسلم والأمن، تعزيز الديمقراطية الحوكمة الرشيدة، التنمية الشاملة، تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، القضاء على جميع أشكال التمييز، الحد من التدفقات المالية غير المشروعة وتدفقات الأسلحة، والمؤسسات الفعالة والقابلة للمساءلة والشاملة للجميع، وتطبيق القانون على قدم المساواة لجميع الناس، هي من بين أنجع السبل للحفاظ على السلم والأمن، منع نشوب الصراعات وتصعيدها واستمرارها وتكرارها.

وإذ تؤكد على أن السلام والأمن ليسا فقط من القضايا السياسية التي يحددها غياب العنف والحرب، بل أيضاً التحرر من الخوف، وأنهما يشملان قضايا سياسية، ثقافية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية، تعليمية وإنسانية،

وإذ تعترف أن العنف يحركه بشكل متزايد عدم الاستقرار السياسي المحلي، وأن واحدًا من كل شخصين في العالم قد تأثر أو يعيش على مقربة من العنف السياسي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) تقرير الهشاشة 2016)،

وإذ تقتنع بأن البرلمانات يمكن أن تساهم بشكل كبير في الحفاظ على السلام، *وتسلط الضوء* على الطبيعة البنّاءة والوقائية للدبلوماسية البرلمانية في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك قدرتها على الحد من التوترات وتخفيف النزاعات وحلها بالوسائل السلمية،

وإذ تؤكد على أن البرلمانات يجب أن تضمن الشمولية من خلال تمثيل المرأة وتمكينها، واحترام حقوق الأطفال، الشباب، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والجماعات المهمشة، بما في ذلك الجماعات العرقية والدينية وتلك الخاصة بالأشخاص ذوي التوجه الجنيس من المثليات، المثليين، مزدوجي الميل الجنسي،

مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI)، والتعبير عن كل مصالحهم من خلال التمثيل البرلماني لضمان السلام بين جميع أفراد المجتمع،

وإذ نؤكد من جديد أيضاً أنه يجب على البرلمانات أن تضمن مراعاة وضع النساء والفتيات المهاجرات، اللاجئات واحتياجاتهنَّ الخاصة، فضلاً عن حماية حقوقهنّ، أمنهنّ، اندماجهنَّ الاقتصادي والاجتماعي وتمكينهنَّ،

وإذ تدرك أن تغيّر المناخ له آثار مباشرة وغير مباشرة على السلم والأمن، تؤثر بشكل رئيس على الأشخاص الذين هم في وضع الأكثر ضعفاً وعرضة للمخاطر، مما يؤدي إلى تفاقم خطر الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وزيادة الضغوط البيئية ومخاطر الكوارث، والتسبب في هجرة السكان، والذي يمكن أن يكون مصدر الصراعات،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز المبادرات الوطنية والإقليمية، بدعم دولي، للتصدي للآثار السلبية على السلم والأمن والتنمية المستدامة في جميع جوانب استخراج الموارد المعدنية واستغلالها،

إذ تلاحظ مع القلق محنة الأطفال في حالات الصراع، ولا سيما ظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب أطراف النزاعات المسلحة، وكذلك الانتهاكات والاعتداءات الأخرى المرتكبة ضد الأطفال، *وتشدد* على ضرورة حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، وضمان دمج حماية الأطفال وحقوقهم في الصراعات المسلحة في جميع عمليات السلام،

وإذ تعترف بأن استدامة السلام وتحقيق التنمية المستدامة يتطلبان تمويلاً منتظماً، يمكن التنبؤ به وملائماً، وأنه يجب السعي إلى إيجاد حلول ابتكارية لزيادة المساهمات المالية المقدمة من أصحاب المصلحة غير التقليديين، بما في ذلك القطاع الخاص،

وإذ تشدد على أهمية المشاركة المتساوية والاشتراك الشامل لجميع مواطني الأمة، والأقليات العرقية، الدينية واللغوية وغيرها من الأقليات، مثل الأشخاص ذوي الميول الجنسية المختلفة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الجهود الوطنية الرامية إلى استدامة السلام؛ *وتؤكد* أيضاً على الاعتراف بحقوق جميع الجماعات والأقليات، كشركاء أساسيين في تحقيق السلام،

وإذ تؤكد على أهمية معالجة البعد الاجتماعي الاقتصادي لبطالة الشباب، وكذلك تيسير مشاركة الشباب المعززة في عمليات صنع القرار، بهدف مواجهة التحديات الاجتماعية، السياسية، الثقافية والاقتصادية، *وترحّب* في هذا الصدد باعتماد مبادرة الأمم المتحدة العالمية بشأن الوظائف اللائقة للشباب التي تهدف إلى معالجة بطالة الشباب،

وإذ تؤكد أيضاً على ضرورة التعجيل بعملية اعتماد خطط العمل الوطنية، من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) بشأن المرأة، السلام والأمن، مع ضمان المشاركة الكاملة للبرلمانات في صياغتها، الإشراف على تنفيذها وتمويلها،

وإذ تسلط الضوء على مساهمة المجتمع المدني في ضمان استدامة السلام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، *وترحب* بالتفاعل المفيد معها من أجل بناء روابط لتعزيز رفاه المواطنين،

وإذ تؤكد من جديد مبدأ الملكية والقيادة الوطنيين في استدامة السلام، الذي يُفهم على أنه مسؤولية مشتركة يتم تقاسمها على نطاق واسع من قبل البرلمان، الحكومة، السلطة القضائية وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين،

وإذ تعترف بمساهمة الأطراف الفاعلة الإقليمية، والجمعيات البرلمانية الإقليمية، الحكومية وغير الحكومية، الهيئات المحلية، والمنتديات الإقليمية الأخرى، في دعم السلام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة،

1. *ترحب* باعتماد القرارات المتوافقة جوهرياً بشأن استدامة السلام، بتوافق الآراء من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة (262/70)، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2282 (2016))؛
2. *تدعو* جميع البرلمانات إلى المساهمة في تنفيذ مفهوم استدامة السلام وأهداف التنمية المستدامة، وتحديد تدابير محددة للتنفيذ وفقاً لسياقاتها الوطنية؛
3. تشدد على أهمية الملكية والقيادة الوطنية في استدامة السلام، وأن المسؤولية الرئيسية عن تحديد، قيادة وتوجيه الأولويات، الاستراتيجيات والأنشطة المتعلقة باستدامة السلام وتنفيذ

أهداف التنمية المستدامة، تقع على عاتق البرلمانات والحكومات الوطنية؛

4. *تؤكد* أن الشمول والتنوع هما، في هذا الصدد، أمران مهمان جداً لضمان مراعاة احتياجات جميع قطاعات المجتمع، *وتعترف* بالشمولية نفسها كوسيلة لمنع نشوب الصراعات؛

5. *تدعو* جميع البرلمانيين إلى أن يضعوا في اعتبارهم فكرة استدامة السلام في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك في أعمالهم البرلمانية اليومية، وإدراج منع نشوب الصراعات وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام في جدول أعمال علاقاتهم البرلمانية، دون المساس بمبدأ سيادة الدولة؛

6. *تدعو أيضاً* جميع البرلمانات إلى الاستخدام الكامل للإمكانيات الوقائية للعملية البرلمانية كطريقة للتخفيف من حدة الصراعات وحلها، بما في ذلك من خلال عمليات رصد حماية حقوق الإنسان وعمليات الحوار الشامل والوساطة، من أجل تلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع بطريقة سلمية؛

7. *تشجع* البرلمانات على التعاون مع لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في جهودها لمنع نشوب الصراعات، *وتوصي* بأن تسعى حكوماتها الوطنية، حسب الاقتضاء، إلى إدراج حالة بلدهم في جدول أعمال اللجنة؛

8. *تدعو* البرلمانات إلى اعتماد تشريعات تمكينيه، بما في ذلك قوانين الموازنة الرئيسية من أجل النهوض بكل من أهداف التنمية المستدامة واستدامة جداول أعمال السلام، بما في ذلك التدابير التي تعزز من زيادة الدعم المالي من أصحاب المصلحة الوطنيين، لا سيما القطاع الخاص؛

9. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى تطبيق جميع المهام البرلمانية العامة لمساءلة الحكومات عن التنفيذ الفعال لإطار السلام المستدام وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مهام وضع القوانين، الرقابة، الموازنة، والمهام التمثيلية والانتخابية، وجداول أعمال التنمية المستدامة التي يسترشد بها عمل هيئات الرقابة المستقلة مثل مؤسسات تدقيق الحسابات، مؤسسات أمناء المظالم، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

10. *تدعو* البرلمانات إلى إقامة شراكة مع المجتمع المدني بشكل أكثر انتظاماً من أجل بناء الثقة

بين عامة الناس، بما في ذلك القطاعات المهمشة في المجتمع، لضمان الشمولية والتمثيل لمجموعة متنوعة من الاحتياجات، وتمكين الوصول إلى عمليات صنع القرار بشكل أكثر فعالية، وفقاً للتشريعات الوطنية؛

11. *توصي* البرلمانيين بالاشتراك مع الحكومات، المنظمات الدولية، والمجتمع المدني من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، مع مراعاة أثر النزاع على النساء والأطفال، فضلاً عن جدول أعمال الأمم المتحدة حول المرأة، السلام، والأمن، ومواصلة تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، ولا سيما في أنشطة الوساطة، حفظ السلام، وبناء السلام، وكذلك في مجال التعليم وتعزيز ثقافة السلام، وعلاوة على ذلك ، *تحثُّ* البرلمانات على العمل من أجل اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز المساواة بين الجنسين ولحماية حقوق الأطفال مثل تشجيع الموازنات المراعية للمنظور الجنساني وتوفير التمويل الكافي لعناصر حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛

12. تدعو البرلمانات إلى اعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) بشأن المرأة، السلام والأمن، والإشراف على تنفيذها وتمويلها بشكل كافي؛

13. *توصي* البرلمانيين بالعمل مع الحكومات، المنظمات الدولية، والمجتمع المدني من أجل ضمان حماية الأطفال من الصراعات في جميع الأوقات، وتجنب استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة؛

14. *تصرُّ* على أن البرلمانات الوطنية والمجتمع الدولي، وفقاً لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، يضعان أحكاماً تشريعية ومالية ترتكز على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، *وتدعوهما* إلى المشاركة في مكافحة تغير المناخ وآثاره، خاصة على الأشخاص الذين يجب أن يتحركوا ويجب أن يكونوا بمثابة ضمان وطيد للحقوق الدولية غير القابلة للتصرف؛

15. *تدعو* البرلمانات لضمان تنفيذ الالتزامات والمعاهدات الدولية من قبل الحكومة ، بما في ذلك جدول أعمال عام 2030 والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، *وتشدد* على أن المعاهدة الموقعة ملزمة للموقّعين عليها، الذين يُلزمون بتنفيذها دون أي شروط مسبقة؛

16. *تعترف* بأنه يجب إيلاء اهتمام خاص لمنع العنف في سياق الانتخابات، بوصفها لحظات محورية للدورة السياسية، لأن الأوضاع المستقرة سياسياً توفر بيئة مواتية للتنمية المستدامة واستدامة السلام؛

17. *تقرّ* بمسؤوليات الأحزاب والجمعيات السياسية في هذا الصدد، والدور الهام الذي تضطلع به الانتخابات الحرة والنزيهة والمؤسسات الداعمة مثل اللجنة الانتخابية المستقلة، السلطة قضائية، ووسائط الإعلام الحرة؛

18. *تحثّ* برلمانات البلدان المتأثرة بالصراع على بذل المزيد من الجهود لدعم المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، تحري الحقيقة والتعامل مع الماضي؛ *وتعترف* بالدور الهام للبرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المصالحة الوطنية؛ *وتشدد* على أهمية تقديم الجناة إلى العدالة، *وتدعو* البرلمانات إلى التصديق على نظام روما الأساسي؛

19. *تشجع* البرلمانيين على سن التشريعات والتعاون مع الحكومات، المنظمات الدولية، والمجتمع المدني، وفقاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، لمنع تدفق الأسلحة في المجتمعات والمناطق المتضررة من النزاع؛

20. *تعلن* أن التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة لا يسهم فحسب في منع نشوب الصراعات، بل يدعم أيضاً استدامة السلام والتنمية عن طريق الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف؛

21. *تتطلع إلى* الاجتماع الرفيع المستوى المعني ببناء السلام وتحقيق السلام في 24 – 25 نيسان / أبريل 2018، الذي يعقده رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

22. تقر بأن التنوع الثقافي له أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، *وتدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى تنظيم مؤتمر دولي مع الأمم المتحدة حول الحوار بين الأديان وبين الأعراق بمشاركة رؤساء الدول، البرلمانات وقادة الأديان العالمية.

23. *تشجع* التعاون الوثيق بين البرلمانات، المنظمات البرلمانية الإقليمية والهيئات المحلية داخل

الاتحاد البرلماني الدولي، بهدف المساهمة في استدامة السلام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

24. *توصي* بأن تضطلع حكومات البلدان المتقدمة بمسؤولياتها في صون السلم والأمن الدوليين في البلدان النامية، وتعزيز عملية التنمية المستدامة التي بدأتها أصلاً.

25. *تشدد* على دور البرلمان في رعاية الحوارات النشطة بين مختلف أفراد المجتمع من مختلف الخلفيات، لضمان استدامة السلام والتسامح داخل المجتمعات؛

إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالطاقة المتجددة

قرار تم اعتماده بالإجماع من قبل الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)

إن الجمعية الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تؤكد التزامها بالتنفيذ الفعّال لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/1 الصادر في 25 كانون الأول/ سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي وضع الأسس لجدول أعمال شامل للتنمية المستدامة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، ووضع الهدف رقم 7 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الطاقة، حيث تم التأكيد على ضرورة تطوير الطاقة المتجددة،

وإذ تشدد على أن إعلان هانوي الصادر في 1 نيسان / أبريل 2015 الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ 132 للاتحاد البرلماني الدولي، اعترف بدور البرلمان في تعبئة التمويل من المصادر الخاصة والعامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذكرَ أنه ينبغي تعزيز بيئة الاستثمارات الخاصة بطرق تدعم بشكل مباشر التنمية المستدامة؛ *وتؤكد من جديد* على قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن *تشجيع التعاون الدولي المعزز بشأن أهداف التنمية المستدامة، لا سيما بشأن الإدماج المالي للمرأة كمحرك للتنمية*، الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي، ويدعو إلى تعزيز مبادرة المرأة على تنظيم مشاريع والحصول على الموارد المالية،

وإذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/69/313 الصادر في 27 تموز/ يوليو 2015، بعنوان *جدول أعمال أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية*، و A/RES/71/233 الصادر في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2016، بعنوان *ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة وحديثة للجميع*، نتائج منتدى الأمم المتحدة للقطاع الخاص لعام 2017، المنتدى السياسي

الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2017 بشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف 17، والندوة الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2017 بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الندوة الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2017 بشأن أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات إفريقيا جنوب الصحراء، التي أقرّت بأن أهداف التنمية المستدامة سيكون لها تأثير غير متناسب على الأجيال الشابة، في إفريقيا وحول العالم، والتي ينبغي إدراجها في تخطيط وتنفيذ سياسات التنمية، والاجتماع السنوي السادس والعشرون للمنتدى البرلماني لدول جنوب شرق آسيا – المحيط الهادئ،

وإذ تؤكد على أن التنمية المستدامة هي الهدف المشترك للمجتمع، وأنه من بين أهداف التنمية المستدامة الـ 17 المترابطة والتي لا يمكن الفصل، يعتبر الهدف رقم 7 أحد الركائز الهامة لنجاح الأهداف الأخرى، لا سيما تلك المتعلقة بالحد من الفقر، التعليم، الصحة وحماية البيئة استجابةً لتغيّر المناخ،

وإذ تشدد على أن تطوير مصادر الطاقة المتجددة والوصول إلى مصادر الطاقة الحديثة، الموثوقة والمستدامة، له إسهام كبير في ضمان أمن الطاقة، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من عدم المساواة في الوصول إلى الطاقة، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، ولخلق فرص العمل ولتحسين سبل معيشة الناس، بما في ذلك الشباب والنساء في المجتمع،

وإذ تعترف بالحاجة الماسة لضمان وصول المرأة الكامل والمتساوي إلى الطاقة المتجددة كوسيلة لتعزيز تمكينها الاقتصادي، فضلاً عن إمكانات المرأة، بالنظر إلى دورها الرئيس في إنتاج واستخدام الطاقة في الأسر والمجتمعات المحلية، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ تلاحظ أن تكنولوجيات الطاقة المتجددة قد شهدت تخفيضات ملحوظة في التكاليف على مدى العقد الماضي، وأظهرت انخفاض وحدة التكلفة مقارنة بمحطات الطاقة الحرارية التقليدية في العديد من المناطق، وأنه من المتوخى حدوث تطورات مماثلة لتكنولوجيات التوليد والتخزين في المستقبل المنظور،

وإذ تدرك أن مساهمة القطاع الخاص في التنمية تتجاوز موضوع توفير رأس المال وخلق فرص العمل، وأن القطاع الخاص يمكن أن يكون عاملاً إنمائياً حقيقياً، يحرك تطور التكنولوجيا والابتكار، يقوم بالاستثمار الذكي في المجالات الرئيسية، يسّهل نقل التكنولوجيا ويشارك في الانتقال نحو الإنتاج والتشغيل والاستهلاك المستدام، وأن المشاركة النشطة للقطاع الخاص والشراكة الاستراتيجية بين القطاع الخاص، القطاع العام، المجتمع المدني والمجتمعات المحلية هي أمر حيوي، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة،

وإذ تؤكد على مسؤولية كيانات القطاع الخاص عن صون وتعزيز رفاهية المجتمع المحيط الذي يديرون فيه أعمالهم، بما في ذلك الحفاظ على البيئة وحماية حقوق الإنسان،

وإذ تؤكد، مع ذلك، أنه لا يزال في المقام الأول ضمن مسؤولية الدولة ضمان وتوجيه عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ليس أقلها لأن الاستثمارات الخاصة تميل إلى التدفق إلى البلدان ذات الدخل المتوسط و/أو البلدان ذات مستوى معين من الموثوقية في هياكل استثماراتها. وهي تؤدي بدورها إلى مزيد من الحرمان لمجموعة البلدان الأقل نمواً، بالتالي بالنسبة إلى البلدان الأكثر اعتماداً على دعم المجتمع الدولي في تنفيذ خطة عام 2030.

وإذ تقرّ بأن تنظيم وتشغيل القطاع الخاص متنوعان، تندرج من الشركات المتعددة الجنسيات، التعاونيات، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المشاريع المتناهية الصغر، المشاريع الاجتماعية والأسر المعيشية إلى القطاع غير الرسمي، وأن طرائق ونطاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص تختلف من بلد إلى آخر، وينبغي أن تكون هناك أطر مؤسسية لهذه الشراكات،

وإذ تؤكد على ضرورة قيام الدول بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات تدعم خلق التآزر بين الشركات المحلية والجهات الفاعلة الأجنبية،

وإذ تدرك حقيقة أن البلدان النامية معرضة بشكل خاص لتأثير تغير المناخ ، وأنه على الرغم من أن التقدم التكنولوجي قد أدى إلى انخفاض في تكلفة الطاقة المتجددة، فإن البلدان النامية في وضع غير مواتٍ عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا والتمويل اللازمين للوصول بشكل أسهل إلى طاقة متجددة،

وإذ تؤكد على دور البرلمانات الذي لا غنى عنه، في بناء المؤسسات والرقابة السيادية للحكومة على التنفيذ الفعال للسياسات المتعلقة بإشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة،

وإذ ترغب في تعزيز المؤسسات القانونية الدولية والوطنية، حيثما يكون هناك تنسيق بين مصالح القطاع الخاص والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما الطاقة المتجددة،

1. *تحثّ* البرلمانات بقوة على زيادة الوعي العام بضرورة إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الطاقة المتجددة، من خلال زيادة عدد حملات وأنشطة التوعية التي تصل إلى جميع أفراد المجتمع، من أجل تزويدهم بالمعرفة المعززة على التنمية المستدامة،

قوانين وسياسات الدول بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأيضاً لإدراج محتوى التنمية المستدامة في المناهج الدراسية في جميع مستويات التعليم، وخاصة المقررات الدراسية في مرحلة ما قبل التخرج والدراسات العليا، في مجالات الاستثمار، الإنتاج، إدارة الأعمال والتجارة من أجل تغيير عقلية الأعمال التجارية نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

2. *تدعو* البرلمانات إلى دعم التشريعات، السياسات والموازنات المراعية للاعتبارات الجنسانية الرامية إلى ضمان تكافؤ فرص وصول الشباب، النساء والرجال إلى العلم، التكنولوجيا، التعليم، التدريب، برامج بناء القدرات للنساء، لا سيما في المناطق الريفية، وتكافؤ الفرص للمشاركة في جميع مراحل سلسلة قيمة الطاقة المتجددة، بما في ذلك فرص ريادة الأعمال، الوظائف والمهن، وكذلك المشاركة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار المحلية، الوطنية والدولية في قطاع الطاقة المتجددة؛

3. *كما تدعو* البرلمانات إلى دعم برامج بناء القدرات للفئات الفقيرة والمستضعفة من السكان، وتشجيع التشريعات والسياسات بهدف الحد من فقر الطاقة لفئات المستهلكين المستضعفة؛

4. تحثّ الوكالات الحكومية على الاعتراف بالدور المحوري للقطاع الخاص، وفي نفس الوقت إطلاع القطاع الخاص على دوره الهام ومسؤوليته في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة الطاقة المتجددة، ومواصلة تعزيز ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات ودعم تنمية المشاريع الاجتماعية، بحيث يتم يشجع القطاع الخاص على إدماج مخاوف التنمية المستدامة في مجالات أعماله الرئيسية؛

5. *ترحب* بانضمام البرلمانات إلى الحكومات من أجل اعتماد استراتيجيات إنمائية وطنية مع غايات التنمية المستدامة على المدى المتوسط والطويل، والتي يتم فيها تحديد مشاركة القطاع الخاص كأحد أصحاب المصلحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإدراج أهداف التنمية المستدامة في برامج استثمار مبتكر ومستدام؛

6. *تناشد* البرلمانات لبناء خارطة طريق، والإشراف على الحكومات في متابعتها، لتسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، وزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني، التخفيف من التلوث البيئي، تنفيذ حلول لاستخدام الطاقة بكفاءة وفعالية واستخدام الطاقة المتجددة، تطوير التكنولوجيات الخضراء والمواد الجديدة الصديقة للبيئة، وكذلك تطوير الصناعات والبنية

التحتية المحلية التي تدعم إنتاج الطاقة المتجددة وتوزيعها واستخدامها؛

7. *تناشد أيضاً* البرلمانات إلى جانب الحكومات لإعادة توجيه الأسواق المالية للنهوض الاستدامة والنظر في إقامة الشراكات المناسبة لتقاسم المخاطر، مثل آليات التمويل المختلطة المبتكرة بين القطاعين العام والخاص لتمويل التنمية المستدامة، التي تضمن الشفافية والمساءلة وموازنة العوائد على رأس المال الخاص مع الآثار الاجتماعية؛

8. *تحثّ* البرلمانات على إنشاء، ودعم تطوير، سوق كهرباء شفافة وتنافسية تضمن أن إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة مدوعم ذاتياً؛

9. *تقترح* أن تقوم البرلمانات بضمان حيز السياسة العامة للاستثمار في الطاقة المتجددة خارج الشبكة، وتشجع الاستثمار الخاص في تكنولوجيا الطاقة المتجددة خارج الشبكة، بما في ذلك مولدات الكهرباء الصغيرة الحجم التي تحول الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة والشبكات الصغيرة، من خلال دعم بناء أدوات إدارة المخاطر لمثل هذه الاستثمارات وإطار تنظيمي ومؤسسي تمكيني، ومن خلال إعداد خرائط طريق طويلة الأجل لكهربة الريف ممكن الاعتماد عليها، والتي تخفف من مخاطر توسع الشبكة التي تتداخل مع أسواق الشبكات الخاصة الصغيرة وخارجها؛

10. *تدعو* البرلمانات إلى تخصيص الموازنات المناسبة للاستثمار وتحفيز الاستثمار الخاص في البحث والتطوير والابتكار، وتحديد أولويات الاستثمار في البنية التحتية الأساسية لتنمية الطاقة المتجددة؛

11. تحث الدول المتقدمة تكنولوجياً على قيادة البحث في التطبيق العملي للحلول التقنية لتخزين واستخدام الهيدروجين المنتج من الطاقة المتجددة، مما يجعل هذه التكنولوجيا خياراً قوياً من أجل الاستخدام الفعال للطاقة المتجددة؛

12. *تدعو* البرلمانات إلى دعم إنشاء قواعد بيانات شفافة وموثوقة للاستثمارات الخاصة المحتملة في التنمية المستدامة، ولا سيما خطوط إمداد المشاريع الصغيرة، وإلى إنشاء شبكات أوسع للمستثمرين في ميدان التنمية المستدامة، بناء مؤشرات الأداء، نظم الإبلاغ عن الرصد والتقييم المشتركين بشأن تأثيرات الاستثمار، معايير المنتجات والتكنولوجيات المستدامة، وكذلك تنظيم منتديات لأصحاب المصلحة المتعددين تسمح بالمشاركة البنّاءة للمعرفة، الدراية الفنية، قصص

النجاح، أسباب الفشل والدروس المستفادة في مجال الاستثمار، الإنتاج، التشغيل، والاستهلاك المستدامة؛

13. *كما تدعو* البرلمانات إلى مواصلة جهودها لبناء المؤسسات الاقتصادية التي تعزز تهيئة مناخ الأعمال التمكيني للقطاع الخاص، للمشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وضمان مشاركة القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في صنع السياسات والتقييم؛

14. *تدعو كذلك* البرلمانات إلى دعم اللوائح التنظيمية من أجل قياسات الطاقة الشاملة، التفصيلية وفي الوقت الحقيقي لتسهيل فواتير تعكس التكاليف، ونماذج الإيرادات الشفافة؛
15. *توصي* كل برلمان بأن يصدر سياسات حوافز مناسبة للقطاع الخاص، ولا سيما الاستثمار الصغير في المشاريع الصغيرة، وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالبلد في فترة تنميته الخاصة دون التسبب في اختلال الأسواق التي تؤدي وظائفها بشكل جيد؛

16. *تدعو* البرلمانات، الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية إلى تحديد وتداول الاتفاقات الاستثمارية الدولية من جيل جديد، والتي تركز على تعزيز سياسات التنمية المستدامة، مع مراعاة تنفيذ آليات تمويل المناخ الحالية؛

17. *تقترح* مزيداً من التبادلات وتعزيز التعاون بين البلدان من أجل تشجيع نقل التكنولوجيات المتطورة مع مزيد من الحوافز، وبناء سياسات، توسّع نطاق الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً، وتعزز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة على النحو المنصوص عليه في الهدف رقم /17/ من أهداف التنمية المستدامة؛

18. *تشجع*، على وجه الخصوص، مشاركة البرلمانات وأعضائها في المنظمات والمنتديات المتخصصة في مجال الطاقة المتجددة، مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، وإنشاء شبكات للبرلمانيين، بما في ذلك بين البرلمانات، المنظمات البرلمانية والبرلمانيين، لتسهيل تبادل أفضل الممارسات وتمكين نقل المعرفة، بما في ذلك السياسات، التكنولوجيا والمالية؛ *وتدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى التعاون مع هذه الهيئات بهدف تعزيز الدعم البرلماني للغايات المتعلقة بالطاقة المتجددة وفق الهدف رقم /7/ من أهداف التنمية المستدامة.

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناء على طلب وفد اسرائيل إدراج بند طارئ بعنوان:

تداعيات الأنشطة الإيرانية الخبيثة، بقيادة فيلق الحرس الثوري الإسلامي

وقوات القدس التابعة له، في الساحات الرئيسية في الشرق الأوسط، بما في فيها سورية، لبنان، العراق واليمن، وفي الساحة الفلسطينية

النتائج

الأصوات الإيجابية.....118 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية.....613

الأصوات السلبية.....495 أغلبية الثلثين.....409

امتناع عن التصويت.....841

البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	غياب		
ألبانيا	غياب		
الجزائر		16	
أندورا			10
أنغولا			14
الأرجنتين	غياب		
ارمينيا	غياب		
استراليا			14
النمسا			12
البحرين		11	
بنغلادش		20	
روسيا البيضاء	غياب		
بلجيكا			13
بنن		12	
بوتان			10
بوليفيا (دولة-متعددة القوميات)		12	
البوسنة والهرسك	غياب		
بوتسوانا			11
البرازيل			22
بلغاريا	غياب		
بوركينا فاسو		13	

البلد	نعم	لا	امتناع
المانيا	12		7
غانا	غياب		
اليونان	13		
غواتيمالا	غياب		
غينيا	غياب		
غيانا	غياب		
هنغاريا			13
آيسلندا			10
الهند			23
اندونيسيا		22	
إيران		18	
العراق		14	
إيرلندا			10
.....		12	
إيطاليا			17
اليابان			20
الأردن	12		
كازخستان			13
كينيا	غياب		
الكويت		11	
ج. لاو الديمقراطية الشعبية			12
لاتفيا			11

البلد	نعم	لا	امتناع
بارغواي			غياب
بيرو			غياب
الفلبين			غياب
بولندا		15	
البرتغال			13
قطر		11	
جمهورية كوريا			17
جمهورية مولدوفا			غياب
رومانيا			14
روسيا الاتحادية			20
رواندا			12
سان مارينو			10
المملكة العربية السعودية		14	
صربيا			12
سيشيل			غياب
سنغافورة			12
سلوفينيا			11
الصومال		13	
جنوب إفريقيا			17
جنوب السودان			10
إسبانيا			15
سيرلانكا			غياب
السودان		15	

بوروندي		12			لبنان		11			سورينام	10		
كابو فيردي			10		ليسوتو	غياب		السويد		13	
الكاميرون			13		ليختنشتاين			10	سويسرا		12	
كندا	15				لتوانيا	11			الجمهورية العربية السورية	13	
تشاد			13		مدغشقر			10	تايلاند		18	
تشيلي		9	4		مالاوي	غياب			جمهورية مقدونيا	غياب	
الصين			23		مالديف	غياب			تيمور الشرقية		11	
كولومبيا			10		مالي		13		توغو	غياب	
كوستاريكا	غياب				مالطا	غياب			تونس	13	
كوت ديفوار	غياب				المكسيك			20	تركيا	18	
كرواتيا	غياب				ميكرونيزيا			8	أوغندا		15
كوبا		13			موناكو			10	أوكرانيا	10	7
قبرص			10		منغوليا			11	الإمارات العربية المتحدة	11	
جمهورية التشيك	13				الجبل الأسود	غياب			المملكة المتحدة	12	6
ج. ك. الشعبية الديمقراطية		12			المغرب		15		الأرغواي	3	8	
					موزنبيق		13		اوزباكستان	غياب	
ج. الكونغو الديمقراطية			17		ناميبيا		11		فانواتو	غياب	
					هولندا			13			
الدنمارك			12		نيوزيلاندا			11	فنزويلا	15	
الإكوادور		5	8		نيكاراغوا	غياب			فيتنام	19	
مصر		19			النيجر	غياب			اليمن	11	
السلفادور	غياب				نيجيريا			10	زامبيا	13	
غينيا الاستوائية			11		النروج	12			زمبابوي	13	
استونيا			11		عُمان		11				
أثيوبيا			19		باكستان		21				
فيجي	غياب				فلسطين		11				
فلندا			12		بنما	غياب					
فرنسا	3		15								
الغابون			11								
جورجيا	غياب										

حاشية: هذه القائمة لا تشمل الوفود الحاضرة في الجلسة والتي لا يحق لها التصويت وفقا لأحكام المادة (5) الفقرة (2) من النظام الأساسي.

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناء على طلب وفد السويد إدراج بند طارئ بعنوان:
العنف ضد المرأة في مكان العمل، لا سيما في البرلمانات،
في أعقاب حركة أنا أيضاً #MeToo

النتائج

الأصوات الإيجابية.....830
الأصوات السلبية.....298
امتناع عن التصويت.....326

مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية.....1128
أغلبية الثلثين.....752

البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان		غياب	
ألبانيا		غياب	
الجزائر		16	
أندورا	10		
أنغولا			14
الأرجنتين		غياب	
ارمينيا		غياب	
استراليا	14		10
النمسا	12		
البحرين		11	
بنغلادش		20	
روسيا البيضاء		غياب	
بلجيكا	13		
بنن			12
بوتان	10		
بوليفيا (دولة-متعددة القوميات)			12
البوسنة والهرسك		غياب	

البلد	نعم	لا	امتناع
المانيا			
غانا		غياب	
اليونان			13
غواتيمالا		غياب	
غينينا		غياب	
غيانا		غياب	
هنغاريا	13		
آيسلندا	10		
الهند			23
اندونيسيا			22
إيران		18	
العراق		14	
إيرلندا	10		
.....	12		
إيطاليا	17		
اليابان	20		
الأردن		12	
كازخستان			13

البلد	نعم	لا	امتناع
بارغواي			19
بيرو		غياب	
الفلبين			13
بولندا	5	10	
البرتغال	13		
قطر		11	
جمهورية كوريا	17		
جمهورية مولدوفا		غياب	
رومانيا	14		
روسيا الاتحادية			20
رواندا	12		
سان مارينو	2		8
المملكة العربية السعودية		14	
صربيا	12		
سيشيل		غياب	
سنغافورة	12		
سلوفينيا	11		
الصومال		13	

بوتسوانا	11			كينيا	غياب			جنوب إفريقيا	17		
البرازيل	22			الكويت		11		جنوب السودان	10		
بلغاريا	غياب			ج. لاو الديمقراطية الشعبية	6		6	إسبانيا	15		
								سيرلانكا	غياب		
بوركينا فاسو	3		10	لاتفيا	11			السودان		15	
بوروندي			12	لبنان		11		سورينام	10		
كابو فيردي	10			ليسوتو	غياب			السويد	13		
الكاميرون	13			ليختنشتاين	10			سويسرا	12		
كندا	15			لتوانيا	11			الجمهورية العربية السورية		13	
تشاد	13			مدغشقر	10			تايلاند	18		
تشيلي			13	مالاوي	غياب			جمهورية مقدونيا	غياب		
الصين	10		13	مالديف	غياب			تيمور الشرقية	11		
كولومبيا	10			مالي			13	توغو	غياب		
كوستاريكا	غياب			مالطا	غياب			تونس		13	
كوت ديفوار	غياب			المكسيك	20			تركيا		18	
كرواتيا	غياب			ميكرونيزيا	8			أوغندا	15		
كوبا			13	موناكو	10			أوكرانيا	17		
قبرص	7		3	منغوليا	11			الإمارات العربية المتحدة		11	
جمهورية التشيك	7		6	الجبل الأسود	غياب			المملكة المتحدة	18		
ج. ك. الشعبية الديمقراطية			12	المغرب		15		الأرغواي			11
				موزنبيق			13	اوزباكستان	غياب		
ج. الكونغو الديمقراطية			17	ناميبيا			11	فانواتو	غياب		
				هولندا	13						
الدنمارك	12			نيوزيلاندا	11			فنزويلا	11		4
الإكوادور	13			نيكاراغوا	غياب			فيتنام	19		
مصر		19		النيجر	غياب			اليمن		11	
السلفادور	غياب			نيجيريا			10	زامبيا	13		
غينيا الاستوائية	11			النروج	12			زمبابوي			13
استونيا	11			عُمان		11					
أثيوبيا	15		4	باكستان	21						
فيجي	غياب			فلسطين		11					
فلندا	12			بنما	غياب						

فرنسا	18										
الغابون	11										
جورجيا	غياب										

حاشية: هذه القائمة لا تشمل الوفود الحاضرة في الجلسة والتي لا يحق لها التصويت وفقا لأحكام المادة (5) الفقرة (2) من النظام الأساسي.

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناء على طلب وفود

فلسطين، الكويت، البحرين وتركيا إدراج بند طارئ بعنوان:

تداعيات إعلان الإدارة الأمريكية حول القدس،

وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية

النتائج

الأصوات الإيجابية.....843

الأصوات السلبية.....121

امتناع عن التصويت.....490

مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية.....464

أغلبية الثلثين.....643

البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	غياب		
ألبانيا	غياب		
الجزائر	16		
أندورا			10
أنغولا	14		
الأرجنتين	غياب		
ارمينيا	غياب		
استراليا		10	4
النمسا			12
البحرين	11		
بنغلادش	20		
روسيا البيضاء	غياب		

البلد	نعم	لا	امتناع
المانيا		10	9
غانا	غياب		
اليونان	9		4
غواتيمالا	غياب		
غينينا	غياب		
غيانا	غياب		
هنغاريا	13		
آيسلندا	10		
الهند	23		
اندونيسيا	22		
إيران	18		
العراق	14		

البلد	نعم	لا	امتناع
بارغواي	غياب		
بيرو	غياب		
الفلبين	غياب		
بولندا	15		
البرتغال			13
قطر	11		
جمهورية كوريا			17
جمهورية مولدوفا	غياب		
رومانيا			14
روسيا الاتحادية	10		10
رواندا			12
سان مارينو	8		2

بلجيكا			13	إيرلندا			10	المملكة العربية السعودية	14		
بنن	12			.....		12		صربيا	6		6
بوتان			10	إيطاليا	10	7		سيشيل	غياب		
بوليفيا (دولة- متعددة القوميات)	12		12	اليابان			20	سنغافورة			12
				الأردن	12			سلوفينيا			11
البوسنة والهرسك	غياب			كازخستان	13			الصومال	13		
بوتسوانا			11	كينيا	غياب			جنوب إفريقيا	17		
البرازيل			22	الكويت	11			جنوب السودان	10		
بلغاريا	غياب			ج. لاو الديمقراطية الشعبية	12			إسبانيا			15
								سيرلانكا	غياب		
بوركينا فاسو	13			لاتفيا		11		السودان	15		
بوروندي	12			لبنان	11			سورينام	5		5
كابو فيردي			10	ليسوتو	غياب			السويد		13	
الكاميرون			13	ليختنشتاين			10	سويسرا	12		
كندا		15		لتوانيا			11	الجمهورية العربية السورية	13		
تشاد	13			مدغشقر	10			تايلاند	10		8
تشيلي	11			مالاوي	غياب			جمهورية مقدونيا	غياب		
الصين	23			مالديف	غياب			تيمور الشرقية	11		
كولومبيا			10	مالي	13			توغو	غياب		
كوستاريكا	غياب			مالطا	غياب			تونس	13		
كوت ديفوار	غياب			المكسيك	10		10	تركيا	18		
كرواتيا	غياب			ميكرونيزيا			8	أوغندا	15		
كوبا	13			موناكو	10			أوكرانيا			17
قبرص	7		3	منغوليا	11			الإمارات العربية المتحدة	11		

جمهورية التشيك	3	4	3	الجبل الأسود	غياب			المملكة المتحدة		18	
ج. ك. الشعبية الديمقراطية	12			المغرب	15			الأرغواي	8		3
				موزنبيق	13			اوزباكستان	غياب		
ج. الكونغو الديمقراطية	17			ناميبيا	11			فانواتو	غياب		
				هولندا			13				
الدنمارك	12			نيوزيلاندا			11	فنزويلا	4		11
الإكوادور		8	5	نيكاراغوا	غياب			فيتنام	19		
مصر	19			النيجر	غياب			اليمن	11		
السلفادور	غياب			نيجيريا	10			زامبيا			13
غينيا الاستوائية			11	النروج			12	زمبابوي	13		
استونيا			11	عُمان	11						
أثيوبيا	19			باكستان	21						
فيجي	غياب			فلسطين	11						
فلندا			12	بنما	غياب						
فرنسا	18										
الغابون	11										
جورجيا	غياب										

حاشية: هذه القائمة لا تشمل الوفود الحاضرة في الجلسة والتي لا يحق لها التصويت وفقا لأحكام المادة (5) الفقرة (2) من النظام الأساسي.

تداعيات إعلان الإدارة الأمريكية حول القدس،
وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة
ولقرارات الشرعية الدولية

قرار تم اعتماده بتوافق الآراء[3] من قبل الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)

إن الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك القرارات 181 (ثانياً) (1947)، 242 (1967)، 252 (1968)، 298 (1971)، 446 (1979)، 465 (1980) و478 (1980)، 1322 (2000) و2334 (2016)، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الوثائق الدولية ذات الصلة،

وإذ تأخذ علماً بالبيان الختامي والقرار الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي والاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الخارجية منظمة التعاون الإسلامي الذي عُقِد في اسطنبول في 13 كانون الأول / ديسمبر 2017 وإعلان اسطنبول بشأن "حرية القدس"،

وإذ ترفض أي قرارات فردية تتعارض مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المواثيق الدولية التي تتناول الوضع القانوني لمدينة القدس، سواء اتخذتها الدول، أو حكومة الاحتلال الإسرائيلي أو غير ذلك،

وإذ تشجب وتدين إعلان الإدارة الأمريكية نقل سفارتها إلى القدس المحتلة بحلول منتصف شهر أيار/ مايو، والذي يتزامن مع ذكرى النكبة (15 أيار/ مايو 1948)،

---

[3] أعربت الوفود عن دعمها للحل القائم على دولتين، ولكنها أعربت عن قلقها إزاء بعض عبارات وعناصر مضمون القرار. أعربت الوفود التالية عن تحفظها على فقرة / فقرات منطوق محددة: فنلندا، إيطاليا وسان مارينو (الفقرة 2)؛ فرنسا (الفقرتان 2 و 5)؛ وسويسرا (الفقرات 2 و 4 و 5). كما أبدت فرنسا تحفظها على الفقرة 5 من الديباجة. بالإضافة إلى ذلك أعربت وفود البلدان التالية عن تحفظها على القرار ككل: أندورا ، أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الجمهورية التشيكية، الإكوادور، إستونيا، فيجي، ألمانيا، هنغاريا، لاتفيا، مالطة، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، صربيا، سيشيل، السويد، تايلاند، المملكة المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

وإذ تعيد التأكيد على دعمها لحق الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة حقوقه في العودة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية،

1. *تجدد* تضامنها ودعمها للشعب الفلسطيني في الدفاع عن قضيته العادلة وحقوقه المشروعة، بما في ذلك حقوقه التاريخية والثابتة في القدس، والتي تكفلها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة؛

2. *تدعم* جميع الخطوات القانونية والسلمية التي اتخذتها القيادة الفلسطينية على الصعيدين الوطني والدولي، لتعزيز سيادة فلسطين على مدينة القدس الشريف والأراضي الفلسطينية المحتلة؛

3. *تؤكد* رفضها المطلق لقرار الإدارة الأمريكية الأخير بشأن القدس برمته، *وتعتبره* لاغياً وباطلاً، بموجب القانون الدولي؛

4. *تدعو* جميع البرلمانات إلى حثّ حكوماتها على الاعتراف بدولة فلسطين على طول حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة؛

5. *تؤكد من جديد* أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل لفرض قوانينها وتدابيرها على القدس غير قانونية وليس لها أية شرعية؛

6. تطالب إسرائيل بوقف جميع أنشطة بناء المستوطنات وأية تدابير أخرى تهدف إلى تغيير وضع الأرض الفلسطينية المحتلة وطابعها وتكوينها الديمغرافي، بما في ذلك في القدس وما حولها، وجميعها لها ثار سلبية على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وعلى آفاق التسوية السلمية.

7. *تعرب* عن قلقها البالغ إزاء القيود التي تفرضها إسرائيل والتي تعوق وصول المصلين إلى الأماكن المقدسة في القدس؛

8. *تدعو* المنظمات الدولية لاتخاذ الخطوات اللازمة لصون التراث التاريخي للقدس والحفاظ عليه؛

9. *تشدد* على ضرورة دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتنفيذ برامج مساعدات لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة ر قم 302 (د – 4) الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 1949.

10. *تشجع* على إعادة إطلاق عملية السلام من خلال مبادرة متعددة الأطراف، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة لتحقيق وجود حل قائم على دولتين على أساس حدود عام 1967.

تقرير لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

أخذت به علماً الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف، 28 آذار/ مارس 2018)

مناقشة تحضيرية بشأن القرار التالي: تعزيز التعاون البرلماني الدولي في مجال الهجرة وحوكمة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة آمنة، منظمة وقانونية

جرت المناقشة يوم الاثنين 26 آذار / مارس برئاسة رئيسة اللجنة السيدة ب. تيشيريليتسو (بوتسوانا). ووافقت اللجنة على تعيين ثلاثة مقررين للقرار التالي، السيد ج. إيتشانيز (إسبانيا)، السيدة ك. سوسا (السلفادور)، والسيد أ. تويزي (المغرب). وقد قدم النقاش الميسران المشتركان للميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة وقانونية، والسفير ج. لاوبر (سويسرا) والسفير ج. غومز كاماتشو (المكسيك)، تلاهم المقررون الثلاثة.

وقد أوجز الميسران المشاركان عمليات التشاور والتفاوض التي ينبغي أن تؤدي إلى اعتماد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة في كانون الأول/ ديسمبر 2018. وأطلعا اللجنة على هيكل المسودة الحالية، ورحبا بمشاركة البرلمانيين في هذه العملية. شدد الميسران المشاركون على الحاجة إلى تغيير الخطاب المتعلق بالهجرة. إذ تحدث معظم الهجرة داخل نفس المنطقة – على سبيل المثال، الأفارقة ينتقلون داخل إفريقيا، وأبناء أمريكا اللاتينية في أمريكا اللاتينية. وتتوافر الآن أدلة تشير إلى أن المساهمة الاقتصادية للمهاجرين تبلغ حوالي 7 تريليون دولار أمريكي أو تسعة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتبقى معظم هذه الفوائد الاقتصادية في بلد المقصد. يجب أن تكون سياسة الهجرة، وفي الواقع مجمل النقاش حول الهجرة، على اطلاع على الأدلة واحترام حقوق الإنسان للأشخاص المتنقلين.

وقد شارك المقررون وجهات نظرهم بشأن القضايا الرئيسية التي يمكن أن يتناولها قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذا الموضوع، من أجل دعم تطوير المعايير المشتركة في مجال الهجرة. خلال المناقشة، تحدث 35 مندوباً من جميع المجموعات الجيوسياسية. وسلط المندوبون الضوء على الحاجة إلى نقاش مستنير، بما في ذلك معلومات عن عوامل الدفع والجذب للهجرة، والأشكال المختلفة التي اتخذتها، وكذلك حول التحديات

والمنافع التي جلبتها. فقد ساهمت الهجرة في التنمية الاقتصادية. وليست حصرية بأي بلد سواء كان بلد المنشأ أم العبور أم المقصد.

وقد أثار المندوبون عدداً من القضايا ذات الأولوية. وشمل ذلك وضع تشريعات شاملة تحمي حقوق المهاجرين، والحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وحتمية مكافحة التمييز وكراهية الأجانب في سياق الهجرة. كما تتطلب الهجرة المتعلقة بالكوارث استجابات أقوى توفر حماية كافية للأشخاص الذين أجبروا على الانتقال. كما أن هناك حاجة إلى دعم مشاركة المهاجرين في التنمية وصنع القرار السياسي، سواء في البلدان المضيفة أو في بلدان المنشأ. وللبرلمانات دور حيوي تؤديه في جميع هذه المجالات، وفي ضمان حماية المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل في جميع جوانب الهجرة. ويمكن للاتحاد البرلماني الدولي وينبغي عليه دعمهم في هذا المسعى.

ودعا الرئيس جميع الأعضاء إلى مساعدة المقررين في صياغة القرار، من خلال تقديم مساهمات خطية بحلول الموعد النهائي وهو 20 نيسان/ أبريل 2018.

النظر في اقتراح إجراء مناقشة حول موضوع "دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجنسية، وضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات، المثليين، مزدوجي الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI)"

في يوم الثلاثاء 27 مارس / آذار، قامت اللجنة بمزيد من النظر في اقتراح إجراء مناقشة، لن تؤدي إلى قرار، حول دور البرلمانات في إنهاء التمييز على أساس الميول الجنسية والهوية الجنسانية. وعند انعقاد الجمعية العامة الـ 137 في تشرين الأول / أكتوبر 2017، وافقت اللجنة على هذا الاقتراح دون تصويت. ومع ذلك، وفي ضوء الآراء المتضاربة بشأن هذه المسألة، قام رئيس الجمعية العامة الـ 137 لاحقاً بإحالة المسألة إلى اللجنة لمواصلة النظر فيها في الجمعية العامة الـ 138.

وفي الجلسة التي عُقدت في 27 آذار/ مارس، عملت اللجنة في جو من الاحترام المتبادل، حيث تمكن جميع المندوبين من إبداء آرائهم حول الاقتراح والاستماع إلى وجهات نظر الآخرين. وقدمت بلجيكا الاقتراح، ثم أخذ 28 مندوباً من جميع المجموعات الجيوسياسية الكلمة للتعبير عن موقفهم. ولتجنب أي شك محتمل بشأن القرار، أجرت اللجنة تصويتاً بنداء الأسماء وصوتت لصالح إجراء هذه المناقشة في الجمعية المقبلة.

الانتخابات

انتخبت اللجنة أعضاءً جدداً في مكتبها (انظر الصفحات 41-44).

انتخبت اللجنة السيد أ. ديساي (الهند) رئيساً جديداً لها. وأبقت قرار من سيصبح نائباً للرئيس حتى الجمعة العامة الـ139، عندما يجتمع المكتب الجديد للمرة الأولى.

تقرير اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة

أخذت به علماً الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف، 28 آذار/ مارس 2018)

اجتمعت لجنة شؤون الأمم المتحدة في 27 آذار / مارس 2018، برئاسة السيد أ. أفسان، والذي أشار إلى أنه وباعتبار أن فترة ولايته لرئاسة اللجنة قد انتهت، لذلك سيتم انتخاب رئيس جديد في نهاية الاجتماع.

وتم تأكيد سبعة أعضاء جدد في المكتب، وهم: السيدة س. الهاشم (الكويت)، السيد أ. العمري (عُمان)، السيد م. بن صوف (تونس)، والسيد ب. لانو راموس (باراغواي) ، السيدة م. ج. كاريون (الإكوادور)، السيد ل. ويرلي (سويسرا)، السيدة د. نزاربابيف (كازاخستان)، وقد استقالت السيدة ل. كريكسيل (الأرجنتين) من المكتب وحل محلها السيد ج. روميرو (الأرجنتين).

أوضح الرئيس أن القصد من الجلسة هو توفير جسر إلى دورة منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى من أجل التنمية المستدامة في تموز/ يوليو 2018، والذي له هدفين رئيسيين: تقييم العمل البرلماني لأهداف التنمية المستدامة، وإعداد البرلمانيين للمناقشة التي ستعقد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

حلقة نقاش حول المتابعة البرلمانية لأهداف التنمية المستدامة.

المقدمون: السيد مياتوفيتش، عضو البرلمان (صربيا)، السيدة ل. كريكسيل، عضو مجلس الشيوخ (الأرجنتين)، والسيد إي. سارافانافان، عضو البرلمان (سريلانكا)، السيدة ن. إيسلر، مديرة مختبر أهداف التنمية المستدامة، جنيف.

أبرزت المناقشات مختلف المبادرات التي اتخذتها البرلمانات لإضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة والإشراف على تنفيذها. وشملت أفضل الممارسات: إنشاء مجموعة متخصصة من البرلمانيين؛ استعراض القدرة المؤسسية لأهداف التنمية المستدامة باستخدام مجموعة أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ إجراء مناقشات عامة لزيادة الوعي بين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال؛ دعم منصات التشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين؛ إنشاء مرصد داخل البرلمان لتقييم المقترحات التشريعية من وجهة نظر أهداف التنمية المستدامة؛ والطلب من كل تشريع جديد أن يشير بوضوح إلى أحد أهداف التنمية المستدامة الذي سيقدمه.

كما تمت مناقشة بعض المخاطر الأكثر شيوعاً المرتبطة بالعمل البرلماني لأهداف التنمية المستدامة. والتي تشمل: ميل معظم البرلمانيين ليكونوا مرهونين للضغوط الانتخابية قصيرة الأجل أكثر من الرؤية الطويلة الأجل لأهداف التنمية المستدامة؛ ميل الحكومات والبرلمانات إلى التركيز فقط على أهداف التنمية المستدامة التي يعتبرونها حيوية بالنسبة لبلدانهم، متجاهلين أن جميع أهداف التنمية المستدامة مترابطة؛ صعوبة وضع أولويات السياسة في إطار معقد حيث تكون جميع القضايا تقريباً مهمة؛ المساوئ النسبية للبلدان المتقدمة التي لم تتعلم الآن سوى طرق متابعة الأهداف العالمية.

بالنظر إلى طرق تحسين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مختلف المناطق، لوحظ أنه وعلى الرغم من أن تجميع بيانات تتسم بالجودة لا يزال حرجاً، إلا أن التحدي الأكبر هو إيجاد طرق لضمان إيصال جميع البيانات ذات الصلة إلى عملية صنع السياسة. والتحدي الثاني هو إيجاد توازن أمثل بين جمع موارد إضافية لتمويل ودعم أهداف التنمية المستدامة والاستفادة على أفضل وجه من الموارد المتاحة بالفعل. والمشكلة الثالثة والمشتركة هي صعوبة تفكيك الطابع الانعزالي للسياسات من أجل تحسين تماسك السياسات فيما بين الأهداف. كما أن هناك حاجة إلى التعبير بوضوح عن "القطاع الخاص" الذي عُرّف بشكل غامض بحيث يمكن للعناصر الفاعلة المختلفة مثل الشركات عبر الوطنية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأعمال التجارية التي تديرها الأسر المشاركة صورة أكثر فعالية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

تم التأكيد على الدور الخاص للشباب. في المدى الزمني الطويل نسبياً لأهداف التنمية المستدامة، سيكون شباب اليوم هم الناخبون غداً، دافعو الضرائب وصنّاع القرار الذين يحتاجون إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حتى النهاية. لذا من المهم أن تعمل البرلمانات بشكل وثيق مع الشباب، بما في ذلك ضمان أن تكون أهداف التنمية المستدامة جزءً من المنهج الدراسي في مرحلة مبكرة جداً. كما أن هناك حاجة لأن تقوم البرلمانات والبرلمانيين، إلى جانب الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، بعمل أفضل بكثير في نشر أهداف التنمية المستدامة بلغة يفهمها الجميع.

وبما أن المسؤولية عن أهداف التنمية المستدامة تقع على عاتق الحكومات التي تملك السلطة التنفيذية، فإن الأمم المتحدة ستواصل لعب دور حيوي في دعم الجهود ذات الصلة التي تبذلها الدول الأعضاء فيها. لديها سلطة فريدة على جمع الحكومات، والوسائل والسلطة الأخلاقية لإثارة المسائل الصعبة التي تحتاج إلى حلول مبتكرة، والقدرة على توفير رصيد للممارسات الجيدة للحكومات للتعلم منها. وبمساعدة الاتحاد البرلماني الدولي، يمكن أن تستفيد البرلمانات أيضاً من كل ما كان يجب على الأمم المتحدة أن تقدمه فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

حلقة نقاش بشأن الموضوع الرئيس للمنتدى السياسي الرفيع المستوى: التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على التكيّف.

مقدمو العروض: السيد أ. سينماليزا، عضو البرلمان (الإكوادور)، السيدة هـ. هاوكلاند ليديل، عضو البرلمان (النرويج)، السيد م. واكرناغل، الرئيس والمدير التنفيذي (الشبكة العالمية للبصمة البيئية، السيد س. ستون (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)).

وركزت المناقشة على البيئة باعتبارها واحدة من ركائز التنمية المستدامة. وأُعتبر التحدي المتمثل في عكس أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتحويل إنتاج الطاقة نحو مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الخضراء) لمكافحة تغير المناخ أكثر التهديدات المباشرة على كوكب الأرض.

إن الاستهلاك والإنتاج العالميان الآن أعلى بكثير من قدرات البيئة المتجددة. وفي حين أن الاقتصادات قد تنمو من الناحية النقدية، فإنها تقوّض أيضاً قاعدة مواردها الخاصة وتتسبب في ضرر لا يمكن إصلاحه للبيئة. لقد أظهر مفهوم البصمة البيئية وعملية حسابها بفعالية كيف أن أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية تتطلب المزيد من الطبيعة وبشكل أكبر مما يمكن أن تحققه الطبيعة. وقد تجلى ذلك على وجه الخصوص بارتفاع انبعاثات الكربون وتأثيرها على تغير المناخ. ويمكن أن يعزى معظم العجز الإيكولوجي إلى أنماط الحياة غير المستدامة في البلدان المتقدمة.

وقد كشفت المناقشة أوجه القصور في الناتج المحلي الإجمالي كمقياس رئيس للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. يفترض الناتج المحلي الإجمالي أن الثروة المادية هي بمثابة رفاه الإنسان، في حين أن هذا الأخير يعتمد على العديد من العوامل الأخرى، مثل التعليم، الصحة، الثقافة، وقت الفراغ، الصداقة، المجتمع والبيئة النظيفة. تم احتساب نفقات الرعاية الصحية المتعلقة بالتلوث البيئي من الناتج المحلي الإجمالي، كميزة تعود بالنفع على الاقتصاد، في حين أنه ينبغي في الواقع اعتبارها بمثابة مسؤولية. وبالتالي، فإن البصمة البيئية قد وفرت الثقل الموازن المثالي للناتج المحلي الإجمالي: ففي حين افترض الناتج المحلي الإجمالي نمواً اقتصادياً غير محدود محتملاً ، إلا أن البصمة البيئية أظهرت حدود النمو من الناحية البيئية.

تعتبر الطاقة حيوية لجميع أوجه النشاط البشري. وبما أن انبعاثات الكربون المرتبطة بالوقود الأحفوري كانت السبب الرئيس للقصور البيئي الحالي، فإن هناك حاجة ماسة إلى استثمارات ضخمة في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. غيرَ أن ذلك يتطلب اتخاذ إجراء عاجل ضد تدفقات رؤوس

الأموال غير المشروعة والتهرب الضريبي، فضلاً عن زيادة مستويات التمويل العام، حتى يمكن تخصيص المزيد من الأموال لمساعدة البلدان النامية.

وبالإضافة إلى زيادة الطاقة الخضراء، فإن عوامل أخرى سوف تكون حيوية في التحول نحو الاستدامة البيئية: وضع تصاميم حضرية، بحيث تكون المدن أكثر إحكاماً وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة والمدخلات الأخرى؛ الإنتاج الغذائي المستدام، الذي يتطلب زراعة واستخدام للأراضي بشكل أكثر كفاءة؛ وسياسات لاحتواء النمو السكاني.

وفي نهاية الجلسة، شجع الرئيس المشاركين على الانضمام إلى وفودهم الوطنية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المرتقب، في الفترة من 9 إلى 18 تموز / يوليو، في نيويورك. وأعلن كذلك أن الاتحاد البرلماني الدولي سيعقد حدثاً في 16 تموز / يوليو كفرصة للبرلمانيين لتقييم الرسائل الرئيسية المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

وانتقلت اللجنة إلى الموافقة رسمياً على ترشيح السيد ج. س. روميرو رئيساً لها، ثم تم اختتام الجلسة.

التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

قائمة بالأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي في الفترة من 15 أيلول/ سبتمبر 2017 حتى 15 آذار/ مارس 2018

أخذ علماً بها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 202 (جنيف، 28 آذار/ مارس 2018)

الديمقراطية وحقوق الإنسان

واصل الاتحاد البرلماني الدولي المساهمة في عملية الأمم المتحدة من أجل الاتفاق العالمي للهجرة الذي سينتهي بمؤتمر كبير في كانون الأول/ ديسمبر 2018. وقد قاد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وفداً إلى اجتماع تقييمي من أجل استعراض مناقشات الهجرة في الأمم المتحدة خلال الفترة من 4 إلى 6 كانون الأول/ ديسمبر في بويرتو فالارتا، المكسيك. وفي 11 كانون الأول / ديسمبر، شارك رئيس مكتب المراقب الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك في حلقة نقاش في الأمم المتحدة بشأن الحقوق السياسية والمدنية للمهاجرين واللاجئين. وشارك أعضاء البرلمان في جلسات الأمم المتحدة لأصحاب المصلحة المتعددين التي عقدت في 18 كانون الأول/ ديسمبر و 21 شباط/ فبراير.

عُقد الاجتماع البرلماني المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي لعام 2018، بشأن الهجرة أيضاً، في 22 و23 شباط / فبراير في نيويورك. وشارك نحو 200 من البرلمانيين، إلى جانب مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة، وسفراء وخبراء. شارك رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة مشاركة نشطة في إعداد جلسة الاستماع وتسيير أعمالها، وستتم مشاركة نتائجها مع أعضاء الأمم المتحدة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة ومساهمة رسمية في عملية الاتفاق العالمي حول الهجرة.

أُطلقت النسخة الثانية من التقرير البرلماني العالمي للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المعنون "*الرقابة البرلمانية: سلطة البرلمان لمحاسبة الحكومة*"، خلال الدورة 137 للجمعية العامة في سانت بطرسبرغ. وقدم التقرير إلى مجموعة من سفراء الأمم المتحدة (أصدقاء الاتحاد البرلماني الدولي) خلال مأدبة غداء في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر في نيويورك. ويشجع الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط البرلمانات على استخدام التقرير كأساس لمراجعة أدائهم الرقابي، لا سيما فيما يتعلق بدور البرلمان في رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG).

واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي مشروعهما المشترك لتقديم المساعدة إلى برلمان ميانمار. وواصلت المنظمتان أيضا تعاونهما لدعم برلماني جيبوتي وجورجيا، وبدأتا التعاون لدعم برلمان فانواتو.

خاطب الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي الجزء الرفيع المستوى من الدورة السابعة والثلاثين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وشدد على العمل الذي قام به الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء فيه في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تعبئة المشاركة البرلمانية في المراجعة الدورية العالمية لالتزامات حقوق الإنسان.

المساواة بين الجنسين

جرى حدث إطلاق خاص لموقع "شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة iKNOW Politics" الجديد في مكتب نيويورك التابع للاتحاد البرلماني الدولي في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر. وهذه الشبكة هي عبارة عن منصة عبر الإنترنت لدعم المرأة في السياسة، ومبادرة مشتركة من الاتحاد البرلماني الدولي، منظمة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. واحتفل الحدث باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة وركّز على العنف ضد المرأة في السياسة.

حول نفس الموضوع، كان الاتحاد البرلماني الدولي شريكاً متعاوناً لاجتماع فريق الخبراء الذي نظمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية حقوق الإنسان وعُقد من قبل مُقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالعنف ضد المرأة (SRVAW)، في إطار الاستعداد لتقريره القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2018 (الدورة الثالثة والسبعين)، حول قضية العنف ضد المرأة في السياسة، وعُقد الاجتماع في 8 و 9 آذار / مارس في نيويورك.

في 13 آذار / مارس 2018، عقد الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة اجتماعهما البرلماني السنوي بمناسبة الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة، بشأن موضوع تمكين النساء والفتيات الريفيات. وعَقد الاتحاد البرلماني الدولي حدثين جانبيين آخرين للجنة وضع المرأة لتسليط الضوء على قضايا المرأة.

واصل الاتحاد البرلماني الدولي تعاونه مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (لجنة CEDAW). وزود الاتحاد اللجنة بمعلومات عن البلدان التي سيتناولها الاستعراض في دورتيها 68 و 69 (من تشرين الأول/ أكتوبر إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 ومن شباط/ فبراير إلى آذار/ مارس 2018) في جنيف. والتقى الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً مع فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة المعنية بالقضاء

على التمييز ضد المرأة في كلتا المناسبتين لمناقشة كيفية زيادة تعزيز قدرة البرلمانات على النهوض بالمساواة بين الجنسين.

تمكين الشباب

شارك وفد من البرلمانيين الأعضاء في مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، في منتدى الشباب السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة يومي 30 و 31 كانون الثاني/ يناير. وكان الموضوع الرئيس للمنتدى هو دور الشباب في بناء مجتمعات حضرية وريفية مستدامة وقادرة على التكيّف.

وفي 17 و 18 تشرين الثاني / نوفمبر، عقد الاتحاد البرلماني الدولي النسخة الرابعة من مؤتمره العالمي السنوي للبرلمانيين الشباب في أوتاوا. وتمت استضافة المؤتمر من قبل برلمان كندا. بعث مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشباب ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة رسائل فيديو تركز على موضوع المؤتمر: البرلمانيين الشباب كقوى دافعة للإدماج. كما شارك ممثلون من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) كعضوين في فريق المناقشة خلال هذا الحدث.

وفي 27 و 28 أيلول / سبتمبر، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً المؤتمر الإقليمي للبرلمانيين الشباب في إفريقيا بشأن موضوع تعزيز المشاركة السياسية من أجل مجتمعات أكثر شمولاً وسلماً. ومع التركيز على التمكين السياسي ومنع التطرف العنيف، وانضم إلى البرلمانيين الشباب ممثلين من اليونيسف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذين شاركوا كأعضاء في فريق المناقشة خلال مختلف الجلسات.

السلم والأمن الدوليين

شارك ممثل عن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في حدث حول "*الحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة*" في 18 تشرين الأول/ أكتوبر، خلال الدورة الـ 137 للجمعية العامة.

وعَقدت لجان الاتحاد البرلماني الدولي الدائمة لشؤون الأمم المتحدة والسلم والأمن الدوليين حدثاً مشتركاً في 16 تشرين الأول/ أكتوبر، خلال الدورة الـ 137 للجمعية العامة، لمناقشة معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تم إنشاؤها حديثاً. وكان رئيس المؤتمر التحضيري للمعاهدة، السفير وايت غوميز من كوستاريكا، من بين مقدمي العروض في المناقشة. وتدعو المعاهدة بشكل خاص البرلمانيين إلى المشاركة في هذه العملية الهامة.

في منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر، تضمن القرار السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الحوار بين الأديان فقرة ترحب بإعلان الاتحاد البرلماني الدولي حول *تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق*، والذي تم تبنيه في الجمعية العامة 137، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية.

في 5 و 6 شباط/ فبراير 2018، شارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) في الاجتماع الأول للفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وقدّم خبرته في هذا الموضوع. ومنذ عام 2015، استمر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد البرلماني الدولي العمل عن كثب على البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يهدف إلى سد الثغرات الكبيرة في تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وقرارات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وتم إنشاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى لتوجيه خطة العمل التي يقودها الأعضاء للبرنامج المشترك.

التنمية المستدامة

خلال هذه الفترة، شارك الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط في العديد من اجتماعات مجموعات العمل للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي (GPEDC)، التي تضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). شرع العمل في مذكرة إرشادية مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرلمانيين بشأن التعاون الإنمائي في مشروعين تم إعدادهما خلال الربع الأول من عام 2018.

تضمن التقرير الثاني للأمين العام للأمم المتحدة حول *إعادة تنظيم جهاز منظومة الأمم المتحدة*، الصادر في يناير /كانون الثاني، أحكاما بشأن مشاركة الأمم المتحدة مع البرلمانات.

وقدّم الاتحاد البرلماني الدولي الدعم لتقرير المساءلة العالمي لمنتدى التعاون الإنمائي للأمم المتحدة (DCF)، مما ساعد على ضمان مشاركة عدد من البرلمانات في عملية المسح التي سبقت التقرير. وبدأت الاستعدادات لإشراك البرلمانيين في الاجتماع الوزاري نصف السنوي لمنتدى التعاون الإنمائي (DCF) في أيار/ مايو 2018.

واتفق الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على مذكرة تفاهم تحدد أولويات التعاون حتى نهاية عام 2020. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت مذكرة التفاهم في مراحلها النهائية قبل التوقيع. وتعطي مذكرة التفاهم الأولوية لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتغير المناخ والبيئة، وتركز على بناء القدرات في البرلمانات للتشريع والإشراف على تنفيذ القوانين والسياسات. ومن المتوقع أن يتم توقيع مذكرة التفاهم من

قبل رئيسي المنظمتين في الأسابيع القادمة. كما تعمل المنظمتان على إعداد ورقة معلومات أساسية للبرلمانيين حول الاقتصاد الأخضر.

واصل الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم التقييم الذاتي لأهداف التنمية المستدامة في البرلمانات من خلال مجموعة أدوات التقييم الذاتي لأهداف التنمية المستدامة المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، توصلت برلمانات صربيا، فيجي، مالي، كينيا وجيبوتي إلى خطط عمل لوضع ترتيبات مؤسسية وإدماج أهداف التنمية المستدامة في عملها.

التفاعل الرفيع المستوى

مثّل المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، السيد يوري فيدوتوف، الأمين العام للأمم المتحدة في افتتاح الجمعية العامة الـ 137 في سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، في 14 تشرين الأول/ أكتوبر. وخلال الجمعية العامة، شارك رئيس الموظفين السابق لرئيسي الجمعية العامة، السفير ت. كريستنسن، في حلقة نقاش للجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة بشأن *دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحوكمة الدولية* في 18 تشرين الأول / أكتوبر.

وفي 13 تشرين الثاني / نوفمبر، اجتمع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي مع مساعد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السيد فولكر تورك، وناقشا الحاجة إلى قيام الاتحاد البرلماني الدولي بتطوير المزيد من العمل الميداني من أجل التصدي للتحديات التشريعية المتعلقة بقوانين الجنسية. وتحدثا أيضاً عن الحاجة إلى إرسال المزيد من البعثات الميدانية واقتراح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أماكن مختلفة لذلك مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان وزامبيا.

أرسل رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، السيد ميروسلاف لاجاك، رسالة عبر الفيديو إلى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر في أوتاوا، كندا. حيث تم تنظيم المؤتمر بالتعاون مع برلمان كندا.

وفي 27 تشرين الثاني / نوفمبر، عُقد اجتماع القيادة العليا للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. شارك في رئاسته الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي ونائب الأمين العام للأمم المتحدة، السيدة أمينة محمد، وقد ساعد الاجتماع على توضيح عدد من قضايا التنسيق على المستويين الوطني والعالمي. وأوصى، من بين أمور أخرى، بضرورة عقد اجتماع عمل كل عام قبل اجتماع كبار القادة.

طلبت رئيس الاتحاد البرلماني الدولي عقد اجتماع شخصي مع السيدة محمد للتعريف بها. وقد تطرقت المناقشات إلى استعداد الاتحاد البرلماني الدولي للعمل بطريقة منسقة مع الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وتمكين النساء والشباب، الأمر الذي له أهمية كبيرة للبرلمانات والبلدان.

وفي 27 تشرين الثاني / نوفمبر أيضاً، اجتمع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد أكيم شتاينر، للتوقيع رسمياً على مذكرة تفاهم جديدة تحدد الأولويات والمعايير المؤسسية من أجل مزيد من التعاون بين المنظمتين.

وفي 28 تشرين الثاني / نوفمبر، حضر 21 من الممثلين الدائمين مأدبة غداء لمجموعة أصدقاء الاتحاد البرلماني الدولي، التي استضافها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. وقد شهد هذا الحدث بداية العملية التشاورية لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة، البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي المتوقع في أيار/ مايو 2018.

وفي 13 كانون الأول / ديسمبر، اجتمع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي مع المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين. وأكدت من جديد التزام الاتحاد البرلماني الدولي بحماية حقوق الإنسان للبرلمانيين والدفاع عنها. كما وجهت له دعوة للمشاركة في الدورة 138 للجمعية العامة، وطلبت دعمه لتنظيم ورشات عمل يمكن أن توفر معلومات وأدوات متعمقة، للسماح للبرلمانيين بتحسين أطر السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان في كل بلد.

وعقد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ونائب رئيس اللجنة التنفيذية اجتماعاً في منتصف كانون الأول/ ديسمبر مع المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، السيد مايكل مولر. وناقشوا التعاون القائم وبحثوا في السبل الأخرى للمستقبل، لا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. واقترحوا تنظيم ورشة عمل لرؤساء لجان الشؤون الخارجية والمالية في جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي لتقديم معلومات عملية لتحسين تنفيذ خطة عام 2030.

وفي اجتماع تقييمي بشأن الاتفاق العالمي للهجرة عُقد في بويرتو فالارتا في كانون الأول / ديسمبر، اجتمع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي مع المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، السفير وليام لاسي سوينغ، وقدمت له دعوة لمخاطبة الجمعية العامة 138.

في 22 شباط / فبراير، اجتمع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام مع الأمين العام للأمم المتحدة، وناقشا العمل البرلماني بشأن بعض القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الدولي، بالإضافة إلى فرص

مواصلة تعزيز الشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. وشددا على دور البرلمانات ومسؤوليتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالتصديق، تعديل التشريعات الوطنية، وتخصيص الموازنات والمساءلة لجعل الأهداف قابلة للتنفيذ على المستوى المحلي. ودعا رئيس الاتحاد البرلماني الدولي السيد غوتيريس إلى الجمعية العامة 139، التي رد عليها بالإيجاب.

تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط

أخذ به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته 202
(جنيف، 28 آذار/ مارس 2018)

عَقدت اللجنة جلستين، في 24 و 26 آذار / مارس 2018. حضر الجلستين كل من: رئيسة اللجنة السيدة س. أتلجان (كندا)، السيد أ. ن. م. الأحمد (فلسطين)، السيدة ر. علواني (مصر)، السيد ف. موري (سويسرا)، السيد م. المحرزي (الإمارات العربية المتحدة)، السيدة د. باسكال أليندي (تشيلي)، والسيدة ب. غرويلز (بلجيكا). وحضر السيد ر. منور (إندونيسيا) الجلسة التي عُقدت في 24 آذار / مارس. بينما حضر السيد ن. شاي (إسرائيل) والسيد ج. جولين – لافرير (فرنسا) الجلسة التي عُقدت في 26 آذار / مارس.

افتتحت اللجنة اجتماع 24 آذار / مارس بانتخاب رئيس جديد، حيث تم انتخاب السيدة س. أتلجان (كندا) بالإجماع لهذا المنصب.

استمعت اللجنة إلى تقرير حول آخر التطورات العامة في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، أُبلغت اللجنة بالوضع في سورية ، لا سيما في عفرين والغوطة الشرقية، وحول آخر المستجدات بشأن فريق العمل المعني بسورية (WGS). وتم إطلاع اللجنة على المنتدى السوري الذي عقد في سوتشي في روسيا في وقت سابق من هذا العام. كما تم إبلاغ الأعضاء بأن تقريراً من فريق العمل المعني بسورية (WGS) سيعرض على اللجنة التنفيذية من قبل رئيس الفريق.

علاوة على ذلك، دعت اللجنة وفد اليمن لتقديم موجز يتضمن آخر المستجدات عن الوضع الحالي في البلاد. وأبرز الوفد أنه يحضر الجمعية العامة الـ 138بصفته وفداً واحداً موحداً. واعترف الوفد كذلك بدور الاتحاد البرلماني الدولي في توفير منبر للحوار بين الفصيلين في البرلمان اليمني، الأمر الذي سهل هذه النتيجة. رحبت اللجنة بجهود جميع الجهات الفاعلة وشجعت الوفد اليمني على مواصلة هذه التطورات الإيجابية، خاصة من أجل المساعدة في التخفيف من معاناة الشعب اليمني.

قدّم السفير كريستيان دوسي من مركز جنيف للسياسة الأمنية (GCSP) عرضاً حول عمل المركز (GCSP) وتركيزه على توفير التدريب لغرض تعزيز السلام والأمن لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة.

كانت أوجه التآزر بين المركز (GCSP) وولاية لجنة شؤون الشرق الأوسط واضحة ويمكن أن توفر الفرص التي تهدف إلى تمكين أعضاء البرلمانات في السياسات الدولية.

استمعت اللجنة إلى معلومات محدّثة حول مشاريع العلم من أجل السلام، التي تهدف إلى أخذ عناصر الصراع وتحويلها إلى أسباب للتعايش. وأُبلغ أعضاء اللجنة بأن تفاصيل مدارس العلم من أجل السلام، مثل المناهج الدراسية ومواعيد الفصول الافتتاحية، قد أُنشئت جميعها. غير أن المشروع توقف بعد اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل. وقد ولّد هذا القرار مناخاً غير ملائماً لتنفيذ المشاريع. وعلى الرغم من المناخ السياسي المتوتر الناجم في المنطقة، أعاد أعضاء اللجنة تأكيد تصميم اللجنة على تنفيذ مدارس العلم من أجل السلام، وفقاً لقرارها في سانت بطرسبرغ بالمضي قدماً في اتخاذ إجراءات ملموسة.

وأبرزت اللجنة أهمية الحفاظ على المياه الجديدة كموضوع للمدرسة الأولى والبحث في العلوم والتكنولوجيا للمدارس المستقبلية. وعلاوة على ذلك، فإنها ما تزال مقتنعة بأنه عند استكشاف جدوى العمل معاً بشأن الأشياء التي توحّد بدلاً من الأشياء التي تفرّق، يظل السلام والحوار قابلين للتطبيق.

استمعت اللجنة إلى وجهات نظر كل من إسرائيل وفلسطين بشأن اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل. ومع ذلك، شدد كلا الطرفين على التزامهما بالعمل والمشاريع التي تضطلع بها اللجنة حيث يتعين مواصلة جميع الجهود الرامية إلى بناء الجسور وتعزيز السلام، لا سيما لصالح الأجيال المقبلة.

طُلب من الأمانة وضع خطة عمل تحدد الخطوات التالية لمشاريع اللجنة، بما في ذلك تفاصيل المائدة المستديرة الثالثة حول المياه واجتماع متابعة بشأن مدارس العلم من أجل السلام.

إحصاءات مجموعة الشراكة الجندرية (الشراكة بين الرجال والنساء)

وضع مشاركة النساء المندوبات في الدورة 138 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي (في 27 آذار/ مارس 2018)

تشكيل الوفود في الاجتماعات الثمانية الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي (من تشرين الأول/ أكتوبر 2014 – حتى الآن)

الاجتماع	إجمالي المندوبين	إجمالي / نسبة النساء من المندوبين		إجمالي الوفود	إجمالي / النسبة المئوية للوفود المكونة من رجال فقط (2 أو أكثر)		إجمالي الوفود المكونة من نساء فقط (2 أو أكثر)	إجمالي الوفود المكونة من جنس واحد (2 أو أكثر)	إجمالي الوفود المكونة من عضو واحد (رجل أو امرأة)
جنيف (2017/03/18)	745	227	30.5	148	18	12.7	3	21	6
سانت بطرسبرغ (10/17)	829	249	30.0	155	17	11.8	1	18	11
دكا (04/17)	612	193	31.5	126	11	9.6	1	12	12
جنيف (10/16)	693	228	32.9	141	15	11.5	3	18	11
لوساكا (03/16)	636	190	29.9	126	19	15.8	0	19	6
جنيف (10/15)	647	210	32.5	133	12	9.9	2	14	12
هانوي (03/15)	675	189	28.0	128	16	13.7	1	17	11
جنيف 14 (10/14)	717	229	31.9	145	18	12.9	1	19	6

وفود من جنس واحد، ومن جنسين حضرت في جنيف (الحالة في 27 آذار / مارس 2018)

رقم	البلد	جنيف 03/18			سانت بطرسبرغ 17			دكا 17			جنيف 16			لوساكا 16			جنيف 15			هانوي 15			جنيف 10/14		
		نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي
1	أندورا	0	3	3	2	2	4	1	2	3	2	2	4	0	2	2	3	1	4	غياب			2	0	2
2	البوسنة والهرسك	0	4	4	0	2	2	غياب			0	2	2	غياب			0	3	3	غياب			1	2	3
3	بوركينا فاسو	0	7	7	1	7	8	1	6	7	1	6	7	1	7	8	1	7	8	1	7	8	2	5	7
4	كابو فيردي	0	3	3	3	2	5	1	2	3	3	1	4	غياب			0	3	3	غياب			1	2	3
5	كوت ديفوار	0	3	3	1	2	3	غياب			غياب			1	4	5	غياب			1	2	3	1	4	5
6	ج. كوريا الديمقراطية	0	4	4	0	6	6	0	3	3	0	4	4	0	4	4	غياب			0	4	4	غياب		
7	الدنمارك	0	2	2	1	5	6	4	2	6	0	2	2	3	4	7	1	4	5	0	8	8	0	4	4
8	غينيا	0	2	2	0	2	2	1	1	2	0	4	4	1	1	2	1	4	5	1	1	2	0	3	3
9	لاوس	0	2	2	1	2	3	1	3	4	1	2	3	غياب			1	1	2	3	4	7	1	1	2
10	لبنان	0	2	2	1	2	3	0	2	2	1	3	4	0	2	2	1	3	4	غياب			1	4	5
11	ليختنشتاين	0	2	2	0	2	2	غياب			1	1	2	1	1	2	1	1	2	غياب			1	1	2

12	المالديف	0	3	3	1	5	6	1	4	5	0	4	4	1	4	5	1	0	1	5	5	2	6	8
13	مالطا	0	2	2	0	3	3	0	1	1	0	غياب			0	2	2	1	0	2	2	0	2	2
14	موريتانيا	2	0	2	2	2	4	1	1	2	0	1	1	2	0	3	3	2	0	2	0	2	3	3
15	ميكرونيزيا	0	4	4	0	4	4	غياب			0	3	0	3	0	3	3	0	4	4	3	0	2	2
16	المغرب	0	8	8	0	8	8	1	4	5	0	4	4	1	5	8	7	1	8	5	7	1	8	8
17	بنما	0	2	2	1	5	6	1	1	2	0	غياب			1	1	0	1	4	3	1	4	3	3
18	بيرو	2	0	2	3	1	4	غياب			2	1	3	غياب			1	2	3	1	2	3	2	5
19	جمهوريـــــة مولدوفا	2	0	2	1	1	2	غياب			غياب			غياب			0	1	1	غياب			غياب	
20	الصومال	0	2	2	0	3	3	غياب			0	2	2	غياب			غياب			غياب			غياب	
21	اليمن	0	7	7	غياب			غياب			0	8	8	غياب			غياب			غياب			غياب	

وفود مكونة من عضو واحد حضرت في جنيف (الحالة في 27 آذار / مارس 2018)

رقم	البلد	جنيف 03/18			سانت بطرسبرغ 17			دكا 17			جنيف 16			لوساكا 16			جنيف 15			هانوي 15			جنيف 10/14		
		نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي
1	كولومبيا	0	1	1	1	1	2	غياب			1	1	2	غياب			غياب			غياب			1	7	8
2	كوستاريكا	1	0	1	0	1	1	غياب			0	1	1	غياب			1	0	1	غياب			2	1	3
3	غواتيمالا	1	0	1	1	2	3	0	2	2	2	0	2	غياب			غياب			غياب			0	1	1
4	نيكاراغوا	1	0	1	1	0	1	غياب			1	0	1	غياب			غياب			غياب			1	0	1
5	باراغواي	0	1	1	0	1	1	غياب			غياب			غياب			غياب			غياب			1	2	3
6	فانواتو	0	1	1	لم يحضر																				

تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده

اعتمدها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 202
والجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف، 28 آذار/ مارس 2018)

(أ) النظام الأساسي

المادة 10.2، تضاف في نهاية الفقرة العبارة الآتية: "**يجوز للبرلمان العضو أن يسجل مندوباً إضافياً إذا كان هناك واحد على الأقل من البرلمانيين الشباب[4] من بين أعضاء الوفد، بشرط أن يكون الوفد مؤلفاً من كلا الجنسين، وألا يكون البرلمان العضو متأخراً عن تسديد اشتراكاته المقررة**".

(ب) قواعد الجمعية العامة

القاعدة 22.1 تعدل على النحو الآتي: " ~~لا~~ يجوز ~~لأكثر من~~ لممثلين عن كل وفد أن يتكلما أثناء المناقشة العامة. ~~وتكون مدة الكلام المخصصة لكل وفد خلال هذه المناقشة ثماني دقائق. ما لم تقرر اللجنة التوجيهية غير ذلك. وفي حال وجود متكلّمَين اثنين من الوفد نفسه مسجلَين لهذه المناقشة، فإنهما يتقاسمان مدة الكلام بحسب ما يروه ملائماً لهما بأفضل طريقة ممكنة. ويجوز لمندوب إضافي من كل وفد التكلم في المناقشة العامة، شريطة أن يكون برلمانياً شاباً~~"[5].

تحذف القاعدة 22.2

~~2. بغية ضمان سير المناقشات بصورة طبيعية، يجوز للجنة التوجيهية أن تعدّل فترة الكلام المذكورة أعلاه لتتلاءم مع الظروف.~~

(ج) أساليب عمل وحقوق ومسؤوليات المراقبين في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي

[4] في هذه اللوائح، كلما استخدمت عبارة "البرلمانيين الشباب"، ينبغي تفسيرها على أنها تشير إلى البرلمانيين الذين تقل أعمارهم عن 45 عاماً.

[5] في هذه اللوائح، كلما استخدمت عبارة "البرلمانيين الشباب"، ينبغي تفسيرها على أنها تشير إلى البرلمانيين الذين تقل أعمارهم عن 45 عاماً.

تعدّل الفقرة 7 على النحو التالي: "في المناقشة العامة في الجمعية العامة، سيُختصَر زمن الحديث بالنسبة للمراقبين إلى **ثلاث** ~~خمس~~ دقائق. لكن يمكن إظهار بعض المرونة في الوقت تجاه الرؤساء التنفيذيين في منظمات الأمم المتحدة، الذين يرغبون في مخاطبة الاتحاد البرلماني الدولي".

مذكرة تفسيرية

لم يطبق زمن التحدث الذي يبلغ 8 دقائق المشار إليه في القواعد منذ عدة سنوات حتى الآن. وفي عام 2014، تغير شكل جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي من حدث مدته خمسة أيام إلى أربعة أيام، ما أدى إلى تقليص الوقت المخصص للمناقشة العامة (بالمقارنة مع 18 ساعة مخصصة للمناقشة قبل عام 2014، لم يتاح سوى 13 إلى 14 ساعة في عام 2017). وعلاوة على ذلك، ازدادت عضوية الاتحاد البرلماني الدولي زيادة كبيرة (من 108 أعضاء في عام 1987 إلى 178 عضواً الآن)، ما أدى أيضاً إلى تقليص زمن التحدث.

وكجزء من طرائق تعزيز مشاركة الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، وافق المجلس الحاكم على فتح قائمة المتكلمين، وتخصيصها من أجل البرلمانيين الشباب حصراً. ولذلك، يقترح إعطاء دقيقتين إضافيتين للوفود التي تسجل نائبا شاباً كمتحدث ثالث في المناقشة العامة، شريطة أن يتم استخدام الوقت الإضافي من قبل برلماني شاب.

وبناء على ذلك، يُقترح تعديل وقت الكلام في المناقشة العامة على النحو التالي:

القائمة (أ)	الجزء الرفيع المستوى (هيئة رئاسية)	7 دقائق
القائمة (ب)	أول المتحدثون من الوفود	6 دقائق
القائمة (ج)	ثاني المتحدثون من الوفود	الوقت المتبقي
	(تصل إلى ما مجموعه 7 دقائق لمتكلمين اثنين)	
القائمة(د)	البرلمانيون الشباب	2 دقيقة

في حالة الضرورة، واعتماداً على عدد المتكلمين، قد تقرر اللجنة التوجيهية للجمعية مواصلة خفض زمن التحدّث. وكما جرت العادة، يحق للأعضاء والأعضاء المنتسبين تقسيم زمن التحدث بين متكلمين اثنين من الوفد نفسه (أغلبية – معارضة، رجال ونساء، وما إلى ذلك). وستتاح للوفود المراقبة مدة ثلاث دقائق من الكلام، وستتحدث عادة في نهاية القائمة "ب". وسُيدرج رؤساء المنظمات في عمليات سحب القرعة المعتادة للكلمات من أجل ترتيب المتكلمين.

جدول الاجتماعات المستقبلية والأنشطة الأخرى

الدورة الـ 41 للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية	بروكسل (البرلمان الأوروبي) من 24 إلى 25 نيسان/ أبريل 2018
القمة الثانية عشرة لرئيسات البرلمانات	كوتشابامبا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) 25-26 نيسان/ أبريل 2018
الندوة الإقليمية الرابعة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في برلمانات شرق ووسط أوروبا وآسيا الوسطى	بلغراد (صربيا) 24-25 أسيار/ مايو 2018
الاجتماع البرلماني في جمعية الصحة العالمية	جنيف أيار/ مايو 2018 (سيتم تأكيد التاريخ)
ندوة إعلامية عن هيكل وعمل الاتحاد البرلماني الدولي للمشاركين الناطقين بالفرنسية	جنيف (مقر الاتحاد البرلماني الدولي) 19-22 حزيران/ يونيو 2018
القمة الثالثة لرؤساء البرلمانات في دول جنوب آسيا بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة	كولومبو، (سريلانكا) 11-12 تموز/ يوليو 2018
حدث جانبي برلماني في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (HLPF)	نيويورك 16 تموز/ يوليو 2018 (سيتم تأكيده)
الندوة الأقاليمية الثالثة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في برلمانات البلدان النامية	بكين (الصين) 10-12 أيلول/ سبتمبر 2018 (سيتم تأكيدها)
الندوة الإقليمية الثالثة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي و برلمان أمريكا اللاتينية (Parlatino)	بنما سيتي (بنما) أيلول/ سبتمبر 2018 (سيتم تأكيد التاريخ)
الدورة 42 للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية بمناسبة انعقاد المنتدى العام السنوي لمنظمة التجارة العالمية	جنيف (مقر الاتحاد البرلماني الدولي) أيلول/ سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر 2018 (سيتم تأكيد التاريخ)

جلسة برلمانية في إطار المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية السنوي	جنيف (مقر الاتحاد البرلماني الدولي) أيلول/ سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر 2018 (سيتم تأكيد التاريخ)
الجمعية العامة 139 والاجتماعات ذات الصلة	جنيف 14-18 تشـــرين الأول/ أكتـــوبر 2018
الاجتماع البرلماني في قمة مجموعة العشرين	بوينس أيرس (الأرجنتين) 1-2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018
ندوة حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات مجموعة الاثنا عشر زائداً وشرق آسيا	القدس (.....) 20-22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018
ورشة عمل إقليمية للبرلمانات غير الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي	سورينام تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 (سيتم تأكيد التاريخ)
الدورة 43 للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية بمناسبة الدورة السنوية لمنظمة التجارة العالمية	جنيف (مقر الاتحاد البرلماني الدولي) تشرين الثاني/كانون الأول – نوفمبر / ديسمبر 2018 (سيتم تأكيد التاريخ)
الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية	جنيف تشرين الثاني/كانون الأول – نوفمبر / ديسمبر 2018 (سيتم تأكيد التاريخ)
الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP24)	كراكوف (بولندا) 9 كانون الأول/ ديسمبر 2018
ندوة إقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات IPA-CIS	سانت بطرسبرغ (روسيا الاتحادية) (سيتم تأكيد التاريخ)
مؤتمر لجان المساواة بين الجنسين في إطار مشترك للاتحاد البرلماني الدولي، هيئة الأمم	تركيا

المتحدة للمرأة، ومشروع لجنة تكافؤ الفرص للنساء والرجال في البرلمان التركي	(سيتم تأكيد التاريخ)
ندوة إقليمية بشأن مساهمة البرلمان في تعزيز وحماية حقوق الطفل بمناسبة انعقاد الدورة البرلمانية للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)	مقر برلمان CEMAC مالابو (غينيا الاستوائية) (سيتم تأكيد التاريخ)
ندوة إقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات العربية	تركيا (سيتم تأكيد التاريخ)
ورشة عمل إقليمية عن مساهمة البرلمان في أعمال منظمة التجارة العالمية في البرلمانات الإفريقية الناطقة بالإنجليزية، التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة التجارة العالمية	جابورون (بوتسوانا) (سيتم تأكيد التاريخ)
الندوة الإقليمية الثانية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	أولانباتار (منغوليا) (سيتم تأكيد التاريخ)
المائدة المستديرة الثالثة التي تعقدها لجنة شؤون الشرق الأوسط	سيتم تأكيد المكان والمواعيد
المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني 2018	سيتم تأكيد المكان والمواعيد
ندوة إقليمية عن ترجمة الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى واقع وطني: مساهمة البرلمان في أعمال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة	سيتم تأكيد المكان والمواعيد
المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب	باكو (أذربيجان) (سيتم تأكيد التاريخ)
الندوة الإقليمية الثانية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات الإفريقية	سيتم تأكيد المكان والمواعيد
الاجتماع البرلماني بمناسبة الاتفاق العالمي بشأن الهجرة	مراكش (المغرب) تشرين الثاني/كانون الأول – نوفمبر / ديسمبر 2018 (سيتم تأكيد التاريخ)
الجمعية العامة 140 والاجتماعات ذات الصلة	بوينس أيرس (الأرجنتين) من 6 إلى 10 نيسان/ أبريل 2019
الجمعية العامة 141 والاجتماعات ذات الصلة	جنيف من 13 حتى 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019

جدول أعمال الجمعية العامة 139

(جنيف، 14-18 تشرين الأول/ أكتوبر 2018)

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة الـ 139
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية
3. المناقشة العامة
4. تعزيز التعاون البرلماني في مجال الهجرة وحوكمة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة وقانونية
(لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان)
5. تقارير لجنة السلم والأمن الدوليين ؛ لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة ؛ ولجنة شؤون الأمم المتحدة
6. الموافقة على البند الموضوع للجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني وتعيين المقررين
7. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده

القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان للبرلمانيين

كمبوديا

قرار اعتمده بالإجماع المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 202 (جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)

KHM27 – تشان تشنغ
KHM48 – السيدة مو سوشوا
KHM49 – كيو فيروم
KHM50 – هو فان
KHM51 – لونغ ري
KHM52 – نوت رومول
KHM53 – مان سوثافارين
KHM54 – ريال خمارين
KHM55 – سوك أور هونغ
KHM56 – كونغ صوفيا
KHM57 – نهاي تشامرون
KHM58 – سام رينسي
KHM59 – اوم سام ام
KHM60 – كيم سوخا
KHM61 – ثاك لاني
KHM62 – تشيا بوش
KHM63 – تشيم تشاني
KHM64 – شيف كاتا
KHM65 – دام سثك
KHM66 – دانغ تشامرون
KHM76 – كي واندارا
KHM77 – لاث ليتي
KHM78 – ليم بون سيداريث
KHM79 – ليم كيميا
KHM80 – لونغ بوتا
KHM81 – السيدة لي سري فينا
KHM82 – ماو مونيفان
KHM83 – نجيم نينغ
KHM84 – نجور كيم تشيانغ
KHM85 – أوي تشانراث
KHM86 – أوي تشانريث
KHM87 – بين راتانا
KHM88 – بول هوم
KHM89 – السيدة بوت بوو
KHM90 – سوك أومسي
KHM91 – صن تشاي
KHM92 – سونا رضا
KHM93 – السيدة تي تشين ماني
KHM94 – السيدة تيولونغ سومورا
KHM95 – توك فانشان

KHM67 - انج تشاي ايانغ
KHM68 - هنغ دانارو
KHM69 – السيدة كي سوفاناروث
KHM70 - كين سام بومسن
KHM71 - كيو سامباث
KHM72 - خاي فانديث
KHM73 - كيمسور فيريث
KHM74 - كونج بورا
KHM75 - كونغ كيمك

KHM96 – تورن يوكدا
KHM97 - توت خويرت
KHM98 - أوش سيري يوث
KHM99 - فان نارث
KHM100 - يام بونهيرث
KHM101 - ييم سوفان
KHM102 – يون ثارو
KHM103 - تيب سوثي

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

أ – ملخص القضية

في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 ، قامت المحكمة العليا بحل حزب المعارضة الوحيد في كمبوديا، حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي (CNRP). واستند قرار المحكمة المكون من صفحة واحدة إلى التعديلات التشريعية الأخيرة التي تتعارض مع الدستور ومع التزامات كمبوديا الدولية في مجال حقوق الإنسان. كما حظرت ما مجموعه 118 من قادة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي (من بينهم جميع أعضاء حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي في الجمعية الوطنية البالغ عددهم 55 عضواً) من الحياة السياسية لمدة خمس سنوات دون إمكانية الاستئناف. تم إلغاء ولايتهم البرلمانية على الفور وإعادة توزيع مقاعدهم على الأحزاب السياسية غير المنتخبة التي يزعم انحيازها للحزب الحاكم.

لقد ترك حل حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي (CNRP) حزب الشعب الكمبودي الحاكم – ورئيس الوزراء هون سين – بدون خصم كبير في الفترة التي سبقت انتخابات تموز/ يوليو 2018. وقد أعربت الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الدوليون الآخرون عن قلقهم العميق بشأن البيئة السياسية وعواقبها على إجراء انتخابات ذات مصداقية وحرة ونزيهة في كمبوديا.

وقد دعا صاحب الشكوى إلى إعادة جميع البرلمانيين فوراً إلى جانب مشاركة المعارضة دون أي معوقات في الانتخابات ، زاعماً أن حل حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي قد انتهك الحقوق الأساسية للبرلمانيين المستهدفين، كما يشكل انتهاكاً للدستور وقوانين كمبوديا. وأكدت السلطات الكمبودية أن قرار المحكمة العليا يستند إلى اتهامات بالتآمر مع بلد أجنبي للإطاحة بالحكومة الشرعية. وأشارت إلى أن الجمعية الوطنية لا تزال برلمانية متعددة الأحزاب مكونة من أربعة أحزاب سياسية.

في أعقاب حل حزب الإنقاذ الوطني، جرت انتخابات مجلس الشيوخ في شباط/ فبراير 2018 دون معارضة، مع ذهاب جميع المقاعد إلى حزب الشعب الكمبودي.

حالة **CMBD-Coll.3**

كمبوديا: برلمان منتمي إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: 57 نائباً سابقاً من المعارضة (50 رجلاً و 7 نساء) ، 55 من مجلس الأمة، واثنان من مجلس الشيوخ.

مقدم الشكوى: القسم 1.1 (أ) و(ب) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: تشرين الثاني/ نوفمبر 2011

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/ فبراير 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: شباط/ فبراير 2016

جلسة اللجنة الأخيرة:

– جلسة استماع مع وفد كمبوديا في الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي (أكتوبر 2017)

– مقدم الشكوى: كانون الثاني/ يناير 2018

آخر المتابعة:

– التواصل من السلطات:

– بلاغ الأمين العام إلى الجمعية الوطنية (آذار/ مارس 2018)

– بلاغ من صاحب الشكوى: كانون الثاني/ يناير 2018

– بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي إلى الأمين العام للجمعية الوطنية (آذار/ مارس 2018)

– بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي موجه إلى مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2018

لقد تم حل حزب الإنقاذ الوطني على خلفية التهديدات المستمرة والتخويف أو التهم الجنائية التي لا أساس لها ضد البرلمانيين. وقد حذر رئيس الوزراء مراراً وتكراراً من أن الخيار الوحيد أمامهم هو الانضمام إلى الحزب الحاكم أو الاستعداد لحل وحظر حزبهم، وجميع البرلمانيين حالياً في المنفى.

ومنذ عام 2013 ، يواجه 15 منهم اتهامات جنائية، كما تعرضوا لاعتداءات جسدية دون عقاب. وقد تم الإفراج عن المهاجمين القلائل الذين احتجزوا لفترة وجيزة، وتمت ترقيتهم وإعادة إدماجهم في فريق رئيس الوزراء من بين حراس الأمن الخاصين. انتهت الإجراءات القضائية ضد أعضاء البرلمان المعارضين بإدانة ممنهجة. وقد أثيرت قضايا خطيرة تتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة وعدم استقلال القضاء. ويدعي صاحب الشكوى أن الإدانات تنتهك الحق في حرية التعبير للبرلمانيين المعنيين، الذين صدرت ضدهم أحكام لاستخدامهم وسائل التواصل الاجتماعي لإصدار بيانات تنتقد الحزب الحاكم ورئيس الوزراء.

ولا يزال اثنان من البرلمانيين السابقين رهن الاعتقال (السيد كيم سوخا والسيد أوم سام آن). ولا تزال الإجراءات القضائية مستمرة ضد السيد سام رينسي والسيد كيم سوخا. ويترتب على هذا الأخير عقوبة بالسجن لمدة 30 سنة للتخطيط للإطاحة بالحكومة. ويدعم هذا الاتهام بشكل أساسي خطاب تلفزيوني لعام 2013 يدعو فيه السيد كيم سوخا إلى تغيير سياسي سلمي في كمبوديا، دون أن يحرض في أي وقت على العنف أو الكراهية أو النطق بكلمات تشهيرية.

ولا يزال السيد كيم سوخا محتجزاً في الحبس الانفرادي، وتدهورت صحته في الأشهر الأخيرة. ورفضت السلطات الكمبودية الإذن الذي قدمه الاتحاد البرلماني الدولي لزيارة السيد كيم سوخا رهن الاحتجاز.

ب – القرار

إن المجلس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي

1. *يلاحظ بقلق* أن جميع البرلمانيين الـ 55 من حزب المعارضة الوحيد المنتخب في الجمعية الوطنية قد جُردوا من ولاياتهم البرلمانية وحُرموا من الحياة السياسية، نتيجة لقرار من المحكمة العليا وعلى أساس تشريعات تتعارض تماماً مع حقوقهم الفردية والجماعية في المشاركة في إدارة الشؤون العامة وحقهم في محاكمة عادلة؛ *يساوره قلق عميق* لأن جميع أعضاء الجمعية الوطنية في كمبوديا البالغ عددهم 55 عضواً قد تم استبدالهم فوراً بأحزاب سياسية غير منتخبة يزعم أنها تتفق مع الحزب الحاكم، وهو ما يعزز فقط الدوافع السياسية المتصورة لقرار المحكمة العليا؛

2. *يخلص* إلى أن هذه التدابير القمعية الأخيرة تشكل بوضوح انتهاكات للحقوق الأساسية للبرلمانيين المعنيين؛ *ويلاحظ مع الأسف* أنهم يذكّرون للأسف بنمط طويل من الانتهاكات ضد المعارضة التي وثقها الاتحاد البرلماني الدولي قبل كل انتخابات جرت في كمبوديا في الماضي؛
3. *يساوره بالغ القلق* لأن هذه التدابير لا تترك للحزب الحاكم أي منافس هام قبل الانتخابات العامة المقبلة، بالتالي تحرم جزءً كبيراً من السكان الكمبوديين من التمثيل البرلمان، والقدرة على ممارسة حقهم في التصويت بحرية للممثلين السياسيين الذين يختارونهم. بناء عليه، *يعبر عن مخاوف جدية* بشأن إجراء انتخابات موثوقة وحرة ونزيهة وشفافة في يوليو 2018؛
4. يحثُّ السلطات الكمبودية على إعادة جميع أعضاء حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي والبالغ عددهم 55 عضواً في الجمعية الوطنية على الفور، واستئناف الحوار السياسي، والسماح لحزب الإنقاذ الوطني بترشيح مرشحين لـلانتخابات المقبلة؛ يكرر دعوته إلى السلطات الكمبودية إلى اتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء المضايقة المستمرة لحزب الإنقاذ الوطني وأعضائه، فضلاً عن توفير جميع الضمانات المناسبة لضمان تمكّن أولئك الذين تم نفيهم من العودة بأمان دون تأخير إلى استئناف أنشطتهم السياسية داخل حزب الإنقاذ الوطني والقيام بالحملات الانتخابية بحرية في الفترة التي تسبق الانتخابات التي اقترب موعدها، دون خوف من الانتقام؛
5. *يشكك بشكل جدّي* في النزاهة الحالية والشرعية للمؤسسة البرلمانية ككل في كمبوديا في ضوء هذه التطورات الأخيرة، والافتقار إلى المنافسة المتكافئة في الفترة التي تسبق الانتخابات العامة، والذي يتعارض مباشرة مع المبادئ الأساسية الديمقراطية البرلمانية، الليبرالية المتعددة الأحزاب، ونظام الحكم القائم على سيادة القانون؛ *ويشير إلى أنه*، وفقاً للمبادئ والقيم التي دافع عنها الاتحاد البرلماني الدولي، على النحو المكرّس في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي في أيلول / سبتمبر 1997، فإن "الدولة ديمقراطية تضمن أن العمليات التي يتم بموجبها الانضمام إلى السلطة، واستخدامها وتناوبها، تسمح بالمنافسة السياسية الحرة، وهي نتاج مشاركة مفتوحة وحرة وغير تمييزية من قبل الشعب، تمارس وفقاً لسيادة القانون، نصاً وروحاً"؛ يحثُّ على زيادة التسامح وقبول دور المعارضة السياسية في كمبوديا؛

6. يكرر *التأكيد* على توافر الاتحاد البرلماني الدولي لتيسير استئناف الحوار السياسي والتوسط بين الأطراف؛
7. *يدعو* المجتمع البرلماني العالمي، في المقام الأول من خلال البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك الجهات المعنية الدولية، الإقليمية والوطنية الأخرى ذات الصلة، إلى المشاركة في الجهود المشتركة للمساعدة في حل الأزمة الحالية بطريقة تتفق مع القيم الديمقراطية وحقوق

الإنسان، بما في ذلك من خلال: تسهيل استئناف الحوار السياسي، واعتماد البيانات العامة وتقديم الإقرارات للسلطات الكمبودية؛

8. *يطلب* من الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المختصة وأصحاب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه من توفير المعلومات ذات الصلة؛

9. *يطلب* من اللجنة مواصلة دراسة هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

جزر المالديف

قرار اعتمده بالإجماع المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 202 (جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)

MDV16 – ماريا ديدي (السيدة) *
MDV28 – أحمد عيسى
MDV29 – السيدة إيفا عبد الله *
MDV30 – موسى مانك *
MDV31 – إبراهيم رشيد
MDV32 – محمد شفاز
MDV33 – إمتياز فهمي *
MDV34 – محمد قسّام
MDV35 – أحمد رشيد
MDV36 – محمد رشيد
MDV37 – علي رضا
MDV39 – إلياس لبيب
MDV40 – السيدة رقية محمد
MDV41 – محمد ثوريق
MDV42 – محمد أسلم *
MDV43 – محمد رشيد *
MDV44 – علي وحيد
MDV45 – أحمد سمير
MDV46 – أفراشيم علي
MDV48 – علي عظيم *
MDV49 – ألهان فهمي
MDV50 – عبد الله شهيد *
MDV51 – السيدة روزينا آدم*
MDV52 – إبراهيم محمد صليح
MDV53 – محمد ناشيز

MDV54 – إبراهيم شريف *
MDV55 – أحمد محلوف
MDV56 – فياض إسماعيل *
MDV57 – محمد رشيد حسين *
MDV58 – علي نزار *
MDV59 – محمد فلاح *
MDV60 – عبد الله رياز *
MDV61 – علي حسين *
MDV62 – فارس مأمون *
MDV63 – إبراهيم ديدي *
MDV64 – قاسم إبراهيم *
MDV65 – محمد وحيد إبراهيم *
MDV66 – سعود حسين *
MDV67 – محمد أميث *
MDV68 – عبد اللطيف محمد *
MDV69 – أحمد عبد الكريم *
MDV70 – حسين عارف *
MDV71 – محمد عبد الله *
MDV72 – عبدالله أحمد *
MDV73 – محمد مصطفى *
MDV74 – علي شاه *
MDV75 – سعد الله حلمي *
MDV76 – حسين شاهوديه *
MDV77 – عبد الله سنان *
MDV78 – إلهام أحمد *

*(إعادة) انتخب عضوا في البرلمان في انتخابات آذار/ مارس 2014

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ التعذيب، المعاملة السيئة وأعمال العنف الأخرى
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفي
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ التهديدات، أعمال التخويف
- ✓ القتل
- ✓ انتهاك حرية التنقل

أ . ملخص القضية

في أعقاب نقل السلطة المثير للجدل في شباط/ فبراير 2012، كانت هناك تقارير جدية وموثوقة عن الاعتقالات التعسفية، سوء المعاملة، الهجمات والتهديدات بالقتل ضد العديد من أعضاء المعارضة في مجلس الشعب، ومعظمهم ينتمون إلى الحزب الديمقراطي المالديفي (MDP).

ومنذ الانتخابات البرلمانية في عام 2014، ادعت المعارضة مراراً وتكراراً أن الحزب التقدمي الحاكم في جزر المالديف (PPM)، بدعم من رئيس مجلس الشعب، قد حصر المساحة المتاحة للمعارضة للمساهمة بشكل فعال في عمل البرلمان، وأن البرلمان اعتمد قوانين تقلل بشكل خطير من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع، وقد نفت السلطات البرلمانية هذه الادعاءات.

اندلع التوتر والعنف بعد أن حفز تحالف المعارضة والانشقاقات من الحزب التقدمي الحاكم على نقل اقتراح بسحب الثقة ضد رئيس البرلمان في آذار/ مارس 2017. وفي وقت لاحق، استخدمت لجنة الانتخابات والحزب التقدمي الحاكم قرار المحكمة العليا الصادر في 13 تموز/ يوليو 2017 لتأكيد أن 12 عضواً من البرلمان الذين انشقوا من الحزب التقدمي الحاكم خسروا مقاعدهم في البرلمان. وبغيابهم، فشلت محاولات المعارضة لتمرير اقتراح حجب الثقة.

أخذت الأزمة السياسية في جزر المالديف منعطفًا آخر نحو الأسوأ في أعقاب قرار المحكمة العليا في 1 شباط/ فبراير 2018 بإطلاق تسعة سياسيين بارزين وإعادة أعضاء البرلمان الـ12، مما يمنح المعارضة أغلبية في البرلمان. وقد رفض الرئيس يامين تنفيذ الحكم، وادعى أنه غير قانوني، وفي 6 شباط/ فبراير 2018 أُعلنت حالة الطوارئ، والتي تم تمديدها 30 يوماً في 20 شباط/ فبراير. وقد احتجت المعارضة وأنصارها ضد رفض احترام الحكم، واعترضوا على صحة حالة الطوارئ وقاطعوا البرلمان.

وبوجب حالة الطوارئ، تم اعتقال أكثر من عشرة أعضاء في البرلمان، التي انتهت في 22 آذار/ مارس 2018 ولم يتم تمديدها. وأُفرج عن معظمهم بعد وقت قصير من اعتقالهم، رغم أنه ليس من الواضح ما إذا كانوا لا يزالون قيد التحقيق. قبل وقت قصير من انتهاء حالة الطوارئ، وأعلن مكتب المدعي العام عن تهم تتعلق بالإرهاب – حول مؤامرة مزعومة للإطاحة بالحكومة – ضد 11 شخصًا بارزًا، بمن فيهم أعضاء البرلمان الأربعة السيد فارس مأمون، السيد عبد الله رياض، السيد عبد الله سنان والسيد إلهام أحمد، وأُمروا بأن يظلوا رهن الاحتجاز حتى نهاية المحاكمة. كما لا يزال ثلاثة من أعضاء البرلمان الآخرين، وهم السيد أحمد محلوف، السيد إبراهيم محمد الصولح والسيد علي عظيم، رهن الاحتجاز. في حين أن 10 أعضاء آخرين

حالة MDV-Coll.1

جزر المالديف: برلمان منتمي إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: 50 من أعضاء المعارضة في البرلمان، باستثناء السيد أفراشيم علي، عضو من الأغلبية (46 رجلاً وأربع نساء).

مقدم الشكوى: القسم 1.1 (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: شباط/ فبراير 2012

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ اكتوبر 2017

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: آذار/ مارس 2018، تشرين الأول/ أكتوبر 2016، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، تشرين الثاني/ نوفمبر 2012،

جلسة اللجنة الأخيرة:

– جلسة استماع مع وفد جزر المالديف في الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي (أكتوبر 2017)

آخر المتابعة:

– بلاغ من السلطات: رسالة من نائب الأمين العام لمجلس الشعب (آذار/ مارس 2018)

– بلاغ من صاحب الشكوى: آذار/ مارس 2018

– بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الشعب (شباط/ فبراير 2018)

– بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آذار / مارس 2018

في البرلمان يتمتعون بالحرية، وهم يواجهون تهماً، يعود معظمها إلى عام 2017. وتدعي المعارضة أن كل هذا جزء من نمط من الترهيب والقمع من جانب السلطات.

قام وفد بتفويض من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بتنفيذ بعثة إلى جزر المالديف في الفترة من 19 إلى 21 آذار/ مارس 2018 لمعالجة المخاوف الحالية والجديدة.

ب . القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* رئيس المجلس لاستقبال المهمة وعلى جميع الترتيبات التي تم اتخاذها؛
2. *يشكر* الوفد على عمله؛ *يتطلع* إلى تلقي تقريره الكتابي الكامل، والذي سيتم تبادله مع السلطات ومقدمي الشكاوى والأطراف الثالثة ذات الصلة من أجل تعليقاتهم؛
3. *يأخذ علماً*، في نفس الوقت، بملاحظات وتوصيات الوفد الأولية التالية:

- يشعر الوفد بقلق عميق إزاء استمرار عدم الاستقرار السياسي في جزر المالديف، والذي يبدو أنه نتيجة لمجموعة من العوامل، بما في ذلك عقلية سياسية "الفائز يأخذ كل شيء"، غياب ثقافة الحوار السياسي، التقارير عن الفساد على نطاق واسع، والانتقالات بين الأحزاب في البرلمان، وغياب وجود سلطة قضائية مستقلة تماماً ومؤسسات رقابية مستقلة. ويشدد الوفد على أن الأشهر الإثني عشر المقبلة، مع إجراء انتخابات رئاسية في أيلول/ سبتمبر 2018 والانتخابات البرلمانية في آذار/ مارس 2019، ستؤدي إلى مزيد من التوتر إذا لم تتم معالجة جدّية للأسباب الكامنة لاستمرار عدم الاستقرار السياسي والغياب الواضح لمستوى منافسة متكافئة للمرشحين الرئاسيين.

بناء عليه، يدعو الوفد جميع أصحاب المصلحة السياسيين في جزر المالديف إلى العمل معاً بشكل حيوي من أجل التصدي بفعالية لأسباب استمرار عدم الاستقرار السياسي. كما يدعو الوفد السلطات إلى بذل كل ما في وسعها لضمان أن تكون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة حرة ونزيهة ويُنظر إليها على أنها تمت بهذا الشكل.

- يرى الوفد أن إلغاء ولاية أعضاء البرلمان الإثني عشر يجب النظر إليه في ضوء العوامل المذكورة المسببة لاستمرار عدم الاستقرار السياسي. ومع ذلك، يعتقد الوفد أن هناك مؤشرات واضحة على أن إلغائها كان تعسفياً، بما في ذلك ما يلي: (1) على الرغم من وجود انتقالات بين الأحزاب بشكل كبير منذ عام 2014، فإن أعضاء البرلمان الـ12 الذين انشقوا عن الحزب الحاكم الرئيس هم الذين فقدوا مقاعدهم فقط؛ (2) اعتمد حكم المحكمة العليا الصادر في 13

تموز / يوليو 2017 بعد أقل من ثلاثة أيام من عرض المسألة عليها، في وقت كان فيه التصويت على اقتراح سحب الثقة من رئيس البرلمان وشيكاً ومن المرجح أن يمر بدعم من أعضاء البرلمان الـ 12؛ (3) اتخذ العديد من أعضاء البرلمان الإثني عشر، مثل السيد عبد اللطيف والسيد محمد عبد الله، جميع الخطوات اللازمة، كما تشهد على ذلك الوثائق المقدمة للوفد، للتخلي عن عضويتهم في الحزب قبل 13 تموز/ يوليو 2017، واعتبرت المحكمة العليا أن التاريخ هو موعد حظر الانتقالات الحزبية؛ و(4) قانون مكافحة التشهير الذي تم تبنيه مؤخراً والذي يوافق بأثر رجعي على إلغاء عضوية 12 عضو في البرلمان، بدلا من تطبيقه على الحالات المستقبلية فقط.

لذلك، يدعو الوفد السلطات المالديفية إلى السماح لأعضاء البرلمان الـ12 بشغل مقاعدهم في مجلس الشعب في أقرب وقت ممكن.

- يشعر الوفد بالقلق من محاولات إحباط اقتراح حجب الثقة عن رئيس مجلس الشعب في عام 2017، لا سيما الأحداث التي وقعت في 24 تموز/ يوليو 2017 ، بما في ذلك الإقالة القسرية لعدد من أعضاء البرلمان من مجلس الشعب. ويرى الوفد أن الوصول إلى البرلمان يجب أن متاحاً لأعضائه في جميع الأوقات، ولذلك فهو يشعر بقلق عميق لأن العديد من البرلمانيين لا يزالون يواجهون إجراءات قانونية لمحاولة الوصول إلى البرلمان في ذلك اليوم.

لذلك، يدعو الوفد سلطات مالديف إلى سحب هذه الاتهامات على الفور.

- يشعر الوفد بقلق عميق إزاء موجة الاعتقالات التي طالت أعضاء البرلمان في ظل تطبيق حالة الطوارئ، والتهم الموجهة إلى أربعة من أعضاء البرلمان، واحتجازهم حتى نهاية محاكمتهم بتهم الإرهاب. كما يشعر الوفد بالقلق إزاء استمرار احتجاز ثلاثة أعضاء آخرين في البرلمان.
- ويدعو الوفد السلطات إلى التأكد من أن جميع أعضاء البرلمان يتمتعون بالحق في محاكمة عادلة، وأن أي قضايا ضدهم يتم تقديمها بجدية وسرعة أمام المحاكم وفقط عندما تتوفر أدلة واضحة. ويعتقد الوفد أنه سيكون من المفيد للغاية إرسال مراقب محاكمة إلى إجراءات المحكمة في واحدة أو أكثر من هذه القضايا.
- تلقى الوفد معلومات متناقضة حول ظروف احتجاز أعضاء البرلمان، وهو ما سيصفه في تقرير مهمته بالكامل. ولذلك يأسف الوفد لأنه لم يُسمح له بمقابلة أعضاء البرلمان المحتجزين لتقييم وضعهم.

ويثق الوفد في أن السلطات تتخذ جميع الخطوات اللازمة لضمان إبقاء أعضاء البرلمان المحتجزين في ظروف ملائمة، والوصول إلى أسرهم، محاميهم وطبيبهم.

- يشعر الوفد بالقلق لأنه بمجرد مقاطعة المعارضـــة للبرلمان، يتم التصديق على التشريع الوارد في المادة 87 (ب) من الدستور دون نصف الأعضاء الموجودين، كما هو مطلوب. كما يشعر الوفد بالقلق من أن الأحزاب الحاكمة والمعارضة تبدو غير قادرة على استخدام البرلمان كمنبر لمناقشة خلافاتهم وإيجاد حلول مشتركة.

ويدعو الوفد السلطات البرلمانية إلى ضمان التزام البرلمان الكامل بالدستور عند القيام بعمله، ويدعو جميع الأطراف إلى الدخول في حوار سياسي بناء. ويشجع الوفد جميع الأطراف على الاستفادة من الخبرات والمنبر الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز هذا الحوار.

4. *يطلب* من الأمين العام عرض هذه النتائج والتوصيات الأولية على السلطات المختصة وأصحاب الشكاوى والأطراف الثالثة المهتمة؛
5. *يطلب* إلى اللجنة أن تواصل دراستها للحالات قيد النظر، وأن تقدم إليها تقريرا في تشرين الأول / أكتوبر 2018 في ضوء التقرير الكامل للبعثة وأية ملاحظات ترد إليها.

منغوليا

قرار اعتمده بالإجماع المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 202 (جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)

MNG01 – زوريج سانجاسوورين

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

✓ القتل

أ . ملخص القضية

تم اغتيال السيد زوريج سانجاسوورن ("السيد زوريج") في 2 تشرين الأول / أكتوبر 1998. وكان السيد زوريج، بصفته أب الحركة الديمقراطية في منغوليا في التسعينات، عضواً في البرلمان ووزير البنية التحتية بالنيابة. في ذلك الوقت، كانت منغوليا تمر بفترة من الاضطراب السياسي بعد انهيار الحكومة الائتلافية. كانت المفاوضات قائمة لاختيار رئيس الوزراء القادم. وكان السيد زوريج يُعتبر مرشحاً للمنصب في اليوم الذي قُتل فيه. ويعتقد على نطاق واسع أن القتل كان اغتيال سياسي تم التستر عليه.

ومنذ أن انتقد تقرير برلماني في تموز / يولي 2000 بشدة أوجه القصور الشديدة في التحقيق الأولي، أكدت السلطات المنغولية مراراً وتكراراً أنه يجري بذل كل جهد لتحديد هوية القتلة وتقديمهم إلى العدالة. تم تشكيل مجموعات عمل تحقيق قضائية متعاقبة، وتم تفويض لجان برلمانية لمراقبة، دعم وممارسة الإشراف على عملية التحقيق.

ومع ذلك، تم الإبلاغ عن حصول تقدمٍ ضئيل. وحتى منتصف عام 2015، لم يتم محاسبة أي شخص، وأكدت السلطات أنه لم يتم تحديد أي من المشتبه بهم. كان التحقيق محاطًا بالسرية التامة، وأُعتبر "سراً للدولة" وتمت معالجته بشكل أساسي من قبل أجهزة الاستخبارات، مع مزاعم متكررة على مر السنين أن عددًا من الأشخاص تعرضوا للضغوط والتعذيب من أجل الحصول على اعترافات.

وبين أواخر عام 2015 وعام 2017، تم القبض على المشتبه بهم فجأة، وحوكموا بسرعة وحكم عليهم خلال محاكمات سريعة غير علنية للجمهور قبيل الانتخابات الرئاسية. وأُجريت المحاكمات في غياب الشاهد الوحيد عن اغتيال السيدة بانزراغ بولغان ("السيدة بولغان")، وهي أرملة السيد زوريغ. وقد عوملت هي نفسها كمشتبه به واحتجزت في الحبس الانفرادي في ظروف تعادل التعذيب. ويبدو أن المشتبه بهم الآخرين تعرضوا للتعذيب لإجبارهم على الاعتراف بالتورط في الاغتيال. وفي 27 كانون الأول / ديسمبر 2016 ، حُكم على المتهمين الثلاثة الأساسيين بالسجن لمدد تتراوح بين 23 و 25 سنة بتهمة قتل السيد زوريج بناء على أوامر من مدبر مجهول الهوية. وأيدت محكمة الاستئناف والمحكمة العليا هذه الأحكام.

في أيلول / سبتمبر 2017، زار وفد من لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين منغوليا للبحث عن مزيد من المعلومات عن هذه التطورات والمخاوف. وخلال الزيارة، لم تكن السلطات البرلمانية ولا أسرة السيد زوريج أو الشعب المنغولي يعتبرون أن العدالة قد تمت بالرغم من الإدانات الأخيرة.

يؤكد تقرير المهمة النهائي بشكل كامل الملاحظات الأولية والتوصيات التي قدمتها اللجنة خلال الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي (سانت بطرسبرغ، تشرين الأول/ أكتوبر 2017). والنتائج والتوصيات الرئيسية هي ما يلي:

حالة MNG01

منغوليا: برلمان منتمي إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: رجل برلماني من الأغلبية

مقدم الشكوى: القسم 1.1 (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: تشرين الأول/ أكتوبر 2000

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ اكتوبر 2017

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: أيلول/ سبتمبر 2017، أيلول/ سبتمبر 2015، آب/ أغسطس 2001

جلسة اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع وفد جزر المالديف في الجمعية العامة الـ138 للاتحاد البرلماني الدولي (مارس/ آذار 2017)

آخر المتابعة:

- بلاغ من السلطات: خطاب من نائب رئيس برلمان منغوليا، تشرين الثاني/ نوفمبر 2017
- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2018
- بلاغات من الاتحاد البرلماني الدولي إلى السلطات التنفيذية والقضائية والبرلمانية (شباط/ فبراير 2018)
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي موجه إلى صاحب الشكوى: آذار / مارس2018

- وقعت انتهاكات خطيرة للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ولم تنفذ السلطات المنغولية توصيات الاتحاد البرلماني الدولي السابقة. ويجري ممارسة الترهيب والضغط ضد جميع الأشخاص الذين يهتمون بالقضية.
- تشعر اللجنة بقلق بالغ من أن إجراءات المحاكمة الأخيرة كانت تهدف إلى التغطية على الجناة الحقيقيين للاغتيال (الجناة المباشرين والمنظم (المنظمون) والعقل المدبر (المدبرون). ويبدو أن الأشخاص الثلاثة المدانين قد تم تأطيرهم من قبل أجهزة الاستخبارات وتم الضغط عليهم للإدلاء باعترافات كاذبة. ويجري التحقيق بجدية في تورطهم في الجريمة بسبب التناقضات المشبوهة وأدلة نفي التهم التي يوجه انتباه اللجنة إليها. لا يزال العقل المدبر (المخطّطين) غير معروفين، ولا تزال قضايا الإجراءات القانونية الواجبة خطيرة فيما يتعلق بالتحقيقات الجارية.
- لا تزال اللجنة تشعر بالقلق إزاء ظروف احتجاز الأشخاص الثلاثة المدانين، وحقيقة أن عائلاتهم تبدو وكأنها تواجه الترهيب والضغط المستمر. كما تشعر بالقلق من حقيقة أن السيدة بولغان وغيرها من الأشخاص ما زالوا يخضعون للمراقبة الدقيقة ويتم منعهم من السفر إلى الخارج رغم إسقاط التهم الجنائية الموجهة إليهم.
- تدعو اللجنة السلطات المنغولية إلى رفع السرية عن القضية، وأن يجري، دون مزيد من التأخير، إعادة محاكمة عادلة ومفتوحة أمام محكمة مستقلة ومحايدة في حضور مراقبين دوليين ومحليين. ويعتقد الوفد بقوة أنه يجب توفير العدالة لعائلة السيد زوريج، وكذلك للأشخاص المدانين وأسرهم، لتجنب حدوث خطأ جسيم في تطبيق العدالة. وبالنظر إلى انعدام الثقة العميق الذي نشأ على مر السنين، فإن هذا اختبار مهم جداً لقدرة الجهاز القضائي المنغولي على إثبات أنه يعمل في ظل سيادة القانون، ولم يصبح رهينة للمصالح السياسية والتجارية. وهناك حاجة أيضاً إلى ممارسة استباقية وغير متحيزة لمهام الرقابة في برلمان منغوليا إذا كان هناك أي تقدم في هذه القضية.

تم تلقي المعلومات والملاحظات المحدّثة التالية منذ أن تمت المهمة:

- في كانون الأول / ديسمبر 2017، قررت الحكومة المنغولية إلغاء معظم الملفات المتعلقة بقضية زوريج.
- نشرت وسائل الإعلام المنغولية رسالة طويلة ومفصلة كتبها السيد ب. سودنومدارجا، أحد الأشخاص المحكومين بتهمة قتل السيد زوريج الموجود في السجن، والذي حرم وفد الاتحاد البرلماني الدولي من الوصول إليه أثناء مهمته. وأكد السيد سودنومدارجا في الرسالة أنه تعرض

للضغوط وأُسيئت معاملته للاعتراف بالقتل. تقدم الرسالة العديد من التفاصيل، بما في ذلك تواريخ وأسماء الأشخاص المعنيين، الذين يشملون ضباط الاستخبارات.

- قدمت أسرة السيد زوريغ بلاغ رسمي في أوائل آذار / مارس 2018، وأقرت النتائج والتوصيات الواردة في تقرير البعثة. تقول الأسرة ما يلي: "نحن نشكك بجدية في تحقيق العدالة ... نخشى أن يكون المدانون الثلاثة قد أدينوا خطأ ... نشعر بخيبة أمل في نظامنا القضائي: نشعر أن القضية لم تُحل بطريقة مستقلة ومحايدة وعادلة ... ندعو سلطاتنا إلى معالجة هذا الوضع الخطير ونطلب من الاتحاد البرلماني الدولي دعم العدالة المنصفة والحقيقية ".
- تم تلقي ثلاثة بلاغات رسمية منفصلة من السلطات المنغولية في 24 آذار/ مارس 2018. وهي تعترض على نتائج تقرير البعثة.

- قدم مكتب المدعي العام ملاحظات قانونية مفصلة بشأن تقرير البعثة. وتشير هذه الملاحظات إلى أن إجراءات المحاكمة تمت بالكامل بما يتماشى مع دستور وقوانين منغوليا. وهي تشير إلى الأحكام والوثائق القانونية، ولكن لم يتم إرفاق وثائق داعمة. ويخلص إلى أن استنتاجات البعثة لا أساس لها من جانب واحد لأنها تعتمد على "معلومات الجهة الأخرى" التي يشار إليها أيضاً "بالمعلومات غير المثبتة وغير المستندة إلى الوقائع التي يقدمها أفراد عائلة السيد ب. سودنومدارجا والسيد ت. كيمجي [اثنان من الأشخاص الثلاثة الذين أدينوا بقتل السيد زوريج س.]، والأشخاص الذين لديهم تضارب في المصالح مع القضية، ومجموعة معينة من الأشخاص الذين يعرقلون عمداً إجراء المحكمة "حتى إذا كان" الوفد قد سمع عن حقيقة خلال الاجتماع مع نائب المدعي العام للدولة ورئيس وكالة المخابرات العامة ".
- أكدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن الأشخاص الثلاثة الذين أدينوا بالاغتيال، وقدمت السيدة بولجان ثماني شكاوى إلى اللجنة من آب / أغسطس 2015. وذكرت أن "اللجنة قد سلمت الشكاوى في إطار ولايتها" وأحالتها إلى المدعي العام، الوكالة التنفيذية العامة لقرارات المحاكم ووكالة المخابرات العامة. لم تُدرج أي تفاصيل حول مضمون الشكاوى أو كيفية حلها.
- ذكر البرلمان المنغولي في ملاحظاته أنه لا يمكن أن يعمل إلا في حدود الأحكام الدستورية المتعلقة بفصل السلطات واستقلال السلطة القضائية. وأكدَّ أنه بعد تلقي رسائل القلق من الاتحاد البرلماني الدولي، طلب إيضاحات من السلطات المعنية من أجل إيصال ردودها. وأكدت أن الحكومة كشفت عن جزء من الملفات المتعلقة بحالة الجناة. وفيما يتعلق بالحالة المنفصلة لتحديد المنظم أو العقل المدبر، لم يتم حتى الآن تحديد أي شخص، وكانت الحالة لا تزال خاضعة لسرية الدولة ولا يمكن الكشف عنها. وأكد البرلمان أنه كجزء من وظيفته الرقابية، سيواصل مراقبة العملية والتطورات في القضية، والإبقاء على إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي

والتعاون في الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة والإنصاف لحل هذه القضية بموجب القوانين المنغولية القائمة.

- وخلال جلسة الاستماع التي عقدت في الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي، قال نائب رئيس البرلمان وأعضاء آخرين من وفد منغوليا إن الوضع مختلف الآن، حيث قامت الحكومة بإلغاء السرية عن جزء من الملفات. وسيكون من دواعي سرور البرلمان أن يرحب بالزيارة الجديدة التي ستقوم بها اللجنة إلى منغوليا لإطلاع أعضائها على الملفات التي رفعت عنها السرية والمعروضة الآن في المحفوظات. وعلاوة على ذلك، فإن هيئات مثل لجنة حقوق الإنسان البرلمانية أو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أصبحت الآن مخولة بمراجعة مواد القضية التي رفعت عنها السرية وإجراء التحقق منها.

ب . القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. يشكر سلطات منغوليا على مشاركة ملاحظاتها بشأن التقرير النهائي للبعثة الذي قُدم إلى منغوليا في أيلول / سبتمبر 2017 من قِبل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين؛ *يعرب عن امتنانه* لنائب رئيس البرلمان ووفد منغوليا لوجودهم وقت قصير للاجتماع مع أعضاء اللجنة خلال الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي؛ *كما* يشكر أعضاء أسرة السيد زوريج على ملاحظاتهم؛
2. *يؤيد بالكامل* الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير البعثة مع مراعاة المعلومات المستكملة والملاحظات الواردة؛
3. يعتبر أن الإجراءات القضائية التي استكملت في عام 2017 لا يمكن اعتبارها جهداً مشروعاً وذا مصداقية لإثبات الحقيقة والمساءلة في قضية زوريج، لأنها لا تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان في الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة؛ *يذكّر* أن إجراء محاكمات سرية عاجلة على أساس أدلة سرية لا يمكن النظر إليها على أنها تحقق العدالة أو سيادة القانون؛
4. *يشعر بالقلق العميق* من أن الأشخاص الثلاثة المدانين قد يكون تم تأطيرهم من قبل أجهزة المخابرات والضغط عليهم لتقديم اعترافات كاذبة؛ *يجدد دعوته* إلى السلطات المعنية في منغوليا على وجه السرعة لإجراء إعادة محاكمة علنية بطريقة عادلة وعادلة وشفافة في وجود مراقبين محليين ودوليين، بما في ذلك مراقب الاتحاد البرلماني الدولي، لتجنب حدوث خطأ جسيم في تطبيق العدالة؛

5. *يلاحظ بارتياح* قرار الحكومة الرامي إلى رفع السرية عن جزء كبير من ملفات القضية وعن حقيقة أن اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان في البرلمان قد أُذن لها الآن باستعراض ملفات القضايا التي رفعت عنها السرية؛ *يرحب* بالالتزام المتجدد من جانب البرلمان بممارسة الرقابة البرلمانية لضمان تحقيق العدالة ورؤيتها في هذه الحالة مع احترام الفصل بين السلطات؛ *يأمل* أن يتم إخطاره بالإجراء الذي اتخذه البرلمان ونتائجه على أساس منتظم؛
6. *يرحب* بالدعوة التي قدمها نائب رئيس البرلمان من أجل زيارة أخرى للاتحاد البرلماني الدولي لتعريف أعضاء اللجنة بالملفات التي أزيلت عنها السرية الآن والتي يمكن الوصول إليها؛ *يرغب*، قبل إرسال وفد آخر إلى منغوليا، أولاً للحصول على الوثائق الأساسية والإجابات على الأسئلة التي كانت اللجنة تسعى إليها منذ فترة طويلة من السلطات المعنية، بدءً بنسخ من جميع أحكام المحكمة التي صدرت في القضية؛
7. *لا يزال يساوره بالغ القلق* إزاء استخدام أساليب التحقيق من جانب ضباط الاستخبارات، والتي تنطوي على التعذيب، التخويف والضغط، والافتقار الواضح إلى أي آليات مستقلة للمساءلة لتيسير ومعالجة هذه الشكاوى بموجب التشريعات الحالية لمنغوليا؛ *يدعو* إلى اتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء جميع أعمال التخويف، الضغط والمراقبة ضد أفراد الأسرة المدانين وضد الشهود والمشتبه فيهم السابقين، بالإضافة إلى الرفع الفوري لجميع القيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص الذين لا تتهمهم المحكمة رسمياً كمشتبه بهم في القضية؛ *يدعو* أيضاً البرلمان إلى إجراء إصلاح تشريعي مناسب لمعالجة هذه القضايا؛
8. *يستنكر* مرة أخرى أن القضية لا تزال تستخدم كورقة مساومة سياسية من جانب جميع الأحزاب السياسية؛ *يشدد* على أن الوفد الذي سافر إلى منغوليا كان حريصاً بشكل خاص على جمع المعلومات والوثائق من مجموعة واسعة من المصادر من جميع الجهات قبل وأثناء وبعد مهمته، من أجل إجراء تقييم موضوعي وشامل في تقريره النهائي؛ *يشير* إلى أن سلطات منغوليا قد أخفقت في الإجابة على العديد من أسئلة الوفد وعلى تقديم وثائق داعمة على أساس سرية الدولة؛ *يكرر الإعراب* عن أسفه العميق لعدم السماح للوفد بلقاء المحتجزين أو مع أي من ممثلي السلطة القضائية، وهذا العامل لا يفضي إلى التخفيف من حدة المخاوف الخطيرة الواردة في تقرير البعثة؛
9. *يود* إبقاءه على علم بالتطورات الجديدة المتعلقة بالقضية من قبل السلطات البرلمانية وغيرها من السلطات المختصة؛

10. *يطلب* من الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المعنية، وإلى صاحب الشكوى، وإلى أي طرف ثالث من المحتمل أن يكون في وضع يمكنه من توفير المعلومات ذات الصلة ومتابعتها للحصول على جميع المعلومات والوثائق اللازمة قبل تنظيم زيارة جديدة؛

11. *يطلب* من اللجنة مواصلة دراسة هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

النيجر

قرار اعتمده بالإجماع المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 202 (جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)[6]

NER115 – أمادو هاما

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير

حالة NER115

النيجر: برلمان منتمي إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: رجل برلماني عضو من المعارضة في الجمعية الوطنية

مقدم الشكوى: القسم 1.1 (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: تشرين الأول/ أكتوبر 2014

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/ فبراير 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: .....

جلسات الاستماع الأخير للجنة: .....

جلسات الاستماع مع صاحب الشكوى ووفد النيجر خلال الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/ مارس 2018)

آخر متابعة:

- بلاغ من السلطات: خطاب من رئيس الجمعية الوطنية (كانون الثاني/ يناير 2018).
- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2018
- بلاغات من الاتحاد البرلماني الدولي إلى رئيس الجمعية الوطنية (شباط/ فبراير 2018)
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي موجه إلى صاحب الشكوى: آذار / مارس2018

أ . ملخص القضية

السيد أمادو هاما، رئيس الجمعية الوطنية السابق، زعيم حزب MODEN/FA Lumana-Africa ورئيس المعارضة، تم نفيه في فرنسا منذ عام 2014 نتيجة لإجراءات قانونية رفعت ضده. تم رفع حصانته البرلمانية في آب/ أغسطس 2014 من قبل مكتب الجمعية الوطنية، عندما كان البرلمان في عطلة، دون منح السيد هاما جلسة استماع أولية.

وبعد عودته إلى النيجر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 لمواجهة العدالة ومن أجل الحملة والانتخابية كمرشح في الانتخابات الرئاسية، اعتُقل السيد هاما أثناء خروجه من الطائرة. وعلى الرغم من عدم تمكنه من شن حملة بسبب احتجازه، فقد جاء السيد هاما في المرتبة الثانية في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، في 21 شباط/ فبراير 2016. ثم انسحبت

[6] أعرب وفد النيجر عن تحفظاته على القرار.

المعارضة من العملية الانتخابية، متسببة في ادعاءات بالتزوير. وفي 16 آذار/ مارس 2016، تم منح السيد هاما إذن بالانتقال إلى فرنسا، وذلك لأسباب طبية بشكل رسمي. وأعيد انتخاب الرئيس المنتهية ولايته في الجولة الثانية من التصويت في 20 آذار/ مارس.

بعد العديد من التعقيدات الإجرائية، أدين السيد هاما غيابياً وحُكم عليه بالسجن لمدة عام في مارس / آذار 2017 بتهمة المساعدة والتحريض على إخفاء الأطفال حديثي الولادة، مع حوالي 30 شخصاً آخرين، بما في ذلك زوجته. وقد اتُهموا بشراء أطفال في نيجيريا من امرأة يُشتبه في كونها رئيسة عصابة تهريب الأطفال شبه الإقليمية. وقدّم السيد هاما عدداً من الطعون، أحدها إلى المحكمة الدستورية، التي أصدرت حكمها في 21 آذار / مارس 2018، وواحد إلى محكمة النقض، حيث لم تصدر المحكمة حكمها بعد.

وأُخذ أطفال الأزواج الذين أُدينوا في آذار / مارس 2017 منهم وُضعوا في دور الأيتام، باستثناء أطفال السيد هاما، الذين أُخرجوا من النيجر لتفادي نفس المصير. ويختبئ الأطفال حالياً في نيجيريا مع أمهم – التي انهت قضاء مدة العقوبة في النيجر – وبحسب ما ورد، تم تسجيلهم في المدرسة هناك. وبحسب ما ورد، تجري إجراءات لنقل الأطفال إلى دار للأيتام في النيجر.

ويدّعي صاحب الشكوى أنه تم انتهاك الحصانة البرلمانية والحق في الدفاع عن السيد هاما، وأن التهم الموجهة إليه لا أساس لها من الصحة، وأن الإجراءات لم تكن نزيهة، وغير مستقلة وليست عادلة. ويؤكد صاحب الشكوى أنه لم يتم تقديم أي دليل ضد السيد هاما أو زوجته من قبل النيابة العامة أو القضاة (على عكس حالة الأزواج الآخرين المتهمين). وقدم صاحب الشكوى أدلة تبرئة لم تؤخذ في الاعتبار. ويشير صاحب الشكوى إلى أن المرأة النيجيرية التي يفترض أنها تقع في مركز حلقة التهريب المشتبه بها لم تعرض على المحاكم. ويرى صاحب الشكوى أن السيد هاما كان ضحية لأفعال تنطوي على مضايقات سياسية وقانونية منذ أن انحاز حزبه إلى المعارضة في آب / أغسطس 2013. ويؤكد أن هذه الأفعال ازدادت عندما رفض السيد هاما الاستقالة من منصبه كرئيس للمجلس الوطني وفي الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية في شباط / فبراير 2016. ويشير صاحب الشكوى إلى أن أطفال السيد هاما، الذين أقيمت إجراءات قانونية بشأنهم من أجل إيداعهم في دور الأيتام في النيجر، هم الضحايا الرئيسيون في القضية قيد النظر، الأمر الذي من المرجح أن يؤثر عليهم طوال حياتهم، يعتبر أن مصلحتهم العليا يجب أن تكون لها الأسبقية.

وتؤكد السلطات البرلمانية أن القضية ليست ذات دوافع سياسية بأي حال من الأحوال. تم إجراء تفويض رفع الحصانة البرلمانية وفقًا للدستور والقواعد الإجرائية. وتم تبني القواعد الإجرائية الجديدة في آذار/ مارس

2017، ووفقاً لرئيس الجمعية الوطنية، فإن الإجراء الآن أفضل تنظيماً. وقد وجهت التهم الموجهة إلى السيد هاما بعد إجراء تحقيق قضائي استمر عدة أشهر، وأُصدرت إدانة السيد هاما، وإدانة 30 أو أكثر من الأشخاص الذين تمت مقاضاتهم بصورة مشتركة، في أحكام أصدرتها سلطة قضائية مستقلة وفقاً لدستور النيجر. وتؤكد السلطات أن أياً من الأزواج الآخرين المدانين لم يقدموا استئنافاً ، وأنهم انتهوا الآن من قضاء مدة عقوبتهم. ويؤكدون أن أطفال الأزواج المحكوم عليهم قد أُزيلوا منهم ووضعوا تحت سلطة الدولة، لحمايتهم، نتيجة لأمر قانوني من المحكمة.

ب . القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* وفد النيجر وصاحب الشكوى على المعلومات التي تم مشاركتها في جلسات الاستماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي؛
2. *يثني* على الجمعية الوطنية لتعيين وفد شامل للجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي؛ *يرحب* بحقيقة أن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين تمكنت من الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة بشأن القضية التي عقدتها مختلف الأطراف المكونة للوفد؛ *يلاحظ* رأي الجمعية الوطنية أنها لا تستطيع النظر في القضية بسبب مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية؛ *يشجعها مع ذلك* على مواصلة الحوار ونقل المخاوف التي لا تزال قائمة في هذه الحالة إلى السلطات المختصة والقيام بنشاط من أجل تيسير التوصل إلى حل وفقاً لدستور النيجر؛
3. *يعرب* عن استيائه لعدم إحراز أي تقدم من أجل تمكين تسوية الحالة بطريقة مرضية؛ *يعرب عن قلقه* إزاء الحالة الراهنة للسيد هاما وعائلته، ولا سيما حالة الطفلين المعنيين؛ *يذكّر* بأنه بموجب اتفاقية حقوق الطفل، التي صدّقت عليها النيجر، ولا سيما المادة 9 منها، تلتزم الدول الأطراف بضمان عدم فصل الطفل عن والديه ضد إرادتهما، إلا إذا كان هذا الانفصال ضروري لمصالح الطفل الفضلى، على سبيل المثال في حالات سوء المعاملة أو الإهمال؛ *يشدد* على أنه بغض النظر عن الأبوين البيولوجيين للأطفال، وهو جانب رئيس من جوانب القضية الحالية، يعتبر السيد هاما وزوجته نفسيهما من أبوي الأطفال، ويبدو أنهما تصرفا دائما على هذا النحو؛ *يرى* أن قرار وضع الأطفال في دار للأيتام، والإجراءات الجارية في هذا الصدد، لا تأخذ في الاعتبار مصالح الأطفال الفضلى؛ *يدعو* سلطات النيجر إلى الامتثال لالتزاماتها فيما يتعلق بحقوق الطفل؛ *يأمل* في أن تأخذ جميع السلطات المختصة، بما في ذلك السلطة القضائية، في الاعتبار هذا الجانب الأساس من القضية؛

4. *يأسف بشدة* لعدم إطلاع الأطراف على مواعيد محاكمة السيد هاما، بالتالي لم يتمكن من إرسال مراقب مستقل، على الرغم من طلباته لتحقيق هذه الغاية؛ *يشدد* على الاختلافات الرئيسية في الرأي بين الأطراف، والمضاعفات الإجرائية العديدة التي لا تزال موجودة في هذه الحالة المعقدة؛
5. يلاحظ أن هذه الحالة لا تزال حساسة في الوقت الراهن، وأن لها بعداً سياسياً لا يمكن إنكاره، نظراً للعوامل التالية: تاريخ العلاقات بين السيد هاما ورئيس الدولة؛ حقيقة أن السيد هاما هو رئيس المعارضة؛ حقيقة أنه يطمح لأن يكون رئيساً للجمهورية؛ الأسلوب والظروف التي رفع فيها مكتب الجمعية الوطنية الحصانة البرلمانية خلال العطلة البرلمانية، دون أن يتم تأكيد الأمر بعد ذلك في الجلسة العامة، على الرغم من وجود فراغ قانوني إجرائي مثير للجدل يثير المشاكل؛ العديد من مواطن الغموض في قضية "الاتجار بالأطفال"، بما في ذلك استمرار عدم الوضوح فيما يتعلق بالأدلة التي تثبت إدانة السيد هاما وزوجته، من حيث الأحكام ذات الصلة التي صدرت وأدلة مزاعم صاحب الشكوى؛ وأخيراً، الصلة الواضحة بين المراحل الرئيسية في محاكمة السيد هاما والبرنامج السياسي، لا سيما الانتخابات الرئاسية الأخيرة؛
6. *يعرب عن رغبته* في زيارة وفد من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى النيجر، وربما تمديد الزيارة لتشمل نيجيريا، من أجل إجراء مزيد من التحريات، والتحدث مباشرة مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما مع الجهات القضائية والسلطة التنفيذية، *ويشجيع* الأطراف على إعادة إقامة الحوار السياسي وإيجاد حل مرض لهذه القضية؛ *يأمل* في تلقي رد إيجابي من الجمعية الوطنية لهذا الغرض، ومساعدة من الجمعية لتمكين البعثة من المضي قدماً بصورة سلسلة؛
7. *يشير* إلى الاستنتاجات السابقة للجنة، والتي بموجبها لم تُحترم حقوق السيد هاما أثناء الإجراء البرلماني لرفع الحصانة عنه، لأنه لم يُقدَّم له جلسة استماع أولية؛ *يلاحظ* مع الاهتمام أن اللائحة الداخلية للجمعية الوطنية قد عُدّلت لتحسين تنظيم رفع الحصانة البرلمانية من قبل المكتب عندما يكون البرلمان في عطلة؛ *يطلب* من رئيس الجمعية الوطنية تقديم نسخة من الأحكام المعدلة؛
8. *يطلب* من الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية، وإلى صاحب الشكوى، وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يتمكن من تقديم المعلومات مفيدة؛ *ويطلب* منه أيضاً اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنظيم البعثة من قبل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين؛
9. *يطلب* من اللجنة مواصلة دراسة هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

النيجر

قرار اعتمده بالإجماع المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 202 (جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)[7]

NER116 – سيدو بكاري

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ الاعتقال التعسفي
- ✓ نقص الإجراءات القانونية والتأخير الشديد في الإجراءات
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير

حالة NER116

النيجر: برلمان منتمي إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: رجل برلماني عضو من المعارضة في الجمعية الوطنية

مقدم الشكوى: القسم 1.1 (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2015

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/ فبراير 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: .....

جلسات الاستماع الأخير للجنة: .....

آخر متابعة:

- بلاغ من السلطات: خطاب من رئيس الجمعية الوطنية (كانون الثاني/ يناير 2018).
- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2018
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي إلى رئيس الجمعية الوطنية (شباط/ فبراير 2018)
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي موجه إلى صاحب الشكوى: شباط / فبراير 2018

أ . ملخص القضية

في 28 تموز/ يوليو 2015، أذن مكتب الجمعية الوطنية باعتقال البرلماني سيدو بكاري، رئيس المجموعة البرلمانية MODEN/FA Lumana-Africa، دون منحه جلسة استماع أولية. ولم يتم إعادة انتخابه وتم القبض عليه عندما انتهت فترة ولايته البرلمانية في 16 أيار/ مايو 2017 ، ومنذ ذلك التاريخ تم احتجازه في فترة ما قبل المحاكمة.

السيد بكاري متهم باختلاس الأموال العامة في عام 2005، عندما كان منسق لجنة الطوارئ الغذائية (CCA) التي تتبع مكتب

[7] أعرب وفد النيجر عن تحفظاته على القرار.

رئيس الوزراء. وفي ذلك الوقت، كان رئيس الوزراء السيد أمادو هاما (NER115)، وهو حالياً رئيس المعارضة. ووفقاً لصاحب الشكوى، لم تُحترم الحصانة البرلمانية التي قدمها السيد بكاري ولم يقدم للمحاكمة قبل رفع حصانته، على الرغم من عدم توجيه أي تهم جنائية ضده.

ويعتقد صاحب الشكوى أن استمرار احتجاز السيد بكاري، وعدم إحراز تقدم في الإجراءات القانونية، هو أفعال متعمدة تشكل انتهاكات لحق السيد بكاري الأساسي في أن يُمنح محاكمة عادلة دون تأخير لا مبرر له. ويزعم أن طلبات السيد بكاري للإفراج عنه بكفالة رُفضت، في انتهاك لقانون الإجراءات الجنائية. ويدعي صاحب الشكوى أيضاً أن حقوق الدفاع قد انتهكت، وأن قاضي التحقيق يتجاهل أدلة تبرئة قدمها محامي السيد بكاري. ووفقاً لصاحب الشكوى، عُقدت جلسة في 23 آذار / مارس 2018 عقب طلب محامي السيد باكاري لقاضي التحقيق بإلغاء القضية. من المتوقع صدور الحكم في 13 نيسان/ أبريل.

ويؤكد صاحب الشكوى أن التهم الموجهة إلى السيد بكاري لا أساس لها من الصحة، وأنه لم يتم اختلاس أموال من لجنة الطوارئ الغذائية (CCA). ويذكر أن السيد بكاري قد كُلِّف ببساطة بتنفيذ القرارات التي اتخذت بشكل بشكل جماعي من قبل لجنة الطوارئ الغذائية، وليس له سلطة اتخاذ قرارات فردية أو أمر بالنفقات. وأشار إلى أن جميع قرارات لجنة الطوارئ الغذائية قد سجلت كتابةً. وأشار إلى أن شركاء النيجر الدوليين كانوا راضيين عن الطريقة التي تدار بها الأموال والأزمة الغذائية في ذلك الوقت، وقد شكروا السيد بكاري رسمياً على عمله (رسالة أحالها صاحب الشكوى). ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد أجريت عدة عمليات تدقيق دولية على مدى سنوات عملية لجنة الطوارئ الغذائية، من أجل التصديق على حساباتها.

ويؤكد صاحب الشكوى أن السيد بكاري ضحية للمضايقات السياسية والقضائية، لأنه عضو في المعارضة فقط، ومن المتعاونين بشكل وثيق مع السيد أمادو هاما. بصفته نائباً، ورئيساً لجماعته البرلمانية، أيد السيد هاما – رئيس الجمعية الوطنية آنذاك – عندما خضع الأخير للإجراءات الجنائية بعد أن أعلن أن حزبه سيقف إلى جانب المعارضة في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وقد أكدت السلطات البرلمانية أنها اتبعت إجراءات رفع الحصانة البرلمانية. وتم تبني القواعد الإجرائية الجديدة في آذار/ مارس 2017، ووفقاً لرئيس الجمعية الوطنية، فإن الإجراء الآن أفضل تنظيماً. ولم تقدم السلطات أية معلومات عن الادعاءات الأخرى، لا بشأن الأفعال المزعومة التي تجري مقاضاتها ولا الأسباب التي دفعت التهم الموجهة إلى السيد بكاري بعد مرور 12 سنة على الأفعال المعنية. وقال رئيس

الجمعية الوطنية إنه لم يتمكن من الحصول على أي إجابات بسبب مبدأ الفصل بين السلطات وسرية التحقيقات الأولية، لكن قاضي التحقيق سيقوم قريباً بإصدار حكم بشأن القضية.

ب . القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* وفد النيجر وصاحب الشكوى على المعلومات التي شاركاها خلال جلسات الاستماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة 138 للاتحاد البرلماني الدولي؛
2. *يثني* على الجمعية الوطنية لتعيين وفد شامل للجمعية العامة 138 للاتحاد البرلماني الدولي؛ *يرحب* بحقيقة أن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين تمكنت من الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة بشأن القضية التي اتخذتها مختلف الأطراف المكونة للوفد؛ *يلاحظ* رأي الجمعية الوطنية أنها لا تستطيع النظر في القضية بسبب مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية؛ *يشجعها* مع ذلك على مواصلة الحوار ونقل المخاوف التي لا تزال قائمة في هذه الحالة إلى السلطات المختصة والقيام بنشاط من أجل تيسير التوصل إلى حل وفقا لدستور النيجر؛
3. *يشعر* بالقلق إزاء استمرار احتجاز السيد بكاري قبل المحاكمة، والذي لا يبدو أنه يتماشى مع المادتين 131 و 133 من قانون الإجراءات الجنائية، وعلى طول التحقيق الأولي، الذي يبدو أنه لم يحرز أي تقدم فيه؛ بالتالي، *يدعو* السلطات المختصة إلى إطلاق سراحه على الفور، والإسراع في معالجة القضية؛
4. *يعرب* عن قلقه أيضاً إزاء الأسس الموضوعية للتهم الموجهة إلى السيد بكاري، بالنظر إلى المعلومات والوثائق الجوهرية التي قدمها صاحب الشكوى وعدم رد السلطات على هذه المسألة؛
5. *يحثّ* سلطات النيجر على بذل قصارى جهدها لضمان معالجة القضية بسرعة ونزاهة واستقلالية، مع الامتثال الصارم لمعايير المحاكمة العادلة الوطنية والدولية ومكافحة الفساد؛ *يطلب* من السلطات إبقاءه على علم بالقرارات التي ستتخذها محكمة الاستئناف وقاضي التحقيق، وعند الاقتضاء، موعد المحاكمة، حتى يمكن إرسال مراقب؛ *يكرر* طلبه بأن تقدم السلطات ملاحظاتها ومعلومات أكثر تفصيلاً عن القضية المتعلقة بالادعاءات التي قدمها صاحب الشكوى؛
6. *يلاحظ* أن هذه القضية لها جانب سياسي لا يمكن إنكاره، وأن الإجراءات المرفوعة ضد السيد بكاري لها أوجه تشابه واضحة مع تلك التي رفعت ضد رئيس حزبه، السيد أمادو حماة (NER115) – التي كانت قضيته منظورة كذلك من قبل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

للبرلمانيين – وبأن هذه التشابهات، فضلاً عن حقيقة أن الإجراءات قد بدأت بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة، تضيف وزناً لادعاءات صاحب الشكوى؛

7. *يعرب* عن رغبته في زيارة وفد من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى النيجر، من أجل إجراء عمليات تحقق إضافية، والتحدث مباشرة مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما مع الجهات القضائية والتنفيذية، و تشجيع الأطراف على إعادة الحوار السياسي وإيجاد حل مرض لهذه القضية؛ *يأمل* في تلقي رد إيجابي من الجمعية الوطنية في هذا الصدد، ومساعدة الجمعية لتمكين البعثة من أن تمضي بسلاسة؛

8. *يشير* إلى الاستنتاجات السابقة للجنة، التي تفيد بأن حقوق السيد بكاري في الدفاع عن نفسه لم تُحترم أثناء الإجراء البرلماني لرفع الحصانة عنه، لأنه لم يُمنح جلسة استماع أولية؛ *يلاحظ* مع الاهتمام أن اللائحة الداخلية للجمعية الوطنية قد عُدّلت لتحسين تنظيم رفع الحصانة البرلمانية من قبل المكتب عندما يكون البرلمان في عطلة؛ *يطلب* من رئيس الجمعية الوطنية تقديم نسخة من الأحكام المعدلة؛

9. *يطلب* من الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية، وإلى صاحب الشكوى، وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يتمكن من تقديم المعلومات مفيدة؛ *ويطلب* منه أيضاً اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنظيم البعثة من قبل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين؛

10. *يطلب* من اللجنة مواصلة دراسة هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

الفلبين

قرار اعتمده بالإجماع المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 202 (جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)

PHL08 – ليلى دي ليما

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ التهديدات، أعمال الترهيب
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفي
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات ضد البرلمانيين
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير

Case PHL08 حالة

الفلبين: برلمان منتمي إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: إمرأة برلمانية معارضة

مقدم الشكوى: القسم 1.1 (ج) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2016

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: أيار/ مايو 2017

جلسات الاستماع الأخير للجنة: جلسة استماع مع وفد الفلبين إلى الجمعية العامة 136 للاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/ أبريل 2017)

آخر متابعة:

- رسالة من السلطات: خطاب من رئيس مجلس الشيوخ (كانون الثاني/ يناير 2017)
- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2018
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ (شباط/ فبراير 2018)
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي موجه إلى صاحب الشكوى: شباط / فبراير 2018

أ . ملخص القضية

شغلت السيدة ليلى دي ليما منصب رئيسة لجنة حقوق الإنسان في الفلبين من أيار / مايو 2008 إلى حزيران / يونيو 2010. وبهذه الصفة، قادت سلسلة من التحقيقات في عمليات القتل خارج نطاق القضاء المزعومة المرتبطة بفرق الموت في دافاو (DDS) في مدينة دافاو، حيث كان السيد دوتيرتي يشغل منذ فترة طويلة منصب رئيس البلدية، وخلصت إلى أن السيد دوترتي، رئيس الفلبين الآن، كان وراء فرق الموت في دافاو (DDS).

في عام 2010، تم تعيين السيدة دي ليما وزيراً للعدل. استقالت من هذا المنصب في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 للتركيز على حملتها للحصول على مقعد في مجلس الشيوخ في انتخابات أيار/ مايو 2016، والتي نجحت فيها. في آب/ أغسطس 2016، وبوصفها رئيسة لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالعدالة وحقوق الإنسان، شرعت

في إجراء تحقيق في عمليات القتل خارج القضاء التي ارتكبها الآلاف من متعاطي المخدرات المزعومين وتجار المخدرات والمزعوم أنها وقعت منذ أن تولى الرئيس دوتيرتي منصبه في حزيران/ يونيو 2016. ومنذ البداية خلال فترة ولايتها كسيناتور، تعرضت للتهديد والتشهير على نطاق واسع، بما في ذلك من قبل الرئيس دوتيرت مباشرة.

أُلقي القبض على السناتور دي ليما واعتقلت في 24 شباط/ فبراير 2017 على أساس اتهامات بأنها تلقت أموال المخدرات لتمويل حملتها الانتخابية في مجلس الشيوخ. ووجهت إليها تُهم، في ثلاث حالات مختلفة، في أعقاب التحقيق الذي أجراه مجلس النواب بشأن الاتجار بالمخدرات في سجن بيليبيد الجديد وإلى مسؤولية السيناتور دي ليما في هذا الصدد عندما كانت وزيرة العدل. تم إطلاق تحقيق مجلس النواب بعد أسبوع من بدء التحقيقات التي أجرتها في مجلس الشيوخ في عمليات القتل خارج نطاق القضاء.

ولم يتم استدعاء السناتور دي ليما بعد في أي من القضايا الثلاث، التي تم تقديمها الآن إلى الفرع 205 من محكمة الابتدائية الإقليمية (RTC) في مدينة مونتنلوبا. ولا يزال الالتماس المقدم إلى المحكمة العليا لإعادة النظر في قرارها السابق للقبول بقانونية اعتقال السيناتور دي ليما معلقاً.

وعلى الرغم من أن السناتور دي ليما لا تزال ناشطة سياسياً للغاية خلال فترة احتجازها، وتتلقى الصحف والمجلات والكتب، فإنها لا تستطيع الوصول إلى الإنترنت أو أجهزة الكمبيوتر أو التلفزيون أو الراديو، أو إلى وحدة تكييف الهواء، على الرغم من طلب الطبيب. وقد كتب السناتور دي ليما رسالة إلى رئيس الشرطة الوطنية الفلبينية في هذا الصدد.

وظلت طلبات التي قدمها محامي الدفاع إلى المحاكم بإعطائها "إذن بالخروج تشريعي" – أو إطلاق سراح مؤقت للاضطلاع بواجباتها التشريعية – بلا إجابة. وقد قام أعضاء مجلس الشيوخ من الأقلية في مجلس الشيوخ حتى الآن بتقديم ثلاثة قرارات تحث على السماح لها بالخروج من حين لآخر.

ب . القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يساوره قلق عميق* لأن السيناتور دي ليما ما زالت رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، بعد مرور أكثر من عام على توقيفها؛
2. يكرر *دعوته* للسلطات المعنية إلى الإفراج فورا عن السيناتور دي ليما، والتخلي عن الإجراءات القانونية ضدها، ما لم يتم تقديم أدلة جدية بسرعة؛ *يؤكد من جديد* في هذا الصدد أن تقرير بعثة لجنة الاتحاد البرلماني الدولي يبين بوضوح أن الخطوات التي أُتخذت ضد السناتور دي ليما

جاءت رداً على معارضتها الصريحة لحرب الرئيس دوبتير على المخدرات، بما في ذلك شجبها لمسؤوليته المزعومة عن عمليات القتل خارج نطاق القانون، وأنه لا يوجد أدلة خطيرة لتبرير القضايا الجنائية ضدها؛

3. *يقرر* إرسال مراقب لرصد معايير المحاكمة العادلة والإبلاغ عنها فيما يتعلق بالقضايا المعروضة على الفرع 205 للمحكمة البدائية الإقليمية (RTC) في مدينة مونتنلوبا؛
4. *يثق* في أن المحكمة العليا ستولي الاعتبار الكامل للحجج التي قتدمها السيناتور دي ليما ومحاموها في طلبها لإعادة النظر في مشروعية اعتقالها؛ *يرغب* في البقاء على اطلاع في هذا الصدد؛
5. *يبقى مصدوماً* إزاء حملة التشهير العلنية من قبل السلطات العليا للدولة ضد عضو مجلس الشيوخ دي ليما، التي تصورها على أنها "امرأة غير أخلاقية" وكمذنبة، رغم أن المحاكمة لم تبدأ بعد؛ *يأسف* لأن المحكمة العليا لم تحكم بعد في هذه المسألة، بالتالي فقدت فرصة هامة لإدانة وإنهاء المعاملة المهينة العامة التي تعرضت لها باعتبارها امرأة برلمانية؛ *يدعو* المحكمة العليا إلى البت في هذه المسألة في أسرع وقت ممكن؛
6. *يرى* أن مجلس الشيوخ يتحمل مسؤولية خاصة في المساعدة على ضمان مشاركة زملائه في مداولاته والتحدث بصوت عالٍ عندما يواجهون أعمالاً انتقامية بسبب عملهم؛ *يأسف* لذلك أن مجلس الشيوخ لم يتمكن من اتخاذ موقف حازم لصالح المشاركة المباشرة للسناتور دي ليما في أهم أعمال مجلس الشيوخ؛ *يأمل بإخلاص* أن يتمكن مجلس الشيوخ، تحت قيادة رئيسه، أخيراً من العمل تضامناً مع زميلهم؛
7. *يحثُّ*، في حالة عدم الإفراج فوراً عن السيناتور دي ليما، المحكمة العليا لمنحها "إذن خروج تشريعي" عرضي؛ *يحثُّ أيضاً* السلطات المعنية على منحها حق الوصول بسرعة إلى الإنترنت والتلفزيون والإذاعة، لأن ذلك سيسهل كثيراً عملها البرلماني؛ *يثق* في أن السلطات ستزودها أيضا بوحدة تكييف الهواء، وفقاً لما أمر به طبيبها؛ *ويرغب* في البقاء على اطلاع في هذا الصدد؛
8. يرى أن المسائل المطروحة في هذه القضية تستلزم زيارة متابعة عاجلة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين؛ *يطلب* من الأمين العام السعي للحصول على دعم السلطات البرلمانية لهذه الزيارة في أقرب وقت ممكن؛
9. *يطلب* من الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المختصة، ومقدم الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه من توفير المعلومات ذات الصلة؛
10. *يطلب* إلى اللجنة مواصلة دراسة هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

تركيا

قرار اعتمده بالإجماع المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 202 (جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)[8]

TUR69 – السيدة غولسر يلدريم

TUR70 – السيدة سلمى إرماك

TUR71 – فيصل سارييلديز

TUR72 – إبراهيم آيهان

TUR73 – كمال أكتاس

TUR75 – السيدة بيدا أزكوكشا أرتان

TUR76 – السيدة بيسيمي كونكا

TUR77 – السيدة بوركو جيليك اوزكان

TUR78 – السيدة ساغلار ديميريل

TUR79 – السيدة ديليك أوجلان

TUR80 – السيدة ديلان ديرايت تاسدمير

TUR81 – السيدة أوكا فيلكناس

TUR82 – السيدة فيجن يوكسكادي

TUR83 – السيدة فيليز كيروستاش اوغلو

TUR84 – السيدة هودا كايا

TUR85 – السيدة ليلى بيرليك

TUR86 – السيدة ليلى زانا

TUR87 – السيدة ميرال دانيش بشتاش

TUR88 – السيدة مزجن إيرغات

TUR89 – نورديل آيدوغان

TUR90 – السيدة برفين بولدان

TUR91 – السيدة سعدت بشركيلي

TUR92 – السيدة سيبيل ييزيتالب

TUR93 – السيدة توبة هيزر أوزتورك

TUR99 – التان تان

TUR100 – أيهان بيلجنتي

TUR101 – بهجت يلدريم

TUR102 – بردان أوزتورك

TUR103 – دينجير مير محمد فرات

TUR104 – إردال أتاس

TUR105 – إيرول دورا

TUR106 – ارطغرل كركسيي

TUR107 – السيدة فرحات إنسو

TUR108 – هيشيار أوزسوي

TUR109 – إدريس بالوكن

TUR110 – الإمام تاسكير

TUR111 – قادري يلدريم

TUR112 – ليزجن بوتان

TUR113 – محمد علي أصلان

TUR114 – محمد أمين أدياما‌ن

TUR115 – نادر يلدريم

TUR116 – نهاد أجدوكان

TUR117 – نعمت الله ارداغموس

TUR118 – عثمان بايدمير

TUR119 – صلاح الدين ديميرتاس

TUR120 – سيرى شورية أوندر

TUR121 – زيبا بير

TUR122 – ميتهات سانكار

[8] أعرب وفد تركيا عن تحفظاته على القرار.

TUR94 – عبد الله زيدان
TUR95 – آدم جيفيري
TUR96 – أحمد يلدريم
TUR97 – علي اتلان
TUR98 – اليكان أولنو

TUR123 – محمود توغرول
TUR124 – أيكان إيرميز
TUR125 – السيدة عائشة آكار بسرن
TUR126 – غارو بايلان

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ إلغاء الولاية البرلماني
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفي[9]
- ✓ سوء المعاملة[10]

حالة TUR-Coll.1

تركيا: برلمان منتمي إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: 57 شخصاً (47 عضو حالي و 10 برلمانيين سابقين، جميعهم أعضاء حزب الشعب الديمقراطي المعارض (34 رجلاً و 23 امرأة)

مقدم الشكوى: القسم 1.1 (ج) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: حزيران/ يونيو 2016

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2017

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: شباط/ فبراير 2017

جلسات الاستماع الأخير للجنة: جلسات الاستماع التي عقدت مع الوفد التركي ومقدمي الشكاوى في الجمعية العامة 138 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، مارس / آذار 2018)

آخر متابعة:

- رسالة من السلطات: خطاب من رئيس المجموعة التركية لدى الاتحاد البرلماني الدولي (كانون الثاني/ يناير 2018)
- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2018
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة موجهة إلى رئيس المجموعة التركية لدى الاتحاد البرلماني الدولي (آذار/ مارس 2018)
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي موجه إلى صاحب الشكوى: آذار / مارس 2018

9 مخاوف أعضاء البرلمان وضعوا في الاحتجاز فقط.

10 مخاوف ثلاثة من الرجال البرلمانيين (السيد أديامان – TUR114؛ السيد بهجت يلدريم – TUR101؛ السيد محمود توغرول – TUR123) وثلاث نساء برلمانيات (السيدة أوكا فيلكناس – TUR81، السيدة بيسيمي كونكا TUR7 ، السيدة سيبيل يزيتالب – TUR92).

أ . ملخص القضية

تم توجيه أكثر من 600 تهمة جنائية وإرهابية ضد أعضاء البرلمان في حزب الشعب الديمقراطي (HDP) منذ 15 كانون الأول / ديسمبر 2015، عندما تم تعديل الدستور ليجيز رفع الحصانة البرلمانية بالجملة. وتجري المئات من جلسات المحاكمة ضد البرلمانيين من حزب الشعب الديمقراطي في جميع أنحاء تركيا. وما زال بعض البرلمانيين يواجهون اتهامات قديمة تتعلق بالمحاكمة الابتدائية KCK التي ظلت مستمرة لمدة سبع سنوات، في حين يواجه آخرون اتهامات تمت في الآونة الأخيرة. وفي هذه الحالات الأخرى، يزعم أنه لم يتم رفع الحصانة البرلمانية.

وطبقاً لصاحب الشكوى، فإن معظم أعضاء البرلمان في حزب الشعب الديمقراطي تم اعتقالهم بشكل متكرر وقُدموا إلى المحكمة لاستجوابهم منذ نوفمبر / تشرين الثاني 2016. وقد تم وضع بعضهم في الحجز قبل المحاكمة، في حين تم الإفراج عن معظمهم من قبل المحاكم الابتدائية إلى حين الانتهاء من الإجراءات الجنائية. وأكد صاحب الشكوى أن ما لا يقل عن 14 من أعضاء البرلمان من حزب الشعب الديمقراطي، ثمانية منهم من النساء، قد حكم عليهم بالسجن لمدة سنة واحدة أو أكثر. كما صدر عدد من أحكام البراءة.

وذكر صاحب الشكوى أيضاً أن البرلمان قد أنهى الولاية البرلمانية لتسعة من أعضائه (بما في ذلك خمس نساء برلمانيات): ثلاثة لغيابهم المطول عن البرلمان وستة بعد الإدانات النهائية (فيما يبدو جزئياً بتهم سابقة لا يشملها قانون العفو العام). وبالتالي لم يتم رفع الحصانة البرلمانية، وفقاً لصاحب الشكوى). كما يجوز حرمان اثنين من البرلمانيين، هما السيد سارىديليز والسيدة هيزر أوزتورك، من جنسيتهما. ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد حرم عضو البرلمان – السيدة فيغن يوكسكاديتش، الرئيسة المشاركة لحزب الشعب الديمقراطي – من عضويتها في حزب الشعب الديمقراطي وموقعها التنفيذي وحُظر عليها ممارسة أي أنشطة سياسية، وفقاً لإدانة قضائية نهائية.

لا تزال السيدة يوكسكادي خاضعة للإجراءات الجنائية الأخرى: فقد كُلِّف مراقب محاكمة الاتحاد البرلماني الدولي بحضور جلسات الاستماع في قضيتها في 18 أيلول / سبتمبر و 6 كانون الأول / ديسمبر 2017 (وكذلك جلسة 7 كانون الأول / ديسمبر 2017 في قضية السيد ديميرتاس). وحُرم مراقب المحاكمة من الوصول إلى قاعات المحكمة أثناء بعثته في كانون الأول / ديسمبر ولكنه تمكن من الوصول "كعضو في الجمهور"، وليس كمراقب، في جلسة الاستماع التي عُقدت في 20 شباط / فبراير 2018 في قضية السيدة يوكسكاديتش. وأشار القضاة إلى أن المراقب سيُمنح الاعتماد للمشاركة لجلسات الاستماع المقبلة في القضية.

ما زال تسعة أعضاء في البرلمان محتجزين. ولم يعدوا في الحبس الانفرادي، لكنهم ما زالوا محتجزين في سجون نائية ذات إجراءات أمنية مشددة تخضع لشروط تقييدية تنطبق على المشتبهين بالإرهاب (المراقبة بالفيديو، مصادرة الكتب والرسائل، محدودية الزيارات، وما إلى ذلك)، التي تمنعهم من ممارسة ولايتهم البرلمانية.

أعضاء البرلمان الآخرون أحرار، لكن تم تقييد حرية حركتهم. وقد تم وضع الكثير منهم تحت السيطرة القضائية ومنعوا من السفر للخارج. وقد لجأ أربعة إلى الخارج. هذا، إلى جانب العديد من المحاكمات الجارية ضدهم في جميع أنحاء تركيا، مما حدَّ من قدرتهم على ممارسة ولايتهم البرلمانية. كما تعرض عدد قليل من أعضاء البرلمان من حزب الشعب الديمقراطي، بعد الإعراب عن رأيهم في الجدل البرلماني، لهجمات جسدية، بما في ذلك داخل البرلمان، وعقوبات تأديبية.

ويدعي صاحب الشكوى أن الحزب الحاكم، من خلال الإجراءات الجارية، يعتزم استبعاد الأكراد وغيرهم من الشعوب المهمشة الممثلة في حزب الشعب الديمقراطي، من البرلمان التركي. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن التهم الموجهة إلى أعضاء البرلمان في حزب الشعب الديمقراطي لا أساس لها من الصحة وتنتهك حقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. ويدعي صاحب الشكوى أن الأدلة المقدمة لدعم التهم الموجهة إلى أعضاء البرلمان، تتعلق بالبيانات العامة والتجمعات والأنشطة السياسية السلمية الأخرى المضطلع بها لتعزيز مهامهم البرلمانية وبرنامج أحزابهم السياسية. وتشمل هذه الأنشطة التوسط بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية كجزء من عملية السلام بين عامي 2013 و 2015، والدعوة علناً إلى تأييد الاستقلال السياسي، وانتقاد سياسات الرئيس أردوغان فيما يتعلق بالصراع الحالي في جنوب شرق تركيا وفي الحدود مع سورية (بما في ذلك شجب الجرائم التي ارتكبتها قوات الأمن التركية في هذا السياق). ويدعي صاحب الشكوى أن مثل هذه البيانات والتجمعات والأنشطة لا تشكل أي جرم، وأنها تدخل في نطاق الحماية الواضحة والحقوق الأساسية لأعضاء البرلمان. ويدعي صاحب الشكوى أيضاً أنه يجري تجاهل المعايير الصحيحة للإجراءات القانونية الواجبة. ولا يعتقد صاحب الشكوى أن العملية القضائية تدار بطريقة عادلة ومستقلة وحيادية. وقدم صاحب الشكوى معلومات مستفيضة ومفصلة لدعم مطالبه، بما في ذلك مقتطفات من قرارات الاتهام وقرارات المحاكم والكلمات الدقيقة لخطب التجريم التي أدلى بها البرلمانيون والتي تستخدم كدليل على أنشطة الإرهاب. كما توجد مخاوف بشأن ظروف الاحتجاز التقييدية والحرمان من زيارات السجناء للمراقبين الأجانب. والعديد من هذه الدعاوى هي موضوع التماس إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي معلقة. وقد قدم الاتحاد البرلماني الدولي تقريراً إلى المحكمة باعتباره متدخلا من طرف ثالث.

وتنفي السلطات التركية كل هذه الادعاءات. واستندت إلى استقلال القضاء، والحاجة إلى الاستجابة للتهديدات الأمنية / الإرهابية والتشريعات القائمة، بما في ذلك المراسيم المعتمدة في ظل حالة الطوارئ، لتبرير مشروعية التدابير المتخذة. وقدمت السلطات بعض المعلومات التفصيلية عن التهم والمحاكمات الجارية، لكنها قانونية بحتة ولا تقدم أي معلومات عن الوقائع والأدلة التي تستند إليها التهم رغم الطلبات المتكررة لذلك الغرض. وقد رفضت السلطات التركية في حالتين طلب اللجنة إجراء بعثة لتقصي الحقائق إلى تركيا على أساس أنها "يمكن أن تؤثر سلباً على العملية القضائية" ولم تعتبرها "مناسبة".

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* المجموعة التركية لدى الاتحاد البرلماني الدولي والشاكي على المعلومات المقدمة وعلى اجتماع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين لمناقشة الحالات والمخاوف المطروحة؛
2. *لا يزال يساوره* بالغ القلق إزاء الادعاءات بانتهاكات واسعة النطاق ومنهجية لحقوق البرلمانيين من حزب الشعب الديمقراطي، والتي يقال إنها تعرقل قدرتهم على الاضطلاع بواجباتهم البرلمانية وتمثيل دوائرهم الانتخابية بطريقة فعالة ودون عوائق، نظراً لأن أكثر من 600 تهمة جنائية وإرهابية تم إحضارها ضدهم منذ ديسمبر /كانون الأول 2015، واستمرار احتجاز تسعة برلمانيين، وحُكم على 14 منهم على الأقل بالسجن، وتم تجريد تسعة منهم من ولايتهم البرلمانية في الأشهر الأخيرة؛
3. *يرحب* بالدعوة التي قدمها الوفد التركي إلى اللجنة إلى الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي لزيارة تركيا للاجتماع مع السلطات البرلمانية والتنفيذية؛ *يثق* في أن التأكيد الخطي لموافقة البعثة سوف يكون متاحاً في أقرب وقت ممكن؛
4. *يعرب عن الأمل* في أن تقوم بعثة تقصي الحقائق بتيسير إحراز تقدم في القضية، وتمكين اللجنة من جمع معلومات مباشرة عن الادعاءات الخطيرة التي أثارها صاحب الشكوى، وإجراء تقييم متعمق وموضوعي للمخاوف السابقة المعرب عنها في القضية؛
5. *يسره أيضاً* أن السلطات التركية منحت حق الوصول إلى مراقب محاكمة الاتحاد البرلماني الدولي إلى الجلسة الأخيرة في قضية السيدة يوكسكداغ؛ *يقرر* تجديد ولاية مراقب محاكمة الاتحاد البرلماني الدولي لجلسات الاستماع المقبلة، بما في ذلك الجلسة المقبلة المقررة في 17 أيار/ مايو 2018؛ *يعرب* عن أمله في أن يُمنح المراقب على النحو الواجب إمكانية الوصول إلى جميع جلسات الاستماع المقبلة التي يقررها القضاة؛ *يتطلع* إلى تلقي تقرير كامل عن جلسات الاستماع عند الانتهاء من ولاية المراقب؛

6. *يطلب* من الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية، مقدم الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه من توفير المعلومات ذات الصلة والمضي في جميع الترتيبات اللازمة لتنظيم البعثة المطلوبة من قبل وفد اللجنة ومهمات مراقبة المحاكمة المستقبلية؛
7. *يطلب* من اللجنة مواصلة دراسة هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

فنزويلا

قرار اعتمده بالإجماع المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 202 (جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)

VEN13 – ريتشارد بلانكو

VEN16 – خوليو بورخيس

VEN19 – السيدة نورا براشو

VEN20 – إسماعيل جارسيا

VEN22 – وليام دافيلا

VEN24 – السيدة نيرما جوارولا

VEN25 – خوليو يغارزا

VEN26 – روميل غوزامانا

VEN27 – روزميت مانتيلا

VEN28 – إنزو بريتو

VEN29 – جيلبرتو سوجو

VEN30 – جيلبر كارو

VEN31 – لويس فلوريدو

VEN32 – يودورو غونزاليس

VEN33 – خورخي ميلان

VEN34 – أرماندو أرماس

VEN35 – أميريكو دي غرازيا

VEN36 – لويس باديلا

VEN37 – خوسيه ريجنولت

VEN38 – السيدة دينيس فرناندیز

VEN39 – السيدة اوليفيا لوزانو

VEN40 – السيدة ديلسا سولورزانو

VEN41 – روبرت الكالا

VEN42 – السيدة غابي أريلانو

VEN48 – السيدة يانيت فيرمين

VEN49 – السيدة دينورا فيجيرا

VEN50 – وينستون فلوريس

VEN51 – عمر غونزاليز

VEN52 – ستالين غونزاليز

VEN53 – خوان كويدو

VEN54 – توماس غوانيبا

VEN55 – خوسيه غويرا

VEN56 – فريدي جيفارا

VEN57 – رافائيل غوزمان

VEN58 – السيدة ماريا ج. هرنانديز

VEN59 – بييرو مارون

VEN60 – خوان أ. ميجيا

VEN61 – خوليو مونتويا

VEN62 – خوسيه م. أوليفارز

VEN63 – كارلوس باباروني

VEN64 – ميغيل بيزارو

VEN65 – هنري راموس ألوب

VEN66 – خوان ريكيسنس

VEN67 – لويس إي. روندون

VEN68 – السيدة بوليفيا سواريز

VEN69 – كارلوس فاليرو

VEN70 – السيدة ميلاجرو فاليرو

VEN71 – جيرمان فيرر

VEN43 – كارلوس باستاردو
VEN44 – السيدة ماريالبيرت باريوس
VEN45 – السيدة أميليا بيليساريو
VEN46 – ماركو بوزو
VEN47 – خوسيه بريتو
VEN72 – السيدة أدريانا ديليا
VEN73 – لويس ليبا
VEN74 – كارلوس بريزبيتيا
VEN75 – مانويلا بوليفار

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ التعذيب، المعاملة السيئة وأعمال العنف الأخرى
- ✓ التهديدات والترهيب
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفي
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات ضد البرلمانيين
- ✓ انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ أفعال أخرى تعوق ممارسة الولاية البرلمانية

أ . ملخص القضية

تتعلق القضية بمزاعم جدية وذات مصداقية بانتهاكات حقوق الإنسان التي تمس 57 برلمانياً من ائتلاف المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية (MUD) على خلفية الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات التنفيذية والقضائية في فنزويلا لتقويض أداء الجمعية الوطنية واغتصاب سلطاتها . يعارض ائتلاف المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية حكومة الرئيس مادورو، وحصل على أغلبية المقاعد في الجمعية الوطنية في أعقاب الانتخابات البرلمانية في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2015.

بعد فترة وجيزة من الانتخابات، في 30 كانون الأول / ديسمبر 2015، أمرت الدائرة الانتخابية للمحكمة العليا بتعليق عضوية أربعة أعضاء في البرلمان، ثلاثة منهم من ائتلاف المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية، بعد مزاعم بالتزوير. وقررت الجمعية الوطنية أولاً تجاهل الحكم، معتبرة أن الادعاءات لا أساس لها من الصحة، مما دفع المحكمة العليا إلى إعلان جميع قرارات الجمعية باطلة ولاغية. ويبدو أنه لم يُبذل أي جهد لدراسة الاحتيال المزعوم، وما زال أعضاء البرلمان موقوفين.

منذ مارس / آذار 2017، تعرض ما يقرب من 40 برلمانياً للهجوم من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والمؤيدين للحكومة أثناء المظاهرات. وتكثفت هذه الاحتجاجات بعد إعلان الرئيس مادورو عن عقد جمعية تأسيسية، انتُخبت لاحقاً في 30 تموز/ يوليو 2017، لإعادة كتابة الدستور.

تم القبض على السيد غيلبر كارو واحتجازه في 11 كانون الثاني/ يناير 2017. وهناك مخاوف جدية بشأن ظروف احتجازه والإجراءات القانونية المرفوعة ضده. في 18 آب/ أغسطس 2017، بعد وقت قصير من بدء اتهام الحكومة، رفعت الجمعية التأسيسية الحصانة البرلمانية عن السيد جيرمان فيرر، رغم أنه ليس عضواً في الجمعية التأسيسية، متهمةً إياه بالتورط في عصابة ابتزاز واسعة الانتشار. وقد فر السيد فيرير وزوجته إلى كولومبيا في نفس اليوم. وحُرم السيد روزميت مانتيلا، السيد إنزو بريتو والسيد غيلبرتو سوجو، الأعضاء البدلاء في البرلمان، من حريتهما في عام 2014 فيما يتعلق بالإجراءات القانونية الجارية، لأسباب سياسية وفقاً لصاحب الشكوى. وأُطلق

حالة VEN-Coll.3

فنزويلا: برلمان منتمي إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: 57 عضو من المعارضة في البرلمان (42 رجلاً و 15 امرأة)

مقدم الشكوى: القسم 1.1 (ج) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: آذار/ مارس 2017

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/ فبراير 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: .....

جلسات الاستماع الأخير للجنة: .....

آخر متابعة:

- رسالة من السلطات: اجتماع بين الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والممثل الدائم لفنزويلا في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف (حزيران/ يونيو 2017)
- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2018
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (شباط/ فبراير 2018)
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي موجه إلى صاحب الشكوى: آذار/ مارس 2018

سراح السيد مانتيلا والسيد سوهو في نهاية عام 2016. ولا تزال القضية القانونية ضدهما مستمرة. ومع ذلك، لا يزال السيد بريتو رهن الاحتجاز،

في عام 2017، صودرت ثمانية جوازات سفر على الأقل من أعضاء البرلمان أو تعرضوا لأفعال ترهيب أخرى في مطار كاراكاس فيما يتصل بعملهم البرلماني الدولي. تم عزل اثنين من البرلمانيين الآخرين من شغل المناصب العامة، زعم في غياب أساس قانوني.

ولم تقدم الحكومة أي تمويل للجمعية الوطنية منذ آب/ أغسطس 2016. في قرارها الصادر في 18 آب/ أغسطس 2017، شغلت الجمعية التأسيسية نفسها بسلطات تشريعية. وقد اتخذت الجمعية التأسيسية العديد من مباني الجمعية الوطنية. حتى أن المساحة المحدودة التي تستخدمها الجمعية الوطنية قد تم اقتحامها واحتلالها، حيث تم احتجاز العديد من أعضاء البرلمان كرهائن وضربهم من قبل مؤيدي الحكومة، بدون عقاب، وعلى الأخص في 5 تموز/ يوليو و 27 حزيران/ يونيو 2017.

وفشلت الجهود منذ أمد طويل منذ عام 2013 لإرسال وفد من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى فنزويلا في غياب إذن واضح من الحكومة للترحيب به والعمل معه.

منذ كانون الثاني/ يناير عام 2018، كانت هناك مظاهرات واسعة النطاق في جميع أنحاء فنزويلا للاحتجاج على الوضع الاقتصادي الرهيب وقرار إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في 20 أيار/ مايو 2018. وفي أوائل عام 2018 قرر المجلس الوطني الانتخابي (CNE) أن ائتلاف المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية (MUD) لن يسمح له بتقديم مرشح مشترك، ثم لاحقاً، أن أياً من الأطراف الفردية التي تنتمي إلى ائتلاف المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية يمكنه المشاركة أيضاً. ومعظم قادة الائتلاف وغيرهم من أعضاء المعارضة إما في السجن، غير مؤهلين للترشح في الانتخابات أو في المنفى. ومشيراً إلى أوجه القصور في العملية الانتخابية، أعلن الائتلاف أنه سيقاطع الانتخابات.

وقد رفض المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاتحاد الأوروبي، منظمة الدول الأمريكية، "مجموعة ليما" (التي تضم 15 دولة من الأمريكتين) والولايات المتحدة الأمريكية العملية الانتخابية. ولم يتم تنفيذ المقترحات الأخيرة التي قدمها الرئيس مادورو ورئيس الجمعية التأسيسية من أجل إجراء الانتخابات التشريعية مبكرة، بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية على الرغم من انتهاء فترة الجمعية الوطنية في كانون الثاني/ يناير 2021، على الرغم من أن الانتخابات التشريعية المبكرة لا تزال متوقعة. وترى المعارضة أن هذا الجهد غير شرعي ويستبعد أيضاً الائتلاف والأطراف المشاركة فيه بالكامل، حتى لو اختاروا المشاركة، لأن السلطات قد افقدتهم وضعهم القانوني بعدم مشاركتهم في الانتخابات الأخيرة.

ومنذ أيار / مايو 2016، سعت جهود الوساطة، وبصفة أساسية من جانب أصحاب المصلحة في المنطقة، إلى الجمع بين الحكومة والمعارضة. ولم تسفر هذه الجهود عن أي نتائج ملموسة وانتهت في أوائل شباط/ فبراير 2018 ،

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *لا يزال* يشعر بقلق عميق إزاء حجم الجهود الجارية، مع الإفلات الواضح من العقاب، لقمع أعضاء المعارضة وتقويض نزاهة واستقلالية الجمعية الوطنية لفنزويلا، التي تشمل الآن خططاً محتملة للحد من ولايتها؛ *يساوره الخوف* من أن يزداد هذا القمع على خلفية الانتخابات الرئاسية التي تقترب بسرعة والمخاوف القائمة بشأن حدوث عملية تصويت حرة ونزيهة في تلك الانتخابات؛
2. *يحثّ* السلطات على التوقف فوراً عن مضايقة البرلمانيين المعارضين والهجمات ضدهم، واتخاذ إجراءات فعالة لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الماضية، وضمان أن يحترم موظفو إنفاذ القانون حقوق الإنسان في جميع الأوقات في تسيير أعمالهم؛ *يطلب* من السلطات المختصة تقديم معلومات ملموسة عن الخطوات التي اتخذتها لتسليط الضوء على الحوادث الماضية وإثبات المسؤولية ومنع وقوع انتهاكات جديدة؛
3. *يحثّ* مرة أخرى السلطات ذات الصلة على ضمان أن الجمعية الوطنية وأعضائها يمكنهم القيام بعملهم بالكامل من خلال احترام صلاحياتها وتخصيص التمويل اللازم لعملها بشكل سليم؛ *يطلب* من السلطات المختصة على وجه السرعة تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة لهذا الغرض؛
4. *لا يزال يساوره بالغ القلق* إزاء حالة السيد كارو بعد مرور أكثر من عام على اعتقاله، وعن الظروف المزعومة التي نقل في إطارها مؤخراً إلى مركز احتجاز آخر؛ *يحثّ* السلطات على ضمان تلقيه العلاج المناسب أثناء الاحتجاز وإبلاغ محاميه وأفراد أسرته في جميع الأوقات بالتغييرات الهامة في وضعه؛ *يطلب* من السلطات المعنية تقديم معلومات رسمية عن هذه النقاط وعن التهم الموجهة إليه بالضبط والوقائع التي تستند إليها؛ *يطلب* أيضاً من هذه السلطات تقديم التفاصيل الكاملة للأسباب القانونية والحقائق التي تشكل أساس التهم الموجهة إلى السيد بريتو؛
5. *يأسف بشدة* لأن بعثة حقوق الإنسان في فنزويلا لم تتم حتى الآن؛ *يبقى* أكثر اقتناعاً، بالنظر إلى الوضع المتدهور المستمر، بأن مثل هذه البعثة يمكن أن تساعد في معالجة المخاوف الحالية؛

لذلك، *يطلب* إلى الأمين العام العمل مع السلطات المعنية بهدف إجراء البعثة في أقرب وقت ممكن؛

6. *يؤكد من جديد* موقفه من أن القضايا في هذه الحالات جزء من الأزمة السياسية الأوسع في فنزويلا، التي لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار السياسي؛ *يدعو مرة أخرى* جميع الأطراف للعمل بحسن نية والالتزام الكامل بالحوار السياسي بمساعدة وساطة خارجية؛ *يؤكد من جديد* استعداد الاتحاد البرلماني الدولي للمساعدة في هذه الجهود؛ *يطلب* من السلطات المعنية تقديم المزيد من المعلومات الرسمية حول أفضل طريقة لتقديم هذه المساعدة؛
7. *يدعو* المجتمع البرلماني العالمي إلى المشاركة بصفة عاجلة، في ضوء الانتخابات الرئاسية التي تلوح في الأفق، في الجهود الرامية إلى معالجة المخاوف التي أثيرت في هذا القرار وحل الأزمة الحالية بطريقة تتفق مع القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك على وجه الخصوص الجهود المشتركة للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وغيرهم من أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين والمحليين ذوي الصلة لتيسير استئناف الحوار السياسي، واعتماد التصريحات العامة وتقديم اعتراضات إلى السلطات الفنزويلية؛
8. *يطلب* من الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المختصة وأصحاب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه من توفير المعلومات ذات الصلة؛
9. *يطلب* من اللجنة مواصلة دراسة هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

زامبيا

قرار اعتمده بالإجماع المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 202 (جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)

ZMB02 – جاك مويمبو

ZMB03 – غاري نككومبو

ZMB04 – رويكست مونتانجا

ZMB06 – السيدة مونو لوبزهي

ZMB10 – جنرال روني شيكوابواشا

ZMB13 – السيدة آني مونشيا تشونغو

ZMB14 – هوارد كوندا

ZMB15 – مايكل كاتامبو

ZMB18 – لاكي مولوزا

ZMB19 – باتريك موتشيلكا

ZMB20 – يوستاسيو كازونجا

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفي
- ✓ عدم وجود الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات ضد البرلمانيين
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات
- ✓ التعذيب والمعاملة السيئة وأعمال العنف الأخرى
- ✓ إبطال تعسفي لانتخاب عضو برلماني
- ✓ الإلغاء التعسفي أو تعليق الولاية البرلمانية

أ . ملخص القضية

وفقاً لصاحب الشكوى، فإن 11 برلمانياً معارضين حاليين وسابقين قد وقعوا ضحايا حملة تصفية حسابات، التي بدأت مباشرة بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية في سبتمبر / أيلول 2011، التي فازت بها الجبهة الوطنية. وقد شملت هذه الحملة إساءة استخدام أحكام قانون النظام العام – الذي حكمت بعض المحاكم، وفقاً لما يقوله صاحب الشكوى، بعدم دستوريته من قبل المحاكم – وعرقلة أنشطة المعارضة في عامي 2012 و 2013.

وقد قدمت السلطات البرلمانية وجهات نظرها الرسمية، التي تقدم نسخة مختلفة من الوقائع، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالتحديات في التنفيذ السليم لقانون النظام العام، الذي غالباً ما نظرت إليه المعارضة على أنه فقط لخدمة مصلحة الحكومة. تقوم حكومة زامبيا حالياً بتحليل التقارير التي ترد من مختلف الجهات المعنية لاستعراض قانون النظام العام لجعله أكثر ملاءمة واستجابة للاتجاهات الجديدة في مجتمع منفتح وديمقراطي. وعلاوة على ذلك، شرعت الوزارة المسؤولة عن الأمن الداخلي في برنامج تدريبي داخلي لضباط الشرطة حول احترام حقوق الإنسان في تطبيق قانون النظام العام.

حالة ZMB-Coll.1

زامبيا: برلمان منتمي إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: برلمانيون معارضون (9 رجال وامرأتان)

مقدم الشكوى: القسم 1.1 (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: آذار/ مارس 2013

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/ فبراير 2017

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: أيلول/ سبتمبر 2014

جلسات الاستماع الأخير للجنة: جلسة استماع مع رئيس الجمعية الوطنية خلال الجمعية العامة 138 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/ مارس 2018)

آخر متابعة:

- رسالة من السلطات: بلاغ من رئيس الجمعية الوطنية (كانون الأول/ ديسمبر 2017)
- بلاغ من مقدم الشكوى: تشرين الثاني/ نوفمبر 2016
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (شباط/ فبراير 2018)
- بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي موجه إلى صاحب الشكوى: كانون الأول/ ديسمبر 2017

ب. القرار

المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1 يشكر رئيس الجمعية الوطنية لزامبيا على المعلومات التي شاركها في جلسة الاستماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي؛

2 يكرر *تأكيد* استنتاجاته التي تفيد بأن الشرطة تجاوزت في مناسبات عديدة في عامي 2012 و 2013 سلطتها، عندما قامت بمضايقة أعضاء البرلمان المعارضين الذين كانوا يعقدون اجتماعات، بما في ذلك اعتقالهم تعسفاً؛

3 *يؤكد من جديد* رأيه بأن إجراء مراجعة كاملة لقانون النظام العام أمر ضروري لضمان عدم تكرار هذه الحوادث، بما في ذلك عن طريق إيلاء الاعتبار الواجب للتوصيات المقدمة لهذا الغرض في تقرير وفد اللجنة الذي زار زامبيا في 2014؛

4 *يثق* في أن المراجعة الحالية لقانون النظام العام سيؤدي فعلياً إلى إدخال التغييرات اللازمة على القانون لجعله متوافقاً تماماً مع المعايير الدولية والوطنية لحقوق الإنسان، وضمان تطبيقه بصورة عادلة ونزيهة؛ *يؤكد من جديد* أن الاتحاد البرلماني الدولي على أهبة الاستعداد للمساعدة في تلك الجهود، بما في ذلك من خلال تبادل الخبرات ذات الصلة من البلدان الأخرى؛ *يطلب* من الأمين العام أن يخاطب إلى وزير العدل ليقدم عرضاً محدداً للمساعدة ويطلب تدخل رئيس المجلس للحصول على رد إيجابي؛

5 *يقرر* إغلاق القضايا المعروضة وفقاً للمادة 25 (ب) من الملحق الأول لإجراءاته الخاصة بفحص الشكاوى ومعالجتها، نظراً إلى أنه على الرغم من الطلبات المتكررة، لم يقدم صاحب الشكوى معلومات محدَّثة خلال فترة طويلة من الوقت فيما يتعلق بالأحداث المذكورة أعلاه، مما يجعل من المستحيل على لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين أن تواصل بشكل فعال دراستها للقضية؛

6 *يطلب* من الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات المعنية وصاحب الشكوى.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

TABLE OF CONTENTS

Page(s)

Meetings and other activities

138th Assembly

1. Opening of the Assembly 4
2. Participation 5
3. Choice of an emergency item 6
4. Debates and decisions of the Assembly and its Standing Committees 6
5. Concluding sitting of the Assembly 9

202nd session of the Governing Council

1. Membership of the IPU 10
2. Financial results for 2017 10
3. Financial situation 11
4. Cooperation with the United Nations system 11
5. Implementation of the IPU Strategy for 2017-2021 12
6. Recent specialized meetings 12
7. Reports of plenary bodies and specialized committees 12
8. Future inter-parliamentary meetings 12
9. Amendments to the Statutes and Rules 12

278th session of the Executive Committee 12

Forum of Women Parliamentarians 14

Subsidiary bodies of the Governing Council

1. Committee on the Human Rights of Parliamentarians 15
2. Committee on Middle East Questions 15
3. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (IHL) 16
4. Gender Partnership Group 16
5. Advisory Group on Health 17
6. Group of Facilitators for Cyprus 17
7. Forum of Young Parliamentarians of the IPU 17
8. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism 18

Other events
1. Meeting of the Presidents of the Geopolitical Groups 18
2. Interactive session on *Ensuring accountability and oversight for adolescent health* 19
3. Interactive session with regional and other parliamentary assemblies and organizations on the implementation of the SDGs 19
4. Workshop on *Refugee protection: Implementing the Comprehensive Refugee Response Framework – What can parliaments do?* 20
5. Workshop on *Implementation of the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons, From the UN to parliaments: Putting the nuclear weapons ban to work* 20

Elections, appointments and membership of the Inter-Parliamentary Union

Elections and appointments
1. Bureau of Women Parliamentarians 21
2. Committee on the Human Rights of Parliamentarians 21
3. Committee on Middle East Questions 21
4. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (IHL) 21
5. Bureaux of the Standing Committees 22
6. Rapporteurs to the 140th Assembly 23

Media and communications 24

Membership of the Inter-Parliamentary Union 25

Agenda, resolutions and other texts of the 138th Assembly of the Inter-Parliamentary Union

Agenda 26

Declaration on *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions* 27

Subject items
- Resolution: *Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development* 32
- Resolution: *Engaging the private sector in implementing the SDGs, especially on renewable energy* 37

Emergency item
- Results of the roll-call vote on the requests for the inclusion of an emergency item in the agenda of the Assembly 41-43
- Resolution: *The consequences of the US declaration on Jerusalem and the rights of the Palestinian people in Jerusalem in the light of the UN Charter and resolutions* 44

Reports of the Standing Committees
- Report of the Standing Committee on Democracy and Human Rights 46
- Report of the Standing Committee on United Nations Affairs 47

Reports, decisions and other texts of the Governing Council

Reports, decisions and other texts

- Cooperation with the United Nations system: List of activities undertaken by the IPU between 15 September 2017 and 15 March 2018 49
- Report of the Committee on Middle East Questions 52
- Statistics of the Gender Partnership Group 53
- Amendments to the Statutes and Rules of the IPU 54

Future meetings

- Future meetings and other activities 55
- Agenda of the 139th Assembly 57

Decisions concerning the Human Rights of Parliamentarians

- Cambodia: Fifty-seven parliamentarians 58
- Maldives: Fifty parliamentarians 60
- Mongolia: Mr. Zorig Sanjasuuren 63
- Niger: Mr. Amadou Hama 67
- Niger: Mr. Seidou Bakari 69
- Philippines: Ms. Leila de Lima 71
- Turkey: Fifty-seven parliamentarians 73
- Venezuela: Fifty-seven parliamentarians 75
- Zambia: Eleven parliamentarians 78

138th Assembly

1. Opening of the Assembly

The 138th IPU Assembly was opened on Sunday, 25 March 2018 at 11 a.m. at the *Centre International des Conférences de Genève (CICG),* with the IPU President, Ms. Gabriela Cuevas Barron (Mexico), in the chair. She was assisted by several Vice-Presidents: Ms. M. Mensah-Williams, Chairperson of the National Council (Namibia); Mr. M.A. Oquaye, Speaker of Parliament (Ghana); Mr. P. Gallagher, Deputy Speaker of the House of Representatives (Ireland); Mr. I. Flores, Leader of the Delegation (Chile); Mr. M. Bouva, Deputy Speaker of the National Assembly (Suriname); Mr. W. Simina, Speaker of the Congress (Federated States of Micronesia); Ms. A. Tolley, Deputy Speaker of the House of Representatives (New Zealand); Mr. A. Jasem Ahmad, Leader of the Delegation (United Arab Emirates); Ms. C. Roth, Deputy Speaker of the Bundestag (Germany); and Mr. A. Anastasia, member of the Federal Senate (Brazil).

High-level segment

The IPU President delivered an opening address on the main theme of the General Debate, *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions.* The theme was very topical and relevant: nearly 258 million people in the world resided in countries not of their birth. Many of them were migrants, regular or irregular, who sought a better life, and refugees who had fled their countries because of persecution, conflict, natural or other disasters that jeopardized their safety and threatened their lives. Their numbers were expected to grow as a result of social, economic, environmental or political instability, combined with the search for new opportunities in an increasingly interconnected world.

Migration had long been part of the fabric of civilization. However, today's loosely-constructed global regime governing the movement of people between countries of origin, transit and destination was proving insufficient. Political will and a human rights approach were required to address the many legal, socio-economic and political issues that migrants and refugees, as well as host communities and countries of origin and transit, presented on the ground. Mixed migration flows added an additional layer of complexity. The United Nations was currently in the process of developing two global compacts – one on migration and one on refugee protection. The parliamentary perspective and engagement were critical to shaping sustainable solutions.

The General Debate was therefore designed to help articulate a parliamentary contribution to the global talks currently underway. To kick-start the debate, the heads of the key UN agencies involved in the process - Mr. William Lacy Swing, Director General, International Organization for Migration (IOM), Mr. Zeid Ra'ad Al Hussein, United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), and Mr. Filippo Grandi, United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) – featured in a high-level interactive debate moderated by Ms. Claire Doole, a former BBC journalist.

In their initial remarks and in their responses to questions from the floor, the three UN heads sought to dispel some of the common misconceptions that surrounded the public debate on refugees and migrants. Those included the idea that flows could not be managed, that migrants and refugees amounted to a net economic loss to their host countries, or that diversity undermined the social fabric of societies. There was overwhelming evidence that that was rarely the case but, the presenters noted, it was also true that migration governance needed to be strengthened in order to prevent large flows that could not be managed easily, to support the integration of migrants, to better share the responsibility for migrants and refugees among countries, and to help countries with funding and other forms of support as needed. Articulating those issues was precisely the point of the two global compacts on migrants and refugees that were being discussed at the United Nations.

The presenters also stressed that while all policies for refugees and migrants had to be based on carefully vetted evidence, in the final analysis, the bedrock that should inform the debate at all levels was that of the international human rights framework. All people, citizens and non-citizens, enjoyed the same inalienable rights. That was particularly true for refugees for whom the right to non-refusal and other rights were clearly enshrined in the 1951 Convention Relating to the Status of Refugees and its 1967 Protocol. The panel's other key messages were that the two global compacts should provide for an effective review process so signatories would be compelled to maintain their commitments, and that parliaments were going to play a key role in the implementation of the global compacts by helping design effective policies for migrants and refugees and by helping mediate the public debate.

In keeping with the IPU's practice, gender and youth perspectives were invited so as to inform the General Debate that was to follow.

Ms. Margaret Mensah-Williams (Namibia), President of the Bureau of Women Parliamentarians, underscored that at the national level parliamentarians needed to ensure that laws and migration policies systematically integrated a gender dimension, including in terms of identifying the multiple forms of discrimination and protecting migrant women and girls. At the regional and interregional levels, it was important to share best practices on integration policies, establish holistic pre-departure and post-arrival programmes, and develop targets to accelerate the inclusion of migrants. Last but not least, women migrants and refugees could no longer be seen primarily as victims – the 2030 Agenda for Sustainable Development demanded that all women be empowered. For that to happen, parliamentarians had the power to create an enabling environment that would ensure that migrant and refugee women were aware of their rights and were able to claim them, to create forums for women to voice their needs and concerns, and to ensure that women of all origins – including immigrant women – were represented in political institutions.

Ms. Ruth Itamari Choque (Plurinational State of Bolivia), member of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, stressed the centrality of a human rights approach to all policies on migration and refugee protection, and called on all parliaments to hold governments to account in making sure that the relevant agreements were implemented. Policies also needed to be evidence-based, with age-disaggregated data on migrants and refugees so as to better understand the particularities of young people. Parliaments had a key role to play in ensuring that the services needed for young migrants and refugees to succeed in new surroundings were in place, in particular in terms of quality health care, education, economic opportunities through decent jobs, and entrepreneurship programmes. The cost of such measures was far lower than the cost of an uneducated and unhealthy population that was unable to contribute to society.

2. Participation

Delegations from 148 Member Parliaments took part in the work of the Assembly[1]:

Afghanistan, Albania, Algeria, Andorra, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Bhutan, Bolivia (Plurinational State of), Bosnia and Herzegovina, Botswana, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cameroon, Canada, Chad, Chile, China, Colombia, Congo, Costa Rica, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czech Republic, Democratic People's Republic of Korea, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, El Salvador, Equatorial Guinea, Estonia, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guatemala, Guinea, Guinea-Bissau, Guyana, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Lebanon, Lesotho, Liechtenstein, Lithuania, Madagascar, Malawi, Maldives, Mali, Malta, Mauritania, Mexico, Micronesia (Federated States of), Monaco, Mongolia, Montenegro, Morocco, Mozambique, Namibia, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Niger, Nigeria, Norway, Oman, Pakistan, Palestine, Panama, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Rwanda, San Marino, Sao Tome and Principe, Saudi Arabia, Serbia, Seychelles, Singapore, Slovenia, Somalia, South Africa, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Sudan, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Thailand, The former Yugoslav Republic of Macedonia, Timor-Leste, Togo, Tunisia, Turkey, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, Uruguay, Uzbekistan, Vanuatu, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe.

The following eight Associate Members also took part in the Assembly: the Arab Parliament, the Central American Parliament, the East African Legislative Assembly (EALA), the Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA CIS), the Latin American Parliament (PARLATINO), the Parliament of the Central African Economic and Monetary Community (CEMAC), the Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation (PABSEC), and the Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE).

Other observers comprised representatives of: (i) the United Nations system: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), the Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS), the United Nations Development Programme (UNDP), the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), the United

[1] For the complete list of IPU Members, see page 25

Nations entity for Gender Equality and Empowerment of Women (UN Women), the United Nations Population Fund (UNFPA), the World Health Organization (WHO), Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR); (ii) the Organization for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW), the World Trade Organization (WTO); (iii) the ACP-EU Joint Parliamentary Assembly (JPA), the African Parliamentary Union (APU), the Arab Inter-Parliamentary Union (AIPU), the Asian Parliamentary Assembly (APA), Assemblée parlementaire de la Francophonie, the Forum of Parliaments of the International Conference on the Great Lakes Region (FP-ICGLR), the Maghreb Consultative Council, the Pan-African Parliament, Parliamentarians for Nuclear Non-proliferation and Disarmament (PNND), the Parliamentary Assembly of the Mediterranean (PAM), the Parliamentary Assembly of Turkic-speaking countries (TURKPA), the Parliamentary Assembly of the Union of Belarus and Russia, the Parliamentary Union of the Organization of Islamic Cooperation Member States (PUIC); (iv) the Global Fund to fight AIDS, Tuberculosis and Malaria; (v) Centrist Democrat International, Socialist International; (vi) the Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), the International Committee of the Red Cross (ICRC), and the International Institute for Democracy and the Electoral Assistance (International IDEA).

Of the 1,526 delegates who attended the Assembly, 744 were members of parliament. Those parliamentarians included 59 Presiding Officers, 39 Deputy Presiding Officers and 227 women (30.5%).

3. Choice of an emergency item

On 25 March 2018, the President informed the Assembly that the following four requests for the inclusion of an emergency item had been proposed:

- *Repercussions of Iran's malign activities, led by the Islamic Revolutionary Guard Corps and its Quds Force, in core arenas in the Middle East, including Syria, Lebanon, Iraq and Yemen, and in the Palestinian arena,* submitted by the delegation of Israel;
- *Violence against women in the workplace, in particular in parliaments, in the wake of the #MeToo movement*, submitted by the delegation of Sweden;
- *The consequences of the US declaration on Jerusalem and the rights of the Palestinian people in Jerusalem in the light of the UN Charter and resolutions*, submitted by the delegations of Palestine, Kuwait, Bahrain and Turkey;
- *The necessity to support the Palestinian people to achieve their inalienable rights and to reject the US Administration's decision on Al-Quds (Jerusalem)*, submitted by the delegation of the Islamic Republic of Iran.

The delegations of Palestine, Kuwait, Bahrain and Turkey had initially submitted individual proposals and had subsequently merged those proposals into the one mentioned above. Before the vote, the delegation of the Islamic Republic of Iran withdrew its proposal.

The Assembly proceeded with a roll-call vote on the three remaining items (see pages 41-43). The proposals on the consequences of the US declaration on Jerusalem and on violence against women received the required two-thirds majority of the vote. The proposal on Jerusalem, which had received a higher number of positive votes, was adopted and added to the agenda as Item 9.

4. Debates and decisions of the Assembly and its Standing Committees

(a) General Debate: *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions* (Item 3)

During the three days of deliberations, over 120 legislators from 111 Member Parliaments, including 42 Presiding Officers, as well as representatives of five partner organizations, contributed to the General Debate. The proceedings of the Debate were webcast, and many of the good practices and recommendations that emerged were reflected in the outcome document.

In addition to the opening high-level interactive debate on 25 March with the Heads of the UN agencies responsible for migration and refugee protection – IOM, OHCHR and UNHCR – on 26 March the Assembly held a special session with Dr. Tedros Adhanom Ghebreyesus, Director-General of the World Health Organization (WHO). Dr. Tedros highlighted the fact that at least half the world's population lacked access to essential health services and that almost 100 million people were pushed into extreme poverty every year due to having to pay for health care costs from their own pockets. He invited parliamentarians to engage on those issues and ensure that universal health coverage became a political and legislative priority.

Dr. Tedros stressed the role of parliaments in creating an environment in which health could flourish, not only by providing health services but also by influencing the social, environmental and economic determinants of health. He made three concrete requests to parliamentarians: to ratify the Protocol to Eliminate Illicit Trade in Tobacco Products as soon as possible; to create a group of friends of the WHO in their respective countries to advocate for global health issues; and to attend the World Health Assembly. He announced that at the next World Health Assembly in May 2018, the WHO would hold a technical briefing for parliamentarians on universal health coverage and global health security.

On 27 March, the Assembly held a session with Ambassador Ahmet Üzümcü, Director-General of the Organization for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW) and Ambassador Nobushige Takamizawa, President of the Fourth Conference of States Parties to the Arms Trade Treaty, who provided an overview of those two key agreements and encouraged all IPU Member Parliaments to play an active role in their ratification and implementation. In introducing the two special guests, the IPU President recalled the contribution of national parliaments and of the IPU in drafting and promoting the Convention on Cluster Munitions, in pursuing the elimination of weapons of mass destruction, as well as in protecting citizens from the scourge of gun violence.

The IPU President referred to the apparent use of chemical weapons both in war zones such as Iraq and Syria, but also in the very heart of Europe – for the first time since World War II. Those were extremely troubling issues, and all parliaments should be vigilant and prevent any such violations from occurring. The use of nuclear weapons, intentionally or accidentally, remained a real danger to humankind's very existence, and parliaments had a moral duty and responsibility to work towards a nuclear weapons-free world, including through the ratification and implementation of the new Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons. She called on all parliaments to take resolute action in that regard.

The General Debate was complemented by *Humans & Climate Change Stories,* a multimedia project that provided a documentary approach to the effects of climate change on people's lives and to their capacity for resilience. Moreover, the stories depicted in the exhibition put into perspective the social, economic and political forces that had an impact on environmental phenomena. A refugee tent was also placed on the ground floor of the Conference Centre to provide parliamentarians with a real sense of the conditions faced by refugees each and every day.

(b) Standing Committee on Peace and International Security

The Standing Committee on Peace and International Security held four sittings from 25 to 27 March 2018 with its President, Ms. L. Rojas (Mexico), in the chair. At its first sitting, the Committee examined an explanatory memorandum and a draft resolution entitled *Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development*, prepared by the co-Rapporteurs, Ms. M. Vargas Bárcena (Mexico) and Mr. A. Caroni (Switzerland). It also considered 136 draft amendments submitted by 18 Member Parliaments and the Forum of Women Parliamentarians.

Thirty-seven per cent of the amendments proposed were adopted, some with sub-amendments put forward primarily by the co-Rapporteurs. At its sitting on 27 March, the Committee adopted the amended text by consensus. The delegation of China lodged a reservation on operative paragraph 18. The draft resolution, as amended by the Committee, was submitted to the plenary Assembly on the afternoon of 28 March and was adopted unanimously.

Elections to the Bureau were held during the fourth and final sitting of the Committee. Nine of the ten vacant posts were filled (see pages 22-23).

The Bureau met on 26 March to discuss the subject item of the next resolution and the work programme of the Committee. It examined the two subject items received before the deadline and decided to propose to the Committee the item submitted by the delegation of Ukraine: *Non-admissibility of using mercenaries as a means of undermining peace and violating human rights*. The proposal was adopted by the Committee and subsequently by the Assembly.

The Committee agreed to hold at the 139th Assembly an expert hearing on that subject item and panel discussions, including on the subject item that had not been selected: *Combatting sexual violence in UN Peacekeeping operations and beyond*.

(c) Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade

The Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade held its sittings on 25, 26 and 27 March 2018 with its Vice-President, Mr. A. Cissé (Mali), in the chair. The Standing Committee had before it an explanatory memorandum and draft resolution, entitled *Engaging the private sector in*

implementing the SDGs, especially on renewable energy, jointly prepared by the co-Rapporteurs, Mr. A. Gryffroy (Belgium) and Mr. Duong Quoc Anh (Viet Nam). It also had before it 115 amendments to the draft resolution submitted by 18 Member Parliaments, as well as amendments from the Forum of Women Parliamentarians.

The Committee first heard a presentation of the draft resolution by the co-Rapporteurs, which was followed by a debate. A total of 25 speakers took the floor. The Standing Committee then proceeded to consider the proposed amendments in two plenary sittings.

At its final sitting on 27 March, the Standing Committee adopted the consolidated draft unanimously. The Committee agreed that Mr. Gryffroy would present the draft resolution to the Assembly.

On behalf of the Committee, Mr. Gryffroy presented the draft resolution to the Assembly at its plenary sitting in the afternoon of 28 March. The Assembly adopted it unanimously.

At its final sitting and at the proposal of the Bureau, the Standing Committee adopted its next subject item, *The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation*. The Committee approved the nomination of Ms. S. Raskovic Ivic (Serbia) and Mr. J. Wilson (Australia) as co-Rapporteurs. Subsequently, the Assembly nominated Mr. H. Iddrisu (Ghana) as a third co-Rapporteur.

In terms of the work plan for the 139th Assembly, the Committee approved the proposal of the Bureau to organize a debate on the subject item, as well as a panel to discuss ways to implement the resolution on *Engaging the private sector in implementing the SDGs, especially on renewable energy*. The Committee also agreed that a short segment should be organized to prepare for the Parliamentary Meeting at the United Nations Climate Change Conference in Poland in December 2018.

The Committee held elections to its Bureau (see pages 22-23).

(d) Standing Committee on Democracy and Human Rights

The Committee held sittings on 26 and 27 March with its President, Ms. B. Tshireletso (Botswana), in the chair. At its first sitting, the Committee held a preparatory debate on the theme of the next resolution: *Strengthening inter-parliamentary cooperation on migration and migration governance in view of the adoption of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration*. The Committee approved the appointment of three Rapporteurs for the next resolution, Mr. J. Echániz (Spain), Ms. K. Sosa (El Salvador) and Mr. A. Touizi (Morocco).

The debate was introduced by the two co-Facilitators of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, Ambassador J. Lauber (Switzerland) and Ambassador J. Gómez Camacho (Mexico), followed by the three Rapporteurs. Delegates raised a number of issues, including the need to address the root causes of migration, development of comprehensive legislation that protected the rights of migrants, and the imperative to combat discrimination and xenophobia in the context of migration. The President invited all Members to assist the Rapporteurs in drafting the resolution by providing written contributions by the deadline of 20 April 2018.

At its second sitting, the Committee gave further consideration to the proposal for a debate on *The role of parliaments in ending discrimination based on sexual orientation and gender identity, and ensuring respect for the human rights of LGBTI persons.* The Committee worked in an atmosphere of mutual respect, where all delegates wishing to do so were able to give their views on the proposal and listen to the views of others. The proposal was presented by Belgium, after which 28 delegates from all geopolitical groups took the floor to express their position. In order to avoid any possible doubt about the decision, the Committee held a roll-call vote and voted in favour of holding that debate at the next Assembly.

The Committee elected new members to its Bureau (see pages 22-23). It elected a new President but reserved the decision on the Vice-President until the 139th Assembly.

(e) Standing Committee on United Nations Affairs

The Standing Committee on United Nations Affairs met on 25 and 27 March 2018. Both sittings focused on the SDGs. The first sitting took stock of parliamentary action on the SDGs, and the second helped prepare parliamentarians for the debate that would be held at the forthcoming High-level Political Forum (HLPF), on the environmental pillar of the SDGs. Close to 60 parliaments were represented at the sittings, with over 20 statements made.

Mr. M. Mijatovic, (Serbia), Ms. C.L. Crexell (Argentina), and Mr. E. Saravanapavan (Sri Lanka) presented their work in parliament on SDGs implementation, outlining the structure, and providing examples of success. Ms. N. Isler, Director of the SDGs Lab in Geneva, provided an overview of the Lab's work in assisting with policy coherence across the SDGs.

At the second sitting, Mr. A. Sinmaleza (Ecuador) and Ms. H. Haukeland Liadal (Norway) described their parliamentary work in reducing energy consumption and building more sustainable societies. Mr. M. Wackernagel, Founder and CEO of the Global Footprint Network, and Mr. S. Stone of the United Nations Environment Programme (UN Environment), explained the complementary work they were doing to encourage education on the alarming environmental situation worldwide and how much still needed to be done to reduce consumption and global warming.

(f) Debate on the emergency item

The consequences of the US declaration on Jerusalem and the rights of the Palestinian people in Jerusalem in the light of the UN Charter and resolutions (Item 9)

The debate was held in the morning of Monday, 26 March 2018 with Ms. E. Thalen Finne, Deputy Speaker of the Riksdagen (Sweden), in the Chair. Fourteen speakers took the floor, namely from the delegations of: Bahrain, Bangladesh, Cuba, France, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Israel, Jordan, Morocco, Palestine, Qatar, Switzerland and the United Arab Emirates. Jordan and Israel exercised their rights of reply.

The majority of delegates condemned the US Administration's unilateral recognition of Jerusalem as the capital of Israel and its decision to move its embassy there, stating that such a move would seriously undermine security in the region and beyond. Delegates also expressed strong support for a two-State solution.

Many delegates also underscored the importance of the proposal on violence against women.

The Assembly then referred the emergency item to a drafting committee made up of representatives of Belgium, Chad, Indonesia, Mexico, Morocco, Palestine, Uruguay and Zambia.

(g) Adoption of the resolution on the emergency item

In the afternoon of 27 March 2018, the plenary sitting of the Assembly adopted the resolution by consensus (see page 44). Many delegations, while expressing their support for a two-State solution, had concerns about some of the language and elements of the substance of the resolution. The following delegations expressed reservations on specific operative paragraphs: Finland, Italy and San Marino (para. 2); France (paras 2 and 5); and Switzerland (paras 2, 4 and 5). France also expressed reservations on preambular paragraph 5. Furthermore, the delegations of Andorra, Australia, Austria, Belgium, Canada, Czech Republic, Ecuador, Estonia, Fiji, Germany, Hungary, Latvia, Malta, Netherlands, New Zealand, Norway, Poland, Portugal, Republic of Korea, Serbia, Seychelles, Sweden, Thailand, United Kingdom and Venezuela (Bolivarian Republic of) expressed reservations on the resolution as a whole.

5. Concluding sitting of the Assembly

At the concluding sitting on 28 March, the IPU President presented the outcome document of the General Debate, the Declaration on *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions.* The Declaration, building on the views expressed during the deliberations and through a survey for parliamentarians, was intended to send a clear message to the world and to the United Nations that parliamentarians were fully committed to helping manage the flows of migrants and refugees in a responsible way. That meant looking at the facts of the matter, listening carefully to all stakeholders, including migrants and refugees, and helping devise solutions that worked. The Declaration made it clear that countries needed to go beyond ad hoc, unilateral responses and work together through a more coordinated international system.

Quoting from the Declaration itself, the President highlighted that, as parliamentarians, *"We commit to stimulating a debate on migrants and refugees that builds on people's strengths, their dreams and aspirations, regardless of their differences. Where there are walls, we will work to build bridges; where there is fear, we will seek to restore hope".* The Declaration (full text on pages 27-31) would be shared with all national parliaments for follow-up action, as well as with the UN negotiators, as a formal parliamentary contribution to the ongoing consultations leading up to the Global Compacts on migration and on refugee protection.

Several delegations – including Angola, Canada, Chile, Ghana, Ecuador, Sudan and Uganda – took the floor to reinforce the key messages of the Declaration and pledge their commitment to work hard in pursuit of the key objectives laid out in the outcome document. The Assembly endorsed the Declaration.

The resolution submitted by the Standing Committee on Peace and International Security, *Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development*, as well as the resolution submitted by the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade, *Engaging the private sector in implementing the SDGs, especially on renewable energy*, were both adopted unanimously. The Assembly also approved the subject items and rapporteurs for those two Standing Committees for the following one-year cycle (see page 23).

The Assembly approved the proposed amendments to the IPU Statutes and Rules aimed at enhancing youth participation at IPU Assemblies.

The Assembly took note of the Reports of the Standing Committee on Democracy and Human Rights and the Standing Committee on United Nations Affairs. Despite the decision adopted by the Standing Committee on Democracy and Human Rights regarding its agenda for the next Assembly, several delegations took the floor to express their objection to the inclusion in the Committee agenda of a panel discussion to examine the role of parliaments in ending discrimination based on sexual orientation. In light of the late hour and the absence of a quorum required for a formal decision, it was decided to adjourn the meeting and to re-examine the issue on the occasion of the 139th IPU Assembly.

At the conclusion of the Assembly, representatives of the Geopolitical Groups took the floor to commend the new IPU President for her leadership and to welcome the substantive outcomes of the Assembly. The IPU President summed up the results of the Assembly, thanked all participants for their active engagement and declared the 138th Assembly closed.

202nd session of the Governing Council

1. Membership of the IPU

There were no new requests for membership or observer status. However, in the IPU's bid to achieve universal membership, the Council endorsed modalities aimed at retaining the membership per se of defaulting Members while suspending their rights of participation in statutory meetings, voting rights and eligibility for IPU office. It requested that the Secretariat make the appropriate proposals to amend the IPU Statutes and Rules in order to reflect those changes.

At its sitting on 28 March, the Council was apprised of the situation of certain parliaments and endorsed the relevant recommendations formulated by the Executive Committee with regard to each of them. The Council decided to encourage all sides to dialogue in Burundi, Democratic Republic of the Congo and Guinea-Bissau and reiterated the IPU's offer of its good offices to mediate those crises. Regarding Cambodia, the Council noted the shrinking political space and urged the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to pursue the cases before it involving Cambodian opposition MPs. It welcomed recent communications from Eritrea and decided to keep monitoring the situation in Libya, South Sudan, Thailand and Turkey. It endorsed the recommendations of a recently conducted mission to the Maldives.

The Council encouraged the Working Group on Syria to pursue its mandate and reiterated its call to conduct a political and human rights mission to Venezuela given the dire situation in that country. Regarding Yemen, it endorsed the decision by the Executive Committee to admit a single Yemeni delegation comprising the parliamentary factions based in Sana'a and Aden to the 138th Assembly on the understanding that they would work together and speak with one voice.

2. Financial results for 2017

The Governing Council considered the Financial Report and Audited Financial Statements for 2017. The Financial Statements had been prepared in full compliance with the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) and the accounts of the IPU and the closed Pension Fund were consolidated into a single set of financial statements.

The financial results for 2017 were introduced by Mr. R. del Picchia (France), Chair of the Sub-Committee on Finance, who reported that the External Auditor had once more expressed to him that the financial statements were of high quality and the collaboration with the IPU finance team had been excellent. During the year under review, the net assets had increased by CHF 559,617 which had resulted from a combination of several positive factors. The performance of IPU investments had achieved a very good return, the addition of new Members had increased revenues above their originally budgeted amount, and tight budget control had been exercised on expenditures. Savings had been made on the second Assembly, which had taken place in St. Petersburg, where the Parliament of the Russian Federation had provided additional support to cover more costs than usual. In addition, voluntary contributions and related expenditure had remained stable. The Chair of the Sub-Committee also drew attention to the fact that the collection of assessed contributions from Members was lower than in previous years and asked the geopolitical groups to draw Members' attention to their responsibility to pay their dues on time.

The Internal Auditor's report was presented by Mr. K. Örnfjäder (Sweden). He conveyed his opinion that the accounts gave a true and fair reflection of the financial situation of the IPU at 31 December 2017 and complied with all current standards and rules. The External Auditor had expressed no reservations on the Financial Statements, noting that the quality of the financial statements was high and that all his previous recommendations had been fully implemented. One new recommendation relating to an evolution in interpretation of the IPSAS accounting for voluntary contributions will be implemented from 2018 onwards. The overall result for the year 2017 was to increase the reserves of the IPU thanks to higher income from investments and new Members, and savings made in budgeted expenditures. The Internal Auditor urged Members to be prompt in payment of any arrears of assessed contributions and encouraged all parliaments to pursue any opportunities for voluntary funding in support of IPU activities.

There were comments and questions from the floor relating to arrears of contributions, assistance to Members in financial difficulty and funding for counter-terrorism work. The Secretary General noted the need to reverse the trend of increasing arrears and underlined the efforts of the IPU to build capacity of parliaments while providing new opportunities for potential Members to participate in IPU activities through the Parliamentary Solidarity Fund. Several countries had expressed interest in funding the IPU's counter-terrorism programme and the United Arab Emirates had put forward seed funding while a detailed plan and budget was being finalized.

The Governing Council approved the Secretary General's financial administration of the IPU and the financial results for 2017.

3. Financial situation

The Governing Council received a written overview of the IPU's financial situation at 31 January 2018 which noted that the overall level of expenditure was on track at this early stage of the year. Arrears in assessed contributions amounted to CHF 619,000, with 37 Members having overdue accounts. Assessed contributions of CHF 5.9 million had already been paid for 2017, being 56 per cent of the total amount due. The Secretary General gave an oral report to the Governing Council on the mobilization of voluntary funding towards implementation of the IPU Strategy for 2017-2021.

4. Cooperation with the United Nations system

The Council took note of the usual checklist of activities conducted in cooperation with the United Nations since the previous Assembly held in October 2017 (see complete list on pages 49-52).

It took note of the draft resolution on "Interaction between the United Nations, national parliaments and the Inter-Parliamentary Union", which would likely be adopted by the UN General Assembly on 22 May 2018. Members were encouraged to lobby their foreign ministries to sponsor the resolution and to come out in large numbers in a display of support in New York.

The Secretary General informed the Council about a memorandum of understanding (MoU) that had been signed with UNDP in November 2017 and a planned MoU to be concluded with UN Environment in 2018. He was also in discussions with the WHO on a new MoU.

The Council noted in particular that a first meeting of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) had been held in Geneva on 5 and 6 February in cooperation with the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). While encouraging the Group to pursue its work, it recommended that its composition be reviewed as part of its Terms of Reference by the Executive Committee and resubmitted for endorsement at the next session.

5. Implementation of the IPU Strategy for 2017-2021

The Council took note of a report on recent activities in implementation of the Strategy. In particular, it took note of a detailed project report on the Centre for Innovation in Parliament, whose establishment the Council had approved at its 200th session in Dhaka in April 2017. The report would be used for resource mobilization purposes.

6. Recent specialized meetings

The Governing Council took note of the results of the Parliamentary Meeting on the occasion of the United Nations Climate Change Conference (http://archive.ipu.org/splz-e/cop23.htm); the International Conference on *Promoting better regional cooperation towards smart and humane migration across the Mediterranean* (http://archive.ipu.org/splz-e/valletta17.htm); the Fourth Global Conference of Young Parliamentarians (http://archive.ipu.org/splz-e/youngmp17.htm); the Parliamentary Conference on the WTO (http://archive.ipu.org/splz-e/trade17.htm); the 2018 Parliamentary Hearing at the United Nations (https://www.ipu.org/event/annual-parliamentary-hearing-united-nations); and the Parliamentary Meeting on the occasion of the 62nd session of the Commission on the Status of Women (https://www.ipu.org/event/parliamentary-meeting-62nd-session-commission-status-women-parliaments-deliver-rural-women-and-girls).

7. Reports of plenary bodies and specialized committees

At its sitting on 28 March, the Governing Council took note of the reports on the activities of the Forum of Women Parliamentarians (see page 14); the Committee on Middle East Questions (see page 15); the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (see page 16); the Gender Partnership Group (see page 16); the Advisory Group on Health (see page 17); the Group of Facilitators for Cyprus (see page 17) and the Forum of Young Parliamentarians of the IPU (see page 17).

The Council also heard the report of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians and approved nine decisions submitted by the latter (see pages 58-79), noting the reservations expressed by the delegations of Mongolia, Niger and Turkey concerning the cases in their respective countries.

8. Future inter-parliamentary meetings

The Council was informed that visa guarantees had been provided by the Argentinian authorities for all delegates attending the 140th Assembly in Buenos Aires barring those individuals who were on UN Security Council sanctions lists or on an Interpol arrest warrant list. It approved proposals for a number of specialized meetings (see pages 55-56 for the full list of future meetings).

9. Amendments to the Statutes and Rules

The Governing Council adopted amendments to the IPU Statutes and Rules aimed at enhancing youth participation at the IPU.

278th session of the Executive Committee

The Executive Committee held its 278th session in Geneva on 22, 23 and 27 March 2018. The IPU President chaired the meetings. The following members took part in the session: Ms. F. Benbadis (Algeria); Ms. M.I. Oliveira Valente (Angola); Mr. A. Lins (Brazil) on 22 and 23 March; Mr. D. McGuinty (Canada); Ms. Y. Ferrer Gómez (Cuba); Mr. A.S. Abdel Aal (Egypt); Mr. R. del Picchia (France); Mr. K. Jalali (Islamic Republic of Iran); Mr. K. Tanaka and Ms. K. Otsuji replacing Mr. S. Suzuki (Japan) on 22, 23 and 27 March respectively; Mr. K. Lusaka (Kenya); Ms. A. Habibou (Niger); Ms. H. Haukeland Liadal (Norway); Mr. K. Kosachev (Russian Federation); Ms. M. Kiener-Nellen (Switzerland); Mr. Vu Hai Ha replacing Mr. Nguyen Van Giau (Viet Nam); and Ms. M. Mensah-Williams (Namibia) in her capacity as President of the Forum of Women Parliamentarians; Ms. R. Itamari Choque (Bolivia [Plurinational State of]) attended the sitting on 27 March on behalf of Ms. M. Osoru (Uganda), President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, who was absent.

The Executive Committee examined the audit of the President's vision for the IPU at its first and third sittings and proposed that priorities be set for the current year and 2019 with the costing of each new proposal. At its final sitting on 27 March, it endorsed a number of activities proposed by the President.

It examined the three sets of proposed amendments: (i) one set on enhancing youth participation at the IPU; (ii) another set proposed by the Russian Federation on defining the role of the IPU President; and (iii) a third set submitted by the IPU President. It decided unanimously to recommend that the Governing Council adopt the first set of amendments on youth participation.

After a lengthy debate about the other two sets of proposals, and in the absence of a consensus, the Vice-President of the Executive Committee and the President decided to withdraw their proposals so as to allow more time for consultations among the geopolitical groups and wider membership. It was decided that the issue of amendments would remain on the agenda of the Executive Committee, which would examine them at an extraordinary session in time to submit a reformulated package of amendments to the next Assembly in October 2018. Meanwhile, the Vice-President of the Executive Committee, Mr. K. Kosachev, was tasked with carrying out the necessary consultations.

The Executive Committee heard the report of Mr. R. del Picchia, Chair of the Sub-Committee on Finance. The Sub-Committee on Finance had met on 21 March 2018 to prepare and facilitate the Executive Committee's consideration of financial and budgetary matters. It had carefully examined all the financial documents, including the financial results, the External Auditor's report, the current financial situation and voluntary funding update. It had been pleased to note that the IPU's accounts were again fully IPSAS-compliant.

Net assets had increased by CHF 559,617, with the operational surplus being explained by a combination of factors including a good return on investments, tight budget control and savings made on the second Assembly in St. Petersburg, where the Parliament of the Russian Federation had absorbed a significant portion of the costs. The Chair of the Sub-Committee drew attention to the fact that the arrears of assessed contributions from Members were higher than in previous years and asked the geopolitical groups to draw Members' attention to their responsibility to pay their dues.

The Sub-Committee had noted the stability of voluntary contributions. It looked forward to its preparations for the 2019 budget. The Sub-Committee recommended the 2017 financial statements and the external audit report to the Executive Committee for its approval.

The Executive Committee thanked the Sub-Committee and the Secretariat for the work performed and recommended that the Governing Council should approve the financial administration of the IPU and the financial results for 2017

The Executive Committee examined the draft UN General Assembly resolution on *Interaction between the United Nations, national parliaments and the Inter-Parliamentary Union* and agreed for the process to take its course, led by the country holding the IPU presidency, Mexico. Members were invited to lobby their foreign ministers to sponsor the resolution and to come out in full force in New York on 22 May 2018, when the resolution was likely to be adopted.

The Executive Committee was informed of staff developments. Ms. Marie-Graziella Nguini, a Cameroonian national, was recruited as an Administrative Assistant at the G5 level for the Gender Partnership Programme to replace Ms. Valeria Sistek, who had retired in December 2017.

The Secretary General announced that Mr. Thomas Fitzsimons, who holds dual British and French nationality, had been recruited as the new Communications Director at the P5 level. The latter introduced himself to the Executive Committee and briefed the members on his vision for a new and inclusive communications strategy that would be devised through broad consultations with the IPU membership. Already at the current Assembly, a satisfaction survey with a communications component was being circulated to Members.

The Secretary General presented the International Civil Service Commission (ICSC) revision of the post-adjustment allocation for Geneva-based staff of the professional and higher categories to the members of the Executive Committee and the challenges it implied for the IPU (EX/278/10-P.1). The Executive Committee members unanimously expressed that the post-adjustment amount in Geneva should be maintained at its current (January 2018) equivalent level so that salaries of IPU staff were not reduced. The reduction of the post-adjustment in Geneva proposed in that ICSC revision should therefore not be applied by the IPU.

The Executive Committee heard a report of the Vice-Chairperson of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) on its first meeting, held on 5 and 6 February 2018. The Group had discussed its Terms of Reference, including its composition, which, upon the recommendation of the Executive Committee, had been expanded in the interest of inclusiveness and geopolitical and gender balance. The Executive Committee had also recommended that a ceiling of 15 members be set and had asked the Secretariat to prepare a revised budget proposal. It recommended that the Council adopt the HLAG's report and Terms of Reference.

The Executive Committee examined the situation of certain parliaments, and made specific recommendations to the Governing Council on the parliaments of Burundi, Cambodia, Democratic Republic of the Congo, Eritrea, Guinea-Bissau, Libya, Maldives, South Sudan, Syrian Arab Republic, Thailand, Turkey, Venezuela (Bolivarian Republic of) and Yemen. It encouraged the promotion of dialogue between all sides and offered its good offices to the parliaments of Burundi, the Democratic Republic of the Congo and Guinea Bissau. It welcomed recent offers of cooperation by the Permanent Mission of Eritrea in Geneva and took note of the recommendations of the recent mission conducted to the Maldives.

The Committee heard from the President of the Working Group on Syria and decided to allow it to pursue its mandate in spite of difficult conditions in Syria. The Executive Committee expressed concern over the dire political and socioeconomic situation in Venezuela and reiterated its call to conduct a political and human rights mission to Caracas. Efforts would be spearheaded by the IPU President and the Executive Committee member from Cuba.

It decided to unfreeze the participation of Yemen at the current Assembly, having ascertained that the two parliamentary factions based in Sana'a and Aden had indicated their willingness to participate as a single delegation and speak with one voice.

At its sitting on 27 March, the Executive Committee heard from the President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians with a view to gaining a better understanding of the human rights situation in the parliaments under scrutiny. It undertook to build synergies between both Committees.

In a bid to achieve universal membership, it examined a paper on retaining the membership of parliaments in arrears for a variety of reasons while effectively suspending their rights in the IPU. Such parliaments would be moved to a new category of "non-participating Members", who would no longer be able to participate in statutory meetings, vote or hold an IPU office. It recommended that the Council approve the modalities.

The Executive Committee was informed that the hosting agreement had been formally signed with Argentina at the current session and that the Argentinian authorities had given full visa assurances for all IPU delegates except for individuals on UN Security Council sanctions list or for whom Interpol had issued warrants.

In connection with the implementation of the IPU Strategy for 2017-2021, the Executive Committee examined a number of matters that were subsequently referred to the Governing Council, in particular a detailed project proposal for a Centre for Innovation in Parliaments, which had been requested previously by the Committee, and which was intended for potential donors.

The Executive Committee decided to revert to the terms of reference of the high-level panel on parliamentary diplomacy at its next session in October 2018. The Secretary General reported that he had received a number of communications from Palestine and other Members on Jerusalem. In light of the resolution on the emergency item, the IPU position on the matter was now clear.

Forum of Women Parliamentarians

The 27th session of the Forum of Women Parliamentarians was held on 24 and 27 March 2018. It brought together 116 participants, including 90 delegates from 63 countries, among whom there were 76 women and 14 men. Ms. M. Mensah-Williams (Namibia), President of the Bureau, chaired the proceedings. The IPU President, Ms. G. Cuevas Barron, welcomed the participants and made an opening statement. Later in the day, Mr. M. Chungong, Secretary General of the IPU, and H.E. Ms. R. McCarney, Permanent Representative of Canada to the United Nations, both members of the leadership network "International Gender Champions", introduced the network to participants.

As a contribution to the Assembly, participants considered, from a gender parity point of view, the draft resolutions before the 138th Assembly: *Sustaining peace as a vehicle for sustainable development* and *Engaging the private sector in implementing the SDGs, especially on renewable energy*. Two groups were formed to conduct the discussions. The Forum subsequently proposed amendments, which were incorporated by the Standing Committees in the two draft resolutions.

Participants then discussed the root causes of women's underrepresentation and ways to redress it. They agreed that education and socialization must prepare girls for public and political life. Education was also a key factor in changing cultural and social norms that worked against women's accession to decision-making positions. Participants cited real political will at all levels, the support of political parties, measures to encourage women to participate in politics and access by women to electoral campaign financing as ways of achieving progress and attaining equality in politics. Gender-based violence and negative stereotypes regarding women in politics were singled out as glaring obstacles requiring urgent action today. Internal reforms and plans for combating sexist behaviour, sexual harassment and sexist violence in parliament and in political parties were also needed. Measures had to be taken to end the cyberviolence and hate speech against women, which were frequently encountered in social media.

At its sitting on 27 March, the Forum elected representatives to fill half of the seats for regional representatives and to replace a representative who had left the Bureau. The updated list of members of the Bureau can be found on page 21. Based on a proposal by the Bureau, the Forum also elected Ms. U. Karlsson (Sweden) to fill the post of President, Ms. S. Wakarura Kihika (Kenya) to the post of First Vice-President and Ms. A. Al-Basti (United Arab Emirates) to the post of Second Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians.

Subsidiary bodies of the Governing Council

1. Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Mr. A.A. Alaradi (Bahrain), President; Ms. D. Solórzano (Bolivarian Republic of Venezuela), Vice-President; Ms. F. Koofi (Afghanistan); Mr. F. Pinedo (Argentina); Mr. A.B.M.F.K. Chowdhury (Bangladesh); Mr. N. Bako-Arifari (Benin); Ms. L. Dumont (France); Ms. A. Jerkov (Serbia) and Mr. A. Caroni (Switzerland) took part in the Committee's 156th session, which was held from 23 to 27 March 2018. Ms. J. Mukoda-Zabwe (Uganda) was unable to attend.

The Committee submitted nine decisions to the Governing Council for adoption concerning the following countries: Cambodia, Maldives, Mongolia, Niger, Philippines, Turkey, Venezuela (Bolivarian Republic of) and Zambia.

During the session, the Committee held 12 hearings and informal meetings with delegations and complainants to reinforce its understanding of the cases before it and convey its concerns. At that session, the Committee had on its agenda 18 cases concerning the situation of 248 members of parliament in 12 countries. Of the cases examined, 44 per cent were from Asia, 25 per cent from the Americas; 23 per cent from Europe; 2 per cent from the Middle East and North Africa and 6 per cent from Africa. Ninety-eight per cent of the cases concerned opposition members of parliament and 22 per cent concerned women. Freedom of expression being a matter of direct or indirect concern in most cases, the violations most frequently considered by the Committee during the session were undue suspension and loss of parliamentary mandate, lack of fair trail, violation of freedom of assembly and torture.

2. Committee on Middle East Questions

The Committee held two sittings, on 24 and 26 March 2018. Ms. B. Grouwels (Belgium), Ms. S. Ataullahjan (Canada), Ms. D. Pascal Allende (Chile), Ms. R.A. Elwani (Egypt), Mr. A.N.M. Al-Ahmad (Palestine), Mr. F. Müri (Switzerland) and Mr. M. Al Mehrzi (United Arab Emirates) attended both sittings. Mr. R. Munawar (Indonesia) attended the first sitting on 24 March while Mr. H. Julien-Lafferière (France) and Mr. N. Shai (Israel) attended the second sitting on 26 March.

The Committee unanimously elected Ms. S. Ataullahjan as its new President for a one year-term ending in March 2019.

It examined the current situation in the region and received a brief update by the Yemeni delegation of the current situation in the country. The members of the Committee all welcomed the efforts of Yemen to participate in the 138th Assembly as a unified delegation and praised the IPU for offering delegations a platform for dialogue.

The Committee reaffirmed its commitment to its activities, including the Science for Peace Schools, despite the current tensions in the region. All the members also reiterated their commitment to work together on collaborative projects that fostered peace. They agreed to move forward with the activities of the Committee and to start planning the Third Roundtable on Water and the first Science for Peace School.

3. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

The Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (IHL) met on Monday, 26 March. Representatives of the ICRC, UNHCR and IOM participated.

The Committee discussed follow-up of the emergency item resolution, *Ending the grave human crisis, persecution and violent attacks on the Rohingya as a threat to international peace and security and ensuring their unconditional and safe return to their homeland in Myanmar*, adopted at the previous Assembly. Close to one million Rohingya had found refuge in Bangladesh, which had made considerable efforts, but more support was required to cater to the needs of both refugees and the host community.

Several protection issues had been raised, including securing identification of refugees and birth registration, addressing sexual and gender-based violence and providing education. Additionally, returns must only take place on a voluntary basis and in the absence of any security risks.

The Committee expressed concern that the situation did not seem to be improving. Attention should be devoted to addressing the root causes of the crisis, and ensuring the access of humanitarian aid to populations in Myanmar. It would share its concerns with the Myanmar Parliament, offer the IPU's support, and carry out a fact-finding mission to Bangladesh and Myanmar, if possible before the next IPU Assembly.

It also discussed the humanitarian situation in Yemen, where over 80 per cent of the population was in dire need of assistance. The Committee called on Member Parliaments to recommit to the action envisaged in the emergency item resolution on *Urgent international action to save millions of people from famine and drought in parts of Africa and Yemen* adopted in Dhaka, at the 136th Assembly.

The Committee encouraged Member Parliaments to secure the translation of the joint ICRC-IPU publication *International Humanitarian Law: Handbook for Parliamentarians No. 25* into national languages. It also welcomed the production of the IPU-UNHCR *Handbook for Parliamentarians: A Guide to International Refugee Protection and Building State Asylum Systems*.

Concerning the Global Compact on Refugees, the Committee noted that the current draft did not include any reference to parliament as a key stakeholder and called on IPU Member Parliaments to support the inclusion of such a reference through their respective representatives in the negotiations.

4. Gender Partnership Group

The Gender Partnership Group, composed of Ms. H. Haukeland Liadal (Norway), Mr. K. Kosachev (Russian Federation), Mr. K.M. Lusaka (Kenya) and Ms. M. Mensah-Williams (Namibia), met on 27 March 2018. Ms. Mensah-Williams chaired the meeting. The Group reviewed figures regarding the composition of delegations present at the 138th IPU Assembly. As at 27 March 2018, 30.5 per cent of the delegates at the Assembly were women (see page 53). The Group expressed its wish to have that figure continuously increase and agreed to discuss at its upcoming meetings ways to break what seemed to be a glass ceiling of 30 per cent female participation.

Of the 148 delegations present, 142 were composed of at least two delegates of which 18 were composed exclusively of men (12.7%) and three were composed only of women. The 21 single-sex delegations were from the parliaments of the following States: Andorra, Bosnia and Herzegovina, Burkina Faso, Cabo Verde, Côte d'Ivoire, Democratic People's Republic of Korea, Denmark, Guinea, Lao People's Democratic Republic, Lebanon, Liechtenstein, Maldives, Malta, Mauritania, Micronesia (Federated States of), Morocco, Panama, Peru, Republic of Moldova, Somalia and Yemen. In addition, there were six single-member delegations attending the Assembly – three were made up of a male delegate and three of a female delegate. Group members agreed to bring those figures back to their geopolitical groups for discussion and action.

The Group welcomed the new IPU study entitled *Women in parliament in 2017: The year in review*. They stressed the importance of access to such data for awareness-raising purposes and for policy-making. As at March 2018, four parliamentary chambers were all-male: the single houses of Micronesia, Papua New Guinea, Vanuatu and the lower house of Yemen. The Group welcomed the appointment of four women to the Advisory Council of Qatar, which was the last parliament in the Arab world to include women. The Group decided to invite representatives of the four parliaments with no women to a discussion at its next session. They also agreed, where possible, to carry out visits to those parliaments to engage in a dialogue and offer the IPU's assistance. It also took note of the IPU's work on violence against women in parliament.

5. Advisory Group on Health

The Advisory Group on Health met on 24 March, with seven out of ten members were present. Representatives of the World Health Organization (WHO), the Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS), the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH) and the Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria also attended and contributed to the discussions. The Scaling Up Nutrition (SUN) Movement and the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) made presentations on the importance of nutrition for health. The Advisory Group proposed that a side event on health promotion with a focus on nutrition be organized at the next Assembly.

The Advisory Group heard the report on the field visit it had carried out in Rwanda from 24 to 27 January 2018. The Group had been impressed by the country's progress on different health indicators, including on sexual and reproductive health. It praised the strong commitment to that issue at all levels, from government and parliament, to community health workers and leaders. The Group urged Rwanda to share its experience with other parliaments in Africa and more broadly, so as to inspire stronger parliamentary engagement on health.

The Advisory Group examined its rules and practices with a view to ensuring gender equality in its membership. It recommended that all IPU bodies pay careful attention to ensuring gender equality in their membership and in their leadership positions. The rule of the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians that defined gender parity in that Committee's membership was found to be a good model for the future composition of the Advisory Group. The principle of rotation between male and female chairpersons and vice-chairpersons in different IPU bodies was also an option to be considered. In addition to gender, geographical balance, competence and relevant experience were equally important criteria for strong IPU bodies. The Advisory Group therefore urged all the IPU Members to approach the selection of IPU office-holders in a methodical and careful way.

6. Group of Facilitators for Cyprus

The Group of Facilitators for Cyprus met on 24 March 2018. The meeting was attended by two Facilitators, Mr. P. Van Den Driessche (Belgium) and Mr. J. De Matos Rosa (Portugal) and four members of the House of Representatives of the Republic of Cyprus.

The members expressed the wish to resume the negotiations under the auspices of the United Nations in order to reach a comprehensive solution to the Cyprus problem, in accordance with international law, relevant United Nations resolutions and the values and principles of the European Union. The members expressed strong commitment to the achievement of a solution through peaceful dialogue, to the benefit of all Cypriots, especially the generations to come.

7. Forum of Young Parliamentarians of the IPU

The Forum of Young Parliamentarians met on Sunday, 25 March with 72 young parliamentarians in attendance, 36 per cent of who were women. In the absence of the President of the Board of the Forum, the Forum was chaired by Ms. R.B. Itamari Choque (Plurinational State of Bolivia) in her capacity as the youngest member of the Board present at the 138th Assembly.

The participants took stock of national efforts to enhance youth participation and highlighted the lowering of the age requirement to run for office, the adoption and implementation of youth electoral quotas and the enhancement of youth participation at the local and provincial levels as strategies conducive to the election of more young parliamentarians. Welcoming the approval by the Executive Committee of the proposed amendments to the IPU Statutes and Rules to enhance youth participation at the IPU, the young MPs called on the IPU to take the lead in identifying an internationally recognized target for youth participation in parliament. A special segment of the Forum focused on the need to review and reform policies, where necessary, to guarantee the enjoyment of human rights and eliminate stigma and discrimination faced by young people living with HIV/AIDS.

The Board also met on Sunday, 25 March. It identified the way forward regarding an IPU campaign for youth empowerment that had been recommended by the Fourth Global Conference of Young Parliamentarians in November 2017. The Board members agreed to hold a consultation on a target for youth representation in parliament, to work on technology-based means to better promote the work of the young MPs at the IPU and to better link it up with youth organizations at the national level and to take stock of the implementation of the IPU resolution entitled *Youth participation in the democratic process* (Bangkok, 2010). The Board appointed Mr. O. Altabtabaee (Kuwait) to prepare a youth overview report to be submitted by 20 April 2018 to the co-Rapporteurs of the Standing Committee on Democracy and Human Rights.

8. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism

The High Level Advisory Group did not meet at the 138th Assembly. However, its Vice-Chairperson, Ms. M. Kiener-Nellen (Switzerland), presented the report of the Group's first meeting, held on 5 and 6 February 2018 at IPU Headquarters in Geneva, to the Executive Committee and subsequently to the Governing Council.

Several Members expressed concern about how the Group's composition as contained in its Terms of Reference had been decided since the decision adopted by the Council at the previous Assembly. In that regard, the Council decided to send the matter back to the Executive Committee for further deliberation and review. The Members called for a transparent methodology in the selection of Group members with due consideration given to geopolitical and gender balance.

However, through a simple vote, the Council decided to allow the Group to pursue its work and report back to it at its next sitting in October 2018. To that end, it would hold its second meeting in Abu Dhabi in early May.

Other events

1. Meeting of the Presidents of the Geopolitical Groups

In the morning of 24 March, the IPU President and Secretary General met with the Chairs of the Geopolitical Groups to discuss reform of the organization, the functioning of the Standing Committees and modalities to enhance the IPU's visibility.

The President referred to her vision for a more dynamic and relevant organization, and explained that further to the discussions in the Executive Committee, her proposals for amendments to the IPU Statutes and Rules would be withdrawn so as to allow more time for consultations within the Geopolitical Groups and among the Members. The Vice-President of the Executive Committee, Mr. K. Kosachev, had been entrusted with carrying out the necessary consultations and preparing a new set of proposals to be circulated well ahead of the 139th IPU Assembly in October. At the March session, the governing bodies would be adopting the amendments aimed at enhancing youth participation at IPU Assemblies – in itself a huge achievement for the IPU and a powerful message to the international community about the need to engage youth in public life and in politics.

Further to consultations and based on the previous distribution of leadership positions in the IPU, the Chairs of the Geopolitical Groups agreed to the following redistribution of the Presidencies of the Standing Committees for the next two-year term (2018-2020):

- Standing Committee on Peace and International Security – Twelve Plus Group;
- Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade – Africa Group
- Standing Committee on Democracy and Human Rights – Asia-Pacific Group
- Standing Committee on United Nations Affairs – Group of Latin America and the Caribbean.

It was also agreed that the Eurasia Group would be assigned one of the Committee vice-presidencies, subsequently confirmed to be that of the Standing Committee on Peace and International Security. The Groups would then designate their candidates for the Standing Committee presidencies from among their most qualified Bureau members.

The Chairs of the Geopolitical Groups reviewed the modalities for the 2018 reporting exercise by Members on follow-up of IPU resolutions and other decisions. They examined good practices that could be replicated by other Members and agreed to step up their efforts to engage actively with their Group members with a view to securing the best possible response rate in advance of the 139th Assembly in October. They also welcomed the recruitment of a new Director of Communications and looked forward to working closely with him on the new IPU Communications Strategy.

2. Interactive session on *Ensuring Accountability and oversight for adolescent health*

The session was moderated by Ms. H. Fogstad, Executive Director, PMNCH. Mr. H. Millat, MP, President of the Advisory Group on Health, welcomed the participants. Presentations were made by Dr. V. Chandra-Mouli, scientist, WHO, and Dr. E. Mason, member of the UN Secretary-General's Independent Accountability Panel (IAP). The session was attended by over 50 delegates.

Dr. V. Chandra-Mouli noted that despite the significant progress made in reducing child and maternal mortality, adolescent health lagged behind. Nearly 1.5 million adolescents die annually, mainly from preventable causes. Particular attention should be paid to issues of domestic and sexual abuse, adolescent pregnancy, substance abuse, disability, as well as mental health in general. Dr. E. Mason stressed the urgency of removing legal, cost, and other key barriers to adolescents' access to health care. Free access should be provided to a package of essential health services. The role of parliamentarians was crucial in implementing adolescent-responsive budgeting, holding education ministries accountable for eliminating all discriminatory barriers, and ensuring that adolescents were consulted by parliaments, among other things.

The eleven parliamentarians who took the floor expressed strong support for the need to prioritize adolescent health and provided additional insights on their own country experiences. In spite of the different challenges experienced in developing and developed countries, a cross-cutting theme that emerged was the need to pay special attention to psychological and mental health. Belgium, New Zealand and Serbia raised concerns about the increasing incidence of teenage suicide. With regard to teenage pregnancy, Botswana noted the need for parliaments to investigate the underlying causes. Uganda indicated that public hearings would be convened and young people would be invited to participate. Lesotho committed to mainstreaming adolescent health as a priority across sectors.

All parliamentarians committed to implementing programmes to address adolescent health and called for support from the IPU in facilitating the oversight role of national parliaments.

3. Interactive session with regional and other parliamentary assemblies and organizations on the implementation of the SDGs

The interactive session opened with introductions and overviews by participants of their respective areas of work. The IPU partner organizations shared toolkits, findings of studies and other knowledge products.

AirQuality Asia raised the issue of transboundary air pollution. It called upon parliamentarians to take legislative action to effectively protect the right to clean air by setting targets and timelines for air quality improvement with clear accountability, establishing a comprehensive air pollution monitoring network, promoting investment in clean energy and removing subsidies to thermal and fossil fuel consumption.

The International Renewable Energy Agency (IRENA) presented two specific digital tools that could help parliamentarians in bringing the SDGs from the global to the local level: the "Sustainable Energy Market Place" – a platform that connected project proposals and investors, and the "Project Navigator", which provided practical information, tools and guidance to assist in the development of bankable renewable energy projects.

The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) stressed the importance of raising awareness about SDGs implementation and stated that political commitment and multi-ministerial approaches were fundamental for advancing that agenda.

Participants exchanged views and identified avenues for possible cooperation, taking into account national specificities and particular needs. The importance of working with the private sector was also highlighted. The session contributed to establishing clearer lines of communication and support among participants to avoid duplication and maximize outcomes.

4. Workshop on *Refugee protection: Implementing the Comprehensive Refugee Response Framework – What can parliaments do?*

The IPU–UNHCR Workshop on refugee protection took place on 24 March. It brought together close to 80 participants. MPs from 19 countries took the floor and exchanged views with experts from UNHCR.

The workshop focused on implementing the Comprehensive Refugee Response Framework (CRRF) which, together with the New York Declaration on Refugees and Migrants, affirmed that humanitarian, development, political and security actors all had roles to play in the achievement of refugee protection and solutions, and paved the way for important policy shifts and new initiatives.

Experts highlighted how the Framework reflected important changes in historical approaches to refugee response: rather than responding through purely (and often underfunded) humanitarian methods and actors, the elements of the CRRF were designed to form a more systematic and sustainable response which benefited both refugees and host communities.

The workshop provided a space for countries implementing the CRRF to highlight policy shifts that most governments had made, as well as past and future participation of parliamentarians. The participants also highlighted key priorities and concerns: security of host countries; responsibility-sharing by the international community; addressing the root causes of movement of populations; limited understanding of the distinction between refugees and migrants; and the need to address climate-change-induced displacement and peace-building.

5. Workshop on *Implementation of the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons, From the UN to parliaments: Putting the nuclear weapons ban to work*

On the afternoon of Wednesday, 28 March 2018, in cooperation with the Standing Committees on United Nations Affairs and on Peace and International Security, the International Campaign to Abolish Nuclear Weapons (ICAN), the 2017 Nobel Peace Prize laureate, organized a workshop on the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons.

Mr. A. Avsan, President of the Standing Committee on United Nations Affairs, moderated the discussion, during which the following speakers took the floor: Mr. D. Högsta, Coordinator, ICAN; Mr. L. Maresca, Senior Legal Adviser, ICRC; Mr. J. Wilson, Australian Member of Parliament; and Mr. J.-M. Collin, Associate Researcher, Group for Research and Information on Peace and Security (GRIP), ICAN France. At the start of the discussion, Mr. D. Pacheco, Vice-President of the Standing Committee on Peace and Security, read out a statement by the IPU President, in which she described the IPU's work on the prohibition of nuclear weapons and underscored the need for the involvement of parliamentarians.

The workshop provided participants with information on the Treaty and its implementation worldwide. Adopted by the United Nations on 7 July 2017, the Treaty drew on international humanitarian law and supplemented existing bans on other weapons of mass destruction. Its objective, once it entered into force, would be the criminalization, under international law, of the possession, acquisition or sale of nuclear weapons and devices. Like other treaties of a similar nature, it did not apply exclusively to its signatories. To date, 53 States had signed the Treaty, five had ratified it and it would enter into force once 50 States had done so.

The discussion also touched on various ways of convincing the nine known nuclear-weapon States and their allies to join the Treaty or to take other steps towards nuclear disarmament. One such step could be for parliamentarians to ensure that the issue remained a high priority within the IPU and that it came up for discussion again through a new resolution.

Elections and appointments

1. Bureau of Women Parliamentarians

The Bureau elected Ms. U. Karlsson (Sweden) as its President for a four-year term ending in March 2022.

It elected the following regional representatives for a four-year term ending in March 2022:

African Group:
- Ms. S. Wakarura Kihika (Kenya)
- Ms. M. Drame (Mali)

Arab Group:
- Ms. I. Almlohi (Syrian Arab Republic)
- Ms. A. Al-Basti (United Arab Emirates)

Asia-Pacific Group:
- Ms. P. Hematbhai (India)
- Vacancy

Eurasia Group:
- Ms. Z. Greceanîi (Republic of Moldova)
- Ms. E. Vtorygina (Russian Federation)

Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC):
- Ms. J. Álvarez Vera (Chile)
- Ms. K. Sosa de Rodas (El Salvador)

Twelve Plus Group:
- Ms. A. Tolley (New Zealand)
- Ms. U. Karlsson (Sweden).

2. Committee on the Human Rights of Parliamentarians

The Governing Council elected the following member for a five-year term ending in April 2023:

- Mr. D. Carter (New Zealand).

3. Committee on Middle East Questions

The Governing Council elected Ms. S. Ataullahjan (Canada) as its President for a one-year term ending in March 2019.

It also elected the following two members to the Committee for a four-year term ending in March 2022:

African Group:
- Ms. A. Makonda Ridley (Malawi)

Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC):
- Ms. M. Guerra Castillo (Mexico).

4. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (IHL)

The Governing Council elected the following member for a four-year term ending in March 2022:

Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC):
- Mr. A. Sinmaleza (Ecuador).

5. Bureaux of the Standing Committees

Following elections in the Standing Committees, the following members were elected for a two-year term (renewable once) ending in March 2020:

Standing Committee on Peace and International Security

- President: Mr. J.I. Echániz (Spain)
- Vice-President: Mr. S. Rakhmanov (Belarus)

African Group:
- Mr. R. Igbokwe (Nigeria) – first term
- Mr. A.L.S. Ssebaggala (Uganda) – second term

Arab Group:
- Mr. K. Albakkar (Jordan) – second term
- Ms. Z. Ahmed Hassan Gaber (Sudan) – first term
- Mr. A. Jasem Ahmad (United Arab Emirates) – first term

Eurasia Group:
- Mr. S. Rakhmanov (Belarus) – first term
- Ms. V. Stratan (Republic of Moldova) – first term

Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC):
- Ms. M. Arregui (Ecuador) – first term
- Ms. L. Rojas (Mexico) – second term
- Mr. J.C. Mahía (Uruguay) – first term

Twelve Plus Group:
- Mr. H. Jelin (Israel) – first term
- Mr. J.I. Echániz (Spain) – first term

Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade

- President: Ms. J. Mhlanga (Zimbabwe)
- Vice-President: Ms. W. Bani Mustafa (Jordan)

African Group:
- Mr. L. Batouth Penn (Togo) – first term

Arab Group:
- Mr. M. Al-Juboori (Iraq) – first term
- Mr. R. Elhilaa (Morocco) – first term

Asia-Pacific Group:
- Mr. V. Socatiyanurak (Thailand) – first term

Eurasia Group:
- Ms. L. Nazaryan (Armenia) – first term
- Ms. L. Gumerova (Russian Federation) – second term

Twelve Plus Group:
- Ms. A. Mulder (Netherlands) – first term
- Mr. N. Evans (United Kingdom) – first term

Standing Committee on Democracy and Human Rights

- President: Mr. A.Y. Desai (India)
- Vice-President: vacancy

African Group:
- Ms. B. Tshireletso (Botswana) – second term
- Mr. R. Ossele Ndong (Gabon) – first term

Arab Group:
- Mr. M. Musa (Lebanon) – first term
- Mr. Y. Al-Khater (Qatar) – first term

Asia-Pacific Group:
- Mr. P. Wangchuk (Bhutan) – second term
- Mr. A.Y. Desai (India) – second term
- Ms. S. Batsukh (Mongolia) – first term

Eurasia Group:
- Ms. S. Isayan (Armenia) – second term
- Mr. V. Batrincea (Republic of Moldova) – first term
- Ms. N. Rahmonova (Tajikistan) – first term

Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC):
- Ms. G. Fermin (Dominican Republic) – first term
- Mr. M. Teixeira (Bolivarian Republic of Venezuela) – first term. To be replaced by Mr. G. Boric (Chile) at the end of the first term.

Twelve Plus Group:
- Ms. S. Lahaye-Battheu (Belgium) – first term
- Ms. A. Gerkens (Netherlands) – first term

Standing Committee on United Nations Affairs

- President: Mr. J.C. Romero (Argentina)
- Vice-President: vacancy

Arab Group:
- Ms. S. Al-Hashem (Kuwait) – first term
- Mr. A. Alamri (Oman) – first term
- Mr. M. Souf (Tunisia) – first term

Eurasia Group:
- Ms. D. Nazarbaeva (Kazakhstan) – first term

Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC):
- Mr. J.C. Romero (Argentina) (to replace Ms. C.L. Crexell who resigned during the Assembly) – March 2019, end of first term
- Ms. M. Jose Carrion (Ecuador) – first term
- Mr. B. Llano (Paraguay) – first term

Twelve Plus Group:
- Mr. L. Wehrli (Switzerland) – first term.

6. Rapporteurs to the 140th Assembly

The Standing Committee on Peace and International Security appointed Mr. K. Al Bakkar (Jordan) and Mr. B. Tarasyuk (Ukraine) as co-Rapporteurs for the subject item entitled *Non-admissibility of using mercenaries as a means of undermining peace and violating human rights*.

The Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade appointed Ms. S. Raskovic Ivic (Serbia), Mr. J. Wilson (Australia) and Mr. H. Iddrisu (Ghana) as co-Rapporteurs for the subject item entitled *The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation.*

Media and communications

Three press releases were issued during the 138th Assembly. One press conference was held with 15 international journalists registered. There was major interest in the interaction between the Democratic People's Republic of Korea and Republic of Korea delegations, the emergency item and the human rights decision on Venezuela. International media coverage included two articles in the New York Times and one article in the Washington Post. Reuters and Associated Press images and articles from the Assembly were picked up by over 100 media outlets. The Japanese media also covered the Assembly extensively.

According to MailChimp monitoring, there were some 2,499 views of Assembly press releases between 19 and 29 March. Media monitoring indicated that press releases reached a potential audience of 450 million people.

The General Debate was livestreamed on the IPU website for three days. It was also webcast to a global audience with a German media company. The South African Parliament also requested a direct feed.

According to the livestreaming company, there were 766 views of the different sessions streamed throughout the five days. During the Assembly IPU Communications staff also conducted 10 video interviews with selected parliamentarians.

The IPU tweeted 187 times around the Assembly. The tweets had 334,380 impressions and were engaged with 8,776 times, including 891 likes and 672 retweets. The IPU gained over 1,000 followers, making a total of 15,110.

The IPU had 43 Facebook posts around the Assembly. Their reach was 11,413, and they were engaged with 1,093 times, including shares and likes. The IPU gained 67 page followers, reaching a total of 1,214.

The IPU publications stand proved to be extremely popular and all publications were taken very quickly by delegates. There was considerable demand for copies of the *Annual Report 2017*, as well as of the *Women in parliament in 2017: The year in review*.

The survey for delegates on Assemblies and IPU Communications was completed by over 100 delegates in person, and a further 76 online.

Flickr was again used to distribute photos of the Assembly to the media and participants. There were 62 Flickr albums posted with 376,272 views from 21 to 28 March.

Membership of the Inter-Parliamentary Union*

Members (178)

Afghanistan, Albania, Algeria, Andorra, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Bhutan, Bolivia (Plurinational State of), Bosnia and Herzegovina, Botswana, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cambodia, Cameroon, Canada, Central African Republic, Chad, Chile, China, Colombia, Comoros, Congo, Costa Rica, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czech Republic, Democratic People's Republic of Korea, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Djibouti, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, El Salvador, Equatorial Guinea, Estonia, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, Gambia, Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guatemala, Guinea, Guinea-Bissau, Guyana, Haiti, Honduras, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Kyrgyzstan, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Lebanon, Lesotho, Libya, Liechtenstein, Lithuania, Luxembourg, Madagascar, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Marshall Islands, Mauritania, Mauritius, Mexico, Micronesia (Federated States of), Monaco, Mongolia, Montenegro, Morocco, Mozambique, Myanmar, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Niger, Nigeria, Norway, Oman, Pakistan, Palau, Palestine, Panama, Papua New Guinea, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Rwanda, Saint Lucia, Samoa, San Marino, Sao Tome and Principe, Saudi Arabia, Senegal, Serbia, Seychelles, Sierra Leone, Singapore, Slovakia, Slovenia, Somalia, South Africa, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Sudan, Suriname, Swaziland, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Tajikistan, Thailand, The former Yugoslav Republic of Macedonia, Timor-Leste, Togo, Tonga, Trinidad and Tobago, Tunisia, Turkey, Turkmenistan, Tuvalu, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, United Republic of Tanzania, Uruguay, Uzbekistan, Vanuatu, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe

Associate Members (12)

Andean Parliament, Arab Parliament, Central American Parliament (PARLACEN), East African Legislative Assembly (EALA), European Parliament, Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA CIS), Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU), Latin American Parliament (PARLATINO), Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), Parliament of the Central African Economic and Monetary Community (CEMAC) and Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation (PABSEC), Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE)

* As at the close of the 138th Assembly.

Agenda, resolutions and other texts of the 138th Assembly

1. Election of the President and Vice-Presidents of the 138th Assembly
2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda
3. General Debate on the theme *Strengthening the global regime for migrants and refugees: the need for evidence-based policy solutions*
4. Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development
   (Standing Committee on Peace and International Security)
5. Engaging the private sector in implementing the SDGs, especially on renewable energy
   (Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade)
6. Reports of the Standing Committees
7. Approval of the subject items for the Standing Committee on Peace and International Security and for the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade at the 140th IPU Assembly and appointment of the Rapporteurs
8. Amendments to the IPU Statutes and Rules
9. The consequences of the US declaration on Jerusalem and the rights of the Palestinian people in Jerusalem in the light of the UN Charter and resolutions

Declaration on *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions*

Endorsed by the 138th IPU Assembly
(Geneva, 28 March 2018)

At the end of a week-long debate on strengthening the global regime for migrants and refugees, and with the added input of survey responses (see below), of the outcome of the 2018 annual Parliamentary Hearing at the UN, entitled *Towards a global compact for safe, orderly and regular migration: A parliamentary perspective*, and of the insights gained from the interactive debate with the heads of the International Organization for Migration (IOM), the Office of the High Commissioner for Refugees (UNHCR) and the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), we, parliamentarians from around the world, issue the following declaration.

Migration has been a feature of human civilization and interaction from time immemorial. Properly managed, it contributes to greater human well-being and collective wealth. It expands knowledge and strengthens the bonds of human solidarity.

Likewise, the flight of refugees from persecution and conflict is not new. When refugees flee, those who provide them with the protection and assistance that they need contribute to the cause of humanity and should be supported in their efforts by the international community.

Over and beyond national differences, people everywhere aspire to the same things: a decent life, good health and education, a safe environment, strong democratic institutions and, above all, peace.

Yet today's global regime for migrants does not always harness the potential benefits of migration, nor does the international refugee regime do enough to ease the pressures on those who host large numbers of refugees. Too often, both regimes fail to protect increasing numbers of migrants and refugees from discrimination, exploitation, or other kinds of abuse. The human and economic costs of this failure are enormous and run counter to our common vision for a prosperous, sustainable, and peaceful world.

A large portion of refugee and migration policy today remains ad hoc, with countries devising their own solutions to a host of common problems. We need a more coordinated system that brings countries together around practical solutions that work for all. As this is one of the most important issues facing our countries, we welcome wholeheartedly the United Nations initiative to forge two Global Compacts - one for safe, orderly and regular migration, and another on refugees – which governments will formally adopt later this year.

While acknowledging important legal distinctions between *migrants* and *refugees*, we see many commonalities between these two large groups in terms of their need for basic services and their fear of discrimination or unlawful persecution. We affirm that all people on the move – voluntary and involuntary, regular and irregular, economic migrants, displaced people and refugees, regardless of their individual drivers to move to other countries – are entitled to the full enjoyment of their human rights pursuant to the relevant international treaties and covenants. We should not condone discrimination against migrants or refugees based on culture, gender, race, ethnicity, religion or other differences. We should support enhanced protection for the most vulnerable migrants and refugees, beginning with women, children and people with disabilities.

Our challenge, as policy-makers and opinion leaders and as representatives of the people, is to reconcile our short-term national interests with this long-term world view that seeks to reap the benefits of human mobility in an orderly fashion. We strongly believe that migration policies and the public debate about migrants and refugees must be more balanced and based on empirical evidence of what works and what does not. We recognize that diversity makes our countries stronger, not weaker. We condemn the worrying trend of holding foreigners responsible for home-grown problems not of their making. We affirm our duty, as trustees of the common good, to avoid language that stokes the flames of xenophobia and racism.

Most importantly, we have a responsibility to work resolutely to address the root causes of refugee situations (including persecution and armed conflict) and the drivers of migration, be they economic, social or environmental. Doing so will affirm the right to leave as well as the right to stay in one's home country. In a world of extreme income and wealth inequality, climate change, and weakening democratic institutions, a sense of deep insecurity on the part of growing numbers of people is both a reason why people move and a prime cause of the negative response to migrants and refugees in many countries. The response must be an all-encompassing one that seeks to support the well-being and prosperity of all people – citizens and non-citizens alike – everywhere.

We reiterate our pledge to work for the implementation of the UN-approved 2030 Agenda for Sustainable Development and attendant Sustainable Development Goals (SDGs). The SDGs provide a clear road map for inclusive and sustainable prosperity for all. By empowering all countries economically and institutionally, and by strengthening the foundations of peace between and within countries, the SDGs will help to address the root causes of refugee movements and help to achieve a better balance between the benefits and the costs of migration, such as the benefit of remittances and the costs of brain drain to developing countries. The implementation of the SDGs will also support a fairer sharing of the responsibility all countries have toward migrants and refugees.

Combined, all of these actions will allow people to move by choice, not through necessity, thus largely containing the potential disruption that can come from large, unpredictable movement of persons related to society-wide shocks. At the same time, we recognize that the integration of migrants and refugees is not an event but a process requiring time and effort. Unlike inanimate capital and goods that can move quickly across borders, people have emotional ties and personal needs. We must be sensitive to this from the perspective both of host communities and of the migrants and refugees themselves by adopting proactive policies for social cohesion. That said, we find that by and large integration is possible and is working as it should in the majority of our countries.

As the statistics clearly show, only a tiny fraction of migrants and refugees has ever posed a threat to national security. While this is paramount to all of us, we commit to help dispel the misconceptions in the media and in the public discourse that migrants and refugees present a heightened risk. At the same time, we commit to ensuring that border controls and admission procedures are designed to detect and filter out potential terrorists and elements of organized crime.

We recognize that putting up artificial obstacles to the migration of people will generate needless human suffering and social tensions. The response to growing irregular migration is to generate more regular pathways for people to work and live in destination countries in mutually beneficial ways. Not all migrants seek permanent residence. Many of them can be accommodated through temporary arrangements and through policies that will facilitate their return to their home countries. At the same time, countries of origin need to do more to allow their people to return.

The Global Compacts

The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration and the Global Compact on Refugees need to be mutually reinforcing, creating a comprehensive practical framework to manage all types of human mobility more effectively at national, regional and global levels. They need to embed the key principle of shared responsibility between countries of origin and destination as well as between countries and the international community.

For the compacts to be effective, they must first articulate a clear definition of migrant as a distinct category from refugee, which will be particularly useful in targeting policy at mixed flows, emerging new categories such as people fleeing the consequences of climate change, or displaced people whose status as migrants or refugees is not always easy to determine. The compacts need to reaffirm all relevant human rights treaties and conventions, including the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families and the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination.

The compacts need to establish strong review mechanisms to hold governments to account for their commitments. The role of parliaments as key stakeholders, particularly with regard to the implementation of both compacts, needs to be specifically acknowledged in the text. As for the legal status of the compacts, as our survey shows, the possibility of a legally binding regime should not be discounted altogether.

Our debate demonstrated high support for the following specific provisions to be articulated in both compacts:

- More and better data on migrants and refugees must be generated and exchanged at all levels nationally and globally to inform public debate as well as relevant national policies;
- Partnerships with local authorities, civil society organizations and private enterprises that are first in line to respond to the flow of migrants and refugees should be encouraged;
- Birth registration of all children of migrants and refugees needs to be enforced to ensure their rights are protected;
- An international standard of practice for countries dealing with vulnerable migrants, including unaccompanied children, needs to be established;
- Human trafficking must be brought to an end through stronger bilateral and multilateral cooperation as well as stronger enforcement of existing laws;
- National security policies should not single out migrants and refugees, and should instead aim at a comprehensive approach to detect and prosecute criminal elements in our societies at large;
- Public services such as health and education, housing and food support, should be provided to all refugees and migrants, along with a firewall protecting them from law enforcement
- Hate speech should be sanctioned and hate crimes clearly defined in the law, with law enforcement and social services departments provided with the tools to combat and punish such crimes;
- More support from the international community is needed to help countries cope with large inflows of migrants and refugees.

Migrants

With regard specifically to regular and irregular migrants, we are supportive of the following provisions to be reflected in the Global Compact for Migration:

- Countries of origin, transit and destination need to cooperate more closely to facilitate the movement of migrant workers, including by facilitating the accreditation of academic and professional credentials, by allowing the portability of social security benefits, and by lowering the cost of remittances;
- Vulnerable groups such as women, children and people with disabilities should be given special protection in migration policies and in the law against exploitation and abuse;
- National migration policies need to include input from migrants themselves, ensuring that migrants are not passive subjects but active participants in the societies in which they live;
- National quotas of labour migrants can contribute to greater predictability of migration flows, although it remains up to each country to decide whether to establish a quota or not;
- Migrants should generally be granted the right to participate in political decision-making in their host countries only upon the obtainment of citizenship, though some provision for the participation of permanent residents should be considered.

Refugees

With regard to the Global Compact on Refugees, we welcome the Comprehensive Refugee Response Framework and its four key pillars to ease pressure on countries receiving large numbers of refugees, to provide for a dignified life for all refugees, to facilitate third-country resettlement, and to prepare for the return of refugees to their home countries when conditions so allow.

We further recommend that the following provisions should be reflected in the completed, final document:

- People fleeing conflict should enjoy legal protection as refugees under the 1951 Convention relating to the Status of Refugees;
- To the extent possible, countries should be incentivized to give long-term refugees permanent residence, while no refugee should be denied the right to return to the homeland;
- The freedom of movement of refugees in their host countries must be upheld in all circumstances;

- The return and resettlement of refugees requires their consent and needs to be carefully coordinated between host countries, countries of origin or third countries;
- The return of refugees to countries of origin can only take place when all fundamental freedoms and personal safety can be guaranteed;
- More funding for the accommodation of refugees in host countries should be channelled to developing countries where the vast majority of refugees live;
- All countries that have yet to join the 1951 Refugee Convention and its 1967 Protocol should be encouraged to do so.

The way forward

Along with governments and the United Nations, including in particular IOM and UNHCR, parliaments will have a key role to play in the implementation of the global compacts.

Our task as parliamentarians is to hold governments accountable for their commitments and to see to it that laws and budgets are consistent with those commitments. To that end, we encourage the international community and the IPU, as our world organization, to continue to work closely with our parliaments, strengthening our institutional capacities to design relevant policies for migrants and refugees and to oversee such policies effectively.

More importantly, we commit to stimulating a debate on migrants and refugees that builds on people's strengths, their dreams and aspirations, regardless of their differences.

Where there are walls, we will work to build bridges; where there is fear, we will seek to restore hope.

* * * * *

Parliamentary Survey on Migrants and Refugees

To ensure maximum parliamentary input in the present Declaration that would go beyond the official statements made during the general debate of the 138th Assembly, all participating MPs were invited to respond to an online survey questionnaire prepared in cooperation with First Contact, a polling firm specializing in public policy. The questionnaire was also made available to participants in the 2018 Parliamentary Hearing at the United Nations (22-23 February 2018) and in the Parliamentary Meeting at the UN Commission on the Status of Women (13 March).

Two hundred and thirty-nine (239) delegate surveys, representing 84 countries, were analysed. Respondents were about equally divided between members of governing parties and opposition/independent parliamentarians. Sixty-four percent (64%) of respondents identified as men, 33 per cent as women and 3 per cent as another gender or declined. Seventy-nine percent (79%) of respondents believe their views are broadly aligned with those of members of their political party. The average tenure of parliamentarians answering the survey was 8.2 years.

Respondents described their country either as a country of origin (24%), transit (43%), destination (65%) or none of these (12%), totalling 144 per cent, and reflecting the multiple roles each country can play in the migration phenomenon. The survey found a high level of support for a Global Compact on Migration and a Global Compact for Refugees, with 86 per cent of respondents being strongly in favour, or in favour. Respondents reported a lower level (67%) of familiarity with a proposed Compact.

Ninety-one percent (91%) of respondents believe there should be an international standard of practice when dealing with vulnerable migrants, including women and children. Ninety-four per cent (94%) believe countries should act to protect migrants from exploitation and human rights abuses. In both cases, respondents who support both Global Compacts were strongly supportive of these measures.

Support for a Global Compact was positively correlated with familiarity; respondents who reported being very familiar or somewhat familiar were more likely to be supportive than those who were unfamiliar. Similarly, respondents who reported that migration was viewed positively in their country were more likely to support a Global Compact, although only 45 per cent reported migration being viewed very positively or somewhat positively. Seventy per cent strongly agreed or agreed that their country needed a more balanced, evidence-based debate on the migration issue.

Fifty-one percent (51%) of respondents believe a Compact should be legally binding, while 36 per cent believe it should be voluntary and 14 per cent were undecided. A minority of respondents expressed support for adopting a quota of migrants to be admitted, with 15 per cent strongly agreeing and 26 per cent agreeing.

When asked when migrants should become involved in political decision-making in their country, 68 per cent said when they become citizens, 27 per cent when they have permanent status and 5 per cent when they arrive.

Taken together, the above suggests that although there is broad support for a Global Compact, some of the support expressed may be socially conditioned, and there is less support for specific binding measures on individual countries or measures that would give migrants equal participation with citizens. Further research may reveal that opponents of a Global Compact responded as undecided or unfamiliar rather than state opposition or lack of focus on migration and the Global Compact. Building awareness through continued education of parliamentarians will positively impact the debate.

Seventy-three per cent (73%) of respondents report that migration is one of the most important issues facing their country, while only 31 per cent say their country is well prepared to deal with the issue. Respondents from Africa reported being the least prepared (14%) to deal with migration, while Western Europe reported the highest level of preparedness (52%). By contrast, 56 per cent of respondents report that their countries are doing a good job of integrating migrants.

Seventy-five percent (75%) of delegates believe the migration issue is equally the responsibility of the individual country and the international community, while 13 per cent believe it is primarily the responsibility of the individual country and 12 per cent believe it is primarily the responsibility of the international community. Respondents from transit countries and countries that were less prepared to deal with migration were more likely to believe responsibility for the migration issue is the responsibility of the international community or the international community and the host country.

Respondents' predictions about the numbers of future migrants had little impact on their perception of the importance of the issue or their support for a Global Compact. Just under half of respondents (48%) believe that the number of migrants arriving in their country will increase in the future, while 29 per cent believe the number will stay the same and 23 per cent believe the number will decrease. By contrast, 72 per cent of respondents expect the number of global migrants to increase in the future, while 9 per cent believe the number will stay about the same and 19 per cent believe the number will decrease.

Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development

Resolution adopted unanimously by the 138th IPU Assembly
(Geneva, 28 March 2018)

The 138th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Reaffirming that, according to its Statutes, working for peace and cooperation among peoples is one of the main purposes of the Inter-Parliamentary Union,

Recalling the IPU resolutions entitled *The prevention of conflicts and the restoration of peace and trust in countries emerging from war; the return of refugees to their countries of origin, the strengthening of democratic processes and the hastening of reconstruction* (99th Inter-Parliamentary Conference, Windhoek, 1998), *Achieving peace, stability and comprehensive development in the world and forging closer political, economic and cultural ties among peoples* (103rd Inter-Parliamentary Conference, Amman, 2000); *Ensuring respect for and peaceful co-existence between all religious communities and beliefs in a globalized world* (116th Assembly, Nusa Dua, 2007); *Promoting and practising good governance as a means of advancing peace and security: Drawing lessons from recent events in the Middle East and North Africa* (126th Assembly, Kampala, 2012); *Enforcing the responsibility to protect: The role of parliament in safeguarding civilians' lives* (128th Assembly, Quito, 2013) and *The role of parliament in respecting the principle of non-intervention in the internal affairs of States* (136th Assembly, Dhaka, 2017),

Also recalling the IPU outcomes of general debates, namely the Quito Communiqué (128th Assembly, Quito, 2013), the Hanoi Declaration (132nd Assembly, Hanoi, 2015) and the St. Petersburg Declaration (137th Assembly, St. Petersburg, 2017), containing, among other things, the parliamentary community's action towards implementation of the United Nations Sustainable Development Goals (SDGs),

Also recalling the determination to establish a just and lasting peace all over the world in accordance with the purpose and principles of the Charter of the United Nations,

Further recalling that sustaining peace has been defined in the substantively identical resolutions of the United Nations General Assembly (70/262) and the United Nations Security Council (2282 [2016]) adopted on 27 April 2016 "as a goal and a process to build a common vision of a society, ensuring that the needs of all segments of the population are taken into account, which encompasses activities aimed at preventing the outbreak, escalation, continuation and recurrence of conflict, addressing root causes, assisting parties to conflict to end hostilities, ensuring national reconciliation, and moving towards recovery, reconstruction and development, and emphasizing that sustaining peace is a shared task and responsibility that needs to be fulfilled by the government and all other national stakeholders, and should flow through all three pillars of the United Nations' engagement at all stages of conflict, and in all of its dimensions, and needs sustained international attention and assistance",

Welcoming the renewed mandate these United Nations resolutions give to the Peacebuilding Commission, the Peacebuilding Fund and the Peacebuilding Support Office within the context of the Sustaining Peace Agenda,

Also welcoming the prioritization of prevention of violent conflict by the Secretary-General of the United Nations,

Fully supporting United Nations Security Council resolution 1325 (2000) on women, peace and security which emphasizes the important role of women in the prevention and resolution of conflicts, as well as United Nations Security Council Resolution 2250 (2015) on youth, peace and security which recognizes the positive role of youth in the maintenance and promotion of international peace and security,

Recognizing these resolutions and the full implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development (2030 Agenda) as crucial steps towards more coherence among the three pillars of the United Nations, namely peace and security, development and human rights,

Mindful that the 2030 Agenda recognizes the need for sustaining peace and ensuring security and includes them as cross-cutting issues,

Recognizing that the SDGs apply to all States, while acknowledging that their implementation shall be adapted to the uniqueness of each and every State and that each State shall have the right to determine its priorities concerning the SDGs depending on its prevailing circumstances and needs,

Recalling that the 2030 Agenda calls on governments, parliaments and other stakeholders to design and deliver laws and programmes that meet the needs of the people, break down policy silos, uphold human rights, and leave no one behind,

Underlining that there is a link between peace and the promotion and protection of all human rights, included in, but not limited to, the Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, and *recognizing* the will of the United Nations General Assembly to continue examining the issue of the promotion and protection of the right to peace,

Also underlining that, in view of the mutually reinforcing nature of development, human rights, peace and security, the strengthening of democracy and good governance, inclusive development, the promotion and protection of human rights, the eradication of poverty and the reduction of inequalities, the elimination of all forms of discrimination, the reduction of illicit financial and arms flows, effective, accountable and inclusive institutions and equal application of the law to all people are among the most effective ways to sustain peace and security and prevent the outbreak, escalation, continuation and recurrence of conflicts,

Emphasizing that peace and security are not only political issues defined by the absence of violence and war but also the freedom from fear, and that they encompass political, cultural, economic, social, environmental, educational and humanitarian issues,

Recognizing that violence is increasingly driven by domestic political instability and that one out of every two people in the world has been affected by or lives in proximity to political violence (OECD report *States of Fragility 2016*),

Convinced that parliaments can significantly contribute to sustaining peace, and *highlighting* both the constructive and preventive nature of parliamentary diplomacy in enhancing democracy and human rights, including its capacity to reduce tensions and mitigate and resolve conflicts by peaceful means,

Reaffirming that parliaments must guarantee inclusiveness through the representation and empowerment of women, the respect of the rights of children, youth, persons with disabilities, and marginalized groups, including ethnic and religious groups and those of LGBTI sexual orientation, and the expression of all their interests through parliamentary representation to ensure peace among all community members,

Also reaffirming that parliaments must guarantee that the situation and particular needs of migrant, refugee and displaced women and girls are taken into account, as well as the protection of their rights, their security, economic and social integration and their empowerment,

Recognizing that climate change has direct and indirect implications for peace and security, mainly affecting those in the most fragile and vulnerable situations, exacerbating the threat of social and political unrest, increasing environmental pressures and disaster risks, and causing the migration of populations that can be the source of conflicts,

Underlining the importance of enhancing national and regional initiatives, with international support, to address the negative consequences for sustainable peace, security and development of all aspects of the extraction and exploitation of mineral resources,

Noting with concern the plight of children in conflict situations, in particular the phenomenon of the recruitment and use of children by parties to armed conflicts, as well as other violations and abuses committed against children, and *stressing* the need for the protection of children in armed conflicts and for ensuring that the protection and rights of children in armed conflicts are integrated into all peace processes,

Recognizing that sustaining peace and achieving sustainable development requires regular, predictable and adequate financing and that innovative solutions must be pursued to increase the financial contributions made by non-traditional stakeholders, including the private sector,

Emphasizing the importance of the equal participation and inclusive involvement of all citizens of the nation, and of ethnic, religious and linguistic and other minorities, such as persons with different sexual orientations and persons with disabilities in national efforts towards sustaining peace, and *also emphasizing* the acknowledgement of the rights of all community groups and minorities, as principal partners in the attainment of peace,

Stressing the importance of addressing the socioeconomic dimension of youth unemployment, as well as of facilitating the enhanced participation of youth in decision-making processes, with a view of addressing social, political, cultural, and economic challenges, and *welcoming* in this regard the adoption of the United Nations Global Initiative on Decent Jobs for Youth aimed at addressing youth unemployment,

Also stressing the need to accelerate the process of adoption of national plans of action for the implementation of United Nations Security Council resolution 1325 (2000) on women, peace and security while ensuring the full participation of parliaments in their drafting, oversight of their implementation and financing,

Highlighting the contribution of civil society in ensuring sustaining peace and the implementation of the SDGs, and *welcoming* mutually beneficial interaction with it in order to build linkages to enhance citizens' well-being,

Reaffirming the principle of national ownership and leadership in sustaining peace which is understood as a broadly shared responsibility by the parliament, the government, the judiciary and all other national stakeholders,

Recognizing the contribution of regional actors, governmental and non-governmental, regional parliamentary assemblies, local bodies, and other regional forums, to sustaining peace and the implementation of the SDGs,

1. *Welcomes* the adoption by consensus of the substantively identical resolutions on sustaining peace by the United Nations General Assembly (70/262) and the United Nations Security Council (2282 [2016]);

2. *Calls on* all parliaments to contribute to the implementation of the concept of sustaining peace and the SDGs, and to identify specific measures of implementation in accordance with their national contexts;

3. *Stresses* the importance of national ownership and leadership in sustaining peace, and that the primary responsibility for identifying, driving and directing priorities, strategies and activities for sustaining peace and the implementation of the SDGs lies with national parliaments and governments;

4. *Underlines* that, in this regard, inclusiveness and diversity are crucial to ensuring that the needs of all segments of society are taken into account, and *acknowledges* inclusiveness itself as a means of conflict prevention;

5. *Calls on* all parliamentarians to bear in mind the notion of sustaining peace in the implementation of the SDGs as well as in their daily parliamentary work, and to include conflict prevention and the implementation of peacebuilding strategies in their parliamentary relations agenda, without prejudice to the principle of State sovereignty;

6. *Also calls on* all parliaments to use the preventive potential of the parliamentary process fully as a way of mitigating and resolving conflict, including through monitoring of human rights protection, inclusive dialogue processes, and mediation to peacefully address the needs of all segments of society;

7. *Encourages* parliaments to collaborate with the United Nations Peacebuilding Commission in their conflict prevention efforts and *recommends* that their national governments seek inclusion of their country's situation on the Commission's agenda where appropriate;

8. *Invites* parliaments to adopt enabling legislation, including key budget laws in order to advance both the SDGs and sustaining peace agendas, including measures that promote increased financial support from national stakeholders, notably the private sector;

9. *Also invites* parliaments to apply all generic parliamentary functions to hold governments accountable for the effective implementation of the sustaining peace framework and the SDGs, including the relevant law-making, oversight, budget, representative and elective functions and sustainable development agendas informed by the work of independent oversight bodies such as audit institutions, ombudsman institutions and national human rights institutions;

10. *Calls on* parliaments to partner with civil society more regularly in order to build trust among the general public, including the marginalized sections of society, to ensure inclusiveness and representation of a variety of needs and enable more effective access to decision-making processes, according to the national legislations;

11. *Recommends* parliamentarians to engage with governments, international organizations and civil society to promote gender equality, bearing in mind the impact of conflict on women and children, as well as the women, peace and security agenda of the United Nations, and to further promote the participation of women in peace processes, particularly, in mediation, peacekeeping and peacebuilding activities, as well as in education, health care and promotion of a culture of peace; moreover, *urges* parliaments to work towards concrete measures to promote gender equality and to protect the rights of children such as encouraging gender responsive budgets and the provision of adequate funding of human rights components in UN peacekeeping operations;

12. *Calls on* parliaments to adopt national plans of action for the implementation of United Nations Security Council resolution 1325 (2000) on women, peace and security, and to oversee their implementation and adequate financing;

13. *Recommends* parliamentarians to work with governments, international organizations and civil society in order to guarantee the protection of children from conflict at all times, and to avoid the use of children in armed conflict;

14. *Insists* that national parliaments and the international community, in accordance with the Paris Agreement on climate change, put in place legislative and financial provisions based on the principle of common but differentiated responsibilities, and *calls on* them to engage against climate change and its consequences, in particular on people who have to move and should be guaranteed a bedrock of international inalienable rights;

15. *Calls on* parliaments to ensure implementation of international commitments and treaties by the government, including the 2030 Agenda and human rights obligations, and *stresses* that a signed treaty is binding upon its signatories, who are obliged to implement it without any preconditions;

16. *Acknowledges* that particular attention must be paid to the prevention of violence in the context of elections, as pivotal moments of the political cycle, since politically stable situations provide an environment that is conducive to sustainable development and sustaining peace;

17. *Recognizes* the responsibilities of political parties and associations in this regard and the important role of free and fair elections and supporting institutions such as an independent electoral commission, the judiciary and free media;

18. *Urges* parliaments of conflict-affected countries to exert more efforts in supporting national reconciliation and transitional justice, the establishment of the truth, and in dealing with the past; *acknowledges* the important role of parliaments and national human rights institutions in national reconciliation; *underlines* the importance of bringing perpetrators to justice, and *calls on* parliaments to ratify the Rome Statute;

19. *Encourages* parliamentarians to legislate and collaborate with governments, international organizations and civil society, in accordance with international law, and international humanitarian law, to prevent the flow of arms in conflict-affected societies and regions;

20. *Declares* that an effective implementation of the SDGs not only contributes to preventing the outbreak of conflict but also supports the sustainability of peace and development by significantly reducing all forms of violence;

21. *Looks forward* to the High-level Meeting on Peacebuilding and Sustaining Peace on 24 and 25 April 2018 convened by the President of the United Nations General Assembly;

22. *Acknowledges* that cultural diversity has significant importance for achieving sustainable development and *invites* the Inter-Parliamentary Union to organize with the United Nations a world conference on the interfaith and inter-ethnic dialogue with the participation of the Heads of States, Parliaments and leaders of world religions;

23. *Encourages* ever-closer cooperation among parliaments and regional parliamentary organizations and local bodies within the Inter-Parliamentary Union with a view to contribute to sustaining peace and the implementation of the SDGs;

24. *Recommends* that governments of developed countries carry out their responsibilities in maintaining international peace and security in developing countries and promote the sustainable development process they originally initiated;

25. *Emphasizes* parliament's role in sponsoring active dialogues among various community members from different backgrounds to ensure sustaining peace and tolerance within communities.

Engaging the private sector in implementing the SDGs, especially on renewable energy

Resolution adopted unanimously by the 138th IPU Assembly
(Geneva, 28 March 2018)

The 138th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Reaffirming its commitment to effectively implementing United Nations General Assembly resolution A/RES/70/1 of 25 September 2015, entitled *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*, which laid the foundations for an inclusive sustainable development agenda with the involvement of all stakeholders, including the private sector, and set forth Sustainable Development Goal 7 on energy, in which the necessity of renewable energy development is affirmed,

Stressing that the Hanoi Declaration of 1 April 2015, adopted by the 132nd IPU Assembly, recognized parliament's role in mobilizing finance from both private and public sources to attain the Sustainable Development Goals (SDGs) and stated that the environment for private investments should be strengthened in ways that directly support sustainable development; and *reaffirming* the IPU resolution on *Promoting enhanced international cooperation on the SDGs, in particular on the financial inclusion of women as a driver of development*, which was adopted by the136th IPU Assembly and calls for enhancing women's entrepreneurship and access to financial resources,

Referring to United Nations General Assembly resolutions A/RES/69/313 of 27 July 2015, entitled *Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development*, and A/RES/71/233 of 21 December 2016, entitled *Ensuring access to affordable, reliable, sustainable and modern energy for all*, and to the outcomes of the United Nations Private Sector Forum 2017, the 2017 High-level Political Forum on Sustainable Development on progress towards the implementation of Goal 17, the 2017 IPU Regional Seminar on Achieving the Sustainable Development Goals for the Parliaments in the Asia-Pacific Region, the 2017 IPU Regional Seminar on the Sustainable Development Goals for the Parliaments of Sub-Saharan Africa, which recognized that the SDGs will have a disproportionate effect on the younger generations, in Africa and around the world, which should be included in the planning and implementation of development policies, and the 26th Annual Meeting of the Asia-Pacific Parliamentary Forum,

Asserting that sustainable development is the common goal of society and that among the interconnected and indissociable 17 Sustainable Development Goals, Goal 7 is a significant linchpin for the success of the others, especially those relating to poverty reduction, education, health and environmental protection in response to climate change,

Emphasizing that the development of renewable energy sources and access to affordable, reliable, sustainable and modern energy sources have a significant contribution to make in ensuring energy security, minimize inequalities in energy access, both within and between countries, create jobs and improve people's livelihoods, including those of youths and women in society,

Recognizing the urgent need to ensure full and equal access of women to renewable energy as a means to enhance their economic empowerment, as well as women's potential, given their key role in producing and using energy in households and communities, particularly in developing countries,

Observing that renewable energy technologies have experienced remarkable cost reductions over the last decade, exhibiting lower unit costs than traditional thermal power plants in many regions, and that similar developments are envisaged for generation and storage technologies in the foreseeable future,

Recognizing that the contribution of the private sector to development goes beyond capital provision and employment creation and that the private sector can be a true development agent which drives technology development and innovation, makes smart investment in key areas, facilitates technology transfer and participates in the transition towards sustainable production, operation and

consumption, and that the active involvement of the private sector and the strategic partnership between the private sector and the public sectors, civil society and local communities are critical, especially in the field of renewable energy,

Emphasizing the responsibility of private sector entities for safeguarding and promoting the welfare of the surrounding community in which they operate their businesses, including in terms of environmental preservation and human rights protection,

Stressing, however, that it continues to lie primarily within the State's responsibility to assure and steer the SDG implementation process, not least because private investments tend to flow into middle-income countries and/or countries with a certain level of reliability in their respective investment structures which, in turn, results in a further disadvantage for the group of LDCs and thus for the countries that are the most dependent on support by the international community in implementing the 2030 Agenda,

Acknowledging that the organization and operation of the private sector are diverse, ranging from multinationals, cooperatives, small and medium enterprises, microenterprises, social enterprises and households to the informal sector, and that the modalities and scale and scope of public-private partnership vary from country to country and there should be institutional frameworks for these partnerships,

Affirming the need for countries to support small and medium enterprises through policies that support the creation of synergies between domestic companies and foreign actors,

Cognizant of the fact that developing countries are particularly vulnerable to the impact of climate change, and that although technology advancement has offered a reduction in renewable energy cost, developing countries are at a disadvantage when it comes to the technology and finance required for easier access to renewable energy,

Underscoring the indispensable role of parliaments in institution-building and sovereign oversight of the Government in effectively executing policies on engagement of the private sector in implementing the SDGs, especially in terms of renewable energy,

Wishing to promote international and national legal institutions where there is alignment between the interests of the private sector and poverty eradication and sustainable development, especially renewable energy,

1. *Strongly urges* parliaments to raise public awareness about the need for the engagement of multi-stakeholders in SDG implementation, especially renewable energy, by increasing the number of educational and awareness-raising campaigns and activities reaching out to all members of society in order to equip them with enhanced knowledge on sustainable development, and also to incorporate sustainable development content into curricula at all education levels, especially undergraduate and graduate courses in investment, production, business and commerce in order to change the business mindset towards SDG implementation;

2. *Calls on* parliaments to support gender-responsive legislation, policies and budgets aimed at ensuring equal access of youth, women and men to science and technology, education and training, capacity-building programmes for women, especially in rural areas, and equal opportunities to engage in all stages of the renewable energy value chain, including entrepreneurship opportunities, jobs and careers, as well as equal participation in local, national and international decision-making processes in the renewable energy sector;

3. *Also calls on* parliaments to support capacity-building programmes for poor and vulnerable sections of the population, and promote legislation and policies with a view to reducing energy poverty for vulnerable consumer groups;

4. *Urges* State agencies to recognize the important role of the private sector and simultaneously enlighten the private sector on its own important part and responsibility in SDG implementation, especially renewable energy, and to further promote entrepreneurship for sustainable development, boost corporate social responsibility and support social enterprise development so that the private sector is encouraged to integrate sustainable development concerns into its respective core business areas;

5. *Welcomes* the joining of hands by parliaments with governments to adopt national development strategies with mid-term and long-term sustainable development targets in which the engagement of the private sector as a stakeholder in SDG implementation is identified and SDGs are built into innovative and sustainable investment programmes;

6. *Appeals* to parliaments to build, and supervise governments in following, the road map to accelerate the transition to a low carbon economy, increase the share of renewable energy in the national energy mix, mitigate environmental pollution, implement solutions for efficient-effective energy usage and the use of renewable energy, develop green technologies and new environment-friendly materials as well as to develop domestic industries and infrastructure supporting renewable energy production, distribution and use;

7. *Also appeals* to parliaments together with governments to reorient financial markets to advance sustainability and consider suitable risk-sharing partnerships, such as innovative blended public-private finance mechanisms for funding sustainable development that ensure transparency and accountability and the balancing out of returns on private capital with social impacts;

8. *Urges* parliaments to establish, and support the development of, a transparent and competitive electricity market that will ensure that the production of electricity from renewable energy sources is self-supporting;

9. *Suggests* that parliaments safeguard policy space for investment into off-grid renewable energy and encourage private investment into off-grid renewable energy technology, including small-scale electricity generators converting power from renewable energy sources and mini-grids, through support to building risk management tools for such investments and an enabling regulatory and institutional framework and by preparing reliable long-term rural electrification road maps that mitigate the risks of grid extension interfering with private mini-grid and off-grid markets;

10. *Exhorts* parliaments to allocate appropriate budgets for investment and stimulate private investment into research and development (R&D) and innovation, and prioritize investment into essential infrastructure for renewable energy development;

11. *Urges* technologically advanced States to lead research in the practical application of technical solutions for storing and utilizing hydrogen produced from renewable energy, thereby making this technology a powerful option for the effective utilization of renewable energy;

12. *Calls on* parliaments to support the establishment of transparent and reliable databases for potential private investment in sustainable development, especially pipelines of small projects, the setting up of broader investor networks in the field of sustainable development, performance indicators, reporting systems for joint monitoring and evaluation on investment impacts, and standards for sustainable products and technologies, as well as the organization of multi-stakeholder forums allowing for constructively sharing knowledge, technical know-how, success stories, causes of failure and lessons learned in sustainable investment, production, operation and consumption;

13. *Also calls on* parliaments to continue their efforts to build economic institutions which foster an enabling business climate for the private sector to engage in SDG implementation and ensure the participation of the private sector and other stakeholders in policymaking and assessment;

14. *Further calls on* parliaments to support regulations for comprehensive, detailed and real-time energy measurements to facilitate cost-reflective billing and transparent revenue models;

15. *Recommends* that each parliament issue suitable incentive policies for the private sector, particularly small investment in small projects, in accordance with the respective socioeconomic conditions of the country in its own development period and without distorting functioning markets;

16. *Invites* parliaments, governments, international and regional organizations to identify and deliberate on new generation international investment agreements that focus on the promotion of sustainable development policies, bearing in mind the implementation of existing climate funding mechanisms;

17. *Proposes* more exchanges and enhanced cooperation between countries in order to promote the transfer of high-end technologies with more incentives, build policies that widen access to environmentally sound technologies, strengthen the means of implementation and revitalize the global partnership for sustainable development as set forth in SDG Goal 17;

18. *Encourages*, in particular, the participation of parliaments and their members in specialized organizations and forums on renewable energy, such as the International Renewable Energy Agency (IRENA), and the establishment of networks of parliamentarians, including between parliaments, parliamentary organizations and parliamentarians, to facilitate exchanges on best practices and enable knowledge transfer, including on policy, technology and finance; and *invites* the IPU to cooperate with these bodies with a view to enhancing parliamentary support for the SDG Goal 7 renewable energy targets.

Repercussions of Iran's malign activities, led by the Islamic Revolutionary Guard Corps and its Quds Force, in core arenas in the Middle East, including Syria, Lebanon, Iraq and Yemen, and in the Palestinian arena

Results of the roll-call vote on the request of the delegation of Israel for the inclusion of an emergency item

Results

Affirmative votes	118	Total of affirmative and negative votes	613
Negative votes	495	Two-thirds majority	409
Abstentions	841		

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Afghanistan	*Absent*			Germany	12		7	Paraguay	*Absent*		
Albania	*Absent*			Ghana	*Absent*			Peru	*Absent*		
Algeria		16		Greece		3	10	Philippines	*Absent*		
Andorra			10	Guatemala	*Absent*			Poland		15	
Angola			14	Guinea	*Absent*			Portugal			13
Argentina	*Absent*			Guyana	*Absent*			Qatar		11	
Armenia	*Absent*			Hungary			13	Republic of Korea			17
Australia			14	Iceland			10	Republic of Moldova	*Absent*		
Austria			12	India			23				
Bahrain		11		Indonesia		22		Romania			14
Bangladesh		20		Iran (Islamic Republic of)		18		Russian Federation			20
Belarus	*Absent*										
Belgium			13	Iraq		14		Rwanda			12
Benin		12		Ireland			10	San Marino			10
Bhutan			10	Israel	12			Saudi Arabia		14	
Bolivia (Plurinational State of)		12		Italy			17	Serbia			12
				Japan			20	Seychelles	*Absent*		
				Jordan		12		Singapore			12
Bosnia and Herzegovina	*Absent*			Kazakhstan			13	Slovenia			11
				Kenya	*Absent*			Somalia		13	
Botswana			11	Kuwait		11		South Africa			17
Brazil			22	Lao People's Dem. Republic			12	South Sudan			10
Bulgaria	*Absent*							Spain			15
Burkina Faso		13		Latvia			11	Sri Lanka	*Absent*		
Burundi		12		Lebanon		11		Sudan		15	
Cabo Verde			10	Lesotho	*Absent*			Suriname			10
Cameroon			13	Liechtenstein			10	Sweden		13	
Canada	15			Lithuania	11			Switzerland			12
Chad			13	Madagascar			10	Syrian Arab Rep.		13	
Chile		9	4	Malawi	*Absent*			Thailand			18
China			23	Maldives	*Absent*			The fYR of Macedonia	*Absent*		
Colombia			10	Mali		13					
Costa Rica	*Absent*			Malta	*Absent*			Timor-Leste			11
Côte d'Ivoire	*Absent*			Mexico			20	Togo	*Absent*		
Croatia	*Absent*			Micronesia (Fed. States of)			8	Tunisia		13	
Cuba		13						Turkey		18	
Cyprus			10	Monaco			10	Uganda			15
Czech Republic	13			Mongolia			11	Ukraine	10		7
DPR of Korea		12		Montenegro	*Absent*			United Arab Emirates		11	
DR of the Congo			17	Morocco		15					
Denmark			12	Mozambique		13		United Kingdom	12		6
Ecuador		5	8	Namibia		11		Uruguay	3	8	
Egypt		19		Netherlands			13	Uzbekistan	*Absent*		
El Salvador	*Absent*			New Zealand			11	Vanuatu	*Absent*		
Equatorial Guinea			11	Nicaragua	*Absent*			Venezuela (Bolivarian Rep. of)	15		
Estonia			11	Niger	*Absent*						
Ethiopia			19	Nigeria			10				
Fiji	*Absent*			Norway	12			Viet Nam			19
Finland			12	Oman		11		Yemen		11	
France	3		15	Pakistan		21		Zambia			13
Gabon			11	Palestine		11		Zimbabwe			13
Georgia	*Absent*			Panama	*Absent*						

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Article 5.2 of the Statutes.

Violence against women in the workplace, in particular in parliaments, in the wake of the #MeToo movement

Results of the roll-call vote on the request of the delegation of Sweden for the inclusion of an emergency item

Results

Affirmative votes	830	Total of affirmative and negative votes	1,128
Negative votes	298	Two-thirds majority	752
Abstentions	326		

Country	Yes	No	Abst.
Afghanistan	*Absent*		
Albania	*Absent*		
Algeria		16	
Andorra	10		
Angola			14
Argentina	*Absent*		
Armenia	*Absent*		
Australia	14		
Austria	12		
Bahrain		11	
Bangladesh		20	
Belarus	*Absent*		
Belgium	13		
Benin			12
Bhutan	10		
Bolivia (Plurinational State of)			12
Bosnia and Herzegovina	*Absent*		
Botswana	11		
Brazil	22		
Bulgaria	*Absent*		
Burkina Faso	3		10
Burundi			12
Cabo Verde	10		
Cameroon	13		
Canada	15		
Chad	13		
Chile			13
China	13		10
Colombia	10		
Costa Rica	*Absent*		
Côte d'Ivoire	*Absent*		
Croatia	*Absent*		
Cuba			13
Cyprus	7		3
Czech Republic	7		6
DPR of Korea			12
DR of the Congo			17
Denmark	12		
Ecuador	13		
Egypt		19	
El Salvador	*Absent*		
Equatorial Guinea	11		
Estonia	11		
Ethiopia	15		4
Fiji	*Absent*		
Finland	12		
France	18		
Gabon	11		
Georgia	*Absent*		
Germany	19		
Ghana	*Absent*		
Greece	13		
Guatemala	*Absent*		
Guinea	*Absent*		
Guyana	*Absent*		
Hungary	13		
Iceland	10		
India			23
Indonesia			22
Iran (Islamic Republic of)		18	
Iraq		14	
Ireland	10		
Israel	12		
Italy	17		
Japan	20		
Jordan		12	
Kazakhstan			13
Kenya	*Absent*		
Kuwait		11	
Lao People's Dem. Republic	6		6
Latvia	11		
Lebanon		11	
Lesotho	*Absent*		
Liechtenstein	10		
Lithuania	11		
Madagascar	10		
Malawi	*Absent*		
Maldives	*Absent*		
Mali			13
Malta	*Absent*		
Mexico	20		
Micronesia (Fed. States of)	8		
Monaco	10		
Mongolia	11		
Montenegro	*Absent*		
Morocco		15	
Mozambique			13
Namibia			11
Netherlands	13		
New Zealand	11		
Nicaragua	*Absent*		
Niger	*Absent*		
Nigeria			10
Norway	12		
Oman		11	
Pakistan			21
Palestine		11	
Panama	*Absent*		
Paraguay	*Absent*		
Peru	*Absent*		
Philippines	*Absent*		
Poland	5	10	
Portugal	13		
Qatar		11	
Republic of Korea	17		
Republic of Moldova	*Absent*		
Romania	14		
Russian Federation			20
Rwanda	12		
San Marino	2		8
Saudi Arabia		14	
Serbia	12		
Seychelles	*Absent*		
Singapore	12		
Slovenia	11		
Somalia		13	
South Africa	17		
South Sudan	10		
Spain	15		
Sri Lanka	*Absent*		
Sudan		15	
Suriname	10		
Sweden	13		
Switzerland	12		
Syrian Arab Rep.		13	
Thailand	18		
The fYR of Macedonia	*Absent*		
Timor-Leste	11		
Togo	*Absent*		
Tunisia		13	
Turkey		18	
Uganda	15		
Ukraine	17		
United Arab Emirates		11	
United Kingdom	18		
Uruguay			11
Uzbekistan	*Absent*		
Vanuatu	*Absent*		
Venezuela (Bolivarian Rep. of)	11		4
Viet Nam	19		
Yemen		11	
Zambia	13		
Zimbabwe			13

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Article 5.2 of the Statutes.

The consequences of the US declaration on Jerusalem and the rights of the Palestinian people in Jerusalem in the light of the UN Charter and resolutions

Results of the roll-call vote on the request of the delegations of Palestine, Kuwait, Bahrain and Turkey for the inclusion of an emergency item

Results

Affirmative votes.....	843	Total of affirmative and negative votes ..	964
Negative votes	121	Two-thirds majority.....	643
Abstentions	490		

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Afghanistan	*Absent*			Germany		10	9	Paraguay	*Absent*		
Albania	*Absent*			Ghana	*Absent*			Peru	*Absent*		
Algeria	16			Greece	9		4	Philippines	*Absent*		
Andorra			10	Guatemala	*Absent*			Poland	15		
Angola	14			Guinea	*Absent*			Portugal			13
Argentina	*Absent*			Guyana	*Absent*			Qatar	11		
Armenia	*Absent*			Hungary			13	Republic of Korea			17
Australia		10	4	Iceland			10	Republic of Moldova	*Absent*		
Austria			12	India	23			Romania			14
Bahrain	11			Indonesia	22			Russian Federation	10		10
Bangladesh	20			Iran (Islamic Republic of)	18			Rwanda			12
Belarus	*Absent*			Iraq	14			San Marino	8		2
Belgium			13	Ireland			10	Saudi Arabia	14		
Benin	12			Israel		12		Serbia	6		6
Bhutan			10	Italy	10	7		Seychelles	*Absent*		
Bolivia (Plurinational State of)	12			Japan			20	Singapore			12
Bosnia and Herzegovina	*Absent*			Jordan	12			Slovenia			11
Botswana			11	Kazakhstan	13			Somalia	13		
Brazil			22	Kenya	*Absent*			South Africa	17		
Bulgaria	*Absent*			Kuwait	11			South Sudan	10		
Burkina Faso	13			Lao People's Dem. Republic	12			Spain			15
Burundi	12			Latvia		11		Sri Lanka	*Absent*		
Cabo Verde			10	Lebanon	11			Sudan	15		
Cameroon			13	Lesotho	*Absent*			Suriname	5		5
Canada		15		Liechtenstein			10	Sweden		13	
Chad	13			Lithuania			11	Switzerland	12		
Chile	11		2	Madagascar	10			Syrian Arab Rep.	13		
China	23			Malawi	*Absent*			Thailand	10		8
Colombia			10	Maldives	*Absent*			The fYR of Macedonia	*Absent*		
Costa Rica	*Absent*			Mali	13			Timor-Leste	11		
Côte d'Ivoire	*Absent*			Malta	*Absent*			Togo	*Absent*		
Croatia	*Absent*			Mexico	10		10	Tunisia	13		
Cuba	13			Micronesia (Fed. States of)			8	Turkey	18		
Cyprus	3	4	3	Monaco			10	Uganda	15		
Czech Republic		13		Mongolia			11	Ukraine			17
DPR of Korea	12			Montenegro	*Absent*			United Arab Emirates	11		
DR of the Congo	17			Morocco	15			United Kingdom		18	
Denmark	12			Mozambique	13			Uruguay	8		3
Ecuador		8	5	Namibia	11			Uzbekistan	*Absent*		
Egypt	19			Netherlands			13	Vanuatu	*Absent*		
El Salvador	*Absent*			New Zealand			11	Venezuela (Bolivarian Rep. of)	4		11
Equatorial Guinea			11	Nicaragua	*Absent*			Viet Nam	19		
Estonia			11	Niger	*Absent*			Yemen	11		
Ethiopia	19			Nigeria	10			Zambia			13
Fiji	*Absent*			Norway			12	Zimbabwe	13		
Finland			12	Oman	11						
France	18			Pakistan	21						
Gabon	11			Palestine	11						
Georgia	*Absent*			Panama	*Absent*						

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Article 5.2 of the Statutes.

The consequences of the US declaration on Jerusalem and the rights of the Palestinian people in Jerusalem in the light of the UN Charter and resolutions

Resolution adopted by consensus[1] by the 138th IPU Assembly
(Geneva, 27 March 2018)

The 138th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Recalling the resolutions of the United Nations Security Council, including resolutions 181 (II) (1947), 242 (1967), 252 (1968), 298 (1971), 446 (1979), 465 (1980), 478 (1980), 1322 (2000), 2334 (2016), United Nations General Assembly resolutions and other relevant international documents,

Taking note of the final communiqué and resolutions adopted by the Extraordinary Islamic Summit Conference and the Extraordinary Meeting of the Council of Foreign Ministers of the Organization of Islamic Cooperation held in Istanbul on 13 December 2017 and the Istanbul Declaration on "Freedom for Al-Quds",

Rejecting any unilateral decisions dealing with any changes to the resolutions of the United Nations Security Council and General Assembly and other international covenants dealing with the legal status of the city of Jerusalem, whether through governments of States or the Israeli occupation or otherwise,

Deploring and *condemning* the announcement by the US Administration of the transfer of its Embassy to occupied Jerusalem by mid-May, which coincides with the anniversary of the Nakba (15 May 1948),

Reaffirming its support for the right of the Palestinian people in their legitimate struggle to end the Israeli occupation and to regain their rights to return and establish their independent state with East Jerusalem as its capital,

1. *Renews* its solidarity with and support to the Palestinian people in defending their just cause and their legitimate rights, including their historical and rooted rights in Jerusalem, guaranteed by the relevant resolutions of international legitimacy;

2. *Supports* all legal and peaceful steps taken by the Palestinian leadership at the national and international levels to consolidate the sovereignty of Palestine over the Holy City of Jerusalem and the Occupied Palestinian Territory;

3. *Affirms* its absolute rejection in its entirety of the recent US Administration's decision regarding Jerusalem and *considers* it null and void under international law;

4. *Calls on* all parliaments to urge their governments to recognize the State of Palestine along the 1967 borders with East Jerusalem as its capital in accordance with UN resolutions;

5. *Reaffirms* that all legislative and administrative measures and actions taken by Israel to impose its law and measures on Jerusalem are illegal and have no legitimacy;

[1] Delegations expressed their support for a two-State solution, but had concerns with some of the language and elements of the substance of the resolution. The following delegations expressed reservations on specific operative paragraphs: Finland, Italy and San Marino (para 2); France (paras 2 and 5); and Switzerland (paras 2, 4 and 5). France also expressed reservations on preambular paragraph 5. Furthermore Andorra, Australia, Austria, Belgium, Canada, Czech Republic, Ecuador, Estonia, Fiji, Germany, Hungary, Latvia, Malta, Netherlands, New Zealand, Norway, Poland, Portugal, Republic of Korea, Serbia, Seychelles, Sweden, Thailand, United Kingdom, and Venezuela (Bolivarian Republic of) expressed reservations on the resolution as a whole.

6. *Demands* that Israel cease all settlement-building activities and any other measures aimed at altering the status, character and demographic composition of the Occupied Palestinian Territory, including in and around Jerusalem, all of which have a detrimental impact on the human rights of the Palestinian people and on the prospects for a peaceful settlement;

7. *Expresses* grave concern at the restrictions imposed by Israel to impede access by worshippers to the holy sites in Jerusalem;

8. *Calls on* international organizations to take the necessary steps to preserve and maintain the historical heritage of Jerusalem;

9. *Emphasizes* the need to support the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) to carry out aid programmes for the relief of the Palestinian refugees in line with UN General Assembly Resolution 302 (IV) of December 1949;

10. *Encourages* the relaunch of the peace process through a multilateral initiative in accordance with United Nations resolutions to achieve the existence of a two-State solution on the basis of the 1967 borders.

Report of the Standing Committee on Democracy and Human Rights

Noted by the 138th IPU Assembly
(Geneva, 28 March 2018)

Preparatory debate on the next resolution: *Strengthening inter-parliamentary cooperation on migration and migration governance in view of the adoption of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration*

The debate took place on Monday 26 March with the Committee President Ms. B. Tshireletso (Botswana) in the chair. The Committee approved the appointment of three Rapporteurs for the next resolution, Mr. J. Echániz (Spain), Ms. K. Sosa (El Salvador) and Mr. A. Touizi (Morocco). The debate was introduced by the two co-facilitators of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, Ambassador J. Lauber (Switzerland) and Ambassador J. Gomez Camacho (Mexico), followed by the three Rapporteurs.

The co-facilitators outlined the consultation and negotiation processes that should lead to the adoption of the Global Compact on Migration in December 2018. They briefed the Committee on the structure of the current draft, and welcomed the input of parliamentarians to this process. The co-facilitators underlined the need to change the narrative on migration. Most migration takes place within the same region - for example, Africans moving within Africa, Latin Americans within Latin America. Evidence was now available that showed that the economic contribution of migrants was around USD 7 trillion or nine per cent of global GDP. Most of these economic benefits stayed in the country of destination. Migration policy, and indeed the entire debate on migration, needed to be informed by evidence and respect for the human rights of people on the move.

The Rapporteurs shared their views on the key issues that the IPU resolution on this theme could address in order to support the development of common standards in the area of migration. During the debate, 35 delegates from all geopolitical groups took the floor. Delegates highlighted the need for a well-informed debate, including information on the push and pull factors of migration, on the various forms it took, as well as on the challenges and benefits it brought. Migration contributed to economic development. No country was exclusively a country of origin, transit or destination.

Delegates raised a number of priority issues. These included the development of comprehensive legislation that protects the rights of migrants, the need to address the root causes of migration, and the imperative to combat discrimination and xenophobia in the context of migration. Disaster-related migration required stronger responses that provided adequate protection for people who were forced to move. There was also a need to support migrants' participation in development and political decision-making, both in host countries and in countries of origin. Parliaments had a crucial role to play in all these areas, and in ensuring that gender equality and the rights of children were protected in all aspects of migration. The IPU could and should support them in this endeavor.

The President invited all Members to assist the Rapporteurs in drafting the resolution by providing written contributions by the deadline of 20 April 2018.

Consideration of the proposal for a debate on the theme *The role of parliaments in ending discrimination based on sexual orientation and gender identity, and ensuring respect for the human rights of LGBTI persons*

On Tuesday 27 March, the Committee gave further consideration to the proposal to hold a debate, which would not lead to a resolution, on the role of parliaments in ending discrimination on the basis of sexual orientation and gender identity. On the occasion of the 137th Assembly in October 2017, that proposal had been approved by the Committee without a vote. However, in light of opposing views on the matter, the President of the 137th Assembly subsequently referred the matter back to the Committee for further consideration at the 138th Assembly.

At the session on 27 March, the Committee worked in an atmosphere of mutual respect, where all delegates were able to give their views on the proposal and listen to the views of others. The proposal was presented by Belgium, then 28 delegates from all geopolitical groups took the floor to express their position. In order to avoid any possible doubt about the decision, the Committee held a roll call vote and voted in favour of holding this debate at the next Assembly.

Elections

The Committee elected new members to its Bureau (see pages 22-23).

The Committee elected Mr. A. Desai (India) as its new President. It reserved the decision of who will become vice-president until the 139th Assembly, when the new Bureau will meet for the first time.

Report of the Standing Committee on United Nations Affairs

Noted by the 138th IPU Assembly
(Geneva, 28 March 2018)

The Standing Committee on United Nations Affairs met on 27 March 2018, with its President Mr. A. Avsan, in the Chair. He noted that since his term as president was coming to a close, a new president would be elected at the end of the meeting.

Seven new members of the Bureau were confirmed: Ms. S. Alhashim (Kuwait), Mr. A. Al-Amri (Oman), Mr. M. Ben Souf (Tunisia), Mr. B. Llano Ramos (Paraguay), Ms. M.J. Carrión (Ecuador), Mr. L. Wehrli (Switzerland) and Ms. D. Nazarbaeva (Kazakhstan). Ms. L. Crexell (Argentina) resigned from the Bureau and was replaced by Mr. J.C. Romero (Argentina).

The President explained that the sitting was meant to provide a bridge to the session of the UN High-level Political Forum (HLPF) for sustainable development in July 2018 and that it had two primary objectives: to take stock of parliamentary action for the SDGs, and to prepare parliamentarians for the debate to be held at the HLPF.

Panel discussion on the parliamentary follow-up to the Sustainable Development Goals.

Presenters: Mr. M. Mijatovic, MP (Serbia), Ms. L. Crexell, Senator (Argentina), Mr. E. Saravanpavan, MP (Sri Lanka), Ms. N. Isler, Director, SDG Lab, Geneva.

The discussion highlighted various initiatives taken by parliaments to institutionalize the SDGs and to oversee their implementation. Best practices included: setting up a focus group of MPs; reviewing institutional capacity for the SDGs using the IPU-UNDP self-assessment toolkit; holding public debates to raise awareness among citizens, civil society organizations and entrepreneurs; supporting multi-stakeholder consultative platforms; creating an observatory within parliament to evaluate legislative proposals from an SDG standpoint; and requiring each new piece of legislation to clearly indicate an SDG that would be advanced by it.

Some of the most common risks associated with parliamentary work for the SDGs were also discussed. They included: the tendency of most MPs to be conditioned by short-term electoral pressures more than the long-term vision of the SDGs; the tendency of governments and parliaments to only focus on those SDGs that were seen as critical to their countries, ignoring that the SDGs were all interlinked; the difficulty of setting policy priorities within a complex framework where virtually all issues mattered; the relative disadvantage of developed countries that were only now learning ways of pursuing global goals.

Looking at ways to improve the implementation of the SDGs across regions, it was noted that while the collection of quality data remained critical, an even bigger challenge was finding ways to ensure that all relevant data informed the policymaking process. A second challenge was finding an optimal balance between raising additional resources to finance and support the SDGs and making the best use of the resources that were already available. A third, common problem was the difficulty of breaking up policy silos in order to improve policy coherence among the goals. There was also a need to better articulate the vaguely defined "private sector" so that different actors such as transnational corporations, small and medium enterprises, and family-run businesses could be engaged more effectively in SDG implementation.

The particular role of youth was underscored. In the relatively long lifespan of the SDGs, today's youth would be tomorrow's voters, taxpayers and decision-makers who would need to carry the SDGs through to the end. It was important therefore that parliaments work particularly closely with young people, including by ensuring that the SDGs were part of the school curriculum at a very early stage. Parliaments and MPs, along with governments and other stakeholders, also needed to do a much better job of publicizing the SDGs in language that everyone could understand.

As much of the responsibility for the SDGs lay with the governments that held executive power, the UN would continue to play a critical role in supporting the relevant efforts by its Member States. It had a unique convening power to bring governments together, the means and the moral authority to raise difficult questions for which innovative solutions were needed, and the ability to provide a repository of good practices for governments to learn from. With the help of the IPU, parliaments too could benefit from all that the UN had to offer with regard to SDGs implementation.

Panel discussion on the main theme of the HLPF: Transformation towards sustainable and resilient societies.

Presenters: Mr. A. Sinmaleza, MP (Ecuador), Ms. H. Haukeland Liadal, MP (Norway), Mr. M. Wackernagel, President and CEO (Global Footprint Network), Mr. S. Stone (United Nations Environment Programme).

The discussion focused on the environment as one of the pillars of sustainable development. The challenge of reversing unsustainable consumption and production patterns and of shifting energy production toward renewable sources (green energy) to combat climate change was deemed the most immediate threat to the planet.

Global consumption and production was now well above the environment's regenerative capacities. While economies might be growing in monetary terms, they were also undermining their own resource base and causing irreparable damage to the environment. The concept of the ecological footprint and its attendant calculator very effectively demonstrated how current consumption and production patterns demanded more of nature than nature could deliver. That was evidenced in particular by rising carbon emissions and their impact on climate change. Most of the ecological deficit could be attributed to unsustainable lifestyles in developed countries.

The discussion exposed the shortcomings of GDP as a key measure of economic and social progress. GDP assumed that material wealth was tantamount to human well-being, when in fact the latter depended on many other factors, such as education, health, culture, free time, friendship, community and a clean environment. Health care expenditure related to environmental pollution was counted towards GDP, as a benefit to the economy, when in fact it should count as a liability. The ecological footprint therefore provided the ideal counterweight to GDP: whereas GDP assumed potential infinite economic growth, the ecological footprint showed the limits of growth in environmental terms.

Energy was vital to all human activity. As carbon emissions linked to fossil fuels were the principle cause of the current environmental deficit, massive investments in renewable energy sources such as solar and wind power were urgently needed. However, that required urgent action against illicit capital flows and tax evasion, as well as increasing levels of public finance, so that more funds could be allocated to help developing countries.

In addition to scaling up green energy, other factors would prove decisive in the conversion toward environmental sustainability: urban design, so that cities were more compact and more efficient in their use of energy and other inputs; sustainable food production, which required more efficient agriculture and land use; and policies to contain population growth.

At the end of the session, the President encouraged participants to join their national delegations to the upcoming HLPF, from 9 to 18 July, in New York. He further announced that the IPU would hold an event on 16 July as an opportunity for parliamentarians to take stock of the main messages of the HLPF.

The Committee proceeded to formally endorse the nomination of Mr. J.C. Romero as its President, and the sitting was then closed.

Cooperation with the United Nations system

List of activities undertaken by the IPU from 15 September 2017 to 15 March 2018

Noted by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018)

Democracy and Human Rights

The IPU continued to contribute to the UN process for a Global Compact for Migration that would conclude with a major conference in December 2018. The IPU President led a delegation to a Stocktaking Meeting to recap UN migration debates over the year from 4 to 6 December in Puerto Vallarta, Mexico. On 11 December, the Head of the Office of the Permanent Observer to the UN in New York participated in a panel discussion at the United Nations on the political and civil rights of migrants and refugees. Members of parliament participated in UN multi-stakeholder hearings held on 18 December and 21 February.

The joint UN-IPU 2018 Parliamentary Hearing, also on migration, was held on 22 and 23 February in New York. Some 200 parliamentarians participated, along with high level UN officials, ambassadors and experts. The President of the UN General Assembly was actively involved in the preparation and running of the Hearing, the outcome of which will be shared with the UN membership as a document of the UN General Assembly and a formal contribution to the process on the Global Compact for Migration.

The second edition of the IPU-UNDP Global Parliamentary Report, entitled *Parliamentary oversight: Parliament's power to hold government to account*, was launched during the 137th Assembly in St. Petersburg. The report was presented to a group of UN ambassadors (friends of the IPU) during a luncheon event on 28 November in New York. The IPU and UNDP are actively encouraging parliaments to use the report as a basis for reviewing their oversight performance, notably with regard to parliament's role in monitoring progress on the Sustainable Development Goals (SDGs).

UNDP and the IPU continued their joint project of assistance to the Parliament of Myanmar. The two organizations also continued their collaboration in support of the Parliaments of Djibouti and Georgia, and began collaboration in support of the parliament of Vanuatu.

The IPU Secretary General addressed the high-level segment of the 37th session of the UN Human Rights Council, and underscored the work carried out by the IPU and its Member Parliaments in the promotion of democracy and human rights, including in terms of mobilizing parliamentary involvement in the Universal Periodic Review of human rights commitments.

Gender equality

A special launch event of the new iKNOW Politics website took place at the IPU's New York Office on 29 November. iKNOW Politics is an online platform to support women in politics, a joint initiative of the IPU, UN Women, UNDP and International IDEA. The event marked the International Day for the Elimination of Violence against Women and focused on violence against women in politics.

On the same topic, the IPU was a collaborating partner of an Expert Group Meeting organized by UN Women and OHCHR and convened by the UN Special Rapporteur on Violence Against Women (SRVAW), in view of her upcoming 2018 UN General Assembly Report (73rd session) on the issue of violence against women in politics. The Meeting took place on 8 and 9 March in New York.

On 13 March 2018, the IPU and UN Women held their annual parliamentary meeting on the occasion of the 62nd session of the Commission on the Status of Women, on the theme of the empowerment of rural women and girls. The IPU held two other side events of the CSW to highlight women issues.

The IPU pursued its collaboration with the UN Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW Committee). It provided the Committee with information on the countries up for review at its 68th and 69th sessions (October-November 2017 and February-March 2018) in Geneva. The IPU also met with the Committee's CEDAW-IPU Working Group on both occasions in order to discuss how to further strengthen parliaments' ability to advance gender equality.

Youth empowerment

A delegation of MPs from the Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU participated in the annual Youth Forum of the UN Economic and Social Council on 30 and 31 January. The Forum's main theme was the role of youth in building sustainable and resilient urban and rural communities.

On 17 and 18 November, the IPU held the fourth edition of its annual Global Conference of Young Parliamentarians in Ottawa. The Conference was hosted by the Parliament of Canada. The UN Secretary-General's Envoy on Youth and the President of the UN General Assembly delivered video messages focusing on the theme of the Conference: Young parliamentarians as drivers of inclusion. Representatives from the ILO and UNAIDS also took part as panellists during the event.

On 27 and 28 September, the IPU also organized the Regional Conference of Young Parliamentarians of Africa on the subject of enhancing political participation for more inclusive and peaceful societies. Focusing on political empowerment and the prevention of violent extremism, the young MPs were joined by representatives from UNICEF, UNDP, OHCHR and UNODC, who took part as panellists during various sessions.

International peace and security

A representative of the UN Peacebuilding Support Office participated in an event on *Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development* on 18 October, during the 137th Assembly.

The IPU Standing Committees on UN Affairs and on Peace and International Security held a joint event on 16 October, during the 137th Assembly, to discuss the newly minted UN Nuclear Prohibition Treaty. The Chair of the preparatory conference for the treaty, Ambassador Whyte-Gomez of Costa Rica, was among the presenters. The treaty specifically invites parliamentarians to be engaged in this important process.

In mid-December, the UN General Assembly's annual resolution on inter-religious dialogue included a paragraph welcoming the IPU Declaration on *Promoting cultural pluralism and peace through interfaith and inter-ethnic dialogue,* which was adopted at the 137th Assembly, St. Petersburg, Russian Federation.

On 5 and 6 February 2018, the UN Office on Drugs and Crime (UNODC) participated in the first meeting of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism and presented its expertise in the subject matter. Since 2015, UNODC and the IPU have been working closely on an IPU-UNODC Joint-Programme, which aims to bridge the significant gaps in the implementation of IPU and UN counter-terrorism resolutions. The High-Level Advisory Group was established to guide the Member-driven plan of action of the Joint-Programme.

Sustainable development

During this period, the IPU participated actively in several working group meetings of the Global Partnership for Development Cooperation (GPEDC), which includes UNDP. Work on a joint IPU-UNDP Guidance note for MPs on development cooperation proceeded with two drafts prepared during the first quarter of 2018.

The UN Secretary-General's second report on *Repositioning of the UN development system*, issued in January, contained provisions for UN engagement with parliaments.

The IPU provided support to the Global Accountability Report of the UN Development Cooperation Forum (DCF), helping secure the participation of a number of parliaments in the survey exercise leading up to the report. Preparations got underway to engage parliamentarians in the biannual ministerial meeting of the DCF in May 2018.

The IPU and the UN Environment Programme agreed on a Memorandum of Understanding that sets priorities for cooperation until the end of 2020. At the time of writing, the MoU was in its final stages before signature. The MoU prioritizes the SDGs related to climate change and the environment and focuses on building capacity in parliaments to legislate and oversee the implementation of laws and policies. The MoU is expected to be signed by the heads of the two organizations in the coming weeks. The two organizations are also working on producing a background paper for parliamentarians on the green economy.

The IPU and UNDP continued to support SDG self-assessments in parliaments through the IPU-UNDP SDG Self-Assessment Toolkit. During the reporting period the parliaments of Serbia, Fiji, Mali, Kenya and Djibouti came up with action plans to set up institutional arrangements and mainstream the SDGs in their work.

Senior-level interaction

The Director-General of the United Nations Office at Vienna, Mr. Yury Fedotov, represented the UN Secretary-General at the opening of the 137th Assembly in St. Petersburg, Russian Federation, on 14 October. During the Assembly, the former Chief of Staff to two Presidents of the General Assembly, Ambassador T. Christensen, participated in a panel discussion of the Standing Committee on United Nations Affairs on *The role of the UN General Assembly in international governance* on 18 October.

On 13 November, the IPU President met with the Assistant UN High Commissioner for Refugees, Mr. Volker Türk, and discussed the need for the IPU to develop more fieldwork in order to address the legislative challenges in terms of nationality laws. They also talked about the need to conduct more field missions and UNHCR proposed different places such as the Democratic Republic of the Congo, Sudan and Zambia.

The President of the UN General Assembly, Mr. Miroslav Lajčák, sent a video message to the opening session of the Fourth Global Conference of Young Parliamentarians on 17 November in Ottawa, Canada. The conference was organized in cooperation with the Parliament of Canada.

On 27 November, the UN-IPU annual senior leadership meeting took place at UN Headquarters in New York. Co-chaired by the IPU Secretary General and the UN Deputy Secretary-General, Ms. Amina Mohammed, the meeting helped clarify a number of coordination issues at national and global levels. It recommended, among other things, that a working-level meeting should take place each year in advance of the senior leadership meeting.

The IPU President requested a personal meeting with Ms. Mohammed to introduce herself. The discussions delved into the IPU's willingness to work in a coordinated manner with the United Nations, in particular regarding the SDGs, and women and youth empowerment, which was of great importance to parliaments and countries.

Also on 27 November, the IPU Secretary General met with the Administrator for UNDP, Mr. Achim Steiner, to officially sign a new Memorandum of Understanding which sets the priorities and institutional parameters for further cooperation between the two organizations.

On 28 November, 21 Permanent Representatives attended the Group of Friends of the IPU luncheon hosted by the IPU Secretary General. The event marked the beginning of the consultative process for a UN General Assembly resolution on interaction between the United Nations, national parliaments and the IPU, expected in May 2018.

On 13 December, the IPU President met with the UN High Commissioner for Human Rights, Mr. Zeid Ra'ad Al Hussein. She reaffirmed the IPU's commitment to protect and defend the human rights of parliamentarians. She also extended an invitation to him to participate in the 138th Assembly and requested his support for carrying out workshops that could provide in-depth information and tools to allow parliamentarians to improve the policy frameworks on human rights in every country.

The IPU President and the Vice-President of the Executive Committee held a meeting in mid-December with the Director-General of the UN Office at Geneva, Mr. Michael Møller. They discussed existing cooperation and explored further avenues for the future, particularly regarding the SDGs They proposed to organize a workshop for the Chairs of Foreign Affairs and Finance Committees of all IPU Member Parliaments to offer practical information for better implementation of the 2030 Agenda.

At a stock-taking meeting on the Global Compact for Migration held in Puerto Vallarta in December, the IPU President met with the Director General of the International Organization for Migration (IOM), Ambassador William Lacy Swing, and extended to him an invitation to address the 138th Assembly.

On 22 February, the IPU President and Secretary General met with the United Nations Secretary-General, and discussed parliamentary action on some of the principal issues on the international agenda, as well as opportunities to further strengthen the partnership between the IPU and the United Nations. They underscored the critical role and responsibility of parliaments in achieving the SDGs, particularly in terms of ratification, adjustment of the national legislation, budget allocation and accountability to make the Goals feasible at the local level. The IPU President invited Mr. Guterres to the 139th Assembly, to which he replied favourably.

Report of the Committee on Middle East Questions

Noted by the IPU Governing Council at its 202nd session
(Geneva, 28 March 2018)

The Committee held two sittings, on 24 and 26 March 2018. The Committee's President Ms. S. Ataullahjan (Canada), Mr. A.N.M. Al-Ahmad (Palestine), Ms. R.A. Elwani (Egypt), Mr. F. Müri (Switzerland), Mr. M. Al-Mehrzi (United Arab Emirates), Ms. D. Pascal Allende (Chile) and Ms. B. Grouwels (Belgium) attended both of the sessions. Mr. R. Munawar (Indonesia) attended the sitting on 24 March. Mr. N. Shai (Israel) and Mr. H. Julien-Laferrière (France) attended the sitting on 26 March.

The Committee opened the meeting of 24 March with the election of a new president and unanimously elected Ms. S. Ataullahjan (Canada) to this position.

The Committee heard a report on the latest general developments in the Middle East. In this context, the Committee was informed about the situation in Syria, in particular in Afrin and the Eastern Ghouta, and on updates on the Working Group on Syria (WGS). The Committee was informed about the All Syrian Forum held in Sochi, Russia earlier in the year. The members were also informed that a report from the WGS would be presented to the Executive Committee by the President of the WGS.

Furthermore, the Committee invited the delegation of Yemen to present a short update of the current situation in the country. The delegation highlighted that it was attending the 138th Assembly as a single, united delegation. The delegation further recognized the IPU's role in providing a platform for dialogue between the two factions of the Yemeni parliament, which had facilitated this outcome. The Committee welcomed the efforts of all actors and encouraged the Yemeni delegation to continue these positive developments, especially in order to help alleviate the suffering of the Yemeni people.

Ambassador Christian Dussey from the Geneva Centre for Security Policy (GCSP) gave a presentation on the work of GCSP and its focus on providing training for the purpose of promoting peace and security to a wide range of actors. The synergies between GCSP and the mandate of the Committee on Middle East Questions were evident and could provide opportunities aimed at empowering members of parliaments in international policies.

The Committee heard an update on the Science for Peace projects, which aim at taking elements of conflict and turning them into reasons for co-existence. The Members of the Committee were informed that the details of the Science for Peace Schools, such as the curriculum and the dates for the inaugural classes, had all been put in place. The project however, had been stalled following the recognition by the US administration of Jerusalem as the capital of Israel. This decision had generated an unconducive climate for the implementation of the projects. Despite the resulting tense political climate in the region, the Members of the Committee reiterated their determination for the Committee to implement the Science for Peace Schools, in accordance with its decision in St. Petersburg to move ahead with concrete action.

The Committee highlighted the importance of maintaining new water as the theme for the first school and of looking into science and technology for future schools. Moreover, it remained convinced that in exploring the feasibility of working together on things that unite rather than divide, peace and dialogue remained viable.

The Committee heard the views of both Israel and of Palestine regarding the US administration's recognition of Jerusalem as the capital of Israel. That said, both parties underscored their commitment to the work and projects of the Committee as all efforts to build bridges and foster peace had to be pursued, particularly for the good of future generations.

The Secretariat was asked to draw up a plan of action laying out the next steps of the Committee's projects, including details for the Third Roundtable on Water and a follow-up meeting on the Science for Peace Schools.

Statistics of the Gender Partnership Group

Status of participation of women delegates at the 138th Assembly of the IPU (at 27 March 2018)

Composition of delegations at the last eight IPU statutory meetings (October 2014 - present)

Meeting	Total delegates	Total/percentage of women delegates		Total delegations	Total/percentage of all-male delegations (2 or more)		Total all-female delegations (2 or more)	Total single-sex delegations (2 or more)	Total single-member delegations (male and female)
Geneva (27/03/18)	745	227	30.5	148	18	12.7	3	21	6
St. Petersburg (10/17)	829	249	30.0	155	17	11.8	1	18	11
Dhaka (04/17)	612	193	31.5	126	11	9.6	1	12	12
Geneva (10/16)	693	228	32.9	141	15	11.5	3	18	11
Lusaka (03/16)	636	190	29.9	126	19	15.8	0	19	6
Geneva (10/15)	647	210	32.5	133	12	9.9	2	14	12
Hanoi (03/15)	675	189	28.0	128	16	13.7	1	17	11
Geneva 14 (10/14)	717	229	31.9	145	18	12.9	1	19	6

Single-sex, multi-member delegations present in Geneva (status on 27 March 2018)

		Geneva 03/18			St. Petersburg 17			Dhaka 17			Geneva 16			Lusaka 16			Geneva 15			Hanoi 15			Geneva 10/14		
N°	Country	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total
1	Andorra	0	3	3	2	2	4	1	2	3	2	2	4	0	2	2	3	1	4	absent			2	0	2
2	Bosnia and Herzegovina	0	4	4	0	2	2	absent			0	2	2	absent			0	3	3	absent			1	2	3
3	Burkina Faso	0	7	7	1	7	8	1	6	7	1	6	7	1	7	8	1	7	8	1	7	8	2	5	7
4	Cabo Verde	0	3	3	3	2	5	1	2	3	3	1	4	absent			0	3	3	absent			1	2	3
5	Côte d'Ivoire	0	3	3	1	2	3	absent			absent			1	4	5	absent			1	2	3	1	4	5
6	DPR Korea	0	4	4	0	6	6	0	3	3	0	4	4	0	4	4	absent			0	4	4	absent		
7	Denmark	0	2	2	1	5	6	4	2	6	0	2	2	3	4	7	1	4	5	0	8	8	0	4	4
8	Guinea	0	2	2	0	2	2	1	1	2	0	4	4	1	1	2	1	4	5	1	1	2	0	3	3
9	Laos	0	2	2	1	2	3	1	3	4	1	2	3	absent			1	1	2	3	4	7	1	1	2
10	Lebanon	0	2	2	1	2	3	0	2	2	1	3	4	0	2	2	1	3	4	absent			1	4	5
11	Liechtenstein	0	2	2	0	2	2	absent			1	1	2	1	1	2	1	1	2	absent			1	1	2
12	Maldives	0	3	3	1	5	6	1	4	5	0	4	4	1	4	5	0	1	1	0	5	5	2	6	8
13	Malta	0	2	2	0	3	3	0	1	1	absent			0	2	2	absent			0	2	2	0	2	2
14	Mauritania	2	0	2	2	2	4	1	1	2	1	1	2	0	1	1	3	0	3	2	0	2	0	3	3
15	Micronesia	0	4	4	0	4	4	absent			0	3	3	0	3	3	0	4	4	0	3	3	0	2	2
16	Morocco	0	8	8	0	8	8	1	4	5	0	4	4	1	7	8	3	5	8	1	7	8	1	7	8
17	Panama	0	2	2	1	5	6	1	1	2	absent			0	1	1	1	3	4	1	3	4	1	2	3
18	Peru	2	0	2	3	1	4	absent			2	1	3	absent			2	1	3	1	2	3	2	3	5
19	Republic of Moldova	2	0	2	1	1	2	absent			absent			absent			1	0	1	absent			absent		
20	Somalia	0	2	2	0	3	3	absent			absent			0	2	2	absent			absent			absent		
21	Yemen	0	7	7	absent			absent			0	8	8	absent			absent			absent			absent		

Single-member delegations present in Geneva (status on 27 March 2018)

		Geneva 03/18			St. Petersburg 17			Dhaka 17			Geneva 16			Lusaka 16			Geneva 15			Hanoi 15			Geneva 10/14		
N°	Country	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total
1	Colombia	0	1	1	1	1	2	absent			1	1	2	absent			absent			absent			1	7	8
2	Costa Rica	1	0	1	0	1	1	absent			0	1	1	absent			1	0	1	absent			2	1	3
3	Guatemala	1	0	1	1	2	3	0	2	2	2	0	2	absent			absent			absent			0	1	1
4	Nicaragua	1	0	1	1	0	1	absent			1	0	1	absent			absent			absent			1	0	1
5	Paraguay	0	1	1	0	1	1	absent			absent			absent			absent			absent			1	2	3
6	Vanuatu	0	1	1	not affiliated																				

Amendments to the IPU Statutes and Rules

Adopted by the IPU Governing Council at its 202nd session
and by the 138th IPU Assembly
(Geneva, 28 March 2018)

(a) Statutes

Article 10.2, add at the end of the paragraph: "***A Member Parliament may register one additional delegate if at least one young parliamentarian[1] is part of the delegation, on condition that the delegation is composed of both sexes and the Member is not in arrears in the payment of its assessed contributions***".

(b) Rules of the Assembly

Rule 22.1, amend as follows: "~~No more than~~ **T**wo representatives of each delegation may speak during the General Debate. ~~For this Debate, every delegation shall be entitled to eight minutes' speaking time unless the Steering Committee decides otherwise. When two speakers from the same delegation are registered for this Debate.~~ **T**hey shall share the speaking time ***as they deem fit*** ~~in the most appropriate way~~. ***An additional MP from each delegation may address the General Debate, provided he/she is a young parliamentarian[2].***"

Delete Rule 22.2
~~2. With a view to ensuring the normal running of the debates, the Steering Committee may adjust the above-mentioned speaking time to suit the circumstances.~~

(c) Practical modalities of the rights and responsibilities of Observers at IPU Meetings

Paragraph 7, amend as follows: "In the General Debate of the Assembly, the speaking time of observers will be limited to ***three*** ~~five~~ minutes. Some flexibility will be shown to executive heads of organizations of the United Nations system who wish to address the IPU."

Explanatory note

The 8-minute speaking time referenced in the Rules has not been applicable for several years now. In 2014, the format of IPU Assemblies changed from a five-day event to four days, with the consequent reduction of time allocated to the General Debate (as compared to the 18 hours devoted to the Debate prior to 2014, only 13-14 hours were available in 2017). Moreover, IPU membership has grown considerably (from 108 Members in 1987 to 178 Members now), which has also led to the reduction in speaking time.

As part of the modalities to enhance youth participation at IPU Assemblies, the Governing Council agreed that a list of speakers shall be opened and reserved exclusively for young MPs. Therefore, it is suggested that an additional two minutes be given to delegations registering a young MP as a third speaker in the General Debate, on condition that the additional time is used by a young MP.

Consequently, it is proposed that the speaking time in the General Debate be modified as follows:

List A	High-level segment (Presiding Officers)	7 minutes
List B	First speakers from delegations	6 minutes
List C	Second speakers from delegations	Time remaining (up to a total of 7 minutes for two speakers)
List D	Young parliamentarians	2 minutes

In case of need and depending on the number of speakers, the Assembly Steering Committee may decide to further reduce the speaking time. As usual, Members and Associate Members have the right to divide their speaking time between two speakers from the same delegation (majority-opposition, male-female, etc.). Observer delegations will have three minutes' speaking time and will normally speak at the end of List B. Heads of Organizations will be included in the usual drawing of lots for the order of speakers.

---

1 In these Statutes, whenever the words "young parliamentarians" are used, they should be construed as referring to parliamentarians who are below the age of 45 years.

2 In these Rules, whenever the words "young parliamentarians" are used, they should be construed as referring to parliamentarians who are below the age of 45 years.

Calendar of future meetings and other activities

Approved by the IPU Governing Council at its 202nd session
(Geneva, 28 March 2018)

41st session of the Steering Committee of the Parliamentary Conference on the WTO	BRUSSELS (European Parliament) 24-25 April 2018
12th Summit of Women Speakers of Parliament	COCHABAMBA (Plurinational State of Bolivia) 25-26 April 2018
Fourth regional seminar on the achievement of the Sustainable Development Goals (SDGs) for the Parliaments of Eastern and Central Europe and Central Asia	BELGRADE (Serbia) 24-25 May 2018
Parliamentary meeting at the World Health Assembly	GENEVA May 2018 (Dates to be confirmed)
Information seminar on the structure and functioning of the Inter-Parliamentary Union for French-speaking participants	GENEVA (IPU Headquarters) 19-22 June 2018
Third South Asian Speakers' Summit on the achievement of the SDGs	COLOMBO (Sri Lanka) 11-12 July 2018
Parliamentary side event at the UN High-level Political Forum on Sustainable Development (HLPF)	NEW YORK 16 July 2018 (to be confirmed)
Third inter-regional seminar on the achievement of the SDGs for parliaments of developing countries	BEIJING (China) 10-12 September 2018 (to be confirmed)
Second regional seminar on the achievement of the SDGs for the Parliaments of Latin America and the Caribbean, organized by the IPU and Parlatino	PANAMA CITY (Panama) September 2018 (Dates to be confirmed)
42nd session of the Steering Committee of the Parliamentary Conference on the WTO on the occasion of the annual WTO Public Forum	GENEVA (IPU Headquarters) September/October 2018 (Dates to be confirmed)
Parliamentary session within the framework of the annual WTO Public Forum	GENEVA September/October 2018 (Dates to be confirmed)
139th Assembly and related meetings	GENEVA 14-18 October 2018
Parliamentary Meeting at the G20 Summit	BUENOS AIRES (Argentina) 1-2 November 2018
Seminar on the achievement of the SDGs for the Parliaments of the Twelve Plus Group and East Asia	JERUSALEM (Israel) 20-22 November 2018
Regional workshop for non-Member parliaments in the Caribbean	Suriname November 2018 (Dates to be confirmed)

43rd session of the Steering Committee of the Parliamentary Conference on the WTO on the occasion of the annual WTO session	GENEVA (IPU Headquarters) November/December 2018 (Dates to be confirmed)
Annual session of the Parliamentary Conference on the WTO	GENEVA November/December 2018 (Dates to be confirmed)
Parliamentary Meeting at the United Nations Climate Change Conference (COP24)	KRAKOW (Poland) 9 December 2018
Regional seminar on the achievement of the SDGs for the Parliaments of IPA-CIS	ST. PETERSBURG (Russian Federation) (Dates to be confirmed)
Conference for gender equality committees in the framework of the joint IPU, UN Women and the Committee on Equal Opportunity for Women and Men of the Parliament of Turkey project	Turkey (Dates to be confirmed)
Regional seminar on the contribution of parliament to the promotion and the protection of the rights of the child on the occasion of the CEMAC Parliamentary session	CEMAC Parliament HQ MALABO (Equatorial Guinea) (Dates to be confirmed)
Regional seminar on the achievement of the SDGs for Arab Parliaments	Egypt (Dates to be confirmed)
Regional workshop on the Parliament's contribution to the work of the World Trade Organization (WTO) for African English-speaking parliaments, organized by the IPU and the WTO	GABORONE (Botswana) (Dates to be confirmed)
Second regional seminar on the achievement of the SDGs for Parliaments in the Asia-Pacific Region	ULAANBAATAR (Mongolia) (Dates to be confirmed)
Third Roundtable convened by the Committee on Middle East Questions	Venue and dates to be confirmed
World e-Parliament Conference 2018	Venue and dates to be confirmed
Regional seminar on *Translating international human rights commitments into national realities: The contribution of parliament to the work of the United Nations Human Rights Council*	Venue and dates to be confirmed
5th Global Conference of Young Parliamentarians	BAKU (Azerbaijan) (Dates to be confirmed)
Second regional seminar on the achievement of the SDGs for African Parliaments	Venue and dates to be confirmed
Parliamentary Meeting at the Global Compact on Migration	MARRAKECH (Morocco) November/December 2018 (Dates to be confirmed)
140th Assembly and related meetings	BUENOS AIRES (Argentina) 6-10 April 2019
141st Assembly and related meetings	GENEVA 13-17 October 2019

Agenda of the 139th Assembly

(Geneva, 14-18 October 2018)

1. Election of the President and Vice-Presidents of the 139th Assembly
2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda
3. General Debate
4. *Strengthening inter-parliamentary cooperation on migration and migration governance in view of the adoption of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration*
   (Standing Committee on Democracy and Human Rights)
5. Reports of the Standing Committees on Peace and International Security; Sustainable Development, Finance and Trade; and United Nations Affairs
6. Approval of the subject item for the Standing Committee on Democracy and Human Rights at the 141st IPU Assembly and appointment of the Rapporteurs
7. Amendments to the IPU Statutes and Rules

Decisions concerning the Human Rights of Parliamentarians

Cambodia

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018)

KHM27 - Chan Cheng
KHM48 - Mu Sochua (Ms.)
KHM49 - Keo Phirum
KHM50 - Ho Van
KHM51 - Long Ry
KHM52 - Nut Romdoul
KHM53 - Men Sothavarin
KHM54 - Real Khemarin
KHM55 - Sok Hour Hong
KHM56 - Kong Sophea
KHM57 - Nhay Chamroeun
KHM58 - Sam Rainsy
KHM59 - Um Sam Am
KHM60 - Kem Sokha
KHM61 - Thak Lany (Ms.)
KHM62 - Chea Poch
KHM63 - Cheam Channy
KHM64 - Chiv Cata
KHM65 - Dam Sithik
KHM66 - Dang Chamreun
KHM67 - Eng Chhai Eang
KHM68 - Heng Danaro
KHM69 - Ke Sovannroth (Ms.)
KHM70 - Ken Sam Pumsen
KHM71 - Keo Sambath
KHM72 - Khy Vanndeth
KHM73 - Kimsour Phirith
KHM74 - Kong Bora
KHM75 - Kong Kimhak
KHM76 - Ky Wandara
KHM77 - Lath Littay
KHM78 - Lim Bun Sidareth
KHM79 - Lim Kimya
KHM80 - Long Botta
KHM81 - Ly Srey Vyna (Ms.)
KHM82 - Mao Monyvann
KHM83 - Ngim Nheng
KHM84 - Ngor Kim Cheang
KHM85 - Ou Chanrath
KHM86 - Ou Chanrith
KHM87 - Pin Ratana
KHM88 - Pol Hom
KHM89 - Pot Poeu (Ms.)
KHM90 - Sok Umsea
KHM91 - Son Chhay
KHM92 - Suon Rida
KHM93 - Te Chanmony (Ms.)
KHM94 - Tioulong Saumura (Ms.)
KHM95 - Tok Vanchan
KHM96 - Tuon Yokda
KHM97 - Tuot Khoert
KHM98 - Uch Serey Yuth
KHM99 - Vann Narith
KHM100 - Yem Ponhearith
KHM101 - Yim Sovann
KHM102 - Yun Tharo
KHM103 - Tep Sothy (Ms.)

Alleged human rights violations

- ✓ **Violation of freedom of opinion and expression**
- ✓ **Violation of freedom of assembly and association**
- ✓ **Abusive revocation of the parliamentary mandate**
- ✓ **Lack of due process in proceedings**
- ✓ **Violation of freedom of movement**
- ✓ **Threats and acts of intimidation**
- ✓ **Failure to respect parliamentary immunity**

A. Summary of the case

On 16 November 2017, the Supreme Court dissolved the sole opposition party in Cambodia, the Cambodian National Rescue Party (CNRP). The one page court decision is based on recent legislative amendments that are at odds with the Constitution and with the international human rights obligations of Cambodia. It also banned a total of 118 CNRP leaders (including all 55 CNRP members of the National Assembly) from political life for five years with no possibility of appeal. Their parliamentary mandates were immediately revoked and their seats reallocated to non-elected political parties allegedly aligned with the ruling party.

The dissolution of the CNRP has left the ruling Cambodian People's Party (CPP) - and Prime Minister Hun Sen - with no significant opponent in the run-up to the July 2018 elections. The UN and other international stakeholders have voiced grave concerns about the political environment and its consequences for the conduct of credible, free and fair elections in Cambodia.

The complainant has called for the immediate reinstatement of all parliamentarians and the unhindered participation of the opposition in the elections, claiming that the dissolution of the CNRP violated the fundamental rights of the parliamentarians targeted and was in breach of the Constitution and laws of Cambodia. The Cambodian authorities affirmed that the Supreme Court decision was based on charges of conspiracy with a foreign country to overthrow the legitimate Government. They pointed out that the National Assembly remained a multiparty parliament composed of four political parties.

Following the dissolution of the CNRP, elections for the Senate in February 2018 took place unopposed, with all seats going to the CPP.

The dissolution of the CNRP takes place against the backdrop of long-standing and repeated threats, intimidation or groundless criminal charges against its parliamentarians. They have been repeatedly warned by the Prime Minister that their only choice was to join the ruling party or to be prepared for the dissolution and ban of their party. All the parliamentarians are currently in exile.

Case CMBD-Coll.3

Cambodia: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 57 former parliamentarians of the opposition (50 men and 7 women), 55 from the National Assembly and two from the Senate

Complainant(s): Section I.1 (a) and (c) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: November 2011

Recent IPU decision: February 2018

IPU Mission: February 2016

Recent Committee hearing:
- Hearing with the delegation of Cambodia at the 137th IPU Assembly (October 2017)
- Complainant: January 2018

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letters of the Secretary General of the National Assembly (March 2018)
- Communication from the complainant: January 2018
- Communication from the IPU to the Secretary General of the National Assembly (March 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: March 2018 ■

Since 2013, some 15 of them have been facing criminal accusations and have been subjected to physical attacks that have gone unpunished. The few assailants who were briefly detained have been released, promoted and reintegrated into the Prime Minister's team of private security guards. The judicial proceedings against opposition parliamentarians have concluded with systematic convictions. Serious issues of due process and lack of judicial independence have been raised. The complainant alleges that the convictions violate the right to freedom of expression of the parliamentarians concerned, who were sentenced for using social medial to issue statements criticizing the ruling party and the Prime Minister.

Two former parliamentarians remain in detention (Mr. Kem Sokha and Mr. Um Sam An). Judicial proceedings are still ongoing against Mr. Sam Rainsy and Mr. Kem Sokha. The latter incurs a 30 year prison term for planning to overthrow the Government. The charge is essentially substantiated by a 2013 TV speech in which Mr. Kem Sokha calls for peaceful political change in Cambodia without at any point inciting violence, hatred or uttering defamatory words.

Mr. Kem Sokha remains detained in solitary confinement and his health has allegedly deteriorated in recent months. The Cambodian authorities denied the IPU permission to visit Mr. Kem Sokha in detention.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes with consternation* that all 55 parliamentarians of the only opposition party elected to the National Assembly were stripped of their parliamentary mandates and were banned from political life as a result of a Supreme Court ruling and on the basis of legislation which ran completely counter to their individual and collective rights to take part in the conduct of public affairs and their right to a fair trial; *is deeply concerned* that all 55 opposition members of the National Assembly of Cambodia were promptly replaced by non-elected political parties allegedly aligned with the ruling party, which only reinforces the perceived political motivation for the Supreme Court decision;

2. *Concludes* that these latest repressive measures clearly constitute violations of the fundamental rights of the parliamentarians concerned; *observes with regret* that they are sadly reminiscent of a long-standing pattern of abuse against the opposition that has been documented by the IPU before every election in Cambodia in the past;

3. *Is deeply concerned* that these measures leave the ruling party with no significant challenger ahead of the upcoming general elections and therefore deprive a significant part of the Cambodian population from parliamentary representation and from the ability to freely exercise their right to vote for the political representatives of their choice; therefore *expresses serious concerns* about the conduct of credible, free, fair and transparent elections in July 2018;

4. *Urges* the Cambodian authorities to immediately reinstate all 55 members of the CNRP in the National Assembly, and to resume the political dialogue and allow the CNRP to field candidates for the upcoming elections; *reiterates its call* on the Cambodian authorities to take urgent measures to end the ongoing harassment of the CNRP and its members, as well as provide all appropriate guarantees to ensure that those who have gone into exile are able to return safely, without delay, to resume their political activities within the CNRP and to campaign freely in the run-up to the fast-approaching elections, without fear of reprisals;

5. *Seriously questions* the current integrity and legitimacy of the parliamentary institution as a whole in Cambodia in light of these recent developments and the lack of a level playing field in the lead-up to the general elections, which go directly against the core principles of parliamentary democracy, multi-party liberalism and of a governance system based on the rule of law; *recalls* that, pursuant to the principles and values defended by the IPU, as enshrined in the Universal Declaration on Democracy adopted by the IPU in September 1997, "a state of democracy ensures that the processes by which power is acceded to, wielded and alternated allow for free political competition and are the product of open, free and non-discriminatory participation by the people, exercised in accordance with the rule of law, in both letter and spirit"; *urges* for increased tolerance and acceptance of the role of the political opposition in Cambodia;

6. *Reiterates* the availability of the IPU to facilitate the resumption of a political dialogue and to mediate between the parties;

7. *Invites* the global parliamentary community, primarily through IPU member parliaments, as well as other relevant international, regional and domestic stakeholders, to engage in joint efforts to help resolve the current crisis in a manner consistent with democratic and human rights values, including by facilitating the resumption of a political dialogue, adopting public statements and making representations to the Cambodian authorities;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the competent authorities, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Maldives

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018)

MDV16 - Mariya Didi (Ms.)*
MDV28 - Ahmed Easa
MDV29 - Eva Abdulla (Ms.)*
MDV30 - Moosa Manik*
MDV31 - Ibrahim Rasheed
MDV32 - Mohamed Shifaz
MDV33 - Imthiyaz Fahmy*
MDV34 - Mohamed Gasam
MDV35 - Ahmed Rasheed
MDV36 - Mohamed Rasheed
MDV37 - Ali Riza
MDV54 - Ibrahim Shareef*
MDV55 - Ahmed Mahloof*
MDV56 - Fayyaz Ismail*
MDV57 - Mohamed Rasheed Hussain*
MDV58 - Ali Nizar*
MDV59 - Mohamed Falah*
MDV60 - Abdulla Riyaz*
MDV61 - Ali Hussain*
MDV62 - Faris Maumoon*
MDV63 - Ibrahim Didi*
MDV64 - Qasim Ibrahim*

* (Re-)elected to parliament in the elections of March 2014.

MDV39 - Ilyas Labeeb
MDV40 - Rugiyya Mohamed (Ms.)
MDV41 - Mohamed Thoriq
MDV42 - Mohamed Aslam*
MDV43 - Mohammed Rasheed*
MDV44 - Ali Waheed
MDV45 - Ahmed Sameer
MDV46 - Afrasheem Ali
MDV48 - Ali Azim*
MDV49 - Alhan Fahmy
MDV50 - Abdulla Shahid*
MDV51 - Rozeyna Adam (Ms.)*
MDV52 - Ibrahim Mohamed Solih
MDV53 - Mohamed Nashiz
MDV65 - Mohamed Waheed Ibrahim*
MDV66 - Saud Hussain*
MDV67 - Mohamed Ameeth*
MDV68 - Abdul Latheef Mohamed*
MDV69 - Ahmed Abdul Kareem*
MDV70 - Hussein Areef*
MDV71 - Mohamed Abdulla*
MDV72 - Abdulla Ahmed*
MDV73 - Mohamed Musthafa*
MDV74 - Ali Shah*
MDV75 - Saudhulla Hilmy*
MDV76 - Hussain Shahudhee*
MDV77 - Abdullah Sinan*
MDV78 - Ilham Ahmed*

Alleged human rights violations

- ✓ **Torture, ill-treatment and other acts of violence**
- ✓ **Arbitrary arrest and detention**
- ✓ **Violation of freedom of opinion and expression**
- ✓ **Threats, acts of intimidation**
- ✓ **Murder**
- ✓ **Violation of freedom of movement**

Case MDV-Coll.1
Maldives: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 50 opposition members of parliament, except Mr. Afrasheem Ali, a member of the majority (46 men and four women)

Complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: February 2012

Recent IPU decision: October 2017

IPU Missions: March 2018, October 2016, November 2013, November 2012,

Recent Committee hearing:
Hearing with the Maldives delegation at the 137th IPU Assembly (October 2017)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Deputy Secretary General of the People's Majlis (March 2018)
- Communication from the complainant: March 2018
- Communication from the IPU: Letter addressed to the Speaker of the People's Majlis (February 2018)
- Communication addressed to the complainant: March 2018 ■

A. Summary of the case

Following the controversial transfer of power in February 2012, there have been serious and credible reports and allegations of arbitrary arrest, ill-treatment, attacks and death threats against several opposition members of the People's Majlis, most of whom belong to the Maldivian Democratic Party (MDP).

Since the 2014 parliamentary elections, the opposition has repeatedly claimed that the ruling Progressive Party of Maldives (PPM), with the support of the Speaker of the People's Majlis, has systematically limited the space for the opposition to contribute meaningfully to the work of parliament, and that parliament has adopted laws that seriously diminish human rights, including the rights to freedom of expression and assembly. The parliamentary authorities have denied these allegations.

Tension and violence erupted after an opposition alliance and defections from the PPM galvanized the opposition to move a no-confidence motion against the Speaker in March 2017. The Elections Commission and the PPM subsequently used the Supreme Court ruling of 13 July 2017 to affirm that the 12 members of parliament who had defected from the PPM had lost their seats in parliament. In their absence, the attempts by the opposition to pass the no-confidence motion failed.

The political crisis in Maldives took a further turn for the worse in the aftermath of the ruling by the Supreme Court on 1 February 2018 to release nine high-profile politicians and to reinstate the 12 members of parliament, thereby giving the opposition a majority in parliament. President Yameen has refused to implement the ruling, claiming it to be unlawful, and on 6 February 2018 declared a state of emergency, which was extended by 30 days on 20 February. The opposition and its supporters have protested against the refusal to respect the ruling, have contested the validity of the state of emergency and are boycotting parliament.

More than a dozen members of parliament were arrested under the state of emergency, which expired on 22 March 2018 and was not extended. Most were released shortly after their arrest, although it is not clear whether they are still under investigation. Shortly before the state of emergency expired, the Prosecutor

General's Office announced charges of terrorism - concerning an alleged plot to overthrow the Government - against 11 high-profile individuals, including the four members of parliament Mr. Faris Maumoon, Mr. Abdulla Riyaz, Mr. Abdulla Sinan and Mr. Ilham Ahmed, and ordered that they remain in detention until the end of the trial. Three other members of parliament, namely Mr. Ahmed Mahloof, Mr. Ibrahim Mohamed Solih and Mr. Ali Azim, are also still in detention. While 10 other members of parliament are at liberty, they are facing charges, most of which date back to 2017. The opposition claims that all of this is part of a pattern of intimidation and repression by the authorities.

A delegation mandated by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians carried out a mission to Maldives from 19 to 21 March 2018 to address ongoing and new concerns.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Speaker for receiving the mission and for all the arrangements made;

2. *Thanks* the delegation for its work; *looks forward* to receiving its full written report, which will be shared with the authorities, complainants and relevant third parties for their comments;

3. *Takes note,* in the meantime, of the delegation's following preliminary observations and recommendations:

   - The delegation is deeply concerned about the continued political instability in Maldives, which appears to be the result of a variety of factors, including a "winner-takes-all" political mentality, lack of a culture of political dialogue, reports of widespread corruption, systematic floor crossing in parliament and the absence of a fully independent judiciary and independent oversight institutions. The delegation underscores that the next 12 months, with a presidential election in September 2018 and parliamentary elections in March 2019, are bound to lead to further tension if the underlying causes for the continued political instability and the perceived absence of a level playing field for the participation of presidential candidates are not seriously addressed.

     The delegation therefore calls on all political stakeholders in Maldives to decisively work together to effectively address the causes for continued political instability. The delegation also calls on the authorities to do everything in their power to ensure that the planned presidential and parliamentary elections will be free and fair and are perceived as such.

   - The delegation considers that the revocation of the mandate of the 12 members of parliament has to be seen in the light of the aforesaid factors causing continued political instability. That said, the delegation believes that there are clear indications that their revocation was arbitrary, including the following: (i) despite widespread floor crossing since 2014, only the 12 members of parliament who defected from the main ruling party lost their seats; (ii) the Supreme Court ruling of 13 July 2017 was adopted less than three days after the matter was brought before it, at a time when a vote on the no-confidence motion against the Speaker was imminent and likely to pass with the support of the 12 members of parliament; (iii) several of the 12 members of parliament, such as Mr. Abdul Latheef and Mr. Mohamed Abdulla, took all the necessary steps, as attested by documentation provided to the delegation, to renounce their party membership before 13 July 2017, which the Supreme Court considered to be the date from when floor crossing would be banned; and (iv) the recently adopted Anti-Defection Act retroactively approves the revocation of the 12 members of parliament, instead of applying to future cases only.

     The delegation therefore calls on the Maldivian authorities to allow the 12 members of parliament to take their seats in the People's Majlis as soon as possible.

   - The delegation is concerned about the attempts to thwart the no-confidence motion against the Speaker in 2017, in particular the events that occurred on 24 July 2017, including the forcible removal of several members of parliament from the People's Majlis. The delegation considers that parliament should be accessible to its members at all times, and is therefore deeply concerned that several parliamentarians are still facing legal proceedings for attempting to access the parliament that day.

     The delegation therefore calls on the Maldivian authorities to withdraw these charges forthwith.

- The delegation is deeply concerned about the wave of arrests of members of parliament under the state of emergency, the charges brought against four parliamentarians, and their detention until the end of their trial on charges of terrorism. The delegation is also concerned at the continued detention of three other members of parliament.

  The delegation calls on the authorities to fully ensure that all members of parliament enjoy the right to a fair trial, and that any cases against them are brought diligently and swiftly before the courts and only when clear evidence is available. The delegation believes that it would be very useful to send a trial observer to the court proceedings in one or more of these cases.

- The delegation has received contradictory information about the conditions of detention of the members of parliament, which it will describe in its full mission report. The delegation regrets, therefore, that it was not allowed to meet the members of parliament in detention to assess their situation.

  The delegation trusts that the authorities are taking all the necessary steps to ensure that the detained members of parliament are being kept in proper conditions and have access to their family, lawyers and a doctor.

- The delegation is concerned that, with the opposition boycotting parliament, legislation that falls under article 87(b) of the Constitution is being passed without half the members being present, as is required. The delegation is also concerned that the ruling parties and the opposition appear to be unable to use parliament as the platform to discuss their differences and find common solutions.

  The delegation calls on the parliamentary authorities to ensure that parliament fully abides by the Constitution when conducting its work and calls on all sides to engage in constructive political dialogue. The delegation encourages all sides to make use of the expertise and the platform that IPU can offer to promote such dialogue.

4. *Requests* the Secretary General to bring these preliminary findings and recommendations to the attention of the relevant authorities, complainants and interested third parties;

5. *Requests* the Committee to continue its examination of the cases at hand and to report back to it in October 2018 in light of the full mission report and any observations received.

Mongolia

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018) [1]

MNG01 - Zorig Sanjasuuren

Alleged human rights violations

✓ **Murder**

A. Summary of the case

Mr. Zorig Sanjasuuren ("Mr. Zorig") was assassinated on 2 October 1998. Regarded by many as the father of the democratic movement in Mongolia in the 1990s, Mr. Zorig was a member of parliament and acting Minister of Infrastructure. At the time, Mongolia was undergoing a period of political upheaval after the breakdown of the coalition government. Negotiations were in place to select the next Prime Minister. Mr. Zorig was being considered as a candidate for the post on the day he was killed. The murder is widely believed to have been a political assassination that was covered up.

[1] The delegation of Mongolia expressed its reservations regarding the decision.

Since a parliamentary report in July 2000 harshly criticized the severe deficiencies in the initial investigation, the Mongolian authorities have repeatedly affirmed that every effort was being made to identify the murderers and bring them to justice. Successive judicial investigative working groups were established and parliamentary committees were mandated to monitor, support and exercise oversight of the investigation.

However, little progress was reported. By mid-2015, nobody had been held accountable and the authorities affirmed that no suspects had been identified. The investigation was entirely shrouded in secrecy, considered a "state secret" and handled primarily by the intelligence services, with recurring allegations over the years that a number of persons had been pressured and tortured in order to obtain confessions.

Between late 2015 and 2017, suspects were suddenly arrested, expeditiously tried and sentenced during trials closed to the public shortly before the presidential elections. The trials were held in the absence of the only eyewitness of the assassination, Ms. Banzragch Bulgan ("Ms. Bulgan"), Mr. Zorig's widow. She was herself treated as a suspect and held in solitary confinement in conditions tantamount to torture. The other suspects also appear to have been exposed to torture to force them to admit involvement in the assassination. On 27 December 2016, the three main accused were sentenced to prison terms of 23 to 25 years for killing Mr. Zorig on the orders of an unidentified mastermind. These sentences were upheld by the Appeals Court and the Supreme Court.

Case MNG01

Mongolia: Parliament affiliated to the IPU

Victim: A male parliamentarian of the majority

Complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: October 2000

Recent IPU decision: October 2017

IPU Missions: September 2017, September 2015, August 2001

Recent Committee hearing: Hearing with the delegation of Mongolia at the 138th IPU Assembly (March 2018)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter of the Deputy Speaker of the State Great Hural, November 2017
- Communications from the complainant: March 2018
- Communications from the IPU to the executive, judicial and parliamentary authorities (February 2018)
- Communication from the IPU addressed to the complainant: March 2018 ■

In September 2017, a delegation of the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians visited Mongolia to seek further information on these developments and concerns. During the visit, neither the parliamentary authorities nor Mr. Zorig's family or the Mongolian people considered that justice had been done despite the recent convictions.

The final mission report fully confirms the preliminary observations and recommendations of the Committee presented during the 137th IPU Assembly (St. Petersburg, October 2017). Its main findings and recommendations are the following:

- Serious violations of international fair trial standards have taken place. Prior IPU recommendations have not been implemented by the Mongolian authorities. Intimidation and pressure are being exercised against all persons taking an interest in the case.

- The Committee is deeply worried that the recent trial proceedings were aimed at covering up for the real culprits of the assassination (direct perpetrators, organizer(s) and mastermind(s)). The three convicted persons appear to have been framed by the intelligence services and pressured to make false confessions. Their involvement in the crime is seriously questioned on account of suspicious inconsistencies and exculpatory evidence brought to the attention of the Committee. The mastermind(s) remain unidentified and serious due process issues persist in relation to the ongoing investigation.

- The Committee remains concerned about the conditions of detention of the three convicted persons and the fact that their families appear to face ongoing intimidation and pressure. It is equally worried by the fact that Ms. Bulgan and other persons are still kept under close surveillance and barred from travelling abroad although the criminal charges against them have been dropped.

- The Committee calls upon the Mongolian authorities to declassify the case and conduct, without further delay, a fair and open retrial before an independent and impartial court in the presence of international and domestic observers. The delegation strongly believes that justice must be provided to Mr. Zorig's family, as well as to the convicted persons and their families, to avoid a serious miscarriage of justice. Given the profound distrust that has developed over the years, this

is a crucial test of the ability of the Mongolian judiciary to demonstrate that it operates under the rule of law and has not become hostage to political and commercial interests. A proactive and impartial exercise of the oversight functions of the State Great Hural is also needed if there is to be any progress in the case.

The following updated information and observations were received since the mission took place:

- In December 2017, the Mongolian Government decided that most of the files relating to the Zorig case should be declassified.
- The Mongolian media published a long and detailed letter written by Mr. B. Sodnomdarjaa, one of the persons sentenced for the murder of Mr. Zorig who is in prison, and to whom access was denied to the IPU delegation during its mission. In the letter, Mr. Sodnomdarjaa affirmed that he was pressured and mistreated in detention to confess to the murder. The letter provides many details, including the dates and names of the persons involved, who include intelligence officers.
- The family of Mr. Zorig submitted a formal communication in early March 2018 and endorsed the findings and recommendations of the mission report. The family states the following: "We seriously question that the justice is done …. We fear that the convicted three were wrongfully convicted …. We are disappointed in our judicial system: we feel that the case was not resolved in an independent, impartial and just manner …. We call upon our authorities to remedy this grave situation and ask IPU to support fair and true justice."
- Three separate official communications were received from the Mongolian authorities on 24 March 2018. They object to the findings of the mission report.
    - The Prosecutor General's Office submitted detailed legal observations on the mission report. These observations point out that the trial proceedings were conducted fully in line with Mongolia's Constitution and laws. They refer to legal provisions and documents but no supporting documentation was enclosed. They conclude that the mission conclusions are unfounded and one-sided because they rely on the "opposite side's information" also referred to as "unproven, non-factual information provided by the family members of Mr. B. Sodnomdarjaa and Mr. T. Chimgee [two of the three persons convicted of murdering Mr. Zorig S.], people who have [a] conflict of interest to the case and a certain group of people who are intentionally obstructing the court procedure" even if the delegation "heard about the reality during the meeting with the Deputy State General Prosecutor and the Head of the General Intelligence Agency".
    - The National Human Rights Commission confirmed that the three persons convicted of the assassination and Ms. Bulgan filed eight complaints to the Commission from August 2015. It stated that "the Commission resolved the complaints within its mandate" and referred them to the Prosecutor General, the General Executive Agency of Court Decisions and the General Intelligence Agency. No details were included on the substance of the complaints or how they were resolved.
    - In its observations, the Mongolian Parliament recalled that it could only act within the limits of the constitutional provisions related to the separation of powers and the independence of the judiciary. It confirmed that upon receiving the letters of concern from the IPU, it had sought clarifications from the relevant authorities in order to convey their responses. It confirmed that part of the files concerning the case of the perpetrators had been recently disclosed by the Government. As to the separate case to identify the organizer or mastermind, nobody had yet been identified and the case was still under State confidentiality and could not be disclosed. The Parliament confirmed that as part of its oversight function, it would continue to observe the process and developments in the case, to keep the IPU informed and to cooperate in efforts to seek justice and fairness to solve this case under the existing Mongolian laws.

During the hearing held at the 138th IPU Assembly, the Deputy Speaker of the State Great Hural and other members of the delegation of Mongolia said that the situation was different now that the Government had declassified part of the files. The Parliament would be pleased to welcome a new visit of the Committee to Mongolia to introduce its members to the declassified files now available in the archives. Furthermore, bodies such as the parliamentary human rights subcommittee or the national human rights commission were now also authorized to review the declassified case materials and would make their own verifications.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the authorities of Mongolia for sharing their observations on the final report of the mission conducted to Mongolia in September 2017 by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians; *is grateful* to the Deputy Speaker of the State Great Hural and the delegation of Mongolia for making themselves available at short notice to meet with the members of the Committee during the 138th IPU Assembly; *also thanks* the family members of Mr. Zorig for their observations;
2. *Fully endorses* the conclusions and recommendations of the mission report while *taking due note* of the updated information and the observations received;
3. *Considers* that the judicial proceedings that were completed in 2017 cannot be regarded as a legitimate and credible effort to establish truth and accountability in the Zorig case as they were not in line with international human rights standards of due process and fair trial; *recalls* that conducting expedited secret trials on the basis of secret evidence can never be seen as serving justice or the rule of law;
4. *Is deeply worried* that the three convicted persons may have been framed by the intelligence services and pressured into making false confessions; *renews its call* to the relevant authorities of Mongolia urgently to conduct a public retrial in a fair, just and transparent manner in the presence of domestic and international observers, including an IPU observer, to avoid a serious miscarriage of justice;
5. *Notes with satisfaction* the Government's decision to declassify a large part of the case files and the fact that the State Great Hural's human rights subcommittee is now authorized to review the declassified case files; *welcomes* the renewed commitment of the Parliament to exercise parliamentary oversight to ensure that justice is done and seen to be done in the present case while respecting the separation of powers; *hopes* to be kept apprised of the action taken by the Parliament and their results on a regular basis;
6. *Welcomes* the invitation extended by the Deputy Speaker for another IPU visit to introduce the members of the Committee to the now accessible declassified files; *wishes*, before sending another delegation to Mongolia, first to receive the key documents and answers to the questions that the Committee has been seeking for a long time from the relevant authorities, starting with copies of all court verdicts delivered in the case;
7. *Remains deeply concerned* about the use of investigative methods by intelligence officers that involve torture, intimidation and pressure and the apparent lack of any independent accountability mechanisms to facilitate and address such complaints under Mongolia's current legislation; *calls* for urgent measures to be taken to end all acts of intimidation, pressure and surveillance against family members of the convicted persons and against witnesses and former suspects, as well as the immediate lifting of all restrictions on the freedom of movement of persons who are not currently formally charged by a court as suspects in the case; *also invites* the Parliament to undertake appropriate legislative reform to address these issues;
8. *Deplores* once more that the case continues to be used as a political bargaining chip by all political parties; *stresses* that the delegation that travelled to Mongolia was particularly careful to collect information and documentation from a wide variety of sources from all sides before, during and after its mission so as to make an objective and thorough assessment in its final report; *recalls* that the authorities of Mongolia have failed to answer many of the questions of the delegation and to provide supporting documentation on the grounds of the State secrecy; *reiterates its deep regret* that the delegation was not allowed to meet with the detainees or with any representatives of the judicial branch, which factor was not conducive to alleviating the serious concerns reflected in the mission report;
9. *Wishes* to be kept apprised of new developments related to the case by the parliamentary and other relevant authorities;
10. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information and to follow up with them to obtain all necessary information and documentation before organizing a new visit;
11. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back in due course.

Niger

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018)[1]

NER115 - Amadou Hama

Case NER115

Niger: Parliament affiliated to the IPU

Victim: A male opposition member of the National Assembly

Complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: October 2014

Recent IPU decision: February 2018

IPU Mission: - - -

Recent Committee hearings: - - -
Hearings with the complainant and the delegation of Niger during the 138th IPU Assembly (March 2018)

Recent follow-up:

- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (January 2018)
- Communication from the complainant: March 2018
- Communication from the IPU to the Speaker of the National Assembly (February 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: March 2018 ■

Alleged human rights violations

- ✓ **Failure to respect parliamentary immunity**
- ✓ **Lack of due process**
- ✓ **Violation of freedom of opinion and expression**

A. Summary of the case

Mr. Amadou Hama, former Speaker of the National Assembly, leader of the MODEN/FA Lumana-Africa party and head of the opposition, has been exiled in France since 2014 as a result of legal proceedings being brought against him. His parliamentary immunity was lifted in August 2014 by the Bureau of the National Assembly, when parliament was in recess, without Mr. Hama being given a preliminary hearing.

Having returned to Niger in November 2015 to face justice and to campaign as a candidate in the presidential election, Mr. Hama was arrested as he stepped off the plane. Despite having been unable to campaign because of his detention, Mr. Hama came second in the first round of the presidential election, on 21 February 2016. The opposition then withdrew from the electoral process, making allegations of fraud. On 16 March 2016, Mr. Hama was granted a transfer to France, officially for medical reasons. The outgoing President was re-elected in the second round of voting on 20 March.

After many procedural complications, Mr. Hama was convicted in absentia and sentenced to one year in prison in March 2017 for the offence of aiding and abetting the concealment of newborns, together with around 30 other people, including his wife. They were accused of having purchased babies in Nigeria from a woman suspected of being the head of a subregional child trafficking ring. Mr. Hama lodged a number of appeals, including one to the Constitutional Court, which handed down its judgment on 21 March 2018, and one to the Court of Cassation, on which the Court has yet to rule.

The children of the couples convicted in March 2017 were taken from them and placed in orphanages, with the exception of Mr. Hama's children, who were taken out of Niger in order to avoid the same fate. The children are currently in hiding in Nigeria with their mother – who has finished serving her sentence in Niger - and are reportedly enrolled in school there. Proceedings are reportedly under way to have the children transferred to an orphanage in Niger.

The complainant alleges that Mr. Hama's parliamentary immunity and defence rights were violated, that the charges brought against him are unfounded and that proceedings were neither impartial, independent nor fair. The complainant affirms that no evidence against Mr. Hama or his wife was provided by the prosecution or judges (unlike in the case of the other couples charged). The complainant submitted exculpatory evidence that he says was not taken into account. The complainant points out that the Nigerian woman presumed to be at the centre of the suspected trafficking ring was never brought before the courts. The complainant considers that Mr. Hama has been the victim of acts of political and legal harassment since his party sided with the opposition in August 2013. He emphasizes that these acts intensified when Mr. Hama refused to resign from his post of Speaker of the National Assembly and in the run-up to the presidential election in February 2016. The complainant points out that Mr. Hama's children, on whose account legal proceedings have been brought in order to have them placed in orphanages in Niger, are the main victims in the case at hand, which is likely to affect them their entire lives, and considers that their best interests should take precedence.

[1] The delegation of Niger expressed its reservations regarding the decision.

The parliamentary authorities maintain that the case is in no way politically motivated. The procedure to authorize the lifting of parliamentary immunity was conducted in accordance with the Constitution and the Rules of Procedure. New Rules of Procedure were adopted in March 2017 and, according to the Speaker of the National Assembly, the procedure is now better regulated. The charges against Mr. Hama were made following a judicial investigation lasting several months, and Mr. Hama's conviction, and those of the 30 or so others who were jointly prosecuted, were set out in judgments handed down by an independent judiciary in accordance with the Constitution of Niger. The authorities emphasize that none of the other convicted couples lodged an appeal, and that they have now finished serving their sentences. They confirm that the convicted couples' children were removed from them and placed under the authority of the State, for their protection, in consequence of a lawful order of a court.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the delegation of Niger and the complainant for the information shared in the hearings with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians held during the 138th IPU Assembly;

2. *Commends* the National Assembly for appointing an inclusive delegation to the 138th IPU Assembly; *welcomes* the fact that the Committee on the Human Rights of Parliamentarians was able to hear the different views on the case held by the various parties making up the delegation; *notes* the view of the National Assembly that it cannot take up the case owing to the principle of the separation of powers and the independence of the judiciary; *encourages* it nevertheless to continue dialogue and to transmit the concerns that persist in this case to the competent authorities and to actively undertake to facilitate a solution in accordance with the Constitution of Niger;

3. *Deplores* the fact that no progress has been made to enable the case to be settled in a satisfactory manner; *expresses concern* about the current situation of Mr. Hama and his family, particularly that of the two children involved; *recalls* that under the Convention on the Rights of the Child, ratified by Niger, and in particular article 9 thereof, States Parties are obliged to ensure that a child shall not be separated from his or her parents against their will, except where such separation is necessary for the best interests of the child, for example in cases of abuse or neglect; *stresses* that, regardless of the children's biological parentage, which is a key aspect of the present case, Mr. Hama and his wife consider themselves to be the children's parents, and appear to have always behaved as such; *considers* therefore that the decision to place the children in an orphanage, and the ongoing proceedings in their regard, do not take into account the children's best interests; *calls upon* the Niger authorities to comply with their obligations regarding the rights of the child; *hopes* that all the competent authorities, including the judiciary, will take into account this fundamental aspect of the case;

4. *Deeply regrets* that it has not been kept informed by the parties of the dates of Mr. Hama's trial and that it has therefore not been able to send an independent observer, despite its requests to that end; *stresses* the major differences of opinion between the parties, and the many procedural complications that continue to exist in this complex case;

5. *Notes* that this case continues to be a sensitive one at the current time, and that it has an undeniable political dimension, in view of the following factors: the history of relations between Mr. Hama and the Head of State; the fact that Mr. Hama is the head of the opposition; the fact that he aspires to be President of the Republic; the manner and circumstances in which his parliamentary immunity was lifted by the Bureau of the National Assembly during parliamentary recess, without this being subsequently confirmed in plenary, despite a problematic and controversial procedural legal vacuum; the many grey areas in the "baby trafficking" case, including the continuing lack of clarity concerning evidence of Mr. Hama's and his wife's guilt, in terms of the relevant judgments handed down and the complainant's allegations; and lastly, the clear connection between the key stages in Mr. Hama's prosecution and the political calendar, in particular the latest presidential election;

6. *Expresses the wish* for a delegation from the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to visit Niger, possibly extending the visit to include Nigeria, in order to carry out additional checks, talking directly with all actors involved, in particular with those in the judiciary

and the executive, and to encourage the parties to re-establish political dialogue and find a satisfactory solution to this case; *hopes* to receive a positive reply from the National Assembly to this end, and assistance from the Assembly to enable the mission to proceed smoothly;

7. *Recalls* the Committee's previous conclusions, according to which Mr. Hama's defence rights were not respected during the parliamentary procedure for lifting his immunity, since he was not given a preliminary hearing; *notes with interest* that the Rules of Procedure of the National Assembly have been amended to better regulate the lifting of parliamentary immunity by the Bureau when parliament is in recess; *requests* the Speaker of the National Assembly to provide a copy of the amended provisions;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be able to provide relevant information; and *requests* him also to take all necessary steps to organize the mission by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Niger

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018) [1]

NER116 - Seidou Bakari

Alleged human rights violations

- ✓ **Arbitrary detention**
- ✓ **Lack of due process and excessive delays in proceedings**
- ✓ **Failure to respect parliamentary immunity**
- ✓ **Violation of freedom of opinion and expression**

Case NER116

Niger: Parliament affiliated to the IPU

Victim: A male opposition member of the National Assembly

Complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: September 2015

Recent IPU decision: February 2018

IPU Mission: - - -

Recent Committee hearings: - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (January 2018)
- Communication from the complainant: March 2018
- Communication from the IPU to the Speaker of the National Assembly (February 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: February 2018 ■

A. Summary of the case

On 28 July 2015, the Bureau of the National Assembly authorized the arrest of parliamentarian Seidou Bakari, chairperson of the MODEN/FA Lumana-Africa parliamentary group, without giving him a preliminary hearing. He was not re-elected and was arrested when his parliamentary mandate came to an end on 16 May 2017, since which date he has been held in pre-trial detention.

Mr. Bakari is accused of having embezzled public funds in 2005, when he was coordinator of a food emergency committee (CCA) that answered to the Office of the Prime Minister. At the time, the prime minister was Mr. Amadou Hama (NER115), currently the head of the opposition. According to the complainant, Mr. Bakari's parliamentary immunity was not respected and he was not given a hearing by the Bureau before his immunity was lifted, despite the fact that no criminal charges had yet been brought against him.

The complainant believes that Mr. Bakari's continued detention, and the lack of progress of the legal proceedings, are deliberate acts which constitute violations of Mr. Bakari's fundamental right to be given a fair hearing without undue delay. Mr. Bakari's applications for bail were allegedly refused, in violation of the Code of Criminal Procedure. The complainant also alleges that the rights of the defence were violated, and that the investigating judge ignored exculpatory evidence provided by Mr. Bakari's lawyer. According to the complainant, a hearing took place on 23 March 2018 following a request by Mr. Bakari's lawyer for the investigating judge to be taken off the case. The ruling is expected on 13 April.

[1] The delegation of Niger expressed its reservations regarding the decision.

The complainant asserts that the charges brought against Mr. Bakari are unfounded, and that no funds were embezzled by the food emergency committee (CCA). He states that Mr. Bakari was tasked simply with implementing decisions taken collectively by the CCA, and had no power to take individual decisions or order expenditure. He pointed out that all the CCA's decisions were recorded in writing. He recalled that Niger's international partners had been satisfied with the way the funds and the food crisis were being managed, at the time, and had officially thanked Mr. Bakari for his work (letter transmitted by the complainant). According to the complainant, several international audits had been carried out over the years of the CCA's operation, in order to certify its accounts.

The complainant asserts that Mr. Bakari is the victim of political and judicial harassment purely because he is a member of the opposition and a close collaborator of Mr. Amadou Hama. As a deputy, and as chairperson of his parliamentary group, he supported Mr. Hama – then Speaker of the National Assembly – when the latter was subjected to criminal proceedings after announcing that his party would be siding with the opposition at the next presidential elections.

The parliamentary authorities affirmed that they followed the procedure for lifting parliamentary immunity. New Rules of Procedure were adopted in March 2017 and, according to the Speaker of the National Assembly, the procedure is now better regulated. No information was provided by the authorities on the other allegations, neither on the alleged acts being prosecuted nor the reasons why charges were brought against Mr. Bakari 12 years after the acts in question. The Speaker of the National Assembly said he had been unable to obtain any answers owing to the principle of the separation of powers and the confidentiality of preliminary investigations, but that the investigating judge would soon be handing down a ruling on the case.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the delegation of Niger and the complainant for the information shared during the hearings with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 138th IPU Assembly;

2. *Commends* the National Assembly for appointing an inclusive delegation to the 138th IPU Assembly; *welcomes* the fact that the Committee on the Human Rights of Parliamentarians was able to hear the different views on the case taken by the various parties making up the delegation; *notes* the view of the National Assembly that it cannot take up the case owing to the principle of the separation of powers and the independence of the judiciary; *encourages* it nevertheless to continue dialogue and to transmit the concerns that persist in this case to the competent authorities and to actively undertake to facilitate a solution in accordance with the Constitution of Niger;

3. *Is concerned at* the length of Mr. Bakari's continued pre-trial detention, which does not appear to be in keeping with articles 131 and 133 of the Code of Criminal Procedure, and at the length of the preliminary investigation, in which no progress appears to have been made; consequently, *invites* the competent authorities to release him immediately, and to expedite the processing of the case;

4. *Expresses its concern* also regarding the merits of the charges brought against Mr. Bakari, given the substantial information and documentation provided by the complainant and the lack of response by the authorities on the issue;

5. *Urges* the Niger authorities to do their utmost to guarantee that the case is processed quickly, fairly and independently, in strict compliance with national and international fair trial standards and the fight against corruption; *requests* the authorities to keep it informed of the decisions to be taken by the Appeal Court and the investigating judge and, if appropriate, of the trial dates, so as to be able to send an observer; *reiterates its request* that the authorities provide their observations and more detailed information on the case regarding the allegations made by the complainant;

6. *Notes* that this case has an undeniable political aspect to it, and that the proceedings brought against Mr. Bakari have evident similarities with those brought against the president of his party, Mr. Amadou Hama (NER115) – whose case is also before the Committee on the Human Rights of Parliamentarians – and that these similarities, as well the fact that the proceedings were initiated to coincide with the latest presidential and parliamentary elections, add weight to the complainant's allegations;

7. *Expresses the wish* for a delegation from the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to visit Niger, in order to carry out additional checks, and talk directly with all actors involved, in particular with those in the judiciary and the executive, and to encourage the parties to re-establish political dialogue and find a satisfactory solution to this case; *hopes* to receive a positive reply from the National Assembly in this regard, and assistance from the Assembly to enable the mission to proceed smoothly;

8. *Recalls* the Committee's previous conclusions, according to which Mr. Bakari's defence rights were not respected during the parliamentary procedure for lifting his immunity, as he was not given a preliminary hearing; *notes with interest* that the Rules of Procedure of the National Assembly have been amended to better regulate the lifting of parliamentary immunity by the Bureau when parliament is in recess; *requests* the Speaker of the National Assembly to provide a copy of the amended provisions;

9. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be able to provide relevant information; *also requests* him to take all necessary steps to organize a mission to Niger by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians;

10. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Philippines

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018)

PHL08 - Leila de Lima

Alleged human rights violations

- ✓ **Threats, acts of intimidation**
- ✓ **Arbitrary arrest and detention**
- ✓ **Lack of due process in proceedings against parliamentarians**
- ✓ **Violation of freedom of opinion and expression**

A. Summary of the case

Ms. Leila de Lima served as Chairperson of the Commission on Human Rights of the Philippines from May 2008 to June 2010. In that capacity she led a series of investigations into alleged extrajudicial killings linked to the Davao Death Squad (DDS) in Davao City, where Mr. Duterte had long held the post of mayor, and concluded that Mr. Duterte, now President of the Philippines, was behind the DDS.

In 2010, Ms. de Lima was appointed Secretary of Justice. She resigned from this position in October 2015 to focus on her campaign for a seat in the Senate in the elections of May 2016, in which she was successful. In August 2016, as Chair of the Senate Committee on Justice and Human Rights, she initiated an inquiry into the extrajudicial killings of thousands of alleged drug users and drug dealers alleged to have taken place since President Duterte took office in June 2016. Since the start of her term as Senator, she has been subject to widespread intimidation and denigration, including by President Duterte directly.

Case PHL08

Philippines: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female opposition member of parliament

Complainant(s): Section I.1(d) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: September 2016

Recent IPU decision: October 2017

IPU Mission: May 2017

Recent Committee hearing: Hearing with the Philippines delegation to the 136th IPU Assembly (April 2017)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the President of the Senate (January 2017)
- Communication from the complainant: March 2018
- Communication from the IPU: Letter addressed to the President of the Senate (February 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: March 2018 ■

Senator de Lima was arrested and detained on 24 February 2017 on the basis of accusations that she had received drug money to finance her senatorial campaign. The charges, in three different cases, were brought in the wake of an inquiry by the House of Representatives into drug trading in New Bilibid

Prison and into Senator de Lima's responsibility in that regard when she was Secretary of Justice. The House inquiry was launched one week after she initiated her inquiry in the Senate into the extrajudicial killings.

Senator de Lima has still not been arraigned in any of the three cases, which have now been lodged with Branch 205 of the Regional Trial Court (RTC) in Muntinlupa City. A petition to the Supreme Court to reconsider its earlier decision accepting the legality of Senator de Lima's arrest is still pending.

Although Senator de Lima remains very politically active during her detention, and receives newspapers, journals and books, she has no access to Internet, computers, TV or radio, nor to an air-conditioning unit, despite a doctor's order. Senator de Lima has written a letter to the chief of the Philippine National Police in this regard.

Requests from her defence counsel to the courts that she be granted "legislative furlough" - or temporary release in order to attend to her legislative duties - have remained unanswered. Senators in the minority in the Senate have to date filed three resolutions urging that she be allowed occasional furlough.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Is deeply concerned* that Senator de Lima remains in pre-trial detention, more than one year after her arrest;

2. *Reiterates its call* upon the relevant authorities to release Senator de Lima immediately and to abandon the legal proceedings against her, unless serious evidence is rapidly forthcoming; *reaffirms* in this regard that the IPU Committee mission report clearly shows that the steps taken against Senator de Lima were in response to her vocal opposition to President Duterte's war on drugs, including her denunciation of his alleged responsibility for extrajudicial killings, and that there is no serious evidence to justify the criminal cases against her;

3. *Decides* to send an observer to monitor and report on respect for fair trial standards in the cases before Branch 205 of the Regional Trial Court (RTC) in Muntinlupa City;

4. *Trusts* that the Supreme Court will give full consideration to the arguments presented by Senator de Lima and her lawyers in her motion for reconsideration of the legality of her arrest; *wishes* to be kept informed in this regard;

5. *Remains shocked* at the public campaign of vilification by the highest state authorities against Senator de Lima, which portrays her as an "immoral woman" and as guilty, even though a trial has yet to commence; *regrets* that the Supreme Court has yet to rule on this matter, thereby missing an important opportunity to condemn and end the public degrading treatment to which she has been subjected as a woman parliamentarian; *calls* on the Supreme Court to rule on this matter as quickly as possible;

6. *Considers* that the Senate has a special responsibility to help ensure that its colleagues participate in its deliberations and to speak out when they face reprisals for their work; *regrets* therefore that the Senate has not been able to take a firm stance in favour of Senator de Lima's direct participation in the Senate's most important work; *sincerely hopes* that the Senate, under the leadership of its President, will finally be able to act in solidarity with its colleague;

7. *Urges*, in the event that Senator de Lima is not immediately released, the Supreme Court to grant her occasional "legislative furlough"; *also urges* that the relevant authorities will swiftly grant her access to Internet, TV and radio, since this would greatly facilitate her parliamentary work; *trusts* that the authorities will also provide her with an air-conditioning unit, as ordered by her doctor*; wishes* to be kept informed in this regard;

8. *Considers* that the matters at issue in this case warrant an urgent follow-up visit by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians; *requests* the Secretary General to seek the parliamentary authorities' support for this visit to take place as soon as possible;

9. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the competent authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

10. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Turkey

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018) [1]

TUR69 - Gülser Yildirim (Ms.)
TUR70 - Selma Irmak (Ms.)
TUR71 - Faysal Sariyildiz
TUR72 - Ibrahim Ayhan
TUR73 - Kemal Aktas
TUR75 - Bedia Özgökçe Ertan (Ms.)
TUR76 - Besime Konca (Ms.)
TUR77 - Burcu Çelik Özkan (Ms.)
TUR78 - Çağlar Demirel (Ms.)
TUR79 - Dilek Öcalan (Ms.)
TUR80 - Dilan Dirayet Taşdemir (Ms.)
TUR81 - Feleknas Uca (Ms.)
TUR82 - Figen Yüksekdağ (Ms.)
TUR83 - Filiz Kerestecioğlu (Ms.)
TUR84 - Hüda Kaya (Ms.)
TUR85 - Leyla Birlik (Ms.)
TUR86 - Leyla Zana (Ms.)
TUR87 - Meral Daniş Beştaş (Ms.)
TUR88 - Mizgin Irgat (Ms.)
TUR89 - Nursel Aydoğan (Ms.)
TUR90 - Pervin Buldan (Ms.)
TUR91 - Saadet Becerikli (Ms.)
TUR92 - Sibel Yiğitalp (Ms.)
TUR93 - Tuğba Hezer Öztürk (Ms.)
TUR94 - Abdullah Zeydan
TUR95 - Adem Geveri
TUR96 - Ahmet Yildirim
TUR97 - Ali Atalan
TUR98 - Alican Önlü
TUR99 - Altan Tan
TUR100 - Ayhan Bilgen
TUR101 - Behçet Yildirim
TUR102 - Berdan Öztürk
TUR103 - Dengir Mir Mehmet Firat
TUR104 - Erdal Ataş
TUR105 - Erol Dora
TUR106 - Ertuğrul Kürkcü
TUR107 - Ferhat Encü
TUR108 - Hişyar Özsoy
TUR109 - Idris Baluken
TUR110 - Imam Taşçier
TUR111 - Kadri Yildirim
TUR112 - Lezgin Botan
TUR113 - Mehmet Ali Aslan
TUR114 - Mehmet Emin Adiyaman
TUR115 - Nadir Yildirim
TUR116 - Nihat Akdoğan
TUR117 - Nimetullah Erdoğmuş
TUR118 - Osman Baydemir
TUR119 - Selahattin Demirtaş
TUR120 - Sirri Süreyya Önder
TUR121 - Ziya Pir
TUR122 - Mithat Sancar
TUR123 - Mahmut Toğrul
TUR124 - Aycan Irmez (Ms.)
TUR125 - Ayşe Acar Başaran (Ms.)
TUR126 - Garo Paylan

Alleged human rights violations

- ✓ **Failure to respect parliamentary immunity**
- ✓ **Revocation of the parliamentary mandate**
- ✓ **Lack of due process in the proceedings**
- ✓ **Violation of freedom of opinion and expression**
- ✓ **Violation of freedom of assembly and association**
- ✓ **Violation of freedom of movement**
- ✓ **Arbitrary arrest and detention**[2]
- ✓ **Ill-treatment**[3]

A. Summary of the case

Over 600 criminal and terrorism charges have been brought against the members of parliament of the People's Democratic Party (HDP) since 15 December 2015, when the Constitution was amended to authorize the wholesale lifting of parliamentary immunity. Hundreds of trial proceedings are ongoing against the HDP parliamentarians throughout Turkey. Some of the parliamentarians also continue to face older charges in relation to the KCK first-instance trial that has been ongoing for seven years, while others face more recent charges. In these other cases, their parliamentary immunity has allegedly not been lifted.

---

1 The delegation of Turkey expressed its reservations regarding the decision.
2 Concerns only the members of parliament placed in detention.
3. Concerns three male members of parliament (Mr. Adiyaman - TUR114; Mr. Behçet Yildirim - TUR101; Mr. Mahmut Togrul – TUR123) and three women members of parliament (Ms. Feleknas Uca - TUR81, Ms. Besime Konca – TUR76 and Ms. Sibel Yigitalp – TUR92).

Case TUR-Coll.1

Turkey: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 57 individuals (47 current and 10 former parliamentarians, all members of the HDP opposition party (34 men and 23 women)

Complainant(s): Section I.1(c) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: June 2016

Recent IPU decision: October 2017

IPU Mission: February 2014

Recent Committee hearings: Hearings held with the Turkish delegation and the complainants at the 138th IPU Assembly (Geneva, March 2018)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letters from the President of the Turkish IPU Group (January 2018)
- Communication from the complainant: March 2018
- Communication from the IPU: Letter to the President of the Turkish IPU Group (March 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: March 2018 ■

According to the complainant, most HDP members of parliament have been repeatedly arrested and forcefully brought to court for questioning since November 2016. Some of them have been placed in pre-trial detention, while most were granted release by the trial courts pending completion of the criminal proceedings. The complainant affirmed that at least 14 HDP parliamentarians, eight of whom were women, have received prison sentences of one year or more. A number of acquittals have also been handed down.

The complainant further stated that the parliament has ended the parliamentary mandate of nine of its members (including five women parliamentarians): three for their prolonged absence from parliament and six following final convictions (apparently partially related to older charges not covered by the blanket amnesty law and for which parliamentary immunity was therefore not lifted, according to the complainant). Two of the parliamentarians, Mr. Sariyildiz and Ms. Hezer Öztürk, may also be deprived of their citizenship. According to the complainant, one member of parliament – Ms. Figen Yüksekdağ, HDP Co-Chair – was further deprived of her HDP membership and executive position and banned from exercising any political activities, pursuant to a final court conviction.

Ms. Yüksekdağ remains subject to other criminal proceedings: an IPU trial observer was mandated to attend the hearings in her case on 18 September and 6 December 2017 (as well as the hearing of 7 December 2017 in the case of Mr. Demirtaş). The trial observer was denied access to the courtrooms during her December mission but regained access "as a member of the public", rather than as an observer, at the 20 February 2018 hearing in Ms. Yüksekdağ's case. The judges indicated that the observer would be granted accreditation for future hearings in the case.

Nine members of parliament continue to be held in detention. They are no longer in solitary confinement but are still held in remote high-security prisons under restrictive conditions applicable to terrorism suspects (video surveillance, seizure of books and letters, restricted visits, etc.), which according to the complainant prevent them from exercising their parliamentary mandate.

The other members of parliament are free but have had their freedom of movement restricted; many have been placed under judicial control and are banned from travelling abroad. Four have also sought refuge abroad. This, together with the multitude of ongoing trials against them throughout Turkey, has restricted their ability to exercise their parliamentary mandate. A few HDP members of parliament, after expressing their opinion in the parliamentary debate, have also been subjected to physical attacks, including inside parliament, and to disciplinary sanctions.

The complainant alleges that, through the ongoing proceedings, the ruling party intends to exclude the Kurds, and other marginalized peoples represented by HDP, from the Parliament of Turkey. According to the complainant, the charges against the HDP members of parliament are groundless and violate their rights to freedom of expression, assembly and association. The complainant claims that the evidence adduced to support the charges against the members of parliament relates to public statements, rallies and other peaceful political activities carried out in furtherance of their parliamentary duties and their political party programme. Such activities include mediating between the PKK and the Turkish Government as part of the peace process between 2013 and 2015, advocating publicly in favour of political autonomy, and criticizing the policies of President Erdoğan in relation to the current conflict in south-eastern Turkey and at the border with Syria (including denouncing the crimes committed by the Turkish security forces in that context). The complainant alleges that such statements, rallies and activities did not constitute any offence, and that they fall under the clear scope and protection of the fundamental rights of members of parliament. The complainant also alleges that proper standards of due process are being disregarded. The complainant does not believe that the judicial process is being administered in a fair, independent and impartial manner. The complainant has submitted extensive and detailed information in support of its claims, including excerpts of indictments and court decisions and the exact words of the incriminating speeches made by the parliamentarians that are being used as evidence of terrorism activities. Concerns also exist in relation to restrictive

conditions of detention and to the denial of prison visits to foreign observers. Many of these claims are the subject of a petition to the European Court of Human Rights, which is pending. The IPU has made a submission to the Court as a third party intervener.

The Turkish authorities deny all these allegations. They have invoked the independence of the judiciary, the need to respond to security/terrorism threats and existing legislation, including decrees adopted under the state of emergency, to justify the legality of the measures taken. Some detailed information on the charges and ongoing prosecutions was provided by the authorities, but it is purely legal and does not provide any information on the facts and evidence underlying the charges despite repeated requests to that end. The Turkish authorities have rejected in two instances the Committee's request to conduct a fact-finding mission to Turkey on the grounds that it "could negatively affect the judicial process" and was not considered "appropriate".

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Turkish IPU Group and the complainant for the information provided and for meeting with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to discuss the cases and concerns at hand;
2. *Remains deeply concerned* at the allegations of widespread and systematic violations of the rights of HDP parliamentarians, which reportedly obstruct their ability to undertake their parliamentary duties and to represent their constituencies in an effective and unhindered manner, given that over 600 criminal and terrorism charges have been brought against them since December 2015, and that nine parliamentarians continue to be held in detention, at least 14 have received prison sentences and nine have been stripped of their parliamentary mandate in recent months;
3. *Welcomes* the invitation extended to the Committee by the Turkish delegation to the 138th IPU Assembly to visit Turkey to meet with the parliamentary and executive authorities; *trusts* that written confirmation of the approval of the mission will be forthcoming at the earliest convenience;
4. *Expresses the hope* that the fact-finding mission will facilitate progress in the case and enable the Committee to collect first-hand information about the serious allegations raised by the complainant and make an in-depth and objective assessment of the prior concerns expressed in the case;
5. *Is also pleased* that the Turkish authorities granted access for the IPU trial observer to the last hearing in the case of Ms. Yüksekdag; *decides* to renew the mandate of the IPU trial observer for future hearings, including the next hearing scheduled on 17 May 2018; *expresses the hope* that the observer will be duly granted access to all future hearings as decided by the judges; *looks forward* to receiving a full report on the hearings upon the completion of the observer's mandate;
6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information and to proceed with all necessary arrangements to organize the requested mission by a Committee delegation and future trial observation missions;
7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Venezuela

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018)

VEN13 - Richard Blanco
VEN16 - Julio Borges
VEN19 - Nora Bracho (Ms.)
VEN20 - Ismael Garcia
VEN22 - William Dávila
VEN24 - Nirma Guarulla (Ms.)
VEN25 - Julio Ygarza
VEN26 - Romel Guzamana
VEN48 - Yanet Fermin (Ms.)
VEN49 - Dinorah Figuera (Ms.)
VEN50 - Winston Flores
VEN51 - Omar González
VEN52 - Stalin González
VEN53 - Juan Guaidó
VEN54 - Tomás Guanipa
VEN55 - José Guerra

VEN27 - Rosmit Mantilla
VEN28 - Enzo Prieto
VEN29 - Gilberto Sojo
VEN30 - Gilber Caro
VEN31 - Luis Florido
VEN32 - Eudoro González
VEN33 - Jorge Millán
VEN34 - Armando Armas
VEN35 - Américo De Grazia
VEN36 - Luis Padilla
VEN37 - José Regnault
VEN38 - Dennis Fernández (Ms.)
VEN39 - Olivia Lozano (Ms.)
VEN40 - Delsa Solórzano (Ms.)
VEN41 - Robert Alcalá
VEN42 - Gaby Arellano (Ms.)
VEN43 - Carlos Bastardo
VEN44 - Marialbert Barrios (Ms.)
VEN45 - Amelia Belisario (Ms.)
VEN46 - Marco Bozo
VEN47 - José Brito
VEN56 - Freddy Guevara
VEN57 - Rafael Guzmán
VEN58 - María G. Hernández (Ms.)
VEN59 - Piero Maroun
VEN60 - Juan A. Mejía
VEN61 - Julio Montoya
VEN62 - José M. Olivares
VEN63 - Carlos Paparoni
VEN64 - Miguel Pizarro
VEN65 - Henry Ramos Allup
VEN66 - Juan Requesens
VEN67 - Luis E. Rondón
VEN68 - Bolivia Suárez (Ms.)
VEN69 - Carlos Valero
VEN70 - Milagro Valero (Ms.)
VEN71 - German Ferrer
VEN72 - Adriana d'Elia (Ms.)
VEN73 - Luis Lippa
VEN74 - Carlos Berrizbeitia
VEN75 - Manuela Bolivar (Ms.)

Alleged human rights violations

- ✓ **Torture, ill-treatment and other acts of violence**
- ✓ **Threats, intimidation**
- ✓ **Arbitrary arrest and detention**
- ✓ **Lack of due process in proceedings against parliamentarians**
- ✓ **Violation of the right to freedom of opinion and expression**
- ✓ **Violation of freedom of assembly and association**
- ✓ **Violation of freedom of movement**
- ✓ **Failure to respect parliamentary immunity**
- ✓ **Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate**

Case VEN-Coll.3

Venezuela: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 57 opposition members of parliament (42 men and 15 women)

Complainant(s): Section I.1(c) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: March 2017

Recent IPU decision: February 2018

IPU Mission: - - -

Recent Committee hearings: - -

Recent follow-up:

- Communication from the authorities: Meeting between the IPU Secretary General and the Permanent Representative of Venezuela to the United Nations and other International Organizations in Geneva (June 2017)
- Communication from the complainant: March 2018
- Communication from the IPU: Letter to the Speaker of the National Assembly (February 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: March 2018 ■

A Summary of the case

The case concerns credible and serious allegations of human rights violations affecting 57 parliamentarians from the coalition of the Democratic Unity Roundtable (MUD) against the backdrop of continuous efforts by Venezuela's executive and judicial authorities to undermine the functioning of the National Assembly and to usurp its powers. The MUD opposes President Maduro's Government and obtained a majority of seats in the National Assembly following the parliamentary elections of 6 December 2015.

Soon after the elections, on 30 December 2015, the Electoral Chamber of the Supreme Court ordered the suspension of four members of parliament, three of them from the MUD, following allegations of fraud. The National Assembly first decided to disregard the ruling, considering the allegations to be baseless, which led the Supreme Court to declare all the Assembly's decisions null and void. No effort appears to have been made to examine the alleged fraud and the members of parliament remain suspended.

Since March 2017, close to 40 parliamentarians have been attacked with impunity by law enforcement officers and pro-government supporters during demonstrations. These protests intensified after President Maduro announced the convening of a Constituent Assembly, which was subsequently elected on 30 July 2017, to rewrite the Constitution.

Mr. Gilber Caro was arrested and detained on 11 January 2017. There are serious concerns about his conditions of detention and the legal proceedings brought against him. On 18 August 2017, shortly after he started accusing the Government, the Constituent Assembly lifted the parliamentary immunity of Mr. German Ferrer, even though he is not a member of the Constituent Assembly, accusing him of involvement in a widespread extortion ring. Mr. Ferrer and his wife fled to Colombia the same day. Mr. Rosmit Mantilla, Mr. Enzo Prieto and Mr. Gilberto Sojo, alternate members of parliament, were deprived of their liberty in 2014 in connection with ongoing legal proceedings, for political reasons according to the complainant. Mr. Mantilla and Mr. Sojo were released at the end of 2016. The legal case against them continues. However, Mr. Prieto remains in detention,

In 2017, at least eight members of parliament had their passports confiscated or were subjected to other acts of intimidation at Caracas airport in connection with their international parliamentary work. Two other parliamentarians were disbarred from holding public office, allegedly in the absence of a legal basis.

The Government has not provided any funding to the National Assembly since August 2016. In its decision of 18 August 2017, the Constituent Assembly invested itself with legislative powers. The Constituent Assembly has taken over many of the premises of the National Assembly. Even the limited space used by the National Assembly has been invaded and occupied, with several members of parliament being taken hostage and beaten up by government supporters, with impunity, most notably on 5 July and 27 June 2017.

Long-standing efforts since 2013 to send a delegation of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to Venezuela have failed in the absence of clear authorization from the Government to welcome and work with the delegation.

Since January 2018, there have been widespread demonstrations across Venezuela to protest against the dire economic situation and the decision to hold snap presidential elections on 20 May 2018. In early 2018 the National Electoral Council (CNE) decided that the Democratic Unity Roundtable coalition (MUD) would not be allowed to present a joint candidate, and then later, that none of the individual parties belonging to the MUD could participate either. Most of the MUD's leaders and other members of the opposition are either in prison, disqualified from standing in the elections or in exile. Citing deficiencies in the electoral process the MUD has announced that it will boycott the elections. The UN High Commissioner for Human Rights, the European Union, the Organization of American States, the "Lima Group" (comprising 15 countries of the Americas) and the United States of America have rejected the electoral process. Recent proposals by President Maduro and the President of the Constituent Assembly to bring the legislative elections forward, to coincide with the presidential elections even though the National Assembly's term is due to expire in January 2021, are not being implemented, although early legislative elections are still anticipated. The opposition considers that such an effort is illegitimate and would also completely exclude the MUD and its member parties, even should they choose to participate, as the authorities have taken away their legal status for not having participated in the most recent elections.

Since May 2016, mediation efforts, primarily by stakeholders in the region, have sought to bring the Government and the opposition together. These efforts have not produced any concrete results and broke down in early February 2018,

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Remains deeply concerned* about the scale of ongoing efforts, with apparent impunity, to repress opposition members and undermine the integrity and autonomy of the National Assembly of Venezuela, which now include possible plans to curtail its term; *fears* that this repression is bound to increase against the backdrop of the fast-approaching presidential election and existing concerns about a free and fair voting process in that election;

2. *Urges* the authorities to put an immediate stop to the harassment of and attacks against opposition parliamentarians, to take effective action to hold to account those responsible for past abuses and to ensure that law enforcement officers respect human rights at all times in the conduct of their work; *requests* the relevant authorities to provide concrete information on steps taken by them to shed light on and establish accountability for the past incidents and to prevent new abuses from occurring;

3. *Urges once more* the relevant authorities to ensure that the National Assembly and its members can fully carry out their work by respecting its powers and allocating the necessary funding for its proper functioning; *requests* the relevant authorities urgently to provide information on steps taken to this end;

4. *Remains deeply concerned* about Mr. Caro's situation more than one year after he was arrested, and about the alleged circumstances under which he was recently moved to another detention centre; *urges* the authorities to ensure that he receives adequate treatment in detention and to inform his lawyers and family members at all times of important changes to his situation; *requests* the relevant authorities to provide official information on these points and on the exact charges against him and the facts underpinning them; *also requests* these authorities to provide the full details of the legal grounds and facts that underpin the charges against Mr. Prieto;

5. *Deeply regrets* that the human rights mission to Venezuela has still not taken place; *remains* all the more convinced, given the ongoing deteriorating situation, that such a mission could help address the concerns at hand; *requests*, therefore, the Secretary General to work with the relevant authorities with a view to the mission taking place as soon as possible;

6. *Reaffirms* its stance that the issues in these cases are part of the larger political crisis in Venezuela, which can only be solved through political dialogue; *calls once again on* all sides to act in good faith and to commit fully to political dialogue with the assistance of external mediation; *reaffirms* IPU's readiness to assist with these efforts; and *requests* the relevant authorities to provide further official information on how this assistance can best be provided;

7. *Invites* the global parliamentary community to engage urgently, given the looming presidential election, in efforts to address the concerns raised in this decision and resolve the current crisis in a manner consistent with democratic and human rights values, including in particular joint efforts by IPU member parliaments and other relevant international, regional and domestic stakeholders to facilitate the resumption of political dialogue, adopt public statements and make representations to the Venezuelan authorities;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the competent authorities, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Zambia

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018)

ZMB02 - Jack Mwiimbu
ZMB03 - Garry Nkombo
ZMB04 - Request Muntanga
ZMB06 - Moono Lubezhi (Ms.)
ZMB10 - Lt. Gen. Ronnie Shikapwasha
ZMB13 - Annie Munshya Chungu (Ms.)
ZMB14 - Howard Kunda
ZMB15 - Michael Katambo
ZMB18 - Lucky Mulusa
ZMB19 - Patrick Mucheleka
ZMB20 - Eustacio Kazonga

Alleged human rights violations

- ✓ **Arbitrary arrest and detention**
- ✓ **Lack of due process in proceedings against parliamentarians**
- ✓ **Violation of freedom of opinion and expression**
- ✓ **Violation of freedom of assembly and association**
- ✓ **Torture, ill-treatment and other acts of violence**
- ✓ **Arbitrary invalidation of the election of a parliamentarian**
- ✓ **Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate**

A. Summary of the case

According to the complainant, the 11 current and former opposition parliamentarians have allegedly been the victims of a campaign of score settling, which started immediately after the legislative and presidential elections of September 2011, which were won by the Patriotic Front. This campaign has included abuse of provisions of the Public Order Act – some of which, according to the complainant, have long been ruled unconstitutional by the courts – and disruption of opposition activities in 2012 and 2013. The parliamentary authorities have forwarded their official views, which present a different version of the facts, while acknowledging challenges in the proper implementation of the Public Order Act, which was often perceived by the opposition purely to serve the interest of the Government. The Zambian Government is currently analysing submissions received from various stakeholders for the review of the Public Order Act so as to make it more appropriate and responsive to new trends in an open and democratic society. Moreover, the Ministry responsible for internal security has embarked on an in-house training programme for police officers on respect for human rights in the application of the Public Order Act.

Case ZMB-Coll.1

Zambia: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Opposition members of parliament (9 men and 2 women)

Complainant: Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: March 2013

Recent IPU decision: February 2017

IPU Mission: September 2014

Recent Committee hearing:
Hearing with the Speaker of the National Assembly during the 138th IPU Assembly (March 2018)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (December 2016)
- Communication from the complainant: November 2016
- Communication from the IPU: Letter to the Speaker of the National Assembly (February 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: December 2017 ■

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Speaker of the National Assembly of Zambia for the information shared in the hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians held during the 138th IPU Assembly;

2. *Reiterates* its conclusions that on several occasions in 2012 and 2013 the police overstepped their authority when they harassed opposition parliamentarians who were holding meetings, including by arresting them arbitrarily;

3. *Reaffirms its view* that a full review of the Public Order Act is essential to ensure that there is no repeat of these incidents, including by giving due consideration to the recommendations made to this end in the report of the Committee delegation that visited Zambia in 2014;

4. *Is confident* that the current review of the Pubic Order Act will effectively bring about the necessary changes to the Act to bring it fully into line with international and national human rights standards and ensure its fair and impartial application; *reaffirms* that the IPU stands ready to assist in those efforts, including by sharing relevant experience from other countries; *requests* the Secretary General to write to the Minister of Justice to make a specific offer for assistance and seek the Speaker's intervention to obtain a favourable response;

5. *Decides* to close the cases at hand in accordance with article 25 (b) of Annex I of its Procedure for the examination and treatment of complaints, given that, despite repeated requests, the complainant has provided no updated information over a prolonged period of time with regard to the aforesaid incidents, thus making it impossible for the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to effectively continue its examination of the case;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities and the complainant.